جامعة الأخوين
AL AKHAWAYN UNIVERSITY

مركز ابن خلدون لدراسات الهجرة والمواطنة
IBN KHALDOUN CENTER FOR STUDIES OF MIGRATION AND CITIZENSHIP
ICSMC AUI EEC MOROCCO

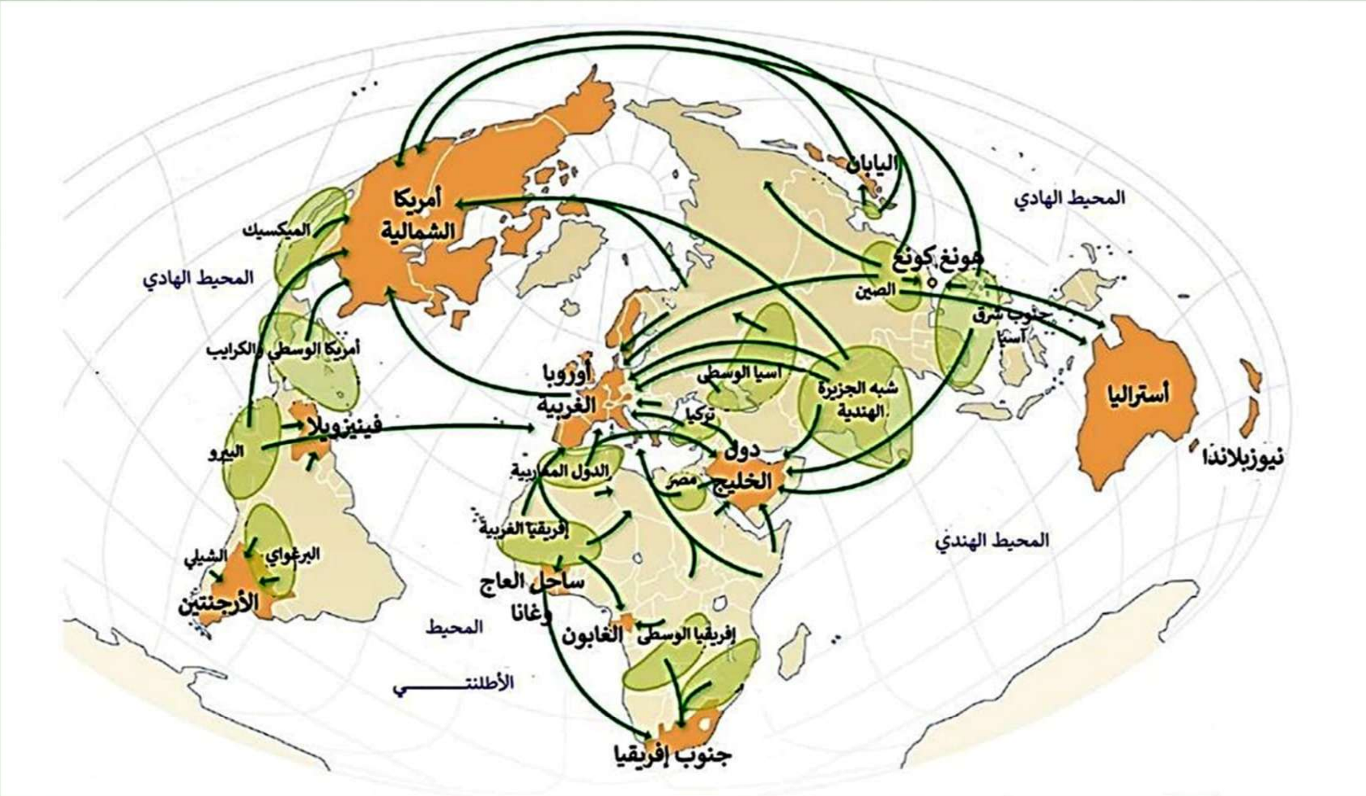
جامعة محمد الخامس بالرباط
كلية الآداب والعلوم الإنسانية
Mohammed V University in Rabat
Faculty of Letters & Human Sciences

المركز الدولي للعلوم الاجتماعية
INTERNATIONAL CENTER FOR SOCIAL SCIENCES
ICSS MOROCCO

أساسيات في الجغرافيا البشرية

الجزء الأول

الاتجاهات والمدارس والسكان



إشراف وتنسيق:

موسى كرزازي، محمد أيت حمزة

عبد الكريم مرزوق، عبد الرحيم العطري

إصدارات: مركز ابن خلدون لدراسات الهجرة والمواطنة، جامعة الأخوين، إفران

الكتاب رقم: 29

أساسيات في الجغرافيا البشرية

الجزء الأول

الاتجاهات والمدارس والسكان

إشراف وتنسيق

موسى كرزازي، محمد أيت حمزة

عبد الكريم مرزوق، عبد الرحيم العطري

إصدارات مركز ابن خلدون لدراسات الهجرة والمواطنة

الكتاب رقم: 29

- **عنوان الكتاب: أساسيات في الجغرافيا البشرية**
- **الجزء: الأول: الاتجاهات والمدارس والسكان**
- **المؤلفون: كتاب جماعي**
- **إشراف وتنسيق: موسى كرزازي، محمد أيت حمزة، عبد الكريم مرزوق، عبد الرحيم العطري**
- **الناشر: مقاربات للنشر والصناعات الثقافية، فاس**
- **إصدارات: مركز ابن خلدون لدراسات الهجرة والمواطنة، جامعة الأخوين، إفران**
- **الكتاب رقم: 29**
- **تاريخ النشر: 2025**
- **الإيداع القانوني: 2024 MO 2101**
- **ردمك: 978-9920-511-63-6**

الفهرس

أولا: توطئة

سياق إصدار الكتاب

تعتبر فكرة نشر مؤلف تربوي جامعي حول "أساسيات في الجغرافيا البشرية" فكرة قديمة- جديدة، حيث راودت العديد من الجغرافيين المغاربة الذين تعاقبوا على التعليم الجامعي بمختلف الجامعات المغربية، وبمختلف رتبهم الجامعية والأكاديمية، ومسؤولياتهم التربوية بشعب الجغرافيا منذ أزيد من أربعة عقود كمدرسين ومؤطرين في التخصص، وكمدبرين. لكن تحقيقها لم يتيسر لهم رغم الإرادة والنية الحسنة، حيث ظلت الساحة خالية من المؤلفات الوطنية، باللغة العربية، من هذا الصنف، والتي من شأنها أن تسد الفراغ الذي ظل الطلبة الجامعيون والباحثون والمهتمون يعانون منه، خصوصا على مستوى فروع الجغرافيا البشرية.

مرت سنوات، وتمت لقاءات ونقاشات عديدة، إلى أن نضجت الفكرة وفلسفة تهيئ الكتاب، على هامش اللقاءات العلمية السنوية بجامعة الأخوين. وتقرر إصدار الكتاب من طرف ثلة من الباحثين المتبنين للمشروع (عبد الكريم مرزوق؛ موسى كرزازي؛ محمد أيت حمزة، عبد الرحيم العطري). وتركز النقاش على نشر مؤلف جماعي يعالج إشكاليات وقضايا تندرج في العلوم الاجتماعية، وفي مقدمتها الجغرافيا.

وقد كان للترحيب الذي أبداه السيد عميد الشراكة والتعاون والتكوين المستمر بجامعة الأخوين، الأستاذ عبد الكريم مرزوق، مشكورا، وللتشجيع والتحفيز المصاحبين، دور فعال في الانتقال من مجرد الفكرة إلى الإنجاز، وخاصة، بعد اقتراحه احتضان جامعة الأخوين للمشروع والسهر على تنفيذه.

تركزت الفكرة، منذ البداية، على مشروع طموح يرنو إلى إصدار سلسلة من الكتب ذات الطابع الأكاديمي، والموجهة أساسا إلى طلبة الجامعة المغربية في مادة الجغرافية البشرية، باللغة العربية في مرحلة أولى، كمساهمة في تجويد التعليم العالي والبحث العلمي. ونظرا للحاجة الملحة لسد عدة ثغرات في تكوين الطلبة، والخصاص النسبي الذي يعاني منه نشر مثل هذه الكتب، قررت اللجنة المشرفة على إصدار الكتاب، مباشرة تكوين فريق من المؤلفين من صلب التخصص بمجمل فروعه، والشروع في تأليف الكتاب.

وتقوم فلسفة المؤلف على مراعاة التدرج في التكوين بسنوات الإجازة، بدأ بتقديم المفاهيم والمصطلحات الأساسية، إلى تعميق التحاليل للظواهر البشرية والاقتصادية، وقضايا البيئية، وصولا إلى الاستنتاج والتوليف الذي يُفترض أن تقوم عليه عمليات الإعداد والمنهجية البحثية المرافقة. وتوخى المبادرون أن يفيد محتوى الكتاب ومنهجيته مختلف الطلبة والباحثين على مستوى سنوات الإجازة والماستر والدكتوراه، وكل مهتم بالجغرافية البشرية والعلوم الاجتماعية والإنسانية المجاورة.

مراحل تحضير فصول الكتاب

بعد لقاءات متعددة، توافق أعضاء اللجنة المذكورة على ضبط الهدف من نشر مؤلف يواكب في الشكل والمضمون، المواصفات الدولية المتعارف عليها في الجامعات المتقدمة، قدر المستطاع. فسعوا إلى أن يعالج مضمونه الإشكاليات والظواهر والقضايا والمواضيع على المستوى الدولي، حتى يمنح الطالب - الباحث أفقا واسعا ومتنوعا يمكنه من استيعاب الاختلافات ومن وضع المقارنات الضرورية لضمان الانفتاح الثقافي والحضاري، مع اختيار النماذج الممثلة لواقع المغرب والبلدان المجاورة له على الصعيدين الإفريقي والمتوسطي، حتى يدرك أبعاد تطور الظواهر الجغرافية والاجتماعية والاقتصادية في عمقها المجالي والتاريخي.

كما انصب اهتمام المؤلفين على تبسيط وتقديم فصول الكتاب للقارئ بشكل يسهل استيعابها ومناقشة مكوناتها عبر وسائل توضيحية ودعامات تشمل الخرائط والصور والخطاطات والنصوص الداعمة، مع التركيز على تقديم التعاريف والمصطلحات والمفاهيم المفتاحية، والخاصة بفروع الجغرافية البشرية.

يسعى الكتاب، من بين أهدافه إلى تعميق تكوين الطالب الجامعي، وإلى استيعاب مواد التخصص الجغرافي والعلوم المجاورة له بتدرج، وعلى التعرف على مكونات البيئة المحيطة، انطلاقا من موطنه، المغرب وإقليمه المتوسطي، فالإفريقي، مع إعطاء أهمية خاصة للقضايا الكبرى المطروحة على الصعيد العالمي والإقليمي والمحلي. وإلى تقديم كيفية استعمال أدوات البحث والمواد المكملة، مثل الإحصاء، ونظم المعلومات الجغرافية (SIG)، والصور الجوية، والاستشعار عن بعد.

منهجية تأليف الكتاب ومراحل تحضير فصوله وأجزائه

بعد اختمار الفكرة، تكون فريق متخصص من الباحثين في فروع الجغرافية البشرية، ارتباطا بالإشكاليات الكبرى والقضايا المطروحة وطنيا وجهويا ودوليا، قصد جمع المعطيات المتوفرة وتحيينها، والانفتاح على المواد التي لم تدرج سابقا في البرامج والتي برزت أهمية الإلمام بها مع توالي السنوات. وقد أعطيت الأولوية للزملاء الجامعيين الممارسين والمتحمسين للعمل الجماعي، مع الانفتاح على الطاقات الشابة. وعلى هذا الأساس، تم وضع لائحة لأعضاء الفريق وتم تكوين مجموعات صغيرة، تشتغل كل منها على فصل أو فصلين. ووزعت عناوين الفصول وفق تخصصات المؤلفين الذين استجابوا لفكرة التأليف الجماعي سلفا، كما هو موضح في الجدول بالملحق الذي يتضمن عناوين الفصول وأعضاء الفرق الساهرة على تأليفها ومنسق كل فصل.

شرع المشرفون على المشروع، في تنفيد الخطة، وكان البدء بالتشاور مع الممارسين في الميدان (بعض رؤساء الشعب ومديري المختبرات العلمية بالمؤسسات الجامعية) من جهة، وبعض المسؤولين الرسميين من جهة ثانية، قصد الاطلاع على الجديد في المقررات المعتمدة، وما يُهيأ مستقبلا في ظل الإصلاحات المرتقبة بالجامعة المغربية؛ علما بأن الكتاب لا يصبو لأن يكون مقررا "تربويا - مدرسيا" مرتبطا بمستوى جامعي معين، بل هو مؤلف عام في تخصص الجغرافية البشرية، قد يفيد طلبة الإجازة والماستر، والباحثين بمدارس الدكتوراه في مجال العلوم الاجتماعية.

بعثت اللجنة المشرفة على إصدار الكتاب باستمارة إلى الزملاء الذين التزموا بالمشاركة في تأليفه، وبعد توصلها بالمحاور الرئيسية المقترحة وعناوين وأرضية كل الفصول ومنهجيتها، عملت على التنسيق في ما بينها، قبل الشُروع في العمل. لقد استجاب عدد من الزملاء والزميلات فرادى أو في إطار فرق صغيرة، فأنجزوا الخطاطة الأولى للفصول، وتتضمن: العنوان، الهيكلة، الكلمات المفتاحية، واللائحة العامة للمراجع، وخطة تقسيم العمل بين الأعضاء، ورُوزنامة الإنجاز، واتُفِق على اختيار المنسق. وبدأت المشاورات التنسيقية لتهيئ المرحة الأولى حول هيكلة الفصل، وتوزيع العمل بين أعضاء الفريق. وبعد إنجاز الجذاذات المطلوبة في مرحلة أولى، توصلت اللجنة المشرفة على التتبع، بالمسودات ما قبل النهائية للفصول، قصد القراءة والمراجعة والتقيم، قبل إعادتها إلى منسقي الفرق قصد التصحيح، عند الاقتضاء.

وبعد توصل لجنة الإشراف بجميع الفصول المتفق على إنجازها، مطلع 2024، تكونت لديها صورة واضحة على مضمون وحجم المؤلف. ونظرا لأهمية العمل الذي أنجز، وأهمية المجهود الذي بُذل من قبل المؤلفين ومنسقي الفصول، تقرر نشر الكتاب في ثلاثة أجزاء تحت العناوين الفرعية التالية:

- الجزء الأول: الاتجاهات والمدارس والسكان
- الجزء الثاني: ديناميات الحواضر والأرياف
- الجزء الثالث: التراب والبيئة والعولمة.

ليصدر الجزء الأول منها خلال السداسي الأول من سنة 2025. على أن يتم نشر الجزأين الثاني والثالث على التوالي، حسب ترتيب بيداغوجي متفق عليه، وترابط معرفي وعلمي لمواده، قبل متم السنة.

لجنة الإشراف والتنسيق

الأستاذ موسى كرزازي (أستاذ فخري بجامعة محمد الخامس)؛

الأستاذ محمد أيت حمزة (أستاذ التعليم العالي بجامعة محمد الخامس)؛

الأستاذ عبد الكريم مرزوق (عميد الشراكة والتعاون والتكوين المستمر بجامعة الأخوين)؛

الأستاذ عبد الرحيم العطري (أستاذ التعليم العالي بجامعة محمد الخامس).

ثانيا: تقديم الكتاب

يسعدنا اليوم، أن نقدم كتاب "أساسيات في الجغرافيا البشرية"، للباحثين في تخصص الجغرافيا البشرية وفي العلوم الاجتماعية والإنسانية المجاورة لها، وإلى كافة المهتمين من القراء الكرام. وهو عصارة عمل تربوي جماعي، ساهمت في إنجاز فصوله نخبة من المؤلفين مكونة من 21 أستاذا(ة) باحثا وباحثة بالجامعات المغربية في تخصص الجغرافيا والعلوم الاجتماعية بصفة عامة، والجغرافيا البشرية بفروعها المتنوعة، بصفة خاصة. ويرجع الفضل في احتضان هذا المشروع العلمي الطموح وإصداره إلى جامعة الأخوين بإفران، ممثلة في شخص السيد العميد الأستاذ عبد الكريم مرزوق.

يتكون الكتاب من ثلاثة أجزاء، تستعرض أهم فروع الجغرافيا البشرية، تتصدرها تعاريف الجغرافية، نظرياتها ومدارسها وأدواتها، والديناميات المرتبطة بالسكان والسكن في الأرياف والمدن والأنشطة الاقتصادية، وما يترتب عن ذلك من إشكاليات الصحة وديناميات تنظيم المجال وإعداد التراب وحماية البيئة، في عالم تتحكم فيه، أكثر فأكثر، قضايا ذات أبعاد جيوسياسية وجيواستراتيجية عالمية متشابكة، يفترض من الطالب الباحث معرفتها. يتضمن الجزء الأول الذي نقدمه اليوم للقراء الكرام، ستة فصول حول: إبيستمولوجيا الجغرافيا ومدراسها، وأدوات البحث في علومها، والسكان وأنشطتهم، والهجرات، وجغرافيا الصحة والأمراض.

الكتاب ليس مؤلفا أكاديميا يدقق ويفصل في تحليل الظواهر، أو يقدم نتائج بحوث ودراسات مخبرية؛ بل هو كتاب بيداغوجي موجه للطلبة الجغرافيين وللباحثين في العلوم الاجتماعية والإنسانية المجاورة، قصد التعريف ببعض المفاهيم الأساسية في أهم فروع الجغرافيا البشرية ومواضيعها العامة، وفهم بعض الظواهر الجغرافية بمقياس عالمي، مع تقديم أمثلة ميسرة لتقريب الفهم، مستوحاة من المغرب والمحيط القريب والبعيد من بلدان العالم. الهدف من ذلك هو توسيع آفاق ومدارك الطالب الباحث ودعم تفتحه على عوالم أخرى، بما يسمح به المجال من إيجاز وتركيز قادرين على خلق الفضول وتحفيز القراءة والانفتاح، حتى لا يظل الطالب منغلقا على ذاته. ومن هنا ظل هاجس المعدين للمشروع هو حث المؤلفين على التركيز على الأهم، وتقديم المعلومات والمعطيات المحينة والمبسطة، وفي قالب تربوي وعلمي، مواكبة للتحولات العالمية الكبرى.

ونحن نقدم الجزء الأول من الكتاب، لا يسعنا إلا أن نشكر كل الزميلات والزملاء الذين لبوا دعوة اللجنة المشرفة على إصدار الكتاب بالمشاركة في التأليف الجماعي، على غيرتهم وجودة تقديم منتوجهم. كما نغتنم هذه المناسبة لتجديد الشكر للسيد عميد الشراكة والتعاون والتكوين المستمر بجامعة الأخوين على احتضانه المشروع، تأليفا وتتبعا إلى حين نشره، رغم مسؤولياته الجسيمة. والشكر موصول إلى مجمل أعضاء الطاقم الذي تجند لإخراج الكتاب وفي مقدمتهم الأستاذ عبد الرحيم العطري والأستاذ قاسم النعايمي، اللذان، إضافة إلى مساهمتهما كمؤلفين، تتبعا مراحل نشر الكتاب بعناية فائقة على مستوى الإخراج وإعداد ومراجعة الخرائط.

لجنة الإشراف والتنسيق

الفصل الأول:

ماهية الجغرافيا

محمد الأسعد

أستاذ التعليم العالي

جامعة الحسن الثاني، الدار البيضاء

مقدمة

ماهي الجغرافيا؟ طُرح هذا السؤال منذ نشأة الجغرافيا كعلم، ويمكن الجواب عليه برصد التطور المعرفي للجغرافيا منذ العهد اليوناني إلى الفترة الراهنة. وسنحاول في هذا الفصل أن نساهم في الإجابة ولو بشكل محدود بالنظر لما يقتضيه ذلك من عمل جماعي يتناسب وجسامة هذه المهمة. مراعين في الجواب بلوغ هدفين؛ أحدهما معرفي وثانيهما بيداغوجي.

الأهداف المعرفية: يهدف هذا الفصل إلى تعميم وتبسيط ماهية الجغرافيا وحرفتها، بالنظر إلى موضوعاتها وأهدافها العلمية ووظائفها وأدواتها، على النحو التالي:

فهم موضوع الجغرافيا: يتحدد موضوع الجغرافيا في أربعة مفاهيم وسيطية، هي: المجال والمشهد والجهة والتراب؛

الأهداف العلمية للجغرافيا: تندرج موضوعات الجغرافيا ضمن الأهداف التي تتوخاها باقي العلوم، وهي: الفهم والتحكم والتوقع؛

وظائف الجغرافيا: تتعدد وظائف الجغرافيا بتعدد اهتماماتها وموضوعاتها. ومن أهمها وظيفة التعليم والتربية والاستكشاف والبحث العلمي والإعداد قصد التحكم والتنمية.

الأهداف البيداغوجية: بالنظر إلى نوعية الشرائح المستهدفة، راعينا في عرض مواد هذا الفصل التبسيط والتعميم، علما أن ذلك يفرض التضحية بالدقة والتوسع في التحليل. إن الفصل مذيل بمجموعة مفاهيم ومصطلحات بالعربية وما يقابلها بالإنجليزية والفرنسية.

المحور الأول: الجغرافيا البشرية واتجاهاتها الفكرية

لا يمكن التطرق لمفهوم الجغرافيا دون ربطه بالتطور المعرفي الذي عرفته في الفترة الحديثة. يتطلب تعريف الجغرافيا البشرية وضعها في إشكالية فكرية تتمثل في تتبع تطورها المعرفي على مستوى اتجاهاتها الفكرية. ويمكن إجمال هذا التطور في الاتجاهات الفكرية الأربعة المذكورة أدناه، ويتميز كل اتجاه بمفاهيم منظمة له ومنهج ضابط لمنطق التفكير فيه، وذلك عبر فترات متداخلة، وهو ما سنوضحه في الجدول رقم 1.

جدول رقم 1 : الاتجاهات الفكرية للجغرافيا البشرية

الاتجاه الفكري	الفترة	المفاهيم المهيكلة	المنهج (منطق التفكير)
كلاسيكي	النصف الثاني من القرن XIX - النصف الأول من لقرن XX	- الجهة - المشهد	وصفي (مورفولوجي)
وضعي محدث	النصف الأول من القرن XX	نظام مجالي	نسقي
راديكالي	سبعينيات القرن XX	بنية مجالية	بنيوي
إنسي	ثمانينيات القرنXX	تراب	نسقي

الاتجاه الكلاسيكي: طبع الاتجاه الكلاسيكي الجغرافيا البشرية منذ النصف الثاني من القرن XIX إلى فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية، حيث بدأ أفولها مع بداية الستينيات من القرن العشرين. تميز الاتجاه الكلاسيكي في الجغرافيا البشرية بسيادة ثلاثة نماذج وهي الحتمية والنموذج البيئي والإمكانية.

اعتمدت الجغرافيا النموذج الحتمي في تفسير الأنشطة البشرية، منذ سنة 1836، حيث أكد ريتر (**Ritter**، 1779-1859). على تأثير العوامل الطبيعية (تربات، مناخ، نبات...) في أشكال الاستيطان البشري وفي المستويات الحضارية. وسار على منواله الجغرافي الطبيعاني راتزل (**Ratzel**، 1844-1904)، الذي زعم أن مجمل الكائنات الحية نِتاج للوسط الطبيعي الذي تعيش فيه (**Bailly & Béguin, 1982**). أما النموذج الإمكاني فظهر في بداية القرن العشرين من طرف الجغرافي الفرنسي فيدال دو لابلاش (**Vidal de la Blache, 1903,1922**)، القائل: "الطبيعة تقترح والإنسان يستعمل" ومعناه، أن الطبيعة ليست

عاملا حتميا، بل تتيح الإمكانات للإنسان الذي يختار استعمالها أم يمتنع عن ذلك. انتشرت مقاربة دراسة علاقة الإنسان بالبيئة في الدراسات الجغرافية خارج أوربا في بداية القرن العشرين. حيث ظهر النموذج الإيكولوجي في الولايات المتحدة الأمريكية، بقيادة كارل ساور (**Sauer, 1925**) والذي يربط بين تأثير الثقافة (فاعل) في البيئة (وسيط) وأثر ذلك في المشهد (حصيلة).

تمثلت الحصيلة المعرفية للاتجاه الكلاسيكي في الجغرافيا البشرية في اعتماده طريقا منهجيا استقرائيا، ينطلق من ملاحظة الواقع لاستنتاج القوانين. وقد هيكلته مفاهيم أهمها مفهوم نمط العيش، الذي يعني مجموع الممارسات والتقنيات والعادات والسلوكيات التي يضمن بها الإنسان وجوده وذلك بالتكيف مع وسطه البيئي وتحسينه. أما منطق التفكير فتأطر بالمنهج الوصفي. وكانت حصيلة ذلك بروز الجغرافيا الإقليمية، إذ أصبحت البيئة عاملا أساسيا في التقسيم المجالي إلى جهات.

الاتجاه الوضعي المحدث: أما الاتجاه الفكري الوضعي المحدث في الجغرافيا البشرية، فقد ظهر في بداية القرن **XX**. ويمكن تقسيم تطوره الفكري إلى ثلاث حقب: حقبة المرجعيات من عشرينيات القرن الماضي إلى منتصفه، وأهم روادها كريستالير (**Christaler 1933,**) صاحب نظرية المكان المركزي، ومدرسة الإيكولوجيا الحضرية بشيكاغو التي اقترحت نماذج لتفسير البنية الحضرية مثل نموذج الهالات المتداخلة (**1925،Burgess**) ونموذج القطاعات الحضرية (**1933،Hoyt**) ونموذج المراكز المتعددة (**Harris &Ulman,1945**)، وحقبة الجغرافيا الجديدة منذ منتصف القرن **XX** إلى السبعينيات منه. وتميزت باستعمال الإحصاء والرياضيات في تحليل الظواهر البشرية. ويعد شايفر (**Schaefer 1953**)، أول جغرافي انتقد النزعة التفردية لدى الجغرافيا الكلاسيكية واعتبر أن تفسير الظواهر يهدف الخروج بقوانين (**Bavoux,2014**). يعتبر هذا أول نص يؤسس للجغرافيا الكمية، وسار على هذا المنوال جغرافيون آخرون، ولاسيما الأنكلوسكسونيون (**Bunge,1962 ; Cox,1972 ; Abler 1972 ; Berry,1971 ; Hagerstrand 1952 ; Gould 1968 ; Haggett ,1973 ; Haggett & al,1977**). أما حقبة الأفول فبدأت منذ سبعينيات القرن الماضي وتميزت بتراجع استعمال التحليل الكمي.

تمثلت الحصيلة المعرفية للاتجاه الوضعي المحدث في الجغرافيا البشرية في اعتماده طريقا منهجيا استدلاليا، حيث يعتمد المرجعيات النظرية لتفسير الواقع والخروج بقوانين. وقد هيكلته مفاهيم أهمها

مفهوم النظام المجالي بأبعاده المورفولوجية (التوطين) والبنيوية (التفاعلات) والتنظيمية (التطور)... أما منطق التفكير فتأطر بالمنهج النسقي. وكانت حصيلة ذلك سيادة جغرافية التحليل المجالي (تحليل كمي) في مختلف فروع الجغرافيا البشرية.

الاتجاه الراديكالي: أما الاتجاه الفكري الراديكالي في الجغرافيا البشرية، فظهر في السبعينيات من القرن XX، في سياق اجتماعي وفكري رافض للهيمنة والنمطية. حيث رفض الجغرافيون في مؤتمر الاتحاد الجغرافي الدولي بأوروبا (1972)، التكميم*[1] في الجغرافيا مقابل الاهتمام بمعنى الأمكنة (**Claval, 2017**). وظهر في هذا السياق الاتجاه الراديكالي الجغرافي كحركة نقدية، روادها الأوائل جغرافيون وضعيون محدثون مرموقون، سيما من الأنكلوسكسونيين، مثل ويليام بونج (**Bunge 1962**) الذي اهتم بالأحياء المهمشة، دافيد هارفي 1973) (**Harvey**، الذي عالج مسألة العدالة الاجتماعية بمدينة بالتيمور الأمريكية. حيث تبين لدافيد هارفي أن الماركسية أكثر قدرة على تفسير اللاعدالة والاستغلال **Claval op,cit**))، مع انتقاد كتاب "الرأسمال" لإغفاله البعد المجالي، وما طبع الاتجاه التشييدي*[2]، *كبنية أساسية، تولي أهمية بالغة للمبادرة والمسؤولية*. ويعد أنتوني جيدنز (**Giddens ,1984**) أكثر تأثيرا في الفكر النقدي ببريطانيا.

تمثلت الحصيلة المعرفية للاتجاه الراديكالي في الجغرافيا البشرية في اعتماده طريقا منهجيا استدلاليا يعتمد مرجعية نظرية ماركسية لنمط الإنتاج وتفسير الواقع والخروج بقوانين. وقد هيكلته مفاهيم أهمها العدالة الاجتماعية. أما منطق التفكير فتأطر بالمنهج الديالكتيكي. وكانت حصيلة ذلك سيادة جغرافيا نقدية بنيوية (تحليل مادي تاريخي) في مختلف فروع الجغرافيا البشرية.

الاتجاه الإنسي: ظهر الاتجاه الفكري الإنسي في الجغرافيا البشرية في ثمانينيات القرن XX، في سياق فلسفي ظاهراتي وما بعد حداثي. تُولي المرجعية الفلسفية الظاهراتية*، أهمية للظواهر المدركة نتيجة للتجارب المعيشة من طرف الأفراد (**Husserl,1859-1938**). أما المرجعية الثانية فهي فلسفة ما بعد الحداثة ومفادها تفكيك البنى الحداثية ونقدها والتركيز على البعد الإنسي الذي تؤطره الثقافة، كما اقترح ذلك يفوتوان (**Tuan Yi Fu ,1976**).

[1] سنة 1969، وهي مجلة نقدية أنجلوسكسونية **Antipode** ظهرت في هذه الفترة مجلة -

[2] تجدون ترجمة الكلمات التي تحمل هذه العلامة (*) في الملحق

وتنعت الجغرافيا الإنسية بأنها تعتمد مقاربات ما بعد بنيوية وما بعد استعمارية في إطار تحول ثقافي يتم عبر أنظمة التمثلات والفاعلين. في هذا الإطار، انتقد استعمال الخريطة؛ لأنها أداة للهيمنة، وذات توجه نقدي يفضي إلى الجغرافيا السياسية **Tuathail, 1996**)). هكذا أصبحت استراتيجية البحث التي يستعملها الخطاب الجغرافي للإقناع، موضوع شك (**Berdoulay, 1988**). وتتبنى الجغرافيا الإنسية مقاربة ما بعد استعمارية، مركزة على لاعدالة المستعمر، مثل العبودية واستغلال العمال ونهب الثروات الطبيعية وتشويه الثقافات (**Claval,op.cit**). بينما أولت الاهتمام، بالجغرافيا الجسدية مثل المثلية* وجغرافية الجندر والاهتمام بالقضايا النسوية.

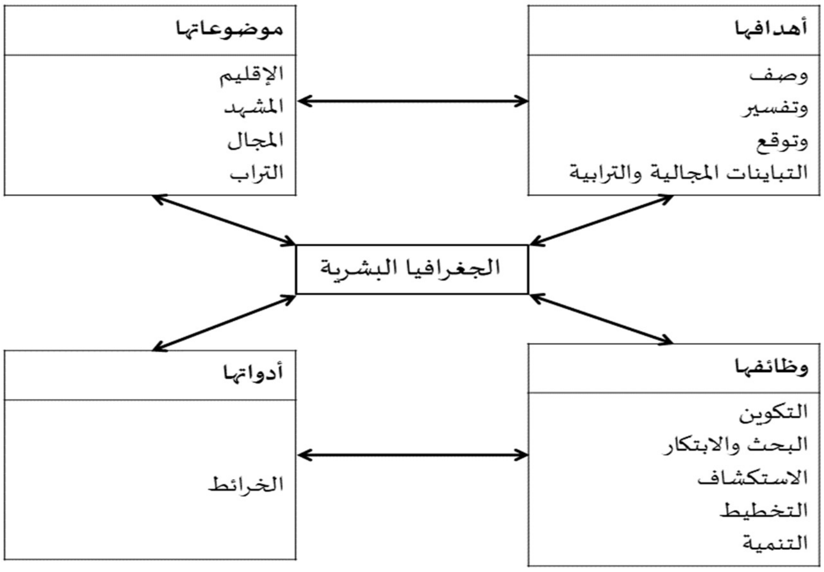
ويعد التحول الثقافي* سنة 1996، وقع تحول فكري، أيضا، في الجغرافيا الإنسية ما بعد حداثية، إذ أصبحت المقاربة الثقافية تفرض نفسها في التحليل، (**Buttimer ;1990,1996**). وأضحى التركيز أكثر على موضوعات تنوع الجماعات البشرية ومشاريعهم وبصماتهم في المشهد وكذا الأفــكار التي تحركهم،**2000** **(Valentine , 2001 ،Cook & al)** .

تمثلت الحصيلة المعرفية للاتجاه الإنسي في الجغرافيا البشرية في اعتماده طريقا منهجيا استدلاليا يعتمد استراتيجية تمحيص كيفية ومرجعية نظرية ظاهراتية تستند على إدراك الأفراد لتفسير الواقع. وقد هيكلته مفاهيم أهمها مفاهيم التراب والثقافة والتمثلات للكشف عن معاني الأمكنة والهويات ودور الرمزية والمتخيل لدى الأفراد والجماعات. أما منطق التفكير فتأطر بالمنهج النسقي. وكانت حصيلة ذلك سيادة جغرافيا إنسية (تحليل كيفي) ما بعد حداثية في مختلف فروع الجغرافيا البشرية.

المحور الثاني: فروع الجغرافيا البشرية ومواضعها

يمكن تعريف الجغرافيا البشرية بأنها: علم يهدف إلى وصف وتفسير توزيع التباينات المجالية والترابية لمختلف العمليات التي تشكل تفاعل الإنسان مع بيئته (الشكل 1). وتقوم الجغرافيا البشرية بفهم أفضل لموضوعات الإقليم والمشهد والمجال والتراب التي يعيش فيها السكان والمجالات الأخرى من المعمور. تقوم بوظائف عدة أهمها الاستكشاف والتخطيط والتنمية. وتعد الخريطة أداة أساسية لبلورة التوزيع المجالي والترابي للنشاط البشري.

الشكل 1: مفهوم الجغرافيا البشرية



تقسم الجغرافيا إلى قسمين: جغرافيا طبيعية وجغرافيا بشرية. وسنهتم فيما يلي أساسا بفروع الجغرافيا البشرية. حيث يمكن تقسيم هذه الأخيرة موضوعاتيا إلى خمسة فروع وهي: الجغرافيا الاقتصادية والجغرافيا الاجتماعية والجغرافيا السياسية والجغرافيا التاريخية والجغرافيا الإقليمية:

الجغرافيا الاقتصادية: تهدف الجغرافيا الاقتصادية إلى وصف وتفسير الموارد والإنتاج والاستهلاك والتوزيع. وتتفرع إلى فروع أهمها: جغرافيا زراعية وجغرافيا صناعية وجغرافيا تجارية وجغرافية النقل وجغرافية التنمية.

الجغرافيا الاجتماعية: تهدف الجغرافيا الاجتماعية إلى وصف وتفسير علاقة السكان بالمجال بالتركيز على البعد الاجتماعي. وتتفرع بدورها إلى عدة فروع أهمها: جغرافية السكان وجغرافية الأرياف وجغرافية المدن وجغرافية الخدمات وجغرافيا ثقافية وجغرافيا الصحة وجغرافية السياحة.

الجغرافيا السياسية: تهدف الجغرافيا السياسية إلى وصف وتفسير مسلسل تكون المكان والمجال بواسطة السلطة.

الجغرافيا التاريخية: تهدف الجغرافيا التاريخية إلى وصف وتفسير شمولي أو موضوعاتي للأمكنة والجهات والبلدان، وذلك في فترة أو في فترات زمنية متتابعة.

الجغرافيا الإقليمية: تهدف الجغرافيا الإقليمية إلى وصف وتفسير شمولي للأمكنة والجهات والبلدان، مستحضرة للأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والتاريخية والبيئية.

ويمكن القول بأن موضوع الجغرافيا يعكس هوية انشغالها الذي يضفي عليها صفة التخصص، ويتلخص في أربعة مفاهيم وسيطية وهي الجهة أو الإقليم والمشهد الجغرافي والنظام المجالي والتراب.

موضوع الجهة* والجهوية: عرفت الجغرافيا الجهوية تطورا يمكن تحقيبه إلى فترتين: فترة طويلة تمتد من العهد اليوناني (ق III ق.م) إلى النصف الأول من القرن XIX. تميزت هذه الفترة بوصف الأقاليم بناء على الرحلات والأخبار المنقولة من طرف الرواة. أما الفترة الثانية فهي فترة قصيرة تمتد من نهاية القرن XIX إلى الوقت الراهن، وهي التي عرفت تطورا معرفيا هاما نتيجة تطور علم الجغرافيا. وسنولي هذه الفترة اهتماما بالنظر لما عرفته من تطورات معرفية تهم الجغرافيا الجهوية، إذ يمكن تقسيمه إلى ثلاث اتجاهات فكرية: اتجاه كلاسيكي (منذ نهاية القرن XIX إلى بداية القرن XX) واتجاه وضعي محدث (منتصف القرن XX) واتجاه إنسي (ظهر في ثمانينيات القرن XX).

بناء على التطور المعرفي للجغرافيا الإقليمية، يتبين أن مفهوم الجهة ارتبط بالاتجاهات الكلاسيكية والوضعية المحدثة والإنسية. حيث ترتب عن الاتجاه المعرفي الكلاسيكي مفهوم الجهة المتجانسة. هكذا نجد فيدال دو لابلاش يقترح تقسيما جهويا للتراب الفرنسي مبني على توزيع الوحدات الطبيعية (**De La Blache Vidal,1889**)، مستعينا بعوامل أخرى كالتاريخ والإشعاع الحضري. بينما يقترح بروني (**Bruhnes,1910**) الربط بين العوامل الطبيعية والتاريخية لأن المناطق الطبيعية تتميز بتجانسها الطبيعي، بينما تتميز المناطق التاريخية بتنوع التدخل البشري (**Bailly,1982**).

هكذا أصبحت الجهة موضوعا للجغرافيا، بناء على تأثير العوامل الطبيعية في الأنشطة البشرية ومدى مساهمة ذلك في بلورة تفرد شخصية الجهة وتجانسها، ما جعلها تساهم في نقاش فكري يتعلق بالحتمية (**Claval,1993**). بينما نلاحظ شيوع استعمال المشهد كأساس للتقسيم الجهوي وربط الطبيعة بالثقافة (**Meyzen, Sauer 1925**) خارج فرنسا، مهد الجغرافيا الجهوية.

ترتب عن الاتجاه المعرفي الوضعي المحدث مفهوم الجهة المستقطبة، إذ أكد الجغرافيون على أهمية

الاستقطاب والشبكات الحضرية حيث تتحكم الحواضر الكبرى في تشكيل نفوذها في إطار جغرافي (Juillard,1962). هكذا اعتبر الجغرافيون الجهة مستوى وسيطيا في تراتبية مجالية ترتكز على ترابط عوامل السوق وولوجية الخدمات (Duncan,1960). وزاد من شيوع استعمال الجهة المستقطبة، تأثير أعمال الجغرافيين الأنكلوسكسونيين، وإدماج مفاهيم جديدة مثل القطب والشبكات والتراتبية الحضرية في هيكلة المجالات الجهوية. وساعد استعمال المنهج المقارن والرياضيات والإحصاء (تحليل عاملي، نمذجة، نظرية المجموعات والشبكات...) على تحليل الجهة المستقطبة. فاعتبرت الجهة المستقطبة نظاما مجاليا مفتوحا بطاقاته الداخلية والخارجية مثل السكان الموارد والرأسمال والمعلومات (Dauphiné,1979).

أما الاتجاه المعرفي الإنسي فأنتج مفهوم الجهة المعاشة ابتداء من ثمانينيات القرن الماضي، حيث اعتبر الجهة مجالا معايشا. أصبح مفهوم الجهة مرادفا للتراب، الذي يجسد هوية الأفراد والجماعات، إذ يتمثلون الجهة ويتصورونها بناء على الثقافة المحلية والممارسات المرتبطة بها. تعتبر الجهة المعايشة إنتاجا وبناء اجتماعيا تُحركها، أحيانا، حمولة إيديولوجية وسياسية. حيث ميز فريمون (Frémont, 1976) بين ثلاثة مجالات جهوية معايشة كمجال ذاتي: مجال الحياة وهو مجموع الأمكنة التي يرتادها الفرد أو الجماعة، والمجال الاجتماعي وهو مجال الحياة والعلاقات الاجتماعية ثم المجال المعايش وهو المجال الاجتماعي ومجال القيم السيكولوجية التي ترتبط بالأمكنة والتي توحد الأفراد بروابط مادية (Frémont، 1980). غير أن استعمال مفهوم المجال المعايش، لم يتأطر نظريا، خلافا لمفهوم عالم الحياة* المستعمل من طرف الجغرافيا الإنسية الأنجلوسكسونية، والذي جعل من الفلسفة الظاهراتية إطارا نظريا.

مقومات الجهة متعددة ومتنوعة (بيئية واقتصادية واجتماعية وثقافية ونفسية) ويختلف تأثيرها حسب كل مجال وحسب كل تراب. لا شك أن المقومات البيئية (ظروف مناخية وموارد طبيعية) لها تأثير في الإنسان الذي يحاول تدجينها والتكيف معها باستمرار. أما المقومات الاقتصادية (إنتاج واستهلاك وتوزيع البضائع) فهي عصب الحياة بالجهة؛ حيث تترتب عن حركياتها ترابطات بين مكونات الجهة وتجعل منها نظاما مجاليا. أما المقومات الاجتماعية فتؤثر بواسطة العلاقات بين الأفراد والجماعات، لاسيما على مستوى الأمكنة التي تتكون منها الجهة. أما المقومات الثقافية (قيم موروثة) فتشكل مرجعا للهوية الجهوية. أما المقومات النفسية فهي تمثل القيم الموروثة وممارستها بمختلف أمكنة الجهة، ما يقوي الشعور بالانتماء الترابي

إلى الجهة. وتتميز الجهات بخصائص شكلية (الأبعاد والشكل والحدود والدينامية) تساهم في رسم خصوصياتها.

يرجع مفهوم الجهة بالمعنى اللاتيني إلى القرن XII م، وتعني بلدة أو نطاق أو تراب. وتمتد مساحيا حول مدينة أو حول مكان معين. ومن تم تستمد معنى الخط والحدود والحكم والتسيير؛ ما يضفي عليها مدلول المجال السياسي. وقد استعملت لدى الجغرافيين المسلمين بمصطلح الإقليم (المقدسي، ق XX م). وتعني لدى الجغرافيين المعاصرين مجالا وسطا بين المجال الوطني والمحلي. يخضع التقسيم الجهوي لمعايير بيئية واقتصادية وثقافية وسياسية. وتترتب عن تأثير هذه العوامل خصوصية الجهة، فنتحدث عن جهات متجانسة (طبيعية) وجهات مستقطبة (وظيفية) وجهات معايشة (ثقافية) وجهات التخطيط (إدارية).

موضوع المشهد، وأصنافه ومقوماته: عرفت جغرافية المشهد تطورا معرفيا هاما نتيجة تطور علم الجغرافيا. يمكن تقسيمه إلى أربع اتجاهات فكرية وهي الاتجاه الكلاسيكي والوضعي المحدث والراديكالي والإنسي.

تميز الاتجاه المعرفي الكلاسيكي في جغرافية المشهد بجدلية الطبيعة والثقافة والتي اختلف توظيفهما حسب المدارس الجغرافية منذ منتصف القرن XIX إلى بداية القرن XX. ثلاث مدارس في الجغرافيا الكلاسيكية عالجت المشهد الجغرافي وهي: المدرسة الألمانية والمدرسة الفرنسية والمدرسة الأمريكية. تعتبر المدرسة الجغرافية الألمانية رائدة في اعتبار المشهد موضوعا مفضلا (**August Meitzen (1822-1910**) و (**Otto Schlüter(1872-1959**)، و **1856-1928) (Eduard Han**) وغيرهم. أما المدرسة الفرنسية، وخاصة فيدال دو لابلاش، فقد اهتمت بتأثير البيئة في نمط عيش الإنسان متأثرة بالمدرسة الألمانية. أما المدرسة الأمريكية فجعلت من الطبيعة والثقافة مفتاحين لفهم المشاهد، ويعد كارل ساور من مدرسة بِركلي رائدا في هذا الإطار.

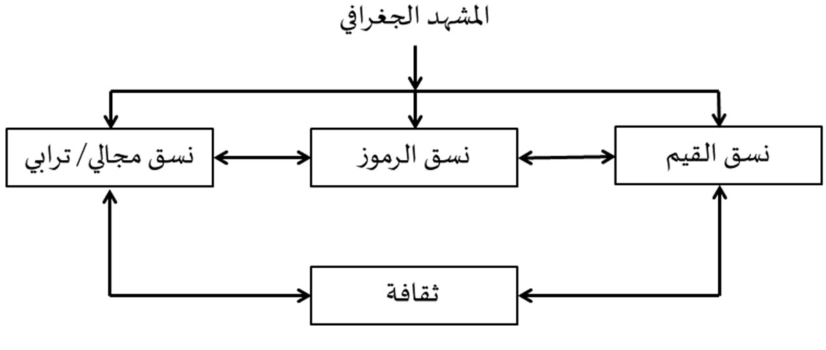
اعتمد الاتجاه المعرفي الوضعي المحدث التحليل النظامي في المشهد. ويعتبر فُون تُونن، رائدا في التحليل الوضعي المحدث، إذ اعتبر أن العوامل الجغرافية (المسافة) والاقتصادية (السوق) تؤثر في تهيئة المشهد الزراعي. اعتمد فون تونن مقاربة استدلالية. بينما اعتبر جغرافيون آخرون من الولايات المتحدة وفرنسا، أن فهم المشهد يتم بناء على التحليل الوظيفي لشموليته.

حدث تجديد في دراسة المشهد خلال السبعينيات، حيث تم التأكيد على شمولية دراسة المشهد بناء على تفاعل المنظومات البيئية والتقنية والاقتصادية والاجتماعية والذاتية (**Bertrand,1973 ; Bertrand & Dollfus, 1978** (. وتعزز المنظور النسقي في مطلع الثمانينيات من طرف "ويبر" و"بروسار" (**Brossard & Wieber,1984**)، إذ توصلا إلى أن المشهد نسق يتكون من تفاعل ثلاثة أنساق فرعية وهي نسق الإنتاج (تفاعل النظام الإحيائي واللاإحيائي بالنظام البشري) ونسق المشهد المرئي ويحتل الصدارة (عناصر الصور) ونسق الاستعمال (تهيئة، استهلاك).

يعتبر الاتجاه المعرفي الراديكالي المشهد ذا وظيفة إيديولوجية؛ لأنه إعادة إنتاج قيم ومعايير اجتماعية واقتصادية، لأنه برز مع تطور أنماط استغلال التراب والتقنيات والعقار (**Berger 1972، Williams,1973 P**). حيث أصبح المشهد دعامة لإطار الحياة ((**Jackson,1984** وظهر مع التحول إلى نظام رأسمالي تملكي (**Cosgrove,1998**)، واعتبر استهلاكا ثقافيا (**Rose, 2002 ;Mitchell, 2000, 2002**). وبذلك أصبح يخضع للتحليل المادي.

الاتجاه المعرفي الإنسي برز في مطلع الثمانينيات من القرن العشرين. واعتبر أوغستان بيرك من رواده، ويعرف بفيلسوف المشهد، إذ تمحورت أبحاثه حول مفهوم البيئة المعايشة* في المشهد، كقوة لحظية ذات سلطة مهيكلة للوجود البشري. وتنجم هذه اللحظة عن مجالية الوجود. ومن تم تعد هذه البيئة المعايشة ذات ترتيب مزدوج في المكان والزمان (**Berque A & al,1999**).

الشكل 2: مفهوم المشهد الجغرافي (م. الأسعد)



المشهد هو مظهر وتمثل يعبر عن ثقافة المجموعات البشرية في وحدة جغرافية على المستويين الطبيعي والبشري. يتكون المشهد من ثلاثة أنساق فرعية: (أ-) نسق القيم (قيم الاستعمال والتجارة والاحتفاظ والاندماج). (ب-) نسق الرموز (المشهد قابل للقراءة والملاحظة) وبالتالي فله دلالاته وتعبر تأويلاته عن حالة تقنية وتناقضات اجتماعية ورهانات بيئية. (ج-) المشهد نسق جغرافي واسع فهو كل ما يحيط بالإنسان. تتقاطع الأنساق الفرعية للمشهد مع المكان والتراب (الشكل 4). يمكن تصنيف المشهد حسب الوحدة الجغرافية إلى: مشهد ريفي ومشهد حضري ومشهد ضاحوي.

موضوع النظام المجالي /المكاني*: ارتبط ظهور النظام المجالي في الجغرافيا بالاتجاه المعرفي الوضعي المحدث والذي عرف بالجغرافيا الجديدة (منتصف القرن العشرين إلى السبعينيات منه) التي تميزت باستعمال الرياضيات والإحصاء في التحليل المجالي. إذ استفادت الجغرافيا الجديدة من مرجعيات الفلسفة الوضعية المحدثة ومرجعيات الاقتصاد المجالي ومرجعيات منهجية (نظرية الأنساق العامة). ويعد الجغرافيون الأنجلوساكسونيون الرواد الأوائل في التحليل المجالي المبني على مفهوم النظام المجال) **Bunge, 1962 ; Cox, 1972 ; Abler & al, 1972 ; Berry, 1971 ; Hagerstrand 1968 ; Gould, 1968 ; Haggett ,1973 ; Haggett & al ,1977**))

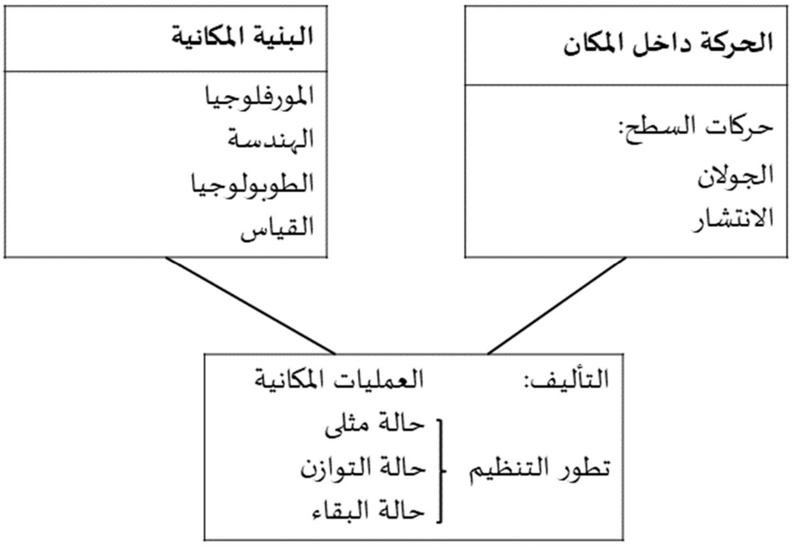
عُرفت جغرافية التحليل المجالي بالجغرافيا الكمية أو مدرسة التوطين حيث كان الدافع إلى التكميم في الجغرافيا هو الرغبة في دقة التحليل وفعاليته وعلميته. إذ يساعد استعمال التكميم على تأكيد أو تفنيد الفرضيات الجغرافية ويساهم في تمحيصها العقلاني، هذا علاوة على دقة منطق التحليل وإمكانية التأكد من مصداقية أدوات وتقنيات التوصل إلى النتائج.

تتميز الجغرافيا الجديدة بخصائص أهمها التكميم والنمذجة واعتماد التحليل النسقي. حيث اعتمدت على نظرية الأنساق العامة التي ظهرت في كندا سنة 1951، إذ عرف النسق بأنه مركب يتكون من عناصر متفاعلة فيما بينها. تستند مقومات التحليل المجالي على ثلاثة مفاهيم فلسفية وهي الوظيفة أو مورفولوجية النظام المكاني (التوطين) والبنية (الحركة) والتطور (التنظيم).

النظام المجالي نسق ضمن الجغرافيا الجديدة، يعتمد على التكميم والنمذجة في التحليل، ويتكون من ثلاثة عناصر متفاعلة الأبعاد وهي الوظيفة (مورفلوجيا التوطين) والبنية (الحركة في المجال: سكان أو مواد

أو انتشار المعلومات) والتطور (مسلسل التنظيم المجالي: تراتب المجال في حالات التوازن أو التدهور أو الاستقرار) (الشكل 5).

الشكل 3 : مفهوم النظام المكاني



موضوع التراب* : يتأطر التراب باتجاهين فكريين وهما الاتجاه التشييدي والاتجاه النسقي. يعد "دي ميو" (**DI Meo ,1985,1987**) من أبرز الجغرافيين الذين أسسوا للتشييدية في التحليل الترابي وعلاقته بالفاعلين حيث سماها بالتشكيلة الاجتماعية المجالية. وترتبط الطبقات المهيمنة مباشرة بالتشكيلة الاجتماعية المجالية الوطنية والدولية، وتشكل شبكة أصلية من العلاقات الجغرافية (الأسعد،2019). تندرج الحصيلة المعرفية للتشييدية في التحليل الترابي في سياق فكري حداثي مفاده أن الفاعل نتاج اجتماعي وبالتالي فان التراب حصيلة تأثير المجتمع في الفاعل. حيث يندرج الاتجاه المعرفي التشييدي في الاتجاه الراديكالي الذي يفسر حركة الفاعلين في إطار العلاقات الاجتماعية المرتبطة بالبنى التحتية والبنى الفوقية.

فلا يمكن فهم علاقة الفاعلين بالتراب دون ربطها بالتطور التاريخي. المفاهيم المنظمة للمعرفة في التشييدية صنفان وهما مفهوم التشكيلة الاجتماعية ومفهوم الفاعل. ويعد التراب /المجال موضوعا لممارسات الفاعلين، ويتأثر بالعلاقات الاجتماعية للفاعلين. المنهج المعتمد لتحليل علاقة الفاعل بالتشكيلة الاجتماعية المجالية هو المنهج الجدلي الذي يدمج البعد التاريخي في التفسير. ويعتمد المنهج الجدلي على وضع الفاعل في إطار العلاقات الاجتماعية والطبقية.

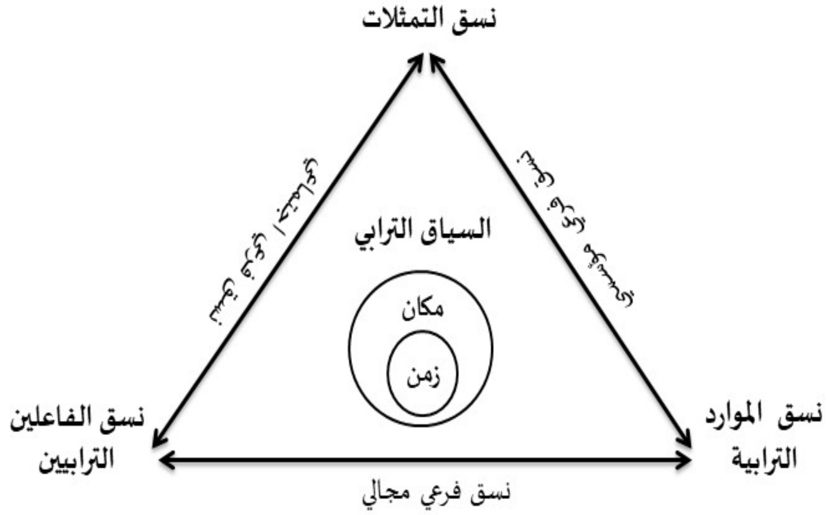
تميزت نهاية ثمانينيات القرن العشرين بتحولات فكرية هامة كان أبرزها التحول الثقافي (**Claval 2015**)، إذ أصبح فهم الواقع يركز على معتقدات الأفراد واختياراتهم ورموزهم وخطاباتهم؛ أي التمثلات والتصورات. ومن أبرز نتائجها تشكل مفهوم جديد وهو مفهوم التراب الذي أصبح متداولا بين الجغرافيين بديلا عن التحليل التشييدي. اعتمد التحليل النسقي على أدوات معرفية متعددة (**Hadjou 2005**،) استنادا على مسلمة مفادها أن التراب بناء اجتماعي نتج عن مسلسل تنسيق الفاعلين لحل مشكلة معينة، علاوة عن بناء الموارد الترابية المتجددة.

ويعد لوموان (**Lemoigne , 2006**) أكثر الجغرافيين اهتماما بالتحليل الترابي النسقي وذلك بناء على ثلاثة مبادئ هي: التشييد والهدم والتطور في الزمن وهي ذات علاقات متعددة. هذه المداخل الثلاثة هي أنساق فرعية. النسق الفرعي الأول هو المجال الجغرافي الذي يتضمن أربعة أنساق وهي المجال الطبيعي والمجال الإنسي والمجال الاجتماعي والمجال المؤسسي. أما النسق الفرعي الثاني فهو نسق الفاعلين ويتضمن خمسة أنساق وهي الدولة والجماعات الترابية والمؤسسات والمجتمع المدني والترابط بين الجماعات. أما النسق الفرعي الثالث فهو نسق التمثلات ويشمل ثلاث مصافي وهي المصفاة الاجتماعية والمصفاة الفردية والمصفاة الإديولوجية. ويندرج هذا التصور في الاتجاه المعرفي النسقي ذي النزعة الإنسية الذي يفسر التراب بناء على التمثلات والثقافة وينظر إليه كموضوع لممارسات الفاعلين وكمجال تترابط وتتفاعل فيه الأنساق الرئيسية بالفرعية.

عموما، اكتسى مفهوم التراب معاني عدة، وأصبح يندرج في ثنائية الطبيعة والرمز (**Raffestin ;1977**) وصورة للتملك بالمعنى الذهني والرمزي، ويتشكل مجاليا من مناطق ترابية متعددة متميزة تخضع للمراقبة. ويستعمل مفهوم التراب بديلا عن مفهوم المجال (**Gumichian,1991,2003 ; Mélé ,2004, Velascot ,2009**) بإدماج البعد الإنساني من خلال الفاعلين والهوية والصراعات. استعمل تحليل التراب، باعتباره تحليلا لأنساق الفاعلين وتملكاتهم واستغلال المجال، وتعددت استعمالاته، مما استدعى وصفه باصطلاحات من قبيل، تراب معايش، وتراب وظيفي، وتراب سياسي. شاع استعماله من طرف تخصصات عدة، كالزراعة والاقتصاد واصطلح عليه بمرادفات من قبيل القرب والفاعلون والدينامية الترابية والموارد والرأسمال (**Courlet & Pecqueur 2013**). ومن تم أصبح مفهوم

التراب يتميز بالبعد المحلي للتنمية.

الشكل 4: مفهوم النسق الترابي (م. الأسعد)



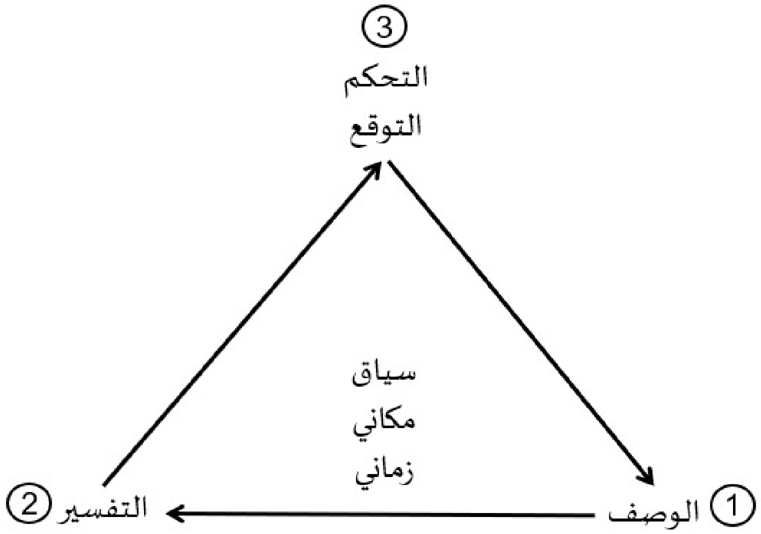
استعمل مفهوم التراب بمعاني عدة من قبيل، تراب معايش، مجال محلي ومجال القرب. التراب نسق يتأسس مفهومه بناء على نسقين وهما أنساق ترابية رئيسية وأنساق ترابية فرعية (الشكل 4). تتمثل الأنساق الترابية الرئيسية في ثلاث مفاهيم وهي نسق الموارد الترابية (الرأسمال الترابي والقرب والدينامية الترابية) ونسق التمثل (معارف وتصورات ومواقف ذات صلة بالبيئة المحيطة بالفاعلين) ونسق الفاعل الترابي (الذات المؤثرة بواسطة طبيعة الحكامة المتبعة).

أما الأنساق الترابية الفرعية فهي ثلاثة: النسق المجالي (المكان المحلي) المعايش الذي يشكل إطارا لأنشطة الفاعل الترابي والنسق الاجتماعي (الجماعات والمجموعات البشرية المؤثرة في الفاعل الترابي) والنسق المؤسسي (مؤسسات الدولة والجماعات الترابية المحلية المؤثرة في الفاعل الترابي). أما السياق الترابي فهو أولوية المكان على الزمن، إذ ارتبط تشييد مفهوم التراب بالانتقال من الحداثة إلى ما بعد الحداثة منذ ثمانينيات القرن العشرين. وترتيبا على هذا الانتقال أصبح المكان (التراب المحلي) له أولوية على الزمان الذي أصبحت مدته قصيرة.

المحور الثالث: أهداف الجغرافيا

أصبحت الجغرافيا في الوقت الراهن تحظى بمكانة هامة في العلوم الاجتماعية ولم يعد دورها يقتصر على الاكتشاف والوصف، بل أصبحت تساهم في فهم وتفسير الظواهر على سطح الأرض. وبذلك أصبحت في مصاف العلوم التي تحتاجها الدول في حل مشكلاتها والتخطيط لها. يقصد بأهداف المعرفة العلمية المعاصرة: الفهم والتنبؤ والتحكم (الأسعد محمد، 2006) (الشكل 5) ويعد التفسير الهدف الأسمى للمعرفة العلمية المعاصرة في الجغرافيا.

الشكل 5: مفهوم أهداف الجغرافيا البشرية (م. الأسعد)



الوصف والتفسير: الوصف هو تشخيص لتوزيع الظواهر الجغرافية ورصدها. وأهم خطوات التشخيص هي ترتيب وتصنيف وتوطين للظواهر الجغرافية على سطح الأرض. الترتيب هو عملية فرز وجرد الظواهر من أصغرها إلى أكبرها أو العكس، ثم توزيعها إلى فئات أو طبقات ذات خصائص متقاربة. التصنيف هو مرادف للتنميط، ويعد عملية جد هامة في الوصف، لأنه يسهل عملية المقارنة وإدراك كيفية توزيع الظواهر. اعتبر التصنيف أولى خطوات المعرفة العلمية الجغرافية. أما التوطين فهو الذي يضفي على الوصف خصوصية جغرافية. ويعتمد على دعامات أهمها الخريطة التي تترجم هوية الجغرافيا. غير أن اكتفاء الجغرافيا بالوصف يبعده عن الهدف الأساسي للمعرفة العلمية وهو التفسير.

التفسير هو الهدف الأول للمعرفة العلمية المعاصرة في الجغرافيا. وهو الكشف عن العلاقة التي تربط بين الظواهر. والبحث عن الأسباب والعلل المحددة لظاهرة معينة. يطرح التفسير مسألة السببية وأهمها نوعان: سببية حلقية وسببية زمنية.

السببية الحلقية: معرفة العلاقة بين عناصر الظاهرة الجغرافية، إذ النتيجة تحدث بفعل سبب أو عدة أسباب والتي تؤثر بدورها في النتيجة. وبهذا فإن السبب والنتيجة يقومان بتأثيرات متساوية مع وجود فارق زمني بينهما، سواء تعلق الأمر بسببية أحادية أو بسببية متعددة. إن الترجمة الإجرائية للفهم أو التفسير الجغرافي هي تحديد العلاقة بين نوعين من المتغيرات: متغيرات تابعة (موضوع الظاهرة) ومتغيرات مستقلة (العوامل المؤثرة).

السببية الزمنية: تفيد دراسة السلاسل في استجلاء الاتجاه العام للتغير، بناء على دراسة السلاسل الزمنية التي تحصر في مدة تقدر ب 27 إلى 30 وحدة زمنية والمعبر عنها بالسنة (دودج **Dodge. 1993**))، هذا علاوة على استخلاص التغيرات الفصلية والتغيرات غير المنتظمة.

التحكم والتوقع: التحكم هو الهدف الثاني للمعرفة العلمية المعاصرة في الجغرافيا. ويتحدد بناء على معرفة السبب أو الأسباب المفسرة لحدوث الظاهرة، مع وجود شرط توفير الإمكانات اللازمة لذلك. وهكذا، فإن التحكم في الهجرة وخاصة نزوح السكان من منطقة معينة، هو التوفير المرتقب للإمكانات في منطقة الاستقبال. كما أن التحكم في ريع الموقع الجغرافي لوحدة مساحية من تربة، رهين بالتحكم في رفع مردودية كل وحدة مساحية مقرونة بثمن السلعة في السوق وتكلفة الإنتاج والنقل.

التوقع هو الهدف الثالث للمعرفة العلمية المعاصرة في الجغرافيا. وهو احتمال حدوث الظاهرة إذا توفرت نفس الأسباب في مكان آخر يتصف بظروف مشابهة للمكان الأول. ويمكن كشف التوقع بأسلوب كيفي قياسي مثال: نظرية المباريات، وتوقع اتخاذ القرار في ظروف بيئية تتميز بالمخاطرة والشك. أسلوب التوقع الكمي يعتمد على نماذج رياضية.

ويفرق المختصون في الإحصاء، عادة، بين التوقع والإسقاط. التوقع هو تقدير لقيم متغير معين، على أساس قيم فعلية للمتغيرات المستقلة التي ترتبط به. ومثال ذلك تقدير الدخل الوطني على أساس قيم محددة

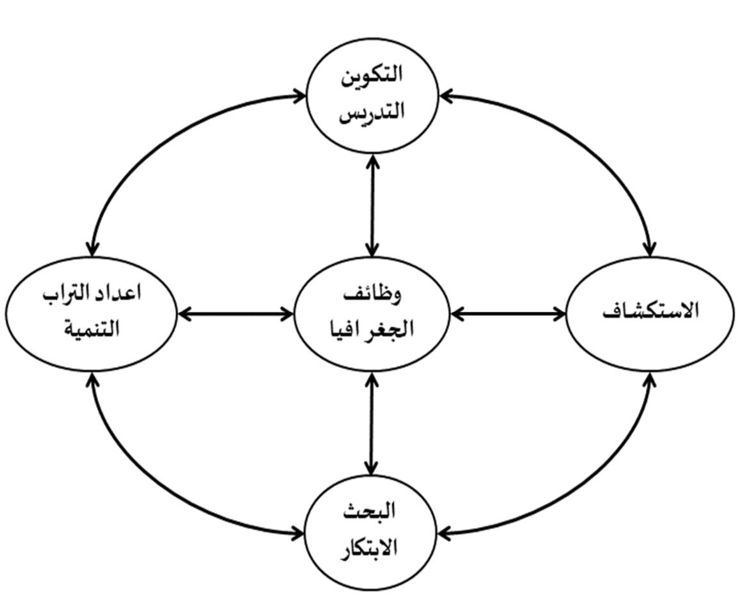
لإنفاق الدولة والصادرات وغير ذلك من المتغيرات التي تتكون منها المعادلة التعريفية للدخل الوطني. وبذلك يكون التوقع هو أرجح الاحتمالات التي يمكن أن يأخذها المتغير موضوع التنبؤ، بناء على القيم المعطاة للمتغيرات المؤثرة فيه أو المرتبطة به. أما الإسقاط فيقصد به تقدير قيم متغير معين، فيما لو وصلت قيم المتغيرات المرتبطة به أو المؤثرة فيه الى قيم معينة يفترضها الباحث، وبذلك يكون الإسقاط هو أكثر التقديرات احتمالا، لو تحققت الفرضيات التي وضعها الباحث فيما يتعلق بالمتغيرات.

المحور الرابع: وظائف الجغرافيا

لماذا تصلح الجغرافيا؟ طرح هذا السؤال منذ نشأة الجغرافيا كعلم. وقد يستخلص الجواب من تعريف الجغرافيا نفسها على أنها تصلح للوظائف التالية:

التموقع (التوجيه وتقدير المسافات بالجواب عن السؤال: أين؟) والتعليم (إيديولوجيا وطنية ومادة مدرسية ترسخ قيم المواطنة) و*الاستكشاف* (وصف شامل للأرض وفهم أفضل للأمكنة والجهات والبلدان التي يعيش فيها السكان وكذا بلدانا وجهات أخرى من المعمور) والبحث والتنمية (تضيف الجغرافيا البعد المجالي والمدمج

الشكل 5: مفهوم وظائف الجغرافيا البشرية (م. الأسعد)



والأفق الشمولي لمختلف مسلسلات التخطيط والتوقع واتخاذ القرار). ويمكن إجمال وظائف الجغرافيا في وظيفة التكوين والتربية و*وظيفة الاستكشاف ووظيفة البحث العلمي ووظيفة إعداد التراب والتنمية*.

وظيفة التكوين والتربية: تستند وظيفة التكوين على بيداغوجية تشييديه مفادها نقل المعرفة واكتساب مهارات وتعرف كيفية التفكير. يستند تدريس الجغرافيا الجامعية على عدة مرجعيات، يمكن إجمالها في: أ-المرجعيات الوطنية ويؤطرها الميثاق الوطني للتربية والتكوين (المغرب) الذي ينص على جعل الجامعة إطارا لنبذ التلقي السلبي واعتماد بيداغوجية نشيطة. ب-مرجعيات تخصصية باستحضار موضوعات الجغرافيا في التدريس (الجهة والمشهد والنظام المجالي والتراب) وأهدافها (وصف وتفسير وتحكم وتوقع) وأدواتها لاسيما الأدوات الخريطية والرقمنة. ج-مرجعيات بيداغوجية (بيداغوجية المشكلة وبيداغوجية المشروع..). د-مرجعيات ديداكتيكية بالتدريس بواسطة الكفايات.

وظيفة الاستكشاف: يستند تهييئ ظروف الاستكشاف على مرجعيتين:

- مرجعيات تخصصية: استحضار موضوعات الجغرافيا وأهدافها وأدواتها
- مرجعيات تقنية (التعرف القبلي على المجال وتهييئ وسائل الاستكشاف: تحديد مسار الاستكشاف، تحضير وسائل الملاحظة والتسجيل.)

الاستكشاف والتعرف على الأرض، من أقدم وظائف الجغرافيا منذ القديم. ويقوم على الوصف الشامل للأرض وجمع المعلومات والصور عن الشعوب وعن البلدان. وهذا المعنى هو الذي ميز رحلة هيرودوت (**Brunet & al,1992**). وعبر "هتنر" (**Hettner 1941-1898**)، عن الجغرافيا بقوله "إن الموضوع الذي يميز الجغرافيا منذ أقدم العصور حتى الوقت الحاضر هو المعرفة بمناطق الأرض وأقاليمها". ويصف الاتحاد الجغرافي الدولي، الجغرافيا بأنها العلم الذي يحاول استكشاف كيفية مساهمة المسلسل الطبيعي في بروز البيئة، وكيفية إنتاج وتنظيم واستعمال البيئات من طرف المجتمعات، وكيف تتأثر المجتمعات نفسها بالبيئة التي توجد بها.

وظيفة البحث العلمي: تشترك الجغرافيا مع باقي العلوم الاجتماعية في وظيفة البحث العلمي، حيث ترتكز الجغرافيا الجامعية على مرجعيات، يمكن إجمالها في: أ-المرجعيات الوطنية ويؤطرها ميثاق التربية

والتكوين الذي ينص على جعل الجامعة إطارا للتقدم والتجديد والأصالة. ب-مرجعيات معرفية (طريق الاستقراء، طريق الاستدلال). ج-مرجعيات تخصصية باستحضار موضوعات الجغرافيا في البحث (الجهة والمشهد والنظام المجالي والتراب) وأهدافها (وصف وتفسير وتحكم وتوقع) وأدواتها، لاسيما الأدوات الخرائطية. يعد البحث التجريبي أهم أنواع البحوث التي تعتمدها الجغرافيا الجامعية، وذلك بالنظر لخصائصها العلمية ومعايير جودتها (الأسعد،2019). تتدرج الخصائص العلمية في طريق البحث الفرضي الاستنباطي المهيكل بأربعة خصائص علمية: أ- المقدمة وتشمل ثلاثة معايير وهي الإشكالية (عرض ونقد الدراسات السابقة وتحديد المفاهيم وطرح السؤال الإشكالي) وتحديد الأهداف المرجوة من البحث واقتراح فرضيات البحث. ب- المنهجية وتتكون من أربعة معايير وهي استراتيجية التمحيص (بحث كيفي أو كمي، دراسة الحالة...) وجمع البيانات (بيانات وثائقية وبيانات ميدانية) وأدوات المعالجة (مقاييس واختبارات إحصائية ودعامات خرائطية وغيرها) ومنهج تقديم النتائج (وصفي، بنيوي وظيفي، تطوري، نسقي...). ج- تقديم النتائج (تشخيص وتفسير). د- مناقشة وخلاصات. المناقشة تعني مقارنة النتائج التي توصل إليها الباحث بالنتائج التي سبقها إليه باحثون آخرون ممن ذكروا في عرض ونقد الدراسات السابقة وذلك لاستخلاص مدى الإضافة العلمية للباحث في موضوع بحثه. أما الخلاصات فهي الحسم في الجواب على السؤال الإشكالي ثم بسط عصارات نتائج البحث.

وظيفة إعداد التراب والتنمية: إعداد التراب هو سياسة عمومية إرادية تهدف إلى تطبيق أهداف سياسية وذلك بتغيير تنظيم (**Desjardins, 2021**) مجال بلد معين بمنظور مستقبلي، يهم السكان وأنشطتهم والتجهيزات ووسائل المواصلات التي يمكنهم استعمالها، مع اعتبار الضغوطات الطبيعية والبشرية والاقتصادية والاستراتيجية (**Merlin P & Choay 2000**). إعداد التراب هو التخطيط المكاني وعملية إدراكية ومستقبلية تقوم بها السلطات العمومية والتي تفرض ضرورة إشراك كل الفاعلين (سكان، مؤسسات، منتخبون، إداريون).

استعمل مصطلح التنمية على نطاق واسع في خمسينيات القرن XX يرجع أصل الكلمة بالمعنى الاقتصادي إلى عالم الاقتصاد الإنجليزي آدم سميت في كتابه: "البحث في طبيعة وأسباب ثروة الأمم" سنة 1776. وعرفت التنمية تصورات مختلفة تستند على مؤشرات كمية (مثال نظرية الإقلاع الاقتصادي

لروستوف، نظرية التنمية غير المتكافئة لرينو) وكيفية (مثال نظرية إشباع الحاجات الأساسية لماسلوف). تترجم التنمية البعد البنيوي والكيفي للنمو الذي ينعكس إيجابيا على التقدم الاقتصادي والاجتماعي والتوازن البيئي، وبالتالي إشباع الحاجات الأساسية للإنسان.

تقاس التنمية بمؤشرات كمية وكيفية؛ تتمثل المؤشرات الكمية على سبيل المثال في التحولات البيئية (مؤشر الأداء البيئي وحكامة الموارد الطبيعية والمؤشر العام للمخاطر المناخية) والديموغرافية (أمل الحياة عند الولادة ونسبة الوفيات ونسبة وفيات الأطفال) والتحولات التقنية (مؤشر اقتصاد المعرفة والمؤشر الدولي للتجديد ومؤشر التهييئ للتكنولوجيا الجديدة للمعلوميات والمؤشر العام للمنافسة) والتحولات الاجتماعية (مؤشر التنمية البشرية ومؤشر الرأسمال البشري ومؤشر الرفاه ومؤشر السعادة ومؤشر التقدم الاجتماعي ومؤشر تقليص التفاوتات الاجتماعية) وظروف الحياة واللامساواة في التنمية (نسبة السكان المتوفرين على الماء الشروب والكهرباء وقنوات التطهير ونسبة الفقر النسبي ومؤشر جيني ومؤشر لامساواة النوع..) والتحولات التربوية (نسبة تمدرس الأطفال ونسبة الهدر المدرسي ونسبة الأمية لدى الكبار) والحكامة (مؤشر دولة القانون ومؤشر فعالية الحكومة ومؤشر التعبير ومؤشر الاستقرار السياسي وغياب العنف والإرهاب ومؤشر سن القوانين ومؤشر مراقبة الفساد ومؤشر حرية الصحافة ونسبة النساء البرلمانيات) ...

مفاهيم

الفرنسية	الإنجليزية	العربية
Genre	**Gender**	النوع
Cadre de vie	**Living environment**	البيئة المعايشة
Paradigme	**Paradigm**	الأُنموذج
Prédiction par analogie	**Analogy Prediction**	التوقع بأسلوب قياسي
Structuration	**Structuration**	التشييدية
Système spatial	**Spacial System**	النظام المجالي
Tournant culturel	**Cultural Pardigm Shift**	التحول الثقافي
Incertitude	**Incertaintly**	الشك
Paysage	**Landscape**	المشهد

Phénoménologie	Phenomenology	الظاهراتية
Risque	Risk	المخاطرة
Région	Region	الجهة
Système général	General System	النسق العام
Territoire	Soil, Land	التراب

لائحة بأهم المراجع

- خير، صفوح ،2000، الجغرافيا موضوعها ومناهجها وأهدافها. دار الفكر المعاصر بيروت
- بلفقيه، امحمد، 2002، الجغرافيا القول عنها والقول فيها. دار نشر المعرفة.
- الوليعي، عبد الله بناصر، 2003، المدخل إلى الجغرافيا الطبيعية والبشرية. دار الصوتية للتربية، الرياض
- المظفر، محسن عبد الصاحب، 2005، فلسفة علم المكان. دار الصفاء للنشر والتوزيع عمان
- بيت، ريتشارد، 2018، الفكر الجغرافي الحديث، ترجمة عاطف معتمد وكرم أبو سحلى وكرم عباس، المركز القومي للترجمة، القاهرة.
- الأسعد، محمد، 2006 أدوات المعرفة العلمية المعاصرة في الجغرافيا: تأويل أم تفسير. مجلة بصمات01. منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية بنمسيك سلسلة جديدة، 23-33
- الأسعد، محمد. (2019). الخصائص العلمية (IMRAD) خطوات إنجاز البحث الجغرافي، ورد في (تنسيق موسى المالكي؛ إشراف: م. كرزازي، م. أيت حمزة، م. الأسعد) : الدليل المنهجي لإعداد البحوث ؛ سلسلة منشورات المنتدى حول مناهج وأدوات البحث في العلوم الإنسانية والاجتماعية، الناشر منتدى الجغرافيين الشباب للبحث والتنمية، الطبعة الأولى، ص 13-21
- -الأسعد محمد، 2019، الفاعل الترابي وتمثلات التنمية الترابية بجهة الدار البيضاء سطات، ورد في محمد أزهار وآخرون (تنسيق) "المجال، التراب والمجتمع بالمغرب. تحولات، ديناميات ورهانات" أعمال مهداة للأستاذة رشيدة نافع. منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية المحمدية ،83-90
- عمر الفرا محمد علي، 1983، مناهج البحث في الجغرافيا. وكالة المطبوعات، الكويت
- فريمان ,في ويلين , 1976(ترجمة شاكر خصباك)، قرن من التطور الجغرافي، منشورات جامعة بغداد
- بيت ريتشارد، 2018 (ترجمة عاطف معتمد وآخرون)، الفكر الجغرافي الحديث المركز القومي للترجمة، القاهرة

- *Abler R, Adams J.S & Peter G; 1972, Spatial organization: the geographer's view of the world. Englewood Cliffs. N.J*
- *Bailly & al ,1998, Les concepts de la géographie humaine, A.Colin*
- *Bailly A & Ferras R ; 2018, Eléments d'épistémologie de la géographie ; Coll. U*
- *Bavoux j. 2014, La géographie. Objet, méthodes, débats. A. Colin*
- *Béguin M. & Puman D., 2010, La représentation des données géographiques, Statistique et cartographie. A.Colin*
- *Berdoulay V., 1995, La formation de l'école française. CTHS,*
- *Berdoulay V.,1988, Des mots et des lieux. La dynamique du discours géographique Paris. CNRS*
- *Berger J ;1972, Ways of seeing. London, Penguin*

- *Berque A. & al., 1999. La mouvance. Cinquante mots pour le paysage. Paris Edition de la Villette*
- *Berry B. ,1971, Géographie des marchés et du commerce de détail. Paris. A. Colin*
- *Bertrand G. & Dollfus O ;1973, Le paysage et son concept. L'Espace géographique, n3*
- *Bertrand G. ; 1978, Le paysage entre la nature et la société, Revue de Géographie des Pyrénées et du Sud Ouest ,49*
- *Brossard Th. & Weber J.C. ; 1984, Le paysage. Trois définitions, un mode d'analyse et de cartographie .L'Espace géographique ,n°1*
- *Bunge W. ;1962, Theoretical, Geography. Londres ,Gleerup*
- *Buttimer A; 1990, Geography; humanism and global concern. Annals of The Association of American Geographers ,80,1-33*
- *Buttimer A. ; 1996,Classics in human geography revisted :values in geography Progress in Human Geography ,20,513-519*
- *Ciceri M-F., Marchand B. & Rimbert S. ,2012, Introduction à l'analyse de L'espace. A.Colin*
- *Claval P., 1984, Géographie humaine et économique contemporaine. Puf coll Fondamental.*
- *Claval A. 22m Géopolitique et géostratégie pensée politique, l'espace et le territoire au XXème siècle,*
- *Claval P. ; 2001 ; Epistémologie de la géographie. Paris, Nathan*
- *Claval P ;2015, « Le tournant culturel en géographie », Géographie et cultures mis en ligne le 04 /04/2016, .*
- *URL : http://journals.openedition.org/gc/3855 ; DOI : https://doi.org/10.4000/gc.3855 Haut de page*
- *Cosgrave D. & Daniels S.; 1988, The iconography of landscape: essays on the symbolic representation, design, and use of P ost environment, Cambridge, Cambridge university press.*
- *Cox K.,1972, Man, location and behaviour: an introduction to human geography. New York ,Wiley*
- *Cosgrove ,1998, Social formation and symbolic landscape. Londres Croom Helm*
- *Frémont A. ;1980, L'espace vécu et la notion de région, Travaux de l'institut de géographie de Reims Vol 41- 42 ,58*
- *Gérin- Grataloup A.M,2015, La géographie Nathan*
- *Giddens A. ;1984, The constitution of society: outline of the theory of structuration*
- *Gould P.; 1968, The new geography: Where the action is, Harper's Magazine*
- *Gumuchian H, 1991, Représentations et aménagement du territoire. Anthropos,*
- *Gumuchian H., Pecqueur B., 2003. – La Ressource territoriale, Economica, Anthropos, Paris*
- *Gumuchian H. & al. ; 2003, Les acteurs, ces oubliés. Ed Anthropos*
- *Hadjou Lamara, 2005, « Les deux piliers de la construction territoriale : coordination des acteurs et ressources territoriales*
- *Développement durable et territoires [En ligne], Varia (2004-2010), mis en ligne le 07 juillet 2009, consulté le 27 mai 2022*
- *Hagerstrand T. ; 1952,The propagation off innovation waves. Lund Study in geography, Serie B ,4*

- *Harris C. & Ullman E. ;1945, The nature of cities, Annals of the Association Academy of Political Science, 242,7-17*
- *Harvey D., 1973, Social justice and the city, Londres, Arnold*
- *Harvey D. ;1991, The condition of postmodernity: an enquiry into the origins of cultural change, Malden, Wiley-Blackwell*
- *Haggett P. ,Cliff A& Frey A ;1977,Locational Analysis in Human Geoggraphy .Edward Arnold*
- *Haggett P. ;1973, L'analyse spatiale en géographie humaine. A. Colin*
- *Jackson P., 1984, Discovering the vernacular landscape. Princeton ,NJ :Yale University Press*
- *Juillard E. ,1962, La région, essai de classification. Annales de géographie,71,484-499 ;*
- *Juillard E. , La région contribution à une géographie générale, des espaces régionaux. Ophris.Paris*
- *Lambert N. & Zanin Ch ,2017, Manuel de cartographie, Principes, méthodes, application. A.Colin*
- *Lemoigne A. ; 2005, Le territoire comme système complexes ; Des outils pour l'aménagement et la géographie in www.hal.archives ouvertes.fr*
- *Lemoigne A., 2006, Le territoire comme un système complexe : un concept Opératoire pour L'aménagement et la géographie Esp ; géo, T35,115-112*
- *Le Moigne J.L., 1977 , La théorie du système général .Théorie de la modélisation .PUF*
- *LYotard J.F. ; 1979, La condition postmoderne .Rapport sur le savoir .Paris.Ed Minuit*
- *Mélé P, 2004, Conflits et territoires. Maison des sciences de l'homme ''villes et territoires'' PUF Paris,*
- *In www.car.info/revue information géographique,10-25, consulté le 5-03-2019 à 23 :03*
- *Mitchell D ;2002, Cultural landscape :the dialectical landscape.*
- *Peet R ; 1998, Modern geographical thought, Blackwell*
- *Progress in Human Geography, 26,381-389*
- *Rog et (dir), espace, jeux, enjeux, Paris Fayard, 173-183*
- *Rose G. ;2002, Landscape and labyrinths. Geoforum ,33,4555-467*

الفصل الثاني:

المدارس الجغرافية

عبد الوهاب صديق
أستاذ محاضر مؤهل
جامعة محمد الخامس، الرباط

مقدمة

تعرضت الجغرافيا منذ العصور القديمة، ومرورا بالعصور الوسطى وعصر النهضة إلى الفترة الحديثة والمعاصرة، لاختلاف وتضارب الأفكار[1] والآراء حولها، مما أدى إلى تنوع مواضيعها ومناهجها ومقارباتها، وبالتالي ظهور نظريات كثيرة (كنظرية استخدام الأرض لفون تونن، ونظرية الأماكن المركزية لوالتر كريستالر...). ونشوء مدارس جغرافية متعددة، أسسها رواد ومفكرون أتوا إليها من علوم مختلفة، كعلم التاريخ وعلم الجيولوجيا والاقتصاد... نذكر من أبرز هذه المدارس، المدرسة الجغرافية الألمانية والمدرسة الجغرافية الفرنسية والأمريكية...

وقد عرفت الجغرافيا، رغم كل الكتابات والأقوال والأفكار الواردة حولها، عبر مسارها التاريخي، مجموعة من التطورات الهيكلية. وشهد الفكر الجغرافي، خلال القرن الثامن عشر وما بعده، على الخصوص، تحولات ملحوظة، شملت عدة مستويات (الموضوع والمنهج والوظيفة)، الشيء الذي ساهم في إفراز وترسيخ أسس وركائز الجغرافيا الحديثة والمعاصرة، تحولات، جدير بالباحثين الجغرافيين أن يطلعوا عليها ليلموا بالفكر والنظريات والمدارس المختلفة، حتى يتمكنوا، أثناء طرح ومعالجة إشكالياتهم، من الفهم والتفسير والتأطير الجيد للقضايا الجغرافيا التي يطرحونها. إذن ماهي أهم التطورات المفصلية التي عرفها الفكر الجغرافي عبر صيرورته التاريخية؟ وماهي أبرز المدارس والنظريات الجغرافية؟

---

[1] تكمن أهمية الجغرافيا، في نظر بعض الباحثين، في مجرد إنتاج معلومات عامة وسطحية حول سطح الأرض. بمعنى أنها ليست في مستوى ودرجة العلوم. بل إن هناك من اعتبرها "لقيطة العلوم" (بلفقيه محمد، 1991) وأنها بدون هوية.

أهداف الفصل

نسعى من وراء هذا الفصل إلى إعطاء نظرة موجزة حول تاريخ الفكر الجغرافي، وتطوره، وأسسه ومقوماته. وإلى الإلمام بأهم المدارس والاتجاهات الجغرافية الوطنية الكبرى، والنظريات التي تؤطر البحث الجغرافي، (خاصة الشق البشري). وذلك من خلال المحاور التالية:

المحور الأول - تاريخ الفكر الجغرافي: (نظرة مختصرة حول تطور الفكر الجغرافي، ابتداء من العصور القديمة، حتى مرحلة الجغرافية الكلاسيكية والجغرافية المعاصرة).

المحور الثاني- أسس ومرتكزات الفكر الجغرافي الحديث والمعاصر :(سنتطرق من خلال هذا المحور إلى منهجين هامين للبحث الجغرافي: المنهج الاستقرائي (الذي ينطلق من الخاص إلى العام)، والمنهج الاستنباطي (الذي ينطلق من العام نحو الخاص)[. فضلا عن الخطوات الفكرية للنهج الجغرافي، المتمثلة في الوصف والتفسير والتعميم. ثم سنتطرق كذلك إلى بعض النظريات المؤطرة للجغرافية البشرية (كنظرية استخدام الأرض لفون ثونن - ونظرية الأماكن المركزية لوالتر كريستالر- ونظرية التوطين الصناعي لفرد فيبر.

المحور الثالث- أهم التيارات والمدراس الجغرافية: نسعى من خلال هذا الفصل، إعطاء نظرة مختصرة للطلبة والباحثين والقراء، حول المدراس الوطنية الجغرافية: (المدرسة الجغرافية الألمانية والمدرسة الجغرافية الفرنسية والمدرسة الانجلو امريكية). ثم المدارس البيئية: (تيار الحتمية الطبيعية تيار الامكانية) والمدرسة الإقليمية، والتيار الماركسي الراديكالي، والفكر الجغرافي عند العرب والمسلمين.

المحور الأول: تاريخ الفكر الجغرافي

خلال العصور القديمة: ساد الاهتمام بالجغرافيا وبالكتابات والفكر الجغرافي منذ زمن أقدم العصور. وترجع أهم وأقدم الإسهامات الجغرافية إلى الإغريق القدامى (اريلد هولت- ينس 1979). حيث قام فلاسفة ومؤرخون يونانيون بوضع كتابات وروايات لمناطق جغرافية، اعتبر بعضها أسسا للجغرافيا (Cresswell, Tim, 2013). ويعد اليونانيون أهم من أنتج مميزات وخصائص طبوغرافية للأماكن في العالم. حيث شملت كتاباتهم أوصافا للظروف الطبيعية كالمناخ والتربة ... إضافة إلى الثقافة وأسلوب الحياة.

ونظرا لكون هيرودوت كان يقدم الأحداث التاريخية، في قالب جغرافي، سمي بمؤسس "علم الجغرافيا". وقد عمل هيرودوت[1] على نقل المعرفة التي وردت في النظريات الجغرافية القديمة (الظروف الطبيعية وثقافة الشعوب..). ولكنه لم يول أهمية للأمور الفلكية والرياضية التي ارتبطت بعد ذلك بالجغرافية، (مثل قياس محيط الأرض- ضبط المواقع على السطح...).

وعلى الرغم من أن نظرية "كروية الأرض"، قد ظهرت في عصر هيرودوت، إلا أن أرسطو هو من قدم التبريرات المؤيدة لها، بعد مرور حوالي قرن من الزمان تقريبا، بناء على "الملاحظة". كما أن أعماله مكنت العلماء من وضع الركائز الضرورية لحساب خطوط الطول ودوائر العرض وكذلك حجم الأرض. وفي هذا الإطار، فقد نجح اراتوسثينس في قياس محيط الأرض بشكل أكثر دقة. كما عمل على تطوير نظام إحداثيات الكرة الأرضية (خطوط الطول ودوائر العرض). لذا فقد تمكن من رسم أول الخرائط التي تميزت بدقتها. بعد ذلك، عمل تلامذته على تطوير الخرائط التي أنجزها. فقام بطليموس بإنجاز عمل ضخم مكون من ثماني مجلدات، تناولت طرق حساب أبعاد الأرض، وتقسيمها إلى درجات، وحساب خطوط الطول ودوائر العرض، وإسقاطات الخرائط.

استفاد الرومان من أعمال الإغريق. في هذا السياق، قام سترابون بتأليف أعماله (في 17 مجلدا)، بعنوان: « **Geographica** » ، وهي عبارة عن وصف موسوعي لعالم هذا العصر. كما تطرقت للمميزات الحضارية وأنماط الحكم والعادات السائدة آنذاك.

العصور الوسطى : تميزت هذه الفترة، بكونها فترة مظلمة في تاريخ أوروبا (على المستوى العلمي والفكري تميزت بالتخلف والتراجع)، حيث اقتصر العلماء آنذاك على نسخ وتقليد أعمال سابقيهم. ولم تكن لهم إضافات أو إنتاجات علمية جديدة. لأنهم كانوا يرفضون كل ما يتعارض مع تعاليم الكنيسة، مما أدى إلى غياب التحليل العلمي النقدي. كما أن الكنيسة كانت تتدخل في تغيير وتعديل الأفكار والمفاهيم، التي تطورت في العصور القديمة بما يتماشى مع مبادئها.

[1] رغم أن هيرودوت يعتبر مؤرخا بالدرجة الأولى (أب التاريخ (485 - 425 ق.م).

عصر النهضة: إبان هذا العصر، تجدد الاهتمام بالمعرفة الجغرافية (السائدة سابقا)، حيث تمت ترجمة أعمال بطليموس إلى اللاتينية (حوالي 1410). مما كان له أثرا بليغا على تطور العلوم، فعرف علم الخرائط تطورا واضحا، تجلى في اختراع الإسقاطات الجديدة (مثل إسقاطات مركاتور عام 1569). ثم صنع أول نموذج للكرة الأرضية، وطبعت خرائط جديدة للعالم، وأُعيد الاهتمام بالجغرافيا القديمة.

يعد فارينيوس وكانط (**Varenius Bernhard Varen 1622-1650 & Emmanuel Kant 1756-1796**)، أول الجغرافيين، الذين صنفوا الجغرافيا إلى: جغرافية طبيعية وبشرية. وتقسيم الجغرافية إلى شق خاص وآخر عام. ونتج عن ذلك ما يطلق عليه: بالجغرافية النسقية أو الإقليمية. وتكمن أهم أعماله، في القيام بجمع معارف تلك الفترة في ميدان الفلك والخرائط، وتبني التحليل النقدي لمختلف النظريات.

أما كانط، فقد اعتبر الجغرافيا نهجا يُسهل الوصول إلى المعرفة الامبيريقية. واهتم بتنظيم المواد الجغرافية وتجميعها من مصادر كثيرة ومتنوعة؛ (مثلا انحراف اتجاه الرياح الناتج عن دوران الأرض حول نفسها). كما قام بإرساء الأسس الفلسفية للجغرافيا، بالنظر إلى توفرها على إسهامات علمية متميزة.

بعد ذلك اكتشف ألفرد هتنر، التقارب الكبير بين ما خلص إليه كانط، وما استنتجه هو حول الجغرافيا. كما أشار إلى أن الجغرافيين ينطلقون من الواقع، ولا يولون اهتماما كثيرا للزمن. ولما تم إهمال منهجية كانط، وتوجيهاته الفلسفية، حول الجغرافيا، فقد تم تجديدها على يد كل من هتنر وهارتشون. ومع حلول القرن 19، أصبح للبحث الجغرافي، صلة وثيقة بتطور الظواهر، عبر الزمن، في الحيز الجغرافي (اريلد هولت- ينس، 1979).

الجغرافية الكلاسيكية: قبل فترة ألكسندر فون همبولت (**Alexander Von Humboldt 1769-1859**) وكارل ريتر (**Karl Ritter 1779-1859**)، اهتم الجغرافيون، في أبحاثهم، بالدراسة "الشمولية"؛ أي معالجة الوحدة من جميع الجوانب، وإبراز ملامحها وخصائصها العامة، (محمد الفرا، 1983). حيث تم الاهتمام بسؤال: أين؟

طور كل من همبولت وريتر، الجغرافيا، كفرع مستقل من المعرفة، وأولى أهمية للدراسات المقارنة، ما أضفى على أعمالهما الطابع العلمي، الذي كانت تفتقده الجغرافية سابقا. وحاولا الجمع بين المنهج المقارن والملاحظة، عندما نشرا مجلدين حول إفريقيا وآسيا (1817- 1818). اتجهت إليهما الأنظار كجغرافين بارزين. ووصف هارتشون (1939) جغرافييها بالتقليدية، لأنها تتبع منهجا بسيطا ساد خلال فترة وضع قواعد وأسس للجغرافية، وأكدا هؤلاء (أي همبولت وريتر) على أن العلم، من المفروض أن يبنى على عملية الوصف الموضوعي للوقائع والظواهر وليس على القضايا المنطقية كا طرحها كانط. تزامن انتهاء الفترة الكلاسيكية، مع وفاة همبولت وريتر (سنة 1859). فعرفت الجغرافيا بعد وفاتهما انتكاسة كبيرة، لأن الميدان أصبح فارغا، رغم وجود بعض تلاميذ ريتر، الذين حملوا أفكاره، مثل الجغرافي الفرنسي إليزيه ركلس (**Elisée Reclus 1830-1905**).

يرجع التطور الذي طرأ على الفكر الجغرافي، إلى الأعمال التي قام بها كل من أوسكار بشل (**Oscar Peschel 1826-1875**) وفرديناند ريختهوفن (**Ferdinand Richthofen 1833-1905**). قاد "بشل أوسكار" الاتجاه الجديد ودعا تلاميذه إلى دراسة مورفولوجية أشكال الأرض. كا اهتم بدراسة تأثير أشكال سطح الأرض على التاريخ البشري، وأسس الجغرافية الطبيعية كعلم في ألمانيا. ظل "بشل"، طيلة عشرين عاما، الرائد الأكاديمي البارز في ألمانيا، الذي قام بتنمية الفكر الجغرافي، وكان آخر جغرافي كبير قبل تأثر الجغرافية بنظرية داروين.

في سنة 1859 جاء داروين بنظرية "أصل الأنواع". ومنذ هذه الفترة صارت الأسس والركائز التي بنى عليها ريتر منهجه تتراجع تدريجيا، لتحل محلها فلسفة مادية، تعتمد على القوانين الطبيعية وتأخذ التفسيرات الميكانيكية عوض التفسيرات الغائبية. فصار العديد من العلماء يعتقدون أن أعمال ريتر، أصبحت غير علمية، إذ لا يمكن التوفيق بينها وبين مفهوم "الصراع والبقاء" الذي جاء به داروين. لذا، أصبح المنهج العلمي الجديد نقيضا لمنهج ريتر الاستقرائي. بينما كان منهج العلوم الطبيعية (الافتراضي الاستدلالي)، يهدف الوصول إلى الأسباب الأولية عن طريق الاستدلال.

بعد وفاة بشل، أخذ المشعل ريختهوفن، الذي تتلمذ على يديه جغرافيون حملوا لواء الاتجاه الجديد، أمثال ألبرشت بنك (Albrecht Penck 1858-1945[1]) في ألمانيا، ووليام موريس ديفس (William Morris Davis (1850- 1934) في الولايات المتحدة الأمريكية. فأولى اهتماما كبيرا لأشكال الأرض، وتأثر بنظرية "داروين" في دراسته لمظاهر سطح الأرض، واعتبرها تتطور وتمر عبر مراحل. من أهم إسهاماته في الجيولوجيا والجيمورفولوجيا ما سمي ب" الدورة التحاتية"[2] (محمد محمود محمدين، 2004). لذلك ظلت الجيومرفولوجية -ولمدة طويلة- الميدان الرئيسي للجغرافية بكل من ألمانيا والولايات المتحدة الامريكية. من بين ما جاء به الاتجاه الجديد الازدواجية، أي: الجغرافيا العامة مقابل الجغرافيا الإقليمية، والجغرافيا الطبيعية مقابل الجغرافيا البشرية.

أما فردريك راتزل (Friedrich Ratzel)، فيعد من أبرز الرواد، الذين وضعوا الأسس العلمية للجغرافيا البشرية. كما يعتبر مؤسس الجغرافية السياسية. أصدر كتابه الشهير الانثروبوجيوغرافي، أي الجغرافية البشرية (1882)، تناول من خلاله مجموعة من القضايا من بينها: توزيع الإنسان على سطح الأرض وتصنيفه؛ التوزيع الجغرافي للجنس البشري وآثره على البيئة الطبيعية واعتباره نتيجة للهجرات البشرية؛ أثر البيئة الطبيعية على الأفراد والمجتمعات، (مثل تأثير المناخ على السلوك القومي). إضافة إلى أثر الظروف المختلفة في مجرى التاريخ.

عرف راتزل، الدولة بأنها توزيع الإنسان وأعماله على سطح الأرض، واعتبر أن "كل دولة هي جماعة من الجنس البشري ومنطقة من الأرض". وأكد أن التنظيم السياسي للدولة، يشمل خصائص ومميزات الأرض، من موقع ومساحة وحدود وتربة ونباتات طبيعية، إلى جانب علاقاتها بالأجزاء الأخرى من سطح الأرض.

الجغرافية المعاصرة: مع مطلع القرن العشرين، ظهرت "الجغرافية المعاصرة"، وأصبحت الريادة للجغرافيين الأنجلوساكسونيين، لاسيما بالولايات المتحدة الأمريكية: فريد شيفر (1904-1953)، إدوارد أولمان (1912-1976). خلال هذه الفترة اعتُبرت الجغرافيا علما اجتماعيا، واهتمت بدراسة البعد المكاني

---

[1] الذي يعد من رواد الجيمورفولوجيا، ومن الأوائل الذين استخدموا مصطلح "جيمورفولوجيا"، للتعبير عن أصل وتطور مظاهر سطح الأرض.

[2] كما تطرق إلى الأشكال والمراحل المختلفة التي تعرفها الأنهار " مرحلة الشباب- النضج - الشيخوخة". كان ديفس من أشهر الجغرافيين الذين حرصوا على صياغة مصطلحات جديدة في مجال الجيمورفولوجيا.

للظواهر الاجتماعية. حيث انفتحت على العلوم الاجتماعية وعلى التيارات الفلسفية والمذاهب الإيديولوجية. فظهر مفهوم المجال (المكان) كمفهوم جديد في الجغرافيا، كما تم تبني مبدأ التعميم. واعتماد المنهج الوضعي المنطقي لاستخلاص القوانين والنظريات. وكذلك استعمال المنهج الفرضي الاستنباطي. (باحو عبد العزيز، محاضرات جامعية، 2021-2022).

خلال هذه المرحلة، تم الارتقاء بالجغرافيا، من عملية الوصف إلى التفسير، ثم التنظير والتطبيق، اعتمادا على نظريات العلوم الاجتماعية. كما تم الاعتماد على أدوات التحليل الكمي: الإحصاء والرياضيات والهندسة ونظم المعلومات الجغرافية. تميزت هذه المرحلة بتعدد المدارس والاتجاهات في الجغرافيا، وتباين موضوعاتها وفروعها (أي انعدام الوحدة الداخلية).

المحور الثاني: أسس ومرتكزات الفكر الجغرافي الحديث والمعاصر

ترتكز الجغرافيا، على غرار باقي العلوم الإنسانية والاجتماعية الأخرى، على مجموعة من القواعد والأسس، من أبرزها: المفاهيم المهيكلة والنظريات والمناهج... وهي آليات ساهمت بشكل كبير، في إنتاج وبناء وتطوير المعرفة الجغرافية، وإعطائها المكانة اللائقة بها. حيث تم التقعيد والتأصيل العلمي للمادة، مما وجه وأطر البحث والباحثين في علم الجغرافيا.

أولا: أسس ومقومات المنهج الجغرافي

من أجل التحديد الدقيق لموضوع البحث، والصياغة الجيدة للإشكالية وتأصيل المفاهيم، يعتمد الباحث على منهج أو مجموعة من المناهج العلمية التي تلائم موضوع بحثه، تساعده على توفير الوقت والجهد والخروج بنتائج علمية مضبوطة. في هذا الإطار سنتطرق إلى المنهجين: الاستقرائي والاستنباطي.

المنهج الاستقرائي: يرتكز المنهج الاستقرائي، على " التدرج المنهجي في التعامل مع قضايا البحث بدء من الملاحظة وتحليل ثم تأويل المعطيات، وانتهاء بتعميم النتائج على مختلف الظواهر". (الأمراني خالد، 2015). ومن مميزات هذا المنهج، الانطلاق من المعطيات الجزئية، من خلال ملاحظة الظواهر، وتفحصها وجمع معطيات عنها، من أجل استخلاص المبادئ العامة التي تحكمها، ثم العمل على تعميمها على الظواهر التي تشبهها. ينطلق هذا المنهج من الوقائع، (أي من الخاص)، إلى القوانيين (أي الى العام)

المنهج الاستنباطي: ينطلق هذا المنهج من التصور النظري، والفرضيات المجردة، والقواعد والقضايا العامة لظاهرة معينة، أو موضوع ما، قبل أن ينتقل إلى المرحلة التجريبية، بهدف استنباط النتائج من المقدمات، والفروع من المبادئ، والجزيئات من الكليات (غازي عناية، 2007). ومن أبرز العمليات التي يستند عليها: التفكر والتأمل، ثم التحليل والاستنتاج. وبكلمة واحدة، ينتقل المنهج الاستنباطي من العام إلى الخاص، بينما ينطلق المنهج الاستقرائي من الخاص إلى العام.

ثانيا: خطوات النهج الفكري الجغرافي

يشكل النهج الفكري الجغرافي، "مكونا مركزيا في صرح الجغرافيا" (قفصي محمد، 2018). كما يساهم في ترسيخ وتعزيز مصداقية الخطاب الجغرافي. ويتضمن ثلاث عمليات فكرية مهمة: (الوصف- التفسير- التعميم)، ترتبط فيما بينها، في إطار نسق منهجي متراص.

الوصف الجغرافي : تعد عملية الوصف الخطوة الأولى بالنسبة للباحث الجغرافي، وهي عملية فكرية من خلالها يتم تقديم الظاهرة المدروسة، وتحديد خصائصها من حيث المورفولوجيا (الشكل- البنية - الأبعاد) ، والتوطين والحركة (كموضوع الهجرة...). ويعرف الباحث "زكور" الوصف الجغرافي، بأنه "عملية فكرية تتبنى التحليل والتركيب"؛ لا يقتصر فقط على تعداد وسرد العناصر التي تشكل موضوع البحث، وإنما يصف الموضوع في مجمله وتشكيلاته. وحسب فيدال دولابلاش، فالتعامل مع الوصف يتم عن طريق الواقع المحسوس والمباشر للمواضيع الجغرافية، لأنها مواضيع ملموسة ومادية. والوصف عملية انتقائية تركز على الأساسي دون الاهتمام بالجزئيات.

التفسير الجغرافي: عملية فكرية، تهدف تحديد العوامل والأسباب المتحكمة في الظاهرة المدروسة، وتساهم في ضبط العلاقات والترابطات القائمة بين العناصر المكونة لها من حيث الجانب المورفولوجي والتوطين والحركة. كما تقوم بتحديد نوعية العلاقات التي تربط بين الظواهر الجغرافية المفسِّرة والظاهرة المفسَّرة. فالبحث في موضوع معين، يفرض الإلمام بهذه العملية (أي التفسير) من جميع الجوانب، لأن هناك تأثيرا وتأثرا بين مختلف عناصره.

تشمل عملية التفسير مجموعة من الخطوات المركبة، يمكن تلخيصها في: التحليل- التركيب- التقييم. من خصائص الجغرافيا الحديثة الطابع التفسيري للظواهر. حيث اهتم الجغرافيون منذ القرن 19، بالعلاقات بين الإنسان والمجالات الطبيعية (**Claval P., 1977**)، وبالظواهر كجزء من الكل (**Clozier R., 1982**). وبصفة عامة، تتجلى مصادر التفسير الجغرافي الأساسية، في الجوانب الطبيعية والبشرية. ومن خلالهما تبرز عوامل متعددة ومتنوعة، بعضها مرئية وأخرى مجردة.

التعميم: عملية فكرية، يتم من خلالها توظيف أو إنتاج مفاهيم ونظريات ومبادئ، ترتكز عليها الجغرافيا للانتقال من الخاص إلى العام. وكذا المقارنة بين نتائج الظواهر المدروسة، وباقي الظواهر الأخرى التي تتحكم فيها نفس العوامل، لتستنتج قواعد ومبادئ يمكن تعميمها على ظواهر أخرى. وهناك من اعتبر التعميم "روح كل عمل علمي فكري."

يمكن التمييز بين نوعين من التعميم: الأول مفاهيمي: يهتم بالمفاهيم، التي تستعمل في التمييز بين كيانات المجال الجغرافي ويقوم بصقلها؛ والثاني وهو تعميم تفسيري (الخاص بالمبادئ والنظريات): أي إنتاج مبادئ وقوانين ونظريات بهدف تفسير الكيانات المجالية المدروسة. فالتعميم إذن عملية فكرية، ترمي الانتقال من الخاص (الفردي) إلى العام (الشمولي أو الكلي).

وبذلك، ينبني النهج الجغرافي، على مجموعة من العمليات الفكرية التي تتكامل فيما بينها، من أجل دراسة الكيانات الجغرافية في إطار مادة واحدة.

ثالثا: بعض نظريات الجغرافية البشرية

تساهم النظريات العلمية، في التأصيل والتأطير النظري لمواضيع وإشكاليات الأبحاث العلمية. كما أنها تسهل تبرير نتائجها العلمية وخلاصاتها الميدانية. إلا أن الباحث في العلوم الإنسانية والاجتماعية بصفة عامة، والباحث الجغرافي بصفة خاصة، يواجه صعوبات كثيرة في استغلال نتائج هذه النظريات، لا سيما عندما تكون العناصر المكونة لها متعددة وظروف وسياقات إنتاجها مختلفة.

فون ثونن (**Von Thünen**):
عالم زراعي ألماني (1850 - 1783)، عُرف باهتمامه بعلاقة تكاليف نقل السلع بمكان إنتاجها. استخدم مزرعته، لإنجاز تجاربه للتوصل إلى حقائق في الاقتصاد الزراعي .بنى نموذجاً نظرياً، استخدمه لإيجاد العوامل الأساسية التي تحدد المواقع أكثر ربحاً في عدة فروع من الزراعة (فيما يتعلق بمصادر الطلب عليها). وضع نظرية للتوزيع تنبني على الإنتاج الهامشي.

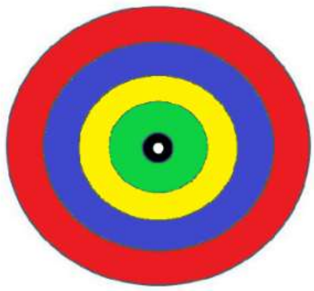
نظرية استخدام الأرض لفون ثونن: ظهرت منذ القرن 19م العديد من النظريات التي ساهمت في تأطير مواضيع التوسع الحضري والأنشطة الزراعية حول المجالات الحضرية. من أهمها نظرية العالم الاقتصادي الألماني، فون ثونن، التي اعتمدت بالأساس على علاقة أسعار وإنتاج وتخصص المحاصيل الزراعية بالمسافة والبعد عن سوق المدينة. ساهمت هذه النظرية في تطوير عدة علوم، (كالجغرافيا...). كما أنها حظيت باهتمام من طرف الباحثين والدارسين، بين المؤيد والمعارض لها، ما دفع ببعض العلماء إلى محاولة تطبيقها على مناطق مختلفة في العالم.

يمكن تلخيص أهدافها الأساسية فيما يلي: توضيح أثر الموقع الزراعي بالنسبة للسوق؛ إدخال عوامل جديدة لتفسير التباين في الإنتاج الزراعي وكثافته؛ إبراز كيفية الاختلافات في الاستخدامات الزراعية بالتباعد عن السوق (أسامة إسماعيل عثمان، .(2011 كما أن فون ثونن قد اهتم "بإقليم المدينة" وهو ذلك النطاق الذي يحيط بالمدينة، يخدمها وتخدمه.؛ فالمدينة لا يمكنها أن تظهر بدون ريف.

الأصل في المدينة -حسب فون تونن- هو خدمة منطقة تابعة لها، وأهمية وظيفتها هو العنصر الإقليمي، إلى درجة أن فهم المدينة يصبح فهما غير مكتمل، إذا لم يعن بالريف المجاور أي استحضار البعد الإقليمي، لأن هناك تفاعلا وثيقا بين المدينة وريفها (إقليم فون ثونن).

توصل "فون ثونن من خلال كتابه الدولة المنعزلة" (1826م)، إلى أن نمط الزراعة حول المدينة يتطور في نطاقات تأخذ شكل دوائر أو حلقات، مركزها المدينة. وتلعب تكلفة النقل دورا حاسما في امتداد الحلقات بعيدا عن مركزها (المدينة). وقد بلغ عدد "حلقات فون ثونن" ست حلقات،) أحمد محمد عبد العال، (2006 . وهي على الشكل التالي:

الشكل رقم :1 نموذج استعمال الأرض عند فون ثونن (Von Thünen)



المصدر: نظرية فون ثونن (بتصرف)

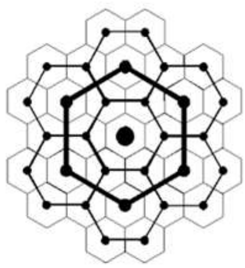
الحلقة الأولى: وهي الأقرب إلى المدينة، تتخصص في إنتاج السلع سريعة التلف، كاللبن والخضروات، خاصة وأن وسائل التعليب والتبريد لم تكن موجودة آنذاك. ثم الحلقة الثانية: وتهتم بإنتاج أخشاب التدفئة أو الوقود، وترتكز على أهمية الطلب على الأخشاب وعلى تكلفة النقل. فالحلقات الثالثة والرابعة والخامسة: تتخصص في إنتاج الحبوب وغيرها من المحاصيل، وتتميز بوجود دورة زراعية، حيث تترك أجزاء منها بدون زراعة خاصة في الحلقتين: الرابعة والخامسة، أي كلما بعدت المنطقة عن المدينة. أما الحلقة السادسة: فتم تخصيصها للمراعي وتربية الحيوانات، تصدر منتجات الألبان، التي لا تتلف بسرعة، كالأجبان إلى سوق المدينة. كما تصدر الحيوانات التي تساق إلى هذه السوق دون أن تنقل لتقليل نفقات النقل.

نظرية الأماكن المركزية لوالتر كريستالر : اعتبر كريستالر من خلال نظريته "الأماكن المركزية" أن المكان المركزي، يعد إقليما متكاملا تبرز فيه علاقات التبادل بين المدينة وظهيرها. في هذا الإطار قام (سنة 1933) بدراسة في جنوب ألمانيا، من خلالها استنتج، بأن المدينة تشكل مركزا لتقديم السلع والخدمات إلى المدن والأقاليم المجاورة.

والمركزية التي يعنيها "كريستالر" تعطي للمكان صفة الدائرة المركزية، وتهم الوظائف والسلع والخدمات المركزية. ويمكن تصنيفها إلى درجات عليا ودنيا، حسب مراتب المحلات العمرانية. واستنادا إلى ذلك، تنبني نظرية كريستالر على أساس تراتبية الشبكات الحضرية (Scheibling Jacque, 2011) . فهي

ترتكز، على توزيع العمران وضبط العلاقة بين أحجامه.يعد الشكل الهندسي السداسي، شكلا "مثاليا" لإقليم المدينة، ومناسبا لتقديم الخدمات المركزية في المدينة؛ إذ لا يترك أية فراغات بدون خدمة .

الشكل رقم 2: نظرية "الأماكن المركزية" لوالتر كريستالر (**W.Cristaller**)

<table>
<tr>
<td>
قواعد ومحددات النظرية:
• محدد الحجم[1] السكاني (كحد أدنى) :أي الحد الأدنى من السكان الذي يقوم بطلب السلع والخدمات من الأنشطة الأساسية؛
• يساهم في إنتاج السلع / أو كساد البضائع؛
• لابد من حجم سكاني معين لتصريف الإنتاج وباقي الخدمات
</td>
<td></td>
</tr>
</table>

هكذا، يؤكد كريستالر على وجود عدة مستويات (الشكل 2)، تشكل نظاما هرميا من القرية الصغيرة، التي تشكل القاعدة، وتنتهي بالمدن المركزية الكبيرة التي تحتل القمة.

والتر كريستالر (**Walter Christaller**):

عالم جغرافي ألماني (1893 - 1969م). حصل على دكتوراه في الجغرافيا سنة 1933م، وكان موضوعها الأماكن المركزية في جنوبي ألمانيا. اشتهر كريستالر بنموذجه السداسي الخاص بالأماكن المركزية وعلاقتها بالمناطق المجاورة، من حيث التموين والخدمات. ويعد هذا النموذج نظرية في التخطيط الإقليمي والمحلي. ولكريستالر بحوث ومقالات في الجغرافيا منها: سلسلة ترتيب المدن؛ مقدمة لجغرافية السياحة (1955م)؛ النقل الوظيفي في المدن الصناعية الكبرى (1957م)؛ أنماط المستوطنات الريفية في الرايخ الألماني وعلاقتها بالحكومة المحلية (1937م).

نظرية التوطين الصناعي: يمكن تعريف التوطن الصناعي، بقيام صناعة معينة في إقليم معين، حيث تكون لها أهمية نسبية أكثر، من تلك التي تتمتع بها الصناعات الأخرى في بقية الإقليم. والتوطين الصناعي، يعني انتقاء المكان الملائم للمصانع بواسطة توظيف الموقع على المستويين الإقليمي والمحلي. يعد ألفريد فيبر(

[1] نشير إلى أن ما يطلق عليه اليوم ب "الشبكة المعيارية" تفرض حجما معينا من السكان لبناء مرفق عمومي.. كمثال: لابد من توفر حجم سكان معين لفتح مدرسة؛ وعدد معين من السكان لفتح إعدادية أو ثانوية أو بناء مستشفى...

(Alfred Weber (1868- 1958). من رواد هذه النظرية[1]. ألف كتابا في موضوع " توطن الصناعات" (سنة 1909)، وهو مرجع أساسي للدراسة والبحث. فقد ركز في نظريته على الموقع الصناعي الذي يوفر الحد الأقصى للربح عن طريق تخفيض تكاليف الإنتاج إلى الحد الأدنى. عالج في نظريته المعروفة بنظرية "الموقع الصناعي" مسألة الموقع الصناعي المنفرد، ولم يتطرق إلى المجتمعات أو المدن الصناعية. ولقد حاول تفسير التوطن الصناعي، باعتماده على المرتكزات الاقتصادية التالية: (النقل، واليد العاملة، والمواد الخام) (محمد محمود محمدين، 2004):

تكاليف النقل: تخضع تكاليف النقل لعاملي المسافة، ووزن المواد الخام المنقولة، للتوصل في النهاية إلى أن الموقع المثالي لتوطين الصناعة، يكون في النقطة التي تكون فيها المسافة بين مناطق إنتاج المواد الخام ومصادر الطاقة ومناطق تصريفها في حدها الأدنى؛

تكاليف اليد العاملة: فالأماكن التي تتواجد بها اليد العاملة، قد تساهم في جذب التوطين الصناعي؛

توفر السلع الناتجة عن التركز الصناعي: قد يساهم إفراز بعض العوامل المساعدة على حدوث تركز ونمو اقتصادي في منطقة ما، مما يساعد على جذب وتوطين صناعات جديدة. (مثل البنية التحتية، اليد العاملة ...). وقد افترض (فيبر)، بأنه في الوقت الذي يتم فيه التحكم في العوامل السالفة الذكر، فإن توطن المصانع يخضع لثلاثة أسس، وهي على التوالي: تكاليف النقل النسبي - تكاليف اليد العاملة[2]- التجمع أو التراكم: أي تجميع المصانع وتركزها في موقع معين يحقق الكثير من المكاسب، مثل تعويض كلفة النقل الزائدة ... (محمد علي عمر الفرا، 1980).

تكمن أهم فرضيات نظرية ألفريد فيبر لتوطن الصناعة والمصانع في أماكن تتوفر فيها: المواد الخام واليد العاملة، وبالقرب من الأسواق لتصريف الإنتاج والسلع، وفي هوامش المدن الجديدة. ويفضل في هذه الحالة توفر مواصلات نقل العمال، أو توفير وحدات سكنية للعمال بالقرب من المعمل....وهناك نظريات

---

[1] (ورد عند (محمد علي عمر الفرا، 1980) أن هذه النظرية، تعد أول نظرية في التوطن الصناعي، حلل من خلالها ألفرد فيبر، عوامل الموقع المتدخلة في النشاط الصناعي.

[2] يؤكد فيبر بأن تكاليف اليد العاملة تختلف من مكان إلى آخر، وبالتالي يمكن أن تؤثر على مواقع المصنع.

أخرى تناولت الموقع الصناعي: ومنها نظرية لوش(**Loesch**)، ودراسات ازارد (**Isard**) . وقد اعتُبرت نظرية ألفرد فيبر، أصل جميع النظريات والدراسات الخاصة بالموقع الصناعي.

الفريد فيبر: (**Alfred Weber**)
عالم اقتصاد، وجغرافي، وسوسيولوجي، وأستاذ جامعي. ولد في إرفورت بألمانيا (1868- 1958). كان عضوا في الأكاديمية الأمريكية للفنون والعلوم.

المحور الثالث: أهم التيارات والمدراس الجغرافية

المدرسة الجغرافية الألمانية: تعد المدرسة الجغرافية الألمانية أول مدرسة فكرية جغرافية حديثة وذات كيان مستقل، حيث تميزت بغزارة انتاجاتها العلمية وكثرة علمائها، ابتداء من همبولت وريتر، اللذين كان لهما الفضل في إرساء أركان الجغرافيا الحديثة[1]، وفرديناند ريختهوفن وفردريك راتزل والفرد هتنر، وغيرهم. كان لهم الفضل طيلة القرن التاسع عشر في تطوير الجغرافيا. وكان لكل من ريختهوفن وراتزل أثر وتأثير عميق في الجغرافية الألمانية، إذ أن أفكارهما أعطت للمدرسة الألمانية مكانتها، وساهمت في انتشار وذيوع أفكارها وآرائها، التي تجاوزت حدود ألمانيا لتعم بلدان العالم. ومن مميزات هذه المدرسة، الابتعاد عن الأسلوب الفلسفي الصرف وإتباع المنهج العلمي. ومن أبرز دعاة هذا الاتجاه، همبولت، الذي تبنى المنهج الاستقرائي والتجريبي اعتمادا على مشاهدة الظواهر.

تجدر الإشارة، إلى أن رواد الجغرافيا الألمانية لم يكونوا جغرافيين في تكوينهم الأصلي. فهذا همبولت الذي أعد لشغل مناصب حكومي كمفتش للمناجم، رغم تكوينه في التكنولوجيا والاقتصاد والتاريخ والفلسفة، إلا أنه ركز اهتمامه على دراسة الطبيعة ومظاهرها، وهو الشيء الذي حول اهتمامه نحو الجغرافيا.

أما ريتر فقد هُيأ ليكون رجل دين، لذلك درس التاريخ وعلم اللاهوت، وهذا ما انعكس على أفكاره وفلسفته الجغرافية، فهو يؤمن بالاتجاه الغائي ويرى أن الهدف من تصميم الأرض هو أن تكون موطنا ومستقرا للإنسان ولخدمته. ونفس الشيء بالنسبة لكل من ريختهوفن وراتزل، اللذين دخلا عن طريق

[1] ورد عند محمود محمد محمدين، (1996) أن هناك أسبابا متعددة تفسر أن هذين الجغرافيين (همبولت وريتر) قد وضعا حدا للجغرافيا القديمة، وأقاما صرح الجغرافيا الحديثة، والتي من بينها: الاستفادة من المعلومات الغزيرة التي توفرت نتيجة الاكتشافات الجغرافية؛ واستخدام الأجهزة الحديثة التي تطورت بفضل التقدم العلمي؛ والاستعانة بالأساليب الجديدة في معالجة الموضوعات الجغرافية.

العلوم الطبيعية. وقد اعتمد رواد ومؤسسو الجغرافية الألمانية، في بناء أفكارهم وجمع معلوماتهم الجغرافية على الدراسات الميدانية والرحلات وليس الكتب.

استطاعت المدرسة الجغرافية الألمانية، إيجاد نوع من التوازن بين الجغرافيا العامة والجغرافيا الإقليمية. على الرغم من "غلبة الأولى على الثانية" عند البعض، حتى ليخيل لنا أحيانا أن الألمان أعطوا اهتماما أكثر للجغرافيا العامة. فهمبولت ركز على الجغرافيا العامة، وقال بأنها تدرس الظواهر من حيث توزيعها المكاني وعلاقاتها المكانية، ومدى اعتمادها على بعضها البعض. ويرى جيرلاند بأن الجغرافيا علم الأرض.

أما بشل، ومعظم من سار على خطاه، فقد ركز على المظاهر الطبيعية لظواهر سطح الأرض، أي اهتم بالجغرافية المنهجية العامة. وفضلا عن اهتمام الألمان بالجغرافيا العامة، فقد أعطوا اهتماما كذلك للجغرافية الإقليمية، وكان ريتر، من الأوائل الذين اهتموا بهذا الاتجاه الجغرافي (أي الجغرافيا الإقليمية)، لأنه يؤمن بأن عملية وصف السطح، يجب أن تسبق الدراسة التحليلية العامة للظواهر. كما يرى هتنر أن الجغرافيا ليست علما عاما للأرض، ولكنها علم أقاليم سطح الأرض. يكمن هدفها الرئيسي في دراسة الأقاليم أو المناطق الجغرافية. لذلك أعطى للجغرافيا مفهوم التباين المكاني. وعموما، فقد اشتهر الجغرافيون الألمان باهتمامهم بالجغرافيا المنهجية أو العامة، فراتزل على سبيل المثال، اشتهر، من خلال وضع أسس ومناهج الجغرافية البشرية، وتحليل علاقة الإنسان بالبيئة.

وقد قام همبولت بإدخال الدراسات المتعلقة بالإنسان (أنشطته وحضارته...) في أبحاثه وكتاباته المتعلقة بالجغرافيا الطبيعية. هاته الأخيرة، التي اعتبرها شاملة لجميع الظواهر، وجزءا من عملية وصف وتفسير للطبيعة. لكن بعد همبولت، تم الفصل بين الجغرافية الطبيعية والبشرية، حيث اقتصر اهتمام الجغرافيا الطبيعية فقط على الظواهر الطبيعية. وهذا ما أدى الى ظهور فرع الجغرافيا البشرية التي ستقتصر بدورها على الجوانب والظواهر البشرية.

ما دفع ببعض المفكرين والباحثين، إلى القول بأن المدرسة الجغرافية الألمانية، أعطت اهتماما للظواهر الطبيعية على حساب الظواهر البشرية. وهذا يرجع بالأساس، إلى أن الجيولوجيا قد وصلت إلى

مراتب مهمة آنذاك. كما أن نظرية داروين (حول النشوء والارتقاء) ساهمت في تطور علم البيولوجيا. على عكس العلوم الاجتماعية والإنسانية التي كانت تعتمد على الطرق الفلسفية والنظرية.

خلال الفترة (1932- 1939)، تأثرت الجغرافيا الألمانية بالنظام النازي، فتم الاهتمام بالخرائط والأطالس لخدمة الأهداف العسكرية عام 1941، حيث أسست الجمعية الجغرافية الألمانية مجلتها "مجلة علم الأرض"، متميزة عن باقي المدارس الأوروبية. وبذلك ساهم كل من همبولت وكارل ريتر، في إخراج الجغرافيا من الحقول الأخرى (مثل الفلسفة والتاريخ)؛ وتأثر جل الجغرافيين (من خلال كتاباتهم) بتخصصاتهم السابقة؛ فانتقل البحث الجغرافي من الوصف إلى العمل الميداني؛ وتأثرت الجغرافيا الألمانية بالظروف السياسية، خاصة بعد الحرب الأولى، الشيء الذي انعكس على الجانب العلمي؛ حيث تم التركيز على الجانب الطبيعي أكثر من الجانب البشري، قبل استقرار الجغرافيا الألمانية بشكل نهائي بعد الحرب العالمية الثانية.

<u>بعض رواد الجغرافيا</u>

ألكسندر فون هومبولت **(Alexander Von Humboldt)** (1769-1859):   هو عالم في الجغرافيا والتاريخ، ومؤلف موسوعي. واضع ركائز الجغرافيا الحيوية. يُعتبر، أول من وصف ظاهرة تغير المناخ، بناءً على ملاحظاته التي سجلها خلال رحلاته (سنة 1800، و 1831).
كارل ريتر **1859) -(1779 (karl Ritter)** :   جغرافي ألماني، من مؤسسي علم الجغرافيا الحديثة، والجمعية الجغرافية الألمانية عام 1828م. وضع أسس الجغرافيا التجريبية. شغل منصب مدرس الجغرافيا الأول في جامعة هومبولدت في برلين إلى أن توفي 1859
فرديناند فون ريشتهوفن **(Ferdinand Von Richthofen)** (1833 -1905):   عالم جغرافي، وعالم براكين ألماني وجيولوجي وأستاذ جامعي، اكتشف مناجم الذهب بكاليفورنيا. أصبح أستاذ الجغرافيا في جامعة لايبتزغ عام 1883، وفي جامعة فردريك ويليم في برلين عام 1886.
فردريك راتزل **1844) ((Friedrich Ratzel - 1904م)**:   عالم ألماني. ألف كتاب "الجغرافية السياسية". تأثر بفكرة الحتمية البيئية، التي تؤكد بأن نشاط الإنسان يخضع لقوانين البيئة الطبيعية، (بما فيها الأنشطة السياسية). يعتبر من رواد الجغرافيا الحديثة. اهتم بالعوامل المتحكمة في توزيع الإنسان على سطح الكرة الأرضية. أثرت كتاباته في التوسع الاستعماري لألمانيا على حساب دول الجوار. (في إطار ما أطلق عليه بالمجال الحيوي). كان له أثر بعد ذلك في ظهور الجيوبوليتيك (**Géopolitique**).

المؤطر رقم 1: المساهمة الألمانية

يبرز هومبولت وريتر أهمية التراث الألماني في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر. ينشر الأول، العالم في الثقافة الطبيعية، نشر كتابه "كوسموس". أما الثاني، فهو جغرافي متخصص في الثقافة التاريخية، وقد ترك الجغرافية غير مكتملة. وُلد الأول في عام 1769، والثاني بعد عشر سنوات، وكلاهما توفي في عام 1859. ويغطي عملهما تاريخ الجغرافيا الحديثة الناشئة. هومبولت، الذي يوصف في القواميس القديمة بأنه "عالم ورحالة"، عالم طبيعي وجيولوجي وعالم نبات، مجهز فكريًا وبشكل جيد لاكتشاف الأرض. (...)كان حينها يشغل منصب كرسي الجغرافيا في جامعة برلين. (...) هذا الرحالة الذي يُلاحظ كل شيء، المناخ والغطاء النباتي. هذا العقل الجميل سيظل لفترة طويلة عالمًا طبيعيًا، وقد ادعى أنه جغرافي في وقت لاحق. ريتر، عالم طبيعي، بيداغوجي، جغرافي بروسي، عبر أوروبا كمدرس خاص لعائلة كبيرة، واكتشف البحر الأبيض المتوسط، وأنتج جغرافيا أوروبا.

Antoine Bailley, Robert Ferras, avec la collaboration de Renato Scariat, « Éléments d'épistémologie de la Géographie », Armand Colin, 2018. P.82

المدرسة الجغرافية الفرنسية: احتلت المدرسة الجغرافية الفرنسية مكانة مهمة، بعد المدرسة الألمانية، على الرغم من أن أهم معالمها وأفكارها لم تظهر وتتبلور إلا في نهاية القرن التاسع عشر ومطلع القرن العشرين[1]. حيث جاءت من حيث الترتيب الكرنولوجي (الزمني) بعد المدرسة الألمانية. "إلا أن هناك بعض الأفكار والأعمال الجغرافية المبكرة التي لا يمكن تجاهلها، لكونها تعطي للجغرافيا الفرنسية عمقا زمنيا أبعد مما قد يتصوره البعض، ويمنحها رصيدا علميا لا بأس به" (محمد علي عمرا الفرا، 1983). وهناك من الباحثين من اعتبر بأن المدرسة الفرنسية تمثل العصر الذهبي للجغرافيا. وتعد "من أعرق المدارس الجغرافية وأكثرها تماسكا، وإن لم تكن وحدة متراصة". (بلفقيه محمد، 1991).

من أهم روادها، فيدال د و لابلاش، المؤسس الحقيقي للجغرافيا الفرنسية، عمل على فصل الجغرافيا عن التاريخ. عندما بدأ حياته المهنية سنة 1872، كرس جهوده لإضفاء الطابع المؤسساتي على المدرسة الجغرافية الفرنسية، وقام بإظهار قوة العقل البشري لتصور العالم، والتركيز على القدرات المعرفية لتبرير حرية الإنسان واستقلاليته. كما اعتبر التفاعل البشري مع الوسط، لكونه ارتكز جزئيا على التمثلات. (**Jahn A. Agnew and James S. Duncan, 2011**). ومن زاوية أخرى، فإن هناك من الباحثين من

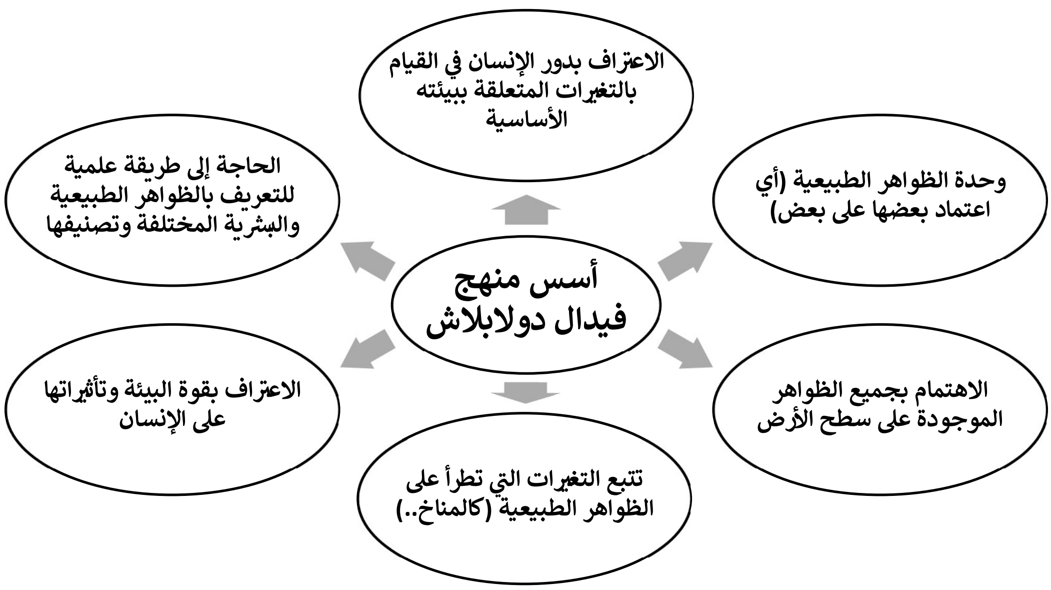
[1] قبل هذه الفترة، ساد بأوروبا، الاعتقاد بأن الجغرافيا مجرد أخبار عن الرحلات والاكتشافات.. لكن رغم ذلك، ظهرت أفكار جغرافية أصيلة. فحسب محمود محمدين (مرجع سابق)، في سنة 1752 هاجم فليب بواش (Philippe Buache) ، الاعتماد في فرنسا على التقسيم الإداري في تقديم المعلومات الجغرافية، مقترحا عوض ذلك الاعتماد على الأقاليم الطبيعية في الدراسات الجغرافية.

يؤكد بأن المدرسة الألمانية، قد أثرت بشكل قوي على المدرسة الفرنسية الناشئة. إلا أن هذه الأخيرة، قد تطورت على أسس معرفية ونظرية، الشيء الذي جعلها تثبت أنها مختلفة.

وخلال القرن الثامن عشر، عرفت فرنسا تقدما ملحوظا في علم الخرائط (الكارتوغرافيا) وفي القياسات الجيوديزية. لذلك "أصبحت الخرائط الأساسية جاهزة ومتوفرة للبحث الجغرافي" . من أهم أسس تطور الجغرافيا بفرنسا: التقدم الملحوظ في دراسة الأرض، وجمع الكثير من المعلومات حول مختلف الظواهر الطبيعية (سواء في البر أو البحر أو الجو)؛ التطور في معالجة البيانات المتعلقة بالإنسان التي قام بها فردريك لوبلاي (**Frederic Le Play**) .هذا فضلا عن الوصف العام المنهجي لسطح الأرض، الذي قام به اليزيه ركلس .(**Elisee Reclus**)

أولت المدرسة الفرنسية اهتماما بالغا للإنسان، والمجتمع، وللجغرافيا، التي اعتبرتها صلة وصل، بين العلوم الإنسانية والطبيعية. تأثرت إسهامات هذه المدرسة بتقدم البحث الجغرافي، وبتقلد الجغرافيين لمناصب إدارية مهمة، وتطور الإطار النظري للجغرافيا. وفي الربع الأخير من القرن التاسع عشر، ظهر اتجاه جديد للجغرافيين بفرنسا تزعمه فيدال دولابلاش(**Paul Vidal de La Blache**) الذي قام بوضع منهج قائم على ستة مبادئ، اعتبرت إلى حدود الربع الأول من القرن 20، مرتكزات الجغرافيا الفرنسية، وهي على الشكل التالي: (خطاطة رقم 1)

خطاطة1: مرتكزات المدرسة الفرنسية حسب فيدال دولابلاش



المصدر: (**Griffith Taylor, 1987**) (بتصرف)

وفي سنة 1891 قام فيدال دو لابلاش، وبعض الجغرافيين الفرنسيين، والأجانب بإنشاء "الحوليات الجغرافية"(**Annales de Géographie**) *التي تم اعتبارها بمثابة." بيبلوغرافيا جغرافية دولية"* ..(**Jahn A. Agnew and James S. Duncan, 2011**). وحسب الباحث جريفت تيلور (سنة 1899) ، فإن فيدال دو لابلاش يؤكد على أهمية الدراسات الإقليمية التفصيلية، والتي تهدف تبيان دور العوامل الطبيعية والتاريخية والاقتصادية، وتأثيرها في التكوين الحالي لأية منطقة. كما أنه من خلال الدراسات الإقليمية المفصلة "يمكننا أن نقيم العلاقة بين الدراسات العامة والدراسات المقارنة، بحيث تتضح لنا الأسباب والنتائج في العوامل المختلفة". (**Griffith Taylor, 1987**). وقد شجع كل من فيدال دي لابلاش وجالوا ودي مارتون، الدراسات والأبحاث الإقليمية، لا سيما المتعلقة بالأقاليم الفرنسية. إذن فالاهتمام بهذا النوع من الدراسات (الإقليمية) هو الطابع الأكثر عمقا ووضوحا لدى المدرسة الجغرافية الفرنسية. كما يؤكد الباحث بلفقيه، بأن هذه المدرسة تتميز بأبحاثها ودراساتها " الإقليمية الدقيقة" (بلفقيه محمد، 1991).

يعد فيدال دو لابلاش، المؤسس الحقيقي للجغرافية العصرية الفرنسية، وبوفاته عام 1918 فقدت الجغرافية رائدها الاول. وقد خلفه في جامعة السوربون لوسين جالوا، الذي يشترك مع سلفه، في الاعتقاد، بأن الجغرافيا لا تستغني عن الأبحاث والدارسات الطبيعية. كما يرى ديمانجون بأن جوهر الجغرافية البشرية هو ارتكازها على الوحدات الإقليمية الطبيعية.

ومن زاوية أخرى، تميز الجغرافيون الفرنسيون بتفوقهم في الجغرافية البشرية. وقد كانوا يعتبرون دائما الجغرافية التاريخية والسياسية والاقتصادية والاستعمارية من أهم فروع[1] الجغرافية البشرية. وفي نفس الوقت احتفظوا بوحدة الدراسات الجغرافية. كما "صبغ الفرنسيون التأليف الجغرافي بالأسلوب الأدبي البديع، والأساس التاريخي المتين، وهو ما تحتاج إليه الجغرافية البشرية بوجه خاص". (**Griffith Taylor, 1987**).

[1](تجدر الإشارة، إلى أن المدرسة الجغرافية الفرنسية كان لها نصيب كبير في دراسة المدن: (كدراسة لمدينة باريس قام بها ديمانجون وأخرى قام بها Gallois، إضافة إلى دراسة حول مدينة روان (Rouen) قام بها J. Levainville سنة 1913. ودراسة عن مدينة كان (Caen) التي نشرت في مجلة "la vie Urbaine" سنة 1923).

فيدال دو لابلاش , 1918- 1845 (Paul Vidal de La Blache): جغرافي فرنسي وعالم سياسة. لعب دورا مهما في تطوير الجغرافيا المعاصرة، (المدرسة الامكانية). ودرَّس الجغرافيا في جامعة السوربون حتى وفاته. تتلمذ على يده أبرز الجغرافيين الفرنسيين آنذاك. كان المسؤول عن إنجاز الدراسات الإقليمية الهامة التي أنجزت حول فرنسا ومناطق أخرى من العالم. أصدر دورية سنوية حول الجغرافيا، (منذ 1891، حتى وفاته). في عام 1950 تم جمع أوراق فيدال، في كتاب سمي "مبادئ الجغرافيا البشرية".
إيمانويل دي مارتون (, Emmanuel de Martonne1955-1873) : جغرافي فرنسي وعالم مناخ. تتلمذ على يد معلمه بول فيدال دو لا بلاش مؤسس الجغرافيا الفرنسية. إلتحق بالمدرسة العليا للأساتذة في وقت لاحق (وهي نفس المؤسسة التي درس فيها معلمه). سعى إلى الحصول على نفس ألقاب فيدال دو لابلاش، (الجغرافي والمؤرخ). حصل على منصب أستاذ في جامعة رين بعد تخرجه. أسس "معهد الجغرافيا" على النموذج الألماني.
إليزيه ركلس Élisée Reclus) , 1830 -1905) : جغرافي وكاتب فرنسي. أصدر تحفته المؤلفة من 19 مجلدًا، الجغرافيا العالمية الجديدة والأرض والناس («الجغرافيا العالمية»)، على مدى ما يقارب 20 عامًا (1875-1894). مُنح في 1892 الميدالية الذهبية لجمعية باريس الجغرافية على هذا العمل، على الرغم من نفيه من فرنسا بسبب نشاطه السياسي.
بول كلافال : (Paul Claval) عالم جغرافي فرنسي، ولد سنة 1932 واشتغل أستاذا في معهد الجغرافيا بجامعة باريس الرابعة - السوربون، ألف العديد من الإنتاجات العلمية في مواضيع متنوعة، اعتبر من المتخصصين والمنظرين الرئيسيين في الجغرافيا الثقافية. أسس مجلة " Géographie et Cultures " عام 1992.

المؤطر رقم 2: الجغرافية الفرنكوفونية الجديدة تقدم هذه الجغرافيا الجديدة تفسيرات عامة للعمليات والميكانيزمات المجالية. لكن وبشكل متأخر قد تمكنت الجغرافيا الاقليمية بفرنسا بسبب ثقلها من اختراق المنطقة الفرنكوفونية. أولاً مع المدارس الكندية والبلجيكية والسويسرية. وقد شهدت انتشارا بطيئا لاسيا بإطلاق مجلة جديدة في عام 1972، L'Espace géographique، والتي سيعبر فيها R. Brunet، و P. Claval، و O. Dollfus، و F. Durand-Dastès والعديد من الجغرافيين عن أنفسهم وعن أفكارهم النظرية و/أو الكمية (J.-B. Racine، H. Reymond، B. Marchand، A. Bailly... كمثال من المؤلفين لا الحصر). خلال هذا الوقت، تنوعت الجغرافيا الجديدة؛ وسرعان ما أضيفت

إليها الرغبة في نمذجة أيديولوجية نقدية، تعتمد على التحليل الماركسي وعلى دراسة الرهانات الاجتماعية والقوى المجالية. وهكذا يسير الجغرافيون على خطى علماء الاجتماع. اذ يسلكون المسار الذي رسمه د. هارفي في عام 1973، في عمل أساسي حول العدالة الاجتماعية والمدينة، حيث يتم عرض كل من الأساليب الإيجابية والنقدية في الجغرافيا الحضرية. تسلّط مجلات "المجال والمجتمعات" (1970)، ثم "هيرودوت" (1976)، الضوء على هذا التيار الفكري، كنظير لمجلة "أنتيبود" الأمريكية للجغرافيا الجذرية. بالمثل، تسهم "المجالات، السكان، المجتمعات"، التي تأسست في عام 1983، و"المجال - الزمن"، في تطوير الجوانب الاجتماعية والديمغرافية للممارسات الإنسانية.

***Antoine Bailley, Robert Ferras*, 2018, op.cit. P.45**

المدرسة الأنجلو أمريكية: تأثرت الجغرافيا الأنجلو أمريكية، خلال القرن التاسع عشر[1] وبداية القرن العشرين، بآراء الجغرافيين الأوربيين، حيث تحول "مركز الثقل والاهتمام" من ألمانيا وفرنسا إلى كل من بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية. الشيء الذي ساهم في التمهيد لظهور المدرسة الجغرافية الأنجلوسكسونية. ففي بريطانيا، تم تأسيس أول كرسي للجغرافيا، بجامعة لندن، سنة 1833 (وقد شغله الكابتن جيمس ماكونوشي **James Machonochie** إلى حدود سنة 1836). لكن تدريس الجغرافيا بشكل مستمر بالجامعات البريطانية، قد بدأ منذ تعيين هلفورد ماكندر[2] **Halford J. Mackinder** كأستاذ مساعد بجامعة أكسفورد سنة 1887. وفي سنة 1900، تم تأسيس أول قسم للجغرافيا ببريطانيا. وخلال القرن العشرين، تزعم ماكندر الجغرافيا البريطانية، متأثرا بأفكار وآراء بتريك جيدز (**Patrick Geddes**[3]) لاسيما المتعلقة بين الإنسان والبيئة. كما يعود الفضل إلى جيدز في مسألة نمو وتطور المدينة التي تمر - حسب رأيه- من مجموعة من المراحل، وهي على التوالي: **Village economy , Eoplis , Polis , Metropolis, Megapolis ,Tyrannopolis , Necroplis**

[1] يؤكد الكثير من الباحثين، بأنه إلى حدود القرن التاسع عشر، لم تكن هناك بصمات للجغرافية الامريكية، بمعنى غياب فكر أو مدرسة جغرافية أمريكية، باستثناء الاكتشافات الجغرافية الأمريكية بالمناطق القطبية، وبعض إسهامات مجموعة من الباحثين أمثال: بنيامين فرانكلين وتوماس جيفرسون.

[2] وحسب الباحث عمر الفرا، فإن ماكندر قد اعتبر الجغرافيا كالجسر، يصل الفجوة الكبرى بين العلوم الإنسانية والعلوم الطبيعية، وبين كل من التاريخ والجيولوجيا، ولذلك فالتاريخ في رأيه لا يفهم ولا يحلل إلا من خلال الجغرافيا.

[3] على الرغم من أن جيدز(Patrick Geddes) كان عالم نبات إلا أن أفكاره أثرت في إرساء قواعد الجغرافيا الحديثة في بريطانيا. وقد اهتم بتخطيط المدن والاقاليم خاصة خلال فترة ما بين الحربين.

ومن ألمع الجغرافيين، الذين عاصروا ماكندر، نذكر اندرو هربرتسون (**Andrew J. Herbertson**) ، الذي ساهم في إثراء الفكر الجغرافي البريطاني، وتخرج على يديه العديد من الجغرافيين الذين ساهموا في تطوير الجغرافيا. كما ارتبط اسم "هربرتسون" بفكرة الأقاليم الطبيعية، حيث اعتمد مبدأ الأقاليم الطبيعية عوض الوحدات السياسية، ويتضح ذلك جليا في كتاباته.

ظهرت مواضيع جديدة لم يتم التطرق إليها من قبل، وفروع جغرافية، مثل الجغرافية الحضرية، وجغرافية الأرياف، والجغرافية الاقتصادية ... كما نشأت الجغرافية التطبيقية التي حاولت إيجاد الحلول الممكنة للمشاكل المطروحة ببعض المناطق. كما تطورت جغرافية الماء والجغرافية الحيوية والجغرافية الطبية. وقد شهدت الجغرافيا ببريطانيا ثورة كمية[1]منذ خمسينيات وستينيات القرن العشرين، حيث كان واجبا على الجغرافي إتقان الوصف والتفسير، وعمل الخرائط وتحليلها، واستخدام الأرقام إحصائيا ورياضيا.

وقد ظهر بالولايات المتحدة الأمريكية، أساتذة جامعيون قاموا بتدريس الجغرافيا، بشكل فردي، دون أن يكون هنالك قسم مخصص لها. من بين هؤلاء الأساتذة وليام موريس ديفز[2] الذي بدأ التدريس بجامعة هارفارد سنة 1878. وفي سنة 1903 تم تأسيس أول قسم للجغرافيا بجامعة شيكاغو. يرى ديفز بأن الجغرافيا الإقليمية، تهدف إلى وصف العناصر الجغرافية في شموليتها. وهناك يلاحظ تشابه بين أفكار كل من ديفز (1915) وريختهوفن (1883). كما يؤكد ديفز بأن الوصف الإقليمي، يجب أن يشمل جميع العناصر (المناخ - النبات- الإنسان - الحيوان..) وأن تحظى بنفس الاهتمام.

انصب اهتمام المدرسة الأمريكية، في البداية، حول التغييرات الذي تعرفها تضاريس الأرض، وهذا يتضح من خلال تأثر وانبهار مجموعة من الجيولوجيين التعدينين (أمثال **Barrell** و **Gilbert**) واهتمامهم بالعلاقات بين الجيولوجيا والتطورات الفيزيوغرافية والمناخية. أما وليام ديفيس **W.M.Davis** وهو الذي فرض على المدرسة الأمريكية طابعه الخاص، فهو فلكي تحول إلى الجغرافيا بفضل أسفاره. وقد تبنى الصرامة المنطقية في الاستنتاجات الرياضية، وخاصة عن طريق شروحه عن شبه السهل، أو سطح الحت القاري،

---

[1]) تجدر الإشارة، إلى أن الجغرافيا الكمية قد ظهرت بالولايات المتحدة الأمريكية والسويد، لتنتقل فيما بعد إلى بريطانيا.

[2]) اهتم وليام ديفز، كباقي معاصريه بالبلدان الأوروبية، بالجغرافيا الطبيعية، نظرا لتأثره بأستاذه الألماني ريختهوفن، لاسيما وأن الجغرافيا الطبيعية كانت الميدان الرئيسي للدراسة لدى معظم الجغرافيين آنذاك. كما يعتبر المؤسس الحقيقي للجغرافيا الحديثة بالولايات المتحدة الأمريكية. ويعود له الفضل في تأسيس رابطة الجغرافيين الأمريكيين التي قامت برفع مستوى الجغرافيا في الولايات المتحدة الأمريكية.

وعن الدورة الحتية. وقد تبنى دو جونسون أسلوبا مماثلا في دراسة عتبات الحت البحري. (رينيه كلوزييه، 1982). ولعل أهم خصائص هذه المدرسة، التي أصبحت تقود الفكر الجغرافي، منذ منتصف القرن العشرين، كونها "أحدثت ثورة في المناهج والأساليب المتبعة. فقد سلكت الأسلوب الكمي وركزت على القضايا الاجتماعية والاقتصادية " (محمد علي عمرا الفرا، 1983). وقد شكلت الثورة الكمية[1] أبرز التحولات الكبرى التي عرفها تاريخ علم الجغرافيا.

وحسب درير(**Dryer**) ، فإن الجغرافيا الأمريكية، مرت بالمراحل التالية:"مرحلة قوائم المعلومات الجغرافية؛ مرحلة الاهتمام بالعجائب والغرائب؛ مرحلة البحث عن الغاية الطبيعية؛ مرحلة الجغرافيا الطبيعية العامة؛ مرحلة الجغرافيا الطبيعية الخاصة؛ مرحلة جغرافيا حيوية ؛ مرحلة الجغرافيا البشرية، ثم مرحلة أخرى يمكن أن تضاف، وهي مرحلة الدراسات الاجتماعية" (محمود محمد محمدين، 1996).

يرى ديفز، بأن الجغرافيا، تهتم بدارسة خصوصيات سطح الأرض على اختلاف المستويات (من المحلي ثم المناطق الرئيسة وانتهاء بالعالم) والإقليم حسب البعض، هو جزء أو مساحة محددة من الأرض بشكل اعتباطي، يحاول الإنسان وصف وتفسير مختلف ظواهرها. والوصف حسب ديفز هو "منهجا منظما شديد الدقة". يحتوي على مظهرين (الأول وصف صرف، والثاني وصف تفسيري). فالأفكار الجغرافية لديفز تعكس فلسفة التطور الدروينية لعصره. ولكن أفكاره في أواخر عهده أصبح معظمها ايكولوجيا[2]. لذا، يمكن القول بأن أفكار ديفز الجغرافية، عرفت مرحلتين الأولى حتمية، والثانية إيكولوجية.

في سنة 1939 ظهرت مرحلة جديدة، عندما نشرت رابطة الجغرافيين الأمريكيين كتاب" رتشاردهارتشورن"[3] عن طبيعة الجغرافيا. كما أن الجغرافيين الأمريكيين، بعد الحرب العالمية الثانية، قد اهتموا كثيرا بالجغرافيا الإقليمية وأهدافها من أجل ضبط علاقاتها بالعلوم الطبيعية والاجتماعية. ومن الجغرافيين المعاصرين لديفز، الين تشرتشل سمبل التي ألفت كتابين في الجغرافية البشرية (التاريخ الأمريكي وظروفه الجغرافية سنة 1903- وكتاب تأثيرات البيئة الجغرافية 1911)، وقد تأثرت بمفاهيم راتزل (في مجال الحتمية البيئية - أبحاثها كانت مكملة لأبحاث الألماني راتزال)- اهتمت بالجغرافيا البشرية. " هدف سمبل

---

[1]) حدثت خلال خمسينيات وستينيات القرن الماضي (القرن العشرين) وأدخلت تغييرات واضحة في وسائل البحث الجغرافي.

[2]) يكمن الأسلوب الايكولوجي عند ديفز، في مطالبته الجغرافيين دراسة أشكال الحياة على سطح الأرض وتكيفها.

[3]) كان لنشر هذا الكتاب، آثار كبيرة على الجغرافيا، بأوروبا، وأمريكا، خلال فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية.

كان شرح وإثبات كيفية تأثير المكان والموقع الجغرافي والتضاريس والمناخ على الإنسان" (بلفقيه محمد، 2002).

توقف الجغرافيون الأمريكيون المعاصرون، عن إتباع منهج ديفز وزملائه، ولم تعد الغاية تكمن في دراسة عملية تطور أشكال الأرض أو المناخ أو النبات فقط، بل أصبحت الغاية هي عملية تقييم كل هذه العناصر، والتركيز على أهميتها بالنسبة للإنسان (كالاهتمام بالمحافظة على البيئة...). تميز هذا التوجه الجغرافي الجديد، باعتماد الطرق الكمية والإحصائية وتحليل الأنظمة المكانية. وعلى الرغم من التطور الذي عرفته الجغرافية الأمريكية، (لاسيما بظهور "الاتجاه الإقليمي")، فقد أصبح هذا الاتجاه، من اهتمام الاقتصاديين، بالدرجة الأولى، وليس من اهتمام الجغرافيين.

هالفورد ماكندر 1947- 1861 (Halford Mackinder) : جغرافي وسياسي ودبلوماسي وأستاذ جامعي بريطاني. متخصص في الجغرافيا السياسية. وهو واضع نظرية قلب العالم أو الهارت لاند في عام 1904 في كتابه (المحور الجغرافي للتاريخ ، مضمونها هو أن للعالم قلب ومن استطاع أن يسيطر عليه سوف يسيطر على العالم. كما يعتبر من خلال نظريته أن التاريخ السياسي هو صراع مستمر للسيطرة على العالم بين القوى القارية والقوى البحرية، وإذا تمكنت قوة برية من السيطرة على العالم فهي ستهزم القوى البحرية.
باتريك جيدز 1854-1932) (Patrick Geddes : مخطط حضري (تخطيط المدن) وعالم اجتماع وعالم بيئة أسكتلندي، درس علم الإحياء فساعده ذلك في تكوين كثير من أفكاره عن التخطيط. تأثر جيدس بكثير من المفكرين الفرنسيين في علم الاجتماع والتخطيط. كان له دور بارز في التأثير على الجغرافيين البريطانيين وغيرهم من الباحثين. وقد ترك بصمات واضحة في عدة مدن بريطانية أعيد تخطيطها، كما كان له دور في تخطيط بعض المدن في الهند وفلسطين. له بحوث كثيرة في مجال التخطيط الحضري.
أندرو جون هيربرتسون(1915 - 1865 Andrew John Herbertson(: عالم جغرافي انجليزي صاحب نظرية الأقاليم الطبيعية. تم تعيينه في سنة 1892 لمساعدة باتريك جيديس في تدريس علم النبات في كلية جامعة دندي. حاصل على عضوية الجمعية الجغرافية الملكية (1892). كان محاضرًا في الجغرافيا السياسية والتجارية في جامعة مانشستر. (من 1896 إلى 1899). كما أنه حاضر في الجغرافيا الصناعية والتجارية في كلية هيريوت وات، إدنبرة.

الين تشرتشل سمب , Ellen Churchill Semple)1863-(1936 : شخصية جغرافية أمريكية بارزة اوائل القرن العشرين، وأول إمرأة تترأس جمعية الجغرافيين الأمريكيين. ساهمت بشكل كبير في تطور المنهج الجغرافي بالولايات المتحدة الأمريكية، (خاصة دراسات الجغرافيا البشرية). اهتمت بالجغرافيا البشرية، وحماية البيئة والنقاش حول «الحتمية البيئية».
وليام موريس ديفز , 1850 (William Morris Davis - 1934): جغرافي وجيولوجي وعالم أرصاد جوية، أمريكي. اهتم بالجغرافيا الطبيعية. تخرج على يده العديد من الجغرافيين من الجيل الثاني، اهتم بعضهم بالجيولوجيا والمناخ ... لعب دورا مهما في تطوير الجغرافيا الأمريكية، وتحديد أسسها العلمية. قام بتأسيس "رابطة الجغرافيين الأمريكيين".

المؤطر رقم 3: الدور القيادي للجغرافيا الأنجلو أمريكية

ستوضح سلسلة من الأعمال الأساسية هذا التطور، وهو أمر يصعب متابعته بالنسبة لأولئك الذين لا يشاركون في هذا البحث المفاهيمي والمنهجي. ومن بينها، العديد من الكتب المدرسية الأمريكية مثل "نماذج جديدة في الجغرافيا" لـ **R. Peet** و **N. Trift** في عام **1990**، مستوحاة من الرؤية النقدية لتطور المجتمعات والتي تفتحنا على تحليلات الطبقة والجنس والثقافة واللغة. جيدينز، في عام 1984، في كتابه دستور المجتمع: الخطوط العريضة لنظرية الهيكلة، يُشرك الجغرافيا في تفكير ما بعد الحداثة (الإطار، ص 56)، تمامًا مثل د. هارفي في عام **1989** في حالة ما بعد الحداثة. خلال هذا الوقت، طور أ. سكوت أفكاره حول التحليل النقدي للأنظمة الاجتماعية والاقتصادية؛ وهذا ما جاء في كتابه الصادر عام 1988 بعنوان: متروبوليس: من تقسيم العمل إلى الشكل الحضري. يدعونا بي غولد، أخيرًا، في الاتجاه النظري والكمي، إلى متابعة الظواهر المعاصرة في أعقاب كارثة تشيرنوبيل والانتشار المجالي لمرض الإيدز، وهي موضوعات معاصرة للغاية ***Antoine Bailley, Robert Ferras*, 2018, op.cit. P.55**

وإذا كانت المدارس السابقة (الألمانية والفرنسية والأنجلو أمريكية)، يطلق عليها إسم النظريات الوطنية اعتبارا لارتباطها بأوطان محددة، فقد عرفت الجغرافيا أيضا مدارس أخرى ارتبطت بقضايا ومشغوليات أخرى كالمدارس البيئية التي سنعرض لها في هذا المقام. فقد: ظل موضوع "علاقة الإنسان بالبيئة"، خلال العصور والأزمنة الطويلة، أحد أبرز المواضيع الخصبة للبحث والتفكير، لدى مجموعة من الفلاسفة والمفكرين، من تخصصات ومشارب علمية مختلفة، الشيء الذي ساهم في بناء وصياغة نظريات، وأفكار لا تخلو من تأثر أصحابها بالظروف، التي واكبوها خلال هذه الفترات. وتتجلى أبرز هذه المدارس فيما يلي:

تيار الحتمية الطبيعية: تميزت الحتمية الجغرافية، (الذي يرجع ظهورها إلى العهد الإغريقي). بتأثرها بالعلوم الطبيعية (لاسيما البيولوجيا) منذ النصف الثاني من القرن19، خاصة عند ظهور نظرية التطور عند داروين. وفي هذا الإطار، حرص ريتر على التوازن بين الإنسان والطبيعة. فيما اتجه همبولت إلى تأثير البيئة على الإنسان. وخلال عهد الاستعمار الأوروبي (في نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين)، تميز الفكر الجغرافي بظهور شخصيات بارزة في مجال الجغرافيا أمثال: إلين تشرشل سمبل وهالفورد ماكيندر وفريدريك راتزل، الذين بنوا أفكارهم (بدرجات متفاوتة) على نظرية الحتمية البيئية، إذ تم اعتبار البيئة محددا للثقافة والسياسة والصفات الاجتماعية. ولعل أهم جانب في هذه الأعمال هو إلقاء الضوء على العلاقة بين الأفكار الجغرافية والسياقات السياسية السائدة.

وقد ساهم مفهوم "الحتمية البيئية" في إضفاء الشرعية على الطموح الاستعماري الأوروبي، حيث قدم تصنيفات عنصرية، ترتكز على الخصائص الطبيعية. بمعنى اعتبار السكان الأصليين بأنهم أقل أهمية من المستوطنين البيض، بسبب طبيعة المناخ السائد، ونوعية التضاريس. وكانت هذه محاولات لسن قانون عالمي، يدعم التسلسل الهرمي "للأجناس" على أساس العوامل البيئية (**Anoop Nayak, Alex Jeffrey,2011**).. لذا، ساهمت المعرفة الجغرافية في تعزيز الطموح الاستعماري. إلا أنه وخلال العقود الأولى من القرن العشرين، تم رفض الحتمية البيئية (التيار الحتمي)، إلى حد كبير، من طرف الأوروبيين، والجغرافيين في أمريكا الشمالية، وتم استبدالها بدراسة طبيعة وخصائص مناطق العالم.

ونتيجة الفصل بين الظواهر الطبيعية، المكونة للبيئة، وبين الظواهر البشرية، ظهر المفهوم البيئي. وانطلاقا من ذلك تركز اهتمام الجغرافيين، على دراسة العلاقة بين الإنسان وبيئته الطبيعية، وإن اختلفوا في نوعية هذه العلاقة وشكلها. وهناك من المفكرين من ذهب إلى الدور الكبير للبيئة، وتأثيرها البالغ على الإنسان.

المؤطر رقم 4 لا حتمية في الجغرافيا؟
انتشرت الحتمية على نطاق واسع في المجال العلمي منذ منتصف القرن التاسع عشر. وسرعان ما تم تصنيفها بأنها موقف معرفي محظور في الجغرافيا. على الرغم من هذه اللعنة، كانت الحتمية الطبيعية موجودة في كل مكان في الجغرافيا

الكلاسيكية. ولا تزال تتخذ أشكالًا متعددة يدافع عنها الجغرافيون الذين غالبًا ما يدينونها من حيث المبدأ. مما تتكون . فما هي الانتقادات التي أثارتها في الجغرافيا؟ ماذا بقي منها اليوم؟
Pascal Clerc (dir) Florence Depest Guilhem Labinal Didier Mensibil, 2019, Géographie Epistémologie et histoire des Savoirs sur l'espace, 2ème Ed. Collection u Armand Colin.P.82

تيار الإمكانية : ساهم التقدم العلمي والتكنولوجي، الذي عرفه العالم، في تجاوز ومواجهة العديد من التحديات البيئية، حيث عمل على استغلال الموارد الطبيعية بشكل أفضل. وهذا ما أدى الى ظهور تيار جديد، أطلق عليه تيار "الإمكانية" الذي قوض ركائز وقواعد التيار الحتمي. ويعتبر " لوسيان فيفر" أول من استعمل هذا المفهوم (الإمكانية)، ليقوم فيدال دولابلاش ببناء أسسها وقواعدها.

يرى رواد هذه المدرسة "أن عناصر البيئة عديدة ومتنوعة، والإنسان هو الذي يختار من هذه العناصر، ما يلائمه ويستغله كيفما يشاء، تبعا لحاجاته وقدراته العقلية ومهاراته التكنولوجية " (صبحي محمد عبد الحكيم، 1980). فالتيار الإمكاني، يعترف بتأثير الظروف البيئية على الإنسان، إلا أنه يؤكد حرية اختياره ويرفض أن تكون العلاقة بينهما حتمية.

يؤكد الإمكانيون على أهمية نشاط الإنسان، فهم لا ينظرون إليه على أنه كائن سلبي، وإنما يعتبرونه قوة مؤثرة في البيئة. يقول فيفر " الإنسان عامل جغرافي، بل إنه ليس أقل العوامل الجغرافية شأنا، وفي كل مكان يساهم الإنسان بنصيب في تغيير وجه الأرض، فيكسبه ملامح جديدة، وهي المهمة التي يجب على الجغرافية أن تدرسها " (**Griffith Taylor, 1957**) . ويعتبر لوسيان فيفر، من أكثر المدافعين عن المدرسة الإمكانية (ومن أعنف المهاجمين على المدرسة الحتمية). ألف كتابا حول "الأرض والتطور البشري". يرى فيفر بأن الإنسان هو الذي يلعب "الدور الأول في مسرحية العلاقات الدائمة والوثيقة بينه وبين الطبيعة" (صبحي محمد عبد الحكيم، 1980). فالإنسان يتحكم في الطبيعة، لخدمة أغراضه وتحقيق مصالحه.

سادت أفكار المدرسة الإمكانية، في الكتابات الجغرافية، ليس فقط في فرنسا، بل في بريطانيا وأمريكا أيضا. ومن المتحمسين لها في بريطانيا روكسبي (**Roxby**) وفيلر (**Fleure**)، وفي أمريكا بومان (**Bowman**) وكارل ساور (**Carl Sauer**) .

المدرسة الإقليمية: منذ زمن بعيد، اعتُبر المكان (أو الإقليم)، محط اهتمام الإنسان. والجغرافيا لا تدرس المكان لذاته، وإنما تدرس المحتوى المكاني أو النظام المكاني للنشاط البشري أو المجتمع الإنساني (صفوح خير، 2000). والمكان هو إطار (فكري)، من خلاله يمكن وصف الأشياء، وتوزيعها. فإذا كان لايبنتز (Leibniz) يؤكد بأن المكان، هو مجرد نظام للعلاقات، فإن المكان الجغرافي أيضا، هو إطار لنظام العلاقات.

وحسب برستون جيمس (Preston James) (أحد أنصار المدرسة الإقليمية)، فإن الجغرافية الإقليمية، تهتم بدراسة الروابط والعلاقات بين مختلف الظواهر لإبراز شخصيات الأقاليم، من خلال اظهار أوجه التشابه والاختلاف بينها. كما يشكل المفهوم الإقليمي جوهر الجغرافيا . (Cresswell Tim,2013) أما هتنر(Hettner)، فيؤكد بأن الجغرافية هي دراسة "العلاقة بين الطبيعة والإنسان في إطار إقليمي"، من أجل دراسة الأقاليم (وصفا وتفسيرا وتحليلا). كما يميز هتنر بين الجغرافية العامة التي تختص بتوزيع الظاهرة الجغرافية على سطح الأرض، والجغرافية الخاصة أو الإقليمية التي تختص بدراسة الأقاليم الجغرافية.

ومعلوم أن المنهج الجغرافي، يعتمد على "منحنيين: هما الدراسات الأصولية والدراسات الإقليمية؛ وكلاهما، يركز على الاختلافات المكانية" لكن الجغرافية الإقليمية، خلال القرن 20، تمكنت من بناء شخصيتها، انطلاقا من التطور الملحوظ الذي عرفته؛ لذلك تنامى الاهتمام بها، يقول هارتشورن ريشارد: "بقيادة فيدال دولابلاش وهتنر وبنك وغرادمان وباسارج والكثيرين في ألمانيا. ابتعد الجغرافيون الأوروبيون تدريجيا عن التركيز على الجغرافية الأصولية، التي كانت نتيجة طبيعية للتركيز على التعميمات في كل العلوم..." (Hartshorn Richard, 1939).

يقصد بالمنهج الإقليمي، دراسة مختلف الظواهر الجغرافية لإقليم معين، مع إبراز خصائصها والعوامل المفسرة لتوزيعها جغرافيا. إضافة إلى المؤهلات والشروط التي منحت "للإقليم شخصية خاصة بارزة، تجعله يختلف عن غيره من الأقاليم الجغرافية الأخرى". (أبو العينين حسن سيد أحمد، 1967). إلا أن هناك صعوبات تعيق ضبط وتحديد أبعاد الأقاليم. وأخرى، تكمن في صعوبة التعرف على العوامل، التي بإمكانها إبراز شخصية هذه الأقاليم. وحسب الباحث صبحي محمد عبد الحكيم، (1980) فقد اتفق جل الجغرافيين، على أن من الأهداف الرئيسية لعلم الجغرافية، إبراز الاختلافات الإقليمية. لذلك يعرف البعض الجغرافيا

بأنها "علم الاختلاف أو التباين الأرضي أو الإقليمي". ولهذا تزايد اهتمام الجغرافيين، في العقود الأخيرة، بالدراسات الإقليمية، وأصبحت الجغرافية الإقليمية، من الفروع الأساسية لعلم الجغرافية.

الاتجاه الماركسي (الراديكالي): في أواخر الستينيات من القرن الماضي، بدأ بعض الجغرافيين ينفتحون على كتابات كارل ماركس، لإنتاج جغرافية جديدة راديكالية، تكون بديلا عن كل من العلوم المجالية والإنسانية[1]. لذلك، وفي خضم التشتت الذي طبع الفكر الجغرافي الغربي (رغم تنوع مشاربه، وتعدد اتجاهاته التي اكتسحت ميدان الجغرافيا والعلوم الاجتماعية الأخرى)، أصبح البحث الجغرافي في السنوات الأولى من السبعينيات يستند أكثر فأكثر على المذهب الماركسي، كما فعل ديفيد هارفي[2] لما عكف على دراسته للمدينة. ففي سنة 1973، أعلن عن تذمره من محدودية المنهج الجغرافي التقليدي، العاجز عن تقديم إجابات وحلول بإمكانها معالجة المشاكل[3] الاقتصادية والاجتماعية والبيئية والحضرية.. في العالم. لذلك، دعا إلى ثورة في الفكر الجغرافي وفي منهج وأسلوب الجغرافيا في كتابه العدالة الاجتماعية والمدينة (The Social Justice and The City). كما شهد هذا العقد (السبعينات) من القرن الماضي، جهودا تبحث في الذات الجغرافية وفي دورها (أي الجغرافية) ومشاركتها في إيجاد حلول[4] لمشاكل العالم.

لذا، فقد ظهر الاتجاه الراديكالي في الجغرافيا، في سياق فكري واجتماعي "رافض للهيمنة والنمطية" (محمد الأسعد، محاضرات جامعية، 2022-2023). يسعى هذا التيار، باعتباره منهجا نقديا وتحليليا، إلى تحليل وفهم ما يجري في العالم من تحولات وتفاوتات سياسية واجتماعية واقتصادية وبيئية... وذلك من خلال تبنيه لمبدأ العدالة الاجتماعية، وحقوق الإنسان. ويعتبر أن الجغرافيا يمكن أن تكون أداة فعّالة لتفسير مختلف الظواهر (الاجتماعية والبيئية والسياسية والاقتصادية..)، وكألية لفهم القوى الفاعلة في العالم. وفي

---

[1] يعتبر الجغرافي ديفيد هارفي (Harvy David) (الأمريكي /الإنجليزي) رائد هذا المنهج في التحول نحو الماركسية. ويعد كتابه (تفاسير في الجغرافيا) الصادر سنة 1969 مرجعا رئيسيا للتفكير النظري حول العلوم المجالية.

[2] من خلال أبحاثه التي استغرقت عدة سنوات، وقف هارفي في النهاية على نتيجة اعتبرها أساسية، تتمثل في الميز الاجتماعي الذي يشكل أبرز سمات العمران بالولايات المتحدة نتيجة لاختلال السوق العقارية (كتاب المدينة والعدالة الاجتماعية 1972) ورد عند محمد بلفقيه الجغرافيا القول عنها والقول فيها البحث عن الهوية 1991).

[3] وفي غياب معالجة حقيقية من طرف الجغرافيين للمشاكل البيئية والحضرية وبفعل أزمة الواقع الاجتماعي الحادة على صعيد العالم ظهرت مستلزمات الثورة في الفكر الجغرافي (هارفي 1973). ولزمن طويل لم يول الجغرافيون اهتماما كافيا لموضوع العدالة والمساواة والظلم والاستغلال (كان علم الجغرافيا صامتا آنذاك) ورد عند (Tim Cresswell, 2013)

[4] وقد برز هذا التوجه في المؤتمرات العلمية التي عقدتها رابطة الجغرافيين الأمريكيين (لعل مؤتمر 1971 من أبرزها).

الجغرافيا البشرية يركز التيار الراديكالي على دراسة العلاقة بين الفرد والمجتمع والمجال، فضلا عن التأثيرات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية على التحولات المجالية والمجتمعية.

ولتحليل الظواهر الاقتصادية والاجتماعية.. تجدر الإشارة، إلى أن النظرية الماركسية تختلف عن النظرية الجغرافية؛ ففي الوقت الذي تفسر الماركسية الظواهر على أساس الصراع الطبقي، فإن الجغرافيا تستند في ذلك على أساس خصائص المكان أو المجال وصفاته من موقع ومن بيئة طبيعية... إلا أن الجغرافيين "هارفي" و"بنج"، استطاعا الاستفادة من الماركسية وتوظيف تحليلاتها العميقة؛ فقد حاولا دمج منهج المادية التاريخية بمنهج الجغرافيا في كشف العلاقات المكانية للظواهر. وقد تبنى هذا الأسلوب بقوة ريتشارد بييت (**R.Peet**) . فمن وجهة نظر الماركسيين، على الجغرافي تجاوز مرحلة الوصف، لأن المنهج الماركسي يبحث في العمق ويطور نظريته لدراسة المجال وتجاوز التحديات التي تواجهه. كما أن طموح "هارفي" كان كبيرا، وعمل على إنتاج فكر جغرافي متقدم.

في هذا السياق، فقد صدر عن جامعة كلارك بولاية ماساشوسيت الأمريكية سنة **1986**، مجلة الاتجاه المعاكس (**Antipode**)؛ وهي دورية محكمة للجغرافيين الثوريين بمختلف مذاهبهم. ويعد صدور هذه المجلة، البداية التاريخية لظهور الجغرافية الماركسية. وكان مؤسسوها مناهضين بشدة للإمبريالية، وقد استاؤوا من تاريخ ارتباط الجغرافيا بالاستعمار الغربي. ومن أهم القضايا التي يركز عليها التيار الراديكالي في الجغرافيا، التحليل النقدي للتنمية الحضرية والاقتصادية، وتأثيرها على البيئة والمجتمع. كما يهتم بتأثير العولمة وانعكاساتها على جميع المجالات محليا ودوليا. ومن زاوية أخرى، يسعى الجغرافيون الراديكاليون إلى بناء وتطوير أساليب بحثية ومناهج تعليمية من شأنها أن تعزز قيم العدالة والمساواة، والتشجيع على المشاركة في الأنشطة السياسية والاجتماعية والنقاشات العامة لتحقيق التغيير الإيجابي. ومن أهم رواد هذا التيار، ديفيد هارفي ورتشرد بييت (**Richard Peet**) الذي يمثل الرعيل الأول. وبعدهم ظهرت مجموعة أخرى أخذت تتزايد، ومن أبرزهم الامريكيان كفن كوكس (**Kevin Kokx**) وإدوارد سويا (**Edward Soja**) (بلفقيه محمد، **1991**).

الجغرافيا الماركسية والبنيات المجالية: أهم مجال ساهم فيه الجغرافيون بشكل كبير في إطار النقاش الماركسي، يتعلق بكيفية إنتاج وتجديد الممارسات المجالية للعدالة الاجتماعية على مختلف المقاييس.

فإذا كان ماركس يهتم في المقام الأول بتحليل مادي للعلاقات الاقتصادية مع مرور الوقت، فإن الجغرافيين الراديكاليين، قد نظروا كيف يتم التعبير عن السلطة وعدم المساواة من خلال المجال.

وقد ربط ديفيد هارفي 1989 نهجه بتشكيل "مادية تاريخية جغرافية" معتمدا على أفكار ماركسية وتطبيقها على البيئة المجالية. وفي هذا السياق، أنتج تحليلا لم يكن مجرد إضافة للاستفسارات الماركسية المألوفة، بل أخذ بالفعل التفكير الماركسي في اتجاهات جديدة من خلال النظر في البعد المجالي وتعبيراته مع مرور الوقت. ومن أهم مفاهيم التيار الراديكالي[1] في الجغرافيا البشرية:

المادية التاريخية: من وجهة نظر هذا التيار أن التطور الاجتماعي والاقتصادي يعكس التغيرات في العلاقة بين الطبيعة والإنسان ووسائل الإنتاج، ويعتبر التاريخ تطورا للتنظيم الاقتصادي والاجتماعي.

العدالة الاجتماعية: يسعى (التيار الراديكالي) إلى فهم التفاوتات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، ويحاول تحقيق المساواة والعدالة في توزيع الثروة والخدمات والفرص في المجتمع.

علاقة المجال بالمجتمع: يعتبر هذا التيار الجغرافيا كأداة لفهم التوزيع غير المتساوي للقوة والثروة في المجتمع، وكيفية تأثير ذلك على التطور المكاني للمدن وباقي المناطق الأخرى.

النظام الرأسمالي: يدرس التيار الماركسي الآثار الجغرافية للنظام الرأسمالي العالمي، بما في ذلك الاستعمار والاستغلال الاقتصادي، وكيفية تأثير ذلك على التنمية الاقتصادية والاجتماعية في العالم.

الجغرافيا النقدية: يتبنى التيار الراديكالي منهجا نقديا لدراسة الجغرافيا، حيث يستخدم عملية النقد لفهم التحولات المجتمعية والمكانية وتحديد العوامل التي تؤثر على التطور الاجتماعي والاقتصادي والبيئي.

وكخلاصة: يؤكد بعض الماركسيين[2] ،على أن أهداف الجغرافيا البشرية، يجب أن تقوم بتحليل العلاقة الجدلية بين المجتمع والبيئة وتفسير أشكال التنظيم المجالي. ولا يمكن فهم هذه العلاقات إلا من خلال

[1] التيار الماركسي في الجغرافيا، هو توجه نقدي يقتبس فلسفة كارل ماركس ويطبقها على دراسة التغيرات المجالية والمجتمعية والاقتصادية.

[2] https://ar.triangleinnovationhub.com/marxist-geography-notes-marxist-geography

توجيه الانتباه نحو العوامل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي تؤثر على التنمية والتغير المكاني. كما أن الصراع الطبقي يعد محور العمليات الاقتصادية. وبصفة عامة، تهدف الجغرافيا البشرية إلى تحقيق التغيير الاجتماعي والاقتصادي والبيئي من خلال البحث والتدريس وغيرها، مما يعكس تعزيز العدالة الاجتماعية والبيئية، والقضاء على كل أشكال استغلال الإنسان والبيئة، في أفق تحقيق تحولات إيجابية، تسعى إلى بناء مجتمعات أكثر عدالة وديمقراطية واستدامة. وهكذا، ظهرت الجغرافيا الماركسية كنقد للثورة الكمية التي جعلت الجغرافيا علما يعزز الرأسمالية.

الفكر الجغرافي عند العرب والمسلمين

إن الاهتمام بالتراث الجغرافي العربي، ودراسته ومحاولة تقييمه وإدراك مكانته في تاريخ تطور الفكر الجغرافي، يتطلب أولا، معرفة السياق التاريخي الذي نشأ فيه هذا التراث، والمراحل التي اجتازها أثناء تطوره. كما أن أبرز المعارف العربية، قبل الإسلام، قد انحصرت في حقول معرفية معينة (كاللغة والشعر..)، ولم تكن لهم معرفة جغرافية منظمة. لكن طبيعة معيشتهم، والظروف المحيطة بهم، كانت تفرض عليهم الإلمام بمستوى معين من تلك المعرفة. وكان العرب بشبه الجزيرة العربية أساسا، من أحوج الناس إلى المعرفة الجغرافية (خاصة الفلك وغيره).

كما أن التنقل الدائم للبدو الرحل، في مختلف مناطق شبه الجزيرة العربية الشاسعة، كان يتطلب ضبط الطرق والمسالك الصحيحة إلى أماكن الكلأ ومواقع الآبار. لذلك، نشأت لدى هؤلاء ثقافة فلكية، انبثقت من طبيعة البيئة القاحلة التي يعيشون فيها، ذات السماء الزرقاء الصحوة جدا، طيلة السنة تقريبا؛ لذلك، فإن براعة ونبوغ العرب في علم الفلك، تعود إلى هذا السبب. ورغم ذلك، تبقى المعرفة الجغرافية والفلكية، متواضعة لدى العرب قبل ظهور الإسلام. ومع ظهور الإسلام سجل تطور جذري في تلك المعرفة (خصباك شاكر، 1986). وكان لظهور وانتشار الإسلام وممارسة النشاط التجاري لدى العرب، أثر كبير في تطور المعرفة الجغرافية (الجوهري يسري عبد الرزاق 1984). إذ أن اشتغالهم بالتجارة في المحيط الهندي وشرق إفريقيا والبحر الأبيض المتوسط وفي الأندلس، كان له أثر بالغ في اتساع علمهم بالعالم القديم على وجه الخصوص، وهو ما مكنهم "أي الرحالة العرب والمستكشفين" من المساهمة في تطور المعرفة الجغرافية. وقد

احتلت الجغرافيا في عهد الخليفة المنصور "أبو جعفر" (753- 775م)، مكانة مرموقة. ويعود ذلك لتضافر العديد من العوامل:

أولا، كون العرب في هذه المرحلة استثمروا في كتاباتهم العديد من البيانات والمعلومات، التي جمعها رحالتهم وحكامهم وتجارهم، المتعلقة بالأماكن التي قاموا بزيارتها أو بفتحها أو تاجروا فيها؛

ثانيا، استفاد العرب، من نتائج أبحاث المفكرين اليونانيين والهنود الذين سبقوهم (عن طريق الترجمة)، فظهرت أول مدرسة جغرافية عربية مع بداية القرن التاسع الميلادي؛

ثالثا، حرص الجيوش العربية على القيام بجمع، أكثر ما يمكن، من المعلومات الجغرافية، عن البلدان التي يهدفون غزوها، قبل القيام بذلك؛

رابعا، ساهم التوسع الكبير الذي عرفته الدولة الإسلامية آنذاك (في نهاية العصر الاموي)، شملت اقطارا شاسعة من القارات القديمة الثلاث (آسيا - إفريقيا - والقسم الجنوبي الغربي من أوروبا)، في الاحتكاك بالحضارات القديمة. خامسا، العامل الديني، الذي لعب دورا هاما في تطور الجغرافيا؛ ذلك أن "موسم الحج" كان يشكل فرصة للتداول وتبادل المعلومات بين العرب والمسلمين، حول طرق رحلاتهم، وأهم ما اعترضهم من تحديات وصعوبات وغرائب أثناء سفرهم. كما أن أداء الصلوات الخمس، في أوقات محددة من اليوم، والاتجاه نحو الكعبة (كقبلة)، "دفع الكتاب العرب أن يحددوا المواقع الفلكية لكثير من البلدان". وكل ذلك ساهم، بشكل أو بآخر، في تطور المعرفة الجغرافية.

ويمكن تصنيف أهم إسهامات العرب، في المجال الجغرافي، كما يلي: الجغرافية الوصفية، التي تضمنت وصفا للأقاليم الجديدة، ساهم في تطورها جغرافيون عرب كابن حوقل وابن خرداذبة وغيرهم؛ الجغرافية النظرية، وفيها حاول العرب، تطوير علم الجغرافيا، بإدخال طرق جديدة للوصف الجغرافي عن طريق استخدام الرياضيات والفلك. ومن أشهر هؤلاء ابن رشد والمقدسي والرازي وابن سينا والبيروني؛ وقد تفوق في رسم الخرائط، كل من الإدريسي والمسعودي، وحققا تقدما ملحوظا في هذا المجال.

ومن أبرز رواد الجغرافيا العرب المسلمين، العلماء الذين قاموا بإسهامات هامة، في مجال الجغرافيا، خلال العصر الذهبي الإسلامي. من بين هؤلاء نذكر:

ابن خرداذبة: عاش في القرن 9 م، وألف كتاب " المسالك والممالك" الذي تضمن دراسة قيمة لأهم الطرق الموجودة في العالم الإسلامي، وقد شمل كذلك مواقع العديد من المدن والمسافات التي تفصل بينها.

الاصطخري: (950 م)، اهتم بدارسة للكتب الجغرافية القديمة، وتصحيحها، وله كتاب بعنوان " المسالك والممالك " درس فيه بلاد العرب بنوع من التفصيل، لأنه اعتبرها مركز العالم الإسلامي.

المسعودي: (956م)، وهو بغدادي الأصل، زار كلا من مصر وسوريا ومدغشقر والهند ووصل إلى الصين. كما كان أول عربي يصل إلى بحر "آرال". ودون معلومات مفيدة عن تلك الجهات في كتابه "مروج الذهب ومعادن الجوهر".

ابن حوقل : يعتبر أحد أفراد المدرسة الجغرافية، التي ضمت، كلا من الاصطخري والجوهري وابن خرداذبة والمسعودي.. والتي عمرت خلال النصف الأول من القرن 10 م. كتاب ابن حوقل يعرف بإسم "كتاب المسالك والممالك " وهو شبيه بكتاب الاصطخري؛ غير أنه أكثر دقة وأكبر حجما. ويتضح من دراسة كتاب ابن حوقل، أن العالم المعروف عنده، كان أكثر اتساعا من عالم بطليموس؛ إذ أن الجزء المعمور من الأرض يمتد "من مراكش غربا الى الصين شرقا". إضافة إلى أن ابن حوقل، يعتبر من أوائل الجغرافيين الذين استخدموا المقاطعات كأساس للدراسة الإقليمية، عوض استخدام خطوط الطول والعرض، الأمر الذي ساعد على تطوير طريقة الشرح الجغرافي.

البيروني : عاش في القرن 11 م ، وقضى جزءا كبيرا من حياته في الترحال الدائم، بالإضافة. إلى أنه رافق السلطان محمد الغزنوي في حملته على الهند سنة 1027 م. وقد ترك ثلاث مؤلفات (كتاب تاريخ الهند - قانون المسعودي - التأريخ (الذي وصف فيه الطرق المختلفة التي تتبعها الشعوب في حساب الزمن).

الإدريسي: أحد الجغرافيين العرب، الذين عاشوا في القرن 12 م. ولد في إشبيلية وتلقى علومه في قرطبة.. وألف كتابه الشهير " نزهة المشتاق في اختراق الآفاق" سنة 1154م. هذا الكتاب الذي يحتوي على كثير من المعلومات الخاصة بغرب أوروبا، وعلى خريطة تحاشى فيها أخطاء ابن حوقل (في سنة1155). قام برسم خريطة للعالم، بطلب من الملك روجر، على لوح مستطيل من الفضة. "وفي الواقع، أن الإدريسي جمع في كتاباته وفلسفته طريقتي الغرب والشرق، إذ كان يمثل وجهة النظر الغربية لدى

العرب، وطريقة تفكير العرب لدى الغربيين، ولذلك لم يكن غريبا، أن يطلق على الإدريسي (استرابون العرب). والخلاصة، أنه على الرغم، من المجهود الكبير الذي ساهم به الإدريسي في تطور الجغرافيا العربية، إلا أن اهتمامه انصب، بشكل أساسي، على المدن وسكانها، أكثر من الأرياف وقاطنيها.

ابن بطوطة : ولد في طنجة عام 1325م. يعتبر أهم شخصية جغرافية، خلال القرن 14 م، وآخر الرحالة العرب المشهورين، لما بلغ سن 22 سنة، رحل إلى الإسكندرية وزار في طريقه الجزائر وتونس وليبيا.

ابن خلدون: (القرن الرابع عشر الميلادي): عبد الرحمن بن محمد ابن خلدون، عالم مغربي مسلم اشتهر بأعماله في علم الاجتماع والتاريخ، لكنه كتب أيضا عن الجغرافيا والتضاريس... وقدم وصفاً دقيقاً لبعض المناطق الجغرافية في أعماله "المقدمة".

كخلاصة، خلال العصر الذهبي الإسلامي (ق.8-14م)، أتيحت الفرصة للجغرافيين العرب والمسلمين، أن يدونوا أدبا وفكرا جغرافيا غزيرا عن جهات العالم القديم. كما لعب العلماء المسلمون، دوراً حاسماً في الحفاظ على المعرفة الجغرافية، ونقلها عن الحضارات القديمة، (مثل اليونان وفارس والهند..). إضافة إلى ما أنجز في علم الجغرافيا، فقد تم تحقيق تقدم واضح في مجالات علمية متعددة.

وفي الفترة المعاصرة برز عدد من الجغرافيين في الشرق والغرب، من العالم الإسلامي، وتأثروا بالمدارس الجغرافية وبالتيارات الفكرية التي نشأت منذ القرن 18 و19 ،20 إلى الألفية الثالثة التي نعيشها، عصر العولمة والذكاء الاصطناعي.

خلاصة عامة

من خلال ما سبق، نخلص إلى أن علم الجغرافيا والفكر الجغرافي، قد عرف مجموعة من التطورات عبر العصور، انطلاقا من العصور القديمة التي تميزت باهتمام الإغريق القدامى بالجغرافيا والكتابات الجغرافية، ثم العصور الوسطى، التي تميزت بالركود وهيمنة الكنيسة، وتدخلها في تغيير الأفكار الصادرة عن الإغريق القدامى، وعصر النهضة الذي تجدد خلاله الاهتمام بالمعرفة الجغرافية. ومع مطلع القرن العشرين، ظهر ما أطلق عليه ب"الجغرافية المعاصرة"، حيث انتقلت الجغرافيا من اعتمادها على عملية الوصف، إلى

التركيز على عملية التفسير، كما اهتمت بالجانب النظري والتطبيقي، باستعمال نظريات العلوم الاجتماعية، والاعتماد على أدوات التحليل الكمي.

ومن زاوية أخرى، فقد ظهرت المدارس الجغرافية التي عرفت مجموعة من التطورات، انطلاقا من المدرسة الألمانية، كأول مدرسة فكرية جغرافية ذات كيان مستقل، تميزت بغزارة الإنتاج العلمي وتمرس روادها وعلمائها، كهمبولت وريتر، اللذين ساهما في إرساء أسس الجغرافيا الحديثة، حيث كان لهؤلاء، وغيرهم، الفضل في تطوير الجغرافيا طيلة القرن التاسع عشر.

بعد المدرسة الألمانية، احتلت المدرسة الجغرافية الفرنسية مكانة مهمة، وتميز روادها بالتفوق في الجغرافية البشرية، علما بأن أهم أفكارها وآرائها لم تتبلور إلا في نهاية القرن التاسع عشر ومطلع القرن العشرين. لكنها تطورت على أسس نظرية وعلمية متينة، الشيء الذي جعلها تثبت ذاتها وخصوصياتها.

بينما أكد الكثير من الباحثين أنه، وإلى حدود القرن التاسع عشر، لم يكن هناك وجود حقيقي لمدرسة جغرافية أمريكية، باستثناء الاكتشافات التي تمت بالمناطق القطبية، وبعض إسهامات مجموعة من الباحثين أمثال: بنيامين فرانكلين وتوماس جيفرسون. لكن خلال نهاية القرن 19 وبداية القرن 20، تأثر الجغرافيون الأمريكيون والإنجليز، بأفكار الجغرافيين الأوربيين، فانتقلت المكانة "المرموقة" للجغرافيا من ألمانيا وفرنسا إلى كل من بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية، لتظهر المدرسة الجغرافية الأنجلوسكسونية، وتقود الفكر الجغرافي، منذ منتصف القرن العشرين. وأحدثت ثورة في المناهج والأساليب بعد اتباع الأسلوب الكمي (الثورة الكمية) والتركيز على القضايا الاجتماعية والاقتصادية.

مفاهيم ومصطلحات

العربية	الإنجليزية	الفرنسية
المدارس الجغرافية	Geographical schools	Ecoles Géographiques
الفكر الجغرافي	Geographical thought	Pensée Géographique
المدرسة الحتمية	Determinism School	Ecole Déterminisme
المدرسة الامكانية	Possibilism School	Ecole Possibilisme
المدرسة الجغرافية الألمانية	German Geographical School	Ecole de géographie allemande
المدرسة الجغرافية الفرنسية	French Geographical School	Ecole Géographique Française

L'école anglo-américaine de géographie	The Anglo-American School of Geography	المدرسة الجغرافية الانكلوامريكية
École régionale	Regional school	المدرسة الإقليمية
Théories de la localisation industrielle	Industrial localization theories	نظريات التوطين الصناعي
Théorie des lieux centraux	Central places theory	نظرية الأماكن المركزية
Théorie de l'utilisation des terres/ Soles	Land use theory	نظرية استخدام الأرض
La Démarche Inductive	Inductive Approach	المنهج الاستقرائي
La Démarche Déductive	Deductive Approach	المنهج الاستنباطي

مراجع الفصل

أولا- مراجع باللغة العربية

- أسامة إسماعيل عثمان، 2011، الإمكانات التخطيطية المتاحة لتطبيق نظرية الموقع الزراعي على محافظة البصرة ودراسة في التخطيط الإقليمي، جامعة البصرة، العراق، كلية الآداب، العدد 55.
- أحمد محمد عبد العال، 2006، دراسات في الفكر الجغرافي، جامعة القاهرة.
- أبو العلا محمود ،1997 -1998، الفكر الجغرافي جامعة الأزهر، مكتبة الأنجلو المصرية الطبعة الأولى.
- أبو العينين حسن سيد احمد، 1967، جغرافية العالم الإقليمية، الجزء الأول: آسيا الموسمية وعالم المحيط الهادي، جامعة الإسكندرية وجامعة بيروت العربية، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت.
- الجامعي فضل الله عبد اللطيف وبلفقيه محمد،1983، المصطلحات الجغرافية، معجم فرنسي- عربي، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء، ص.175
- الفرا محمد علي عمر،1980، علم الجغرافيا دراسة تحليلية نقدية في المفاهيم والمدارس والاتجاهات الحديثة في البحث الجغرافي، رسائل جغرافية، الجمعية الجغرافية الكويتية، رقم 22 .
- الفرا محمد علي عمر،1983، اتجاهات الفكر الجغرافي الحديث والمعاصر، دورية علمية محكمة، تعنى بالبحوث الجغرافية، تصدر عن قسم الجغرافيا، جامعة الكويت والجمعية الجغرافية الكويتية.
- الفرا محمد علي عمر،1983، مناهج البحث في الجغرافيا بالوسائل الكمية، جامعة الكويت، الطبعة الرابعة.
- الفرا محمد علي عمر،1990، التنظير في الفكر الجغرافي الحديث، رسائل جغرافية، العدد 139، دورية علمية محكمة، تعنى بالبحوث الجغرافية، تصدر عن قسم الجغرافيا جامعة الكويت والجمعية الجغرافية الكويتية.
- الشرنوبي محمد عبد الرحمان، 1978، البحث الجغرافي، جامعة الكويت قسم الجغرافيا، مكتبة الانجلو المصرية، القاهرة.
- المشهداني فضيل عبد الخليل، الفكر الجغرافي، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، جامعة بغداد، كلية علوم التربية الأولى (ابن رشد). (بدون تاريخ)
- بلفقيه محمد ،1991، الجغرافيا القول عنها والقول فيها البحث عن الهوية، النشر العربي الإفريقي، الرباط.

- بلفقيه محمد ،2002، الجغرافيا القول عنها والقول فيها المقومات الابيستيمولوجيا، دار نشر المعرفة، مطبعة المعارف الجديدة، الرباط.
- باحو عبد العزيز، محاضرات ألقيت على طلبة الماستر، الموسم الجامعي 2021-2022، مسلك ماستر التاريخ والجغرافيا: مناهج البحث وطرق التدريس، المدرسة العليا للأساتذة جامعة محمد الخامس بالرباط.
- جورج بيير ،2002، معجم المصطلحات الجغرافيا (ترجمة محمد الطفيلي ومراجعة هيثم اللمع) المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، لبنان.
- ريتشارد بييت، 2016 (Richard Peet) ، الفكر الجغرافي الحديث، قراءة وتعليق معتمد وكرم عباس بيت الجغرافيا .
- رينيه كلوزييه، 1982، تطور الفكر الجغرافي، (ترجمة عبد الرحمان حميدة) دار الفكر، دمشق.
- سيف محمود محمد، 1998، أسس البحث الجغرافي، دار المعرفة الجامعية، جامعة المنيا، طنطا.
- صفوح خير، 2000، الجغرافية موضوعها ومناهجها وأهدافها، دار الفكر، دمشق سورية، الطبعة الأولى.
- عيسى علي إبراهيم، 2000، الفكر الجغرافي والكشوف الجغرافية، دار المعرفة الجامعية.
- عناية غازي، 2014، البحث العلمي منهجية اعداد البحوث والرسائل الجامعية (بكالوريوس- ماجيستير - دكتوراه) ، الطبعة الأولى، عمان، الأردن.
- محمود محمد محمدين، 1996، الجغرافيا والجغرافيون بين الزمان والمكان، دار الخريجي للنشر، الطبعة الثانية، الرياض
- محمود شاكر، 1988، الكشوف الجغرافية دوافعها حقيقتها، المكتب الإسلامي، الطبعة الثانية.
- مضر خليل عمر الكيلاني،2015، مقالات في الفكر الجغرافي المعاصر، بعقوبة محافظة ديالي العراق، الجزء الأول.
- مضر خليل عمر ،2011، مقالات في الفكر الجغرافي المعاصر، المطبعة المركزية جامعة ديالي بعقوبة، العراق، الجزء الثالث.
- مؤنس حسين، 1986، تاريخ الجغرافيا والجغرافيين، في الأندلس مكتبة مدبولي مدريد الطبعة الثانية
- ناصر الزيادي عليوي ،2014، تطور الفكر الجغرافي في الحضارات القديمة مجلة اوروك جامعة المثنى المجلد 7 العدد 1
- محمد صبحي عبد الحكيم، 1980، دراسات في الجغرافيا العامة، دار النهضة العربية، القاهرة،
- خصباك شاكر، 1986، الجغرافيا عند العرب المؤسسة العربية للدراسات والنشر الطبعة الأولى بيروت.

ثانيا- مراجع باللغات الأجنبية

<u>En français</u> *:*

- *Antoine Bailly, Robert Ferras, avec la collaboration de Renato Scarlatti, Eléments d'épistémologie de la géographie, 3ème édition, Armand colin, 2018.*
- *Antoine Bailly, Robert Ferras, Eléments d'épistémologie de la géographie, Armand colin 2ème édition, Paris, 1997.*
- *Antoine Bailly, Hubert Béguin, Renato Scarlatti, Introduction à la Géographie Humaine, Armand Colin, 2016.*
- *Chaléard Louis jean, Thierry Sanjuan, Géographie du Développement, Territoires et Mondialisation dans les Suds, Armand colin, 2017*
- *Claval Paul, Géo- épistémologie, Armand colin, 2017.*
- *Grataloup Christian, Introduction à la Géo histoire, Armand colin, Paris, 2015.*
- *George Pierre,1971, Les Méthodes de la Géographie, PUF, que sais-je ?*

- *Gourou P., 1972, Pour une Géographie Humaine, Lammarion.*
- *Juillard. E., 1967, Région et Régionalisation dans la Géographie Française, Dollaz , Paris*
- *Laurent Carroué, Géographie de la Mondialisation, Crises et Basculement du Monde, 4 ème édition, 2019.*
- *Morange Marianne Camille Schmoll, Les Outils qualitatifs en Géographie, Méthodes et Applications, Cursus, Armand colin, 2016.*
- *Saudan Marie, 2002, Géographie Historique, Histoire d'une discipline controversée au Repères Historiographique, Ed. De la Sorbonne. (CAIRN.INFO) https://www.cairn.info/revue-hypotheses-2002-1-page-13.htm -*
- *Scheibling Jacque, 2011, Qu'est-ce que la Géographie ? Hachette supérieure, 2éme Ed, Coll. Carré géographie, 255 pages*
- *Sorre, M., 1913, les Pyrénées Méditerranées Etude de Géographie Biologique, A. Colin Paris.*
- *Sous la direction de Jean Paul Charvet, Michel Sivignon, Géographie Humaine, Mondialisation, inégalités sociales et enjeux environnementaux 4 ème édition, Armand colin, 2020.*
- *Pascal Clerc (dir) Florence Deprest Guilhem Labinal, Didier Mendibil, Géographie, Epistémologie et Histoire des savoirs sur l'espace 2 ème édition, Armand colin, 2019.*
- *Sous la direction de Edith mukakayumba Jules Lamarre, La Géographie en question, Armand colin/Recherches, 2012.*
- *Roger Brunet, Le Déchiffrement du Monde, Théorie et Pratique de la Géographie, Edition Berlin / Humanis 2017.*
- *Annette Ciattoni, Yvette Veyret (Sous la direction de), Les Fondamentaux de la Géographie, Cursus, 4 ème édition, Armand colin, 2018.*
- *Varenne Frank, Théories et Modèles en Sciences Humaines, le cas de la Géographie, Editions mathériologiques, Paris, 2017.*
- *William B., Meyer and Dylan M.T Guss New – Environnement mental determinism geographical critiques palgrave macmillan, 2017.*

<u>En Englais</u> :

- *Anoop Nayak, Alex Jeffrey, 2011, Geographical Thought: An introduction to ideas in Human Geography, Newcastle University, Routledge Landan and New York.*
- *Benjamin Timms, Geography G110, Introduction to Humain geography school of continuning studies independant study program, Indiana university, 2004.*
- *B. A/B.SC.GE-301, Geographical Thought and Evolution, BA/B.SC. III-year departement of geography and natural resource management school of earth, and environnement science, uttarakhand open university. Uttarakhoud, First Edition, 2020.*
- *Cresswell Tim, 2013, Geographic Thought, A Critical Introduction, Wiley-Blackwell Publishing, USA.*
- *Hartshorn Richard, 1939, The Nature of Geography, Published by The Association of American Geographers.* ***الطبعة 11] (1976) [ترجمة شاكر خصباك***
- *Harvey David, Spaces of Capital towords a Critical Geography, Routledge New York (no date).*
- *George Henderson and Marvin Waterstone, Geographic Thought a praxis perspective Routledge taylor-Francis group, London and New York, 2009.*
- *Griffith Taylor, 1957, Geography in the Twentieth Century, [* ***الجغرافية في القرن العشرين، ترجمه السيد غلاب وأبو الليل مرسى محمد وراجعه إبراهيم احمد رزقانه الهيئة المصرية العامة للكتاب سنة 1987]***
- *Jahn A. Agnew and James S. Duncan, 2011, Human Geography, Wiley - Blackwell Companions to Geography, United Kingdom.*
- *Larkin RP. And Peter GL, 1983, Land scape, Dictionnary of concepts in Humains Geography, London.*
- *Matthew Johnson, 2007, Ideas of Lanscape, blackwell publishing, USA.*

- *Matthew J. Gerike, 2012, Explorations in Historiographies of Geographical knowledges, Department of Geography College of Arts and Sciences, KANSAS STATE UNIVERSITY Manhattan.*
- *Mark Boyle, Humain Geography a Concise Introduction, Wiley blackwell 2015.*
- *R.D.Dikshit, Géographical thought a contextual history of ideas, PHI Learning private, limited new delhi, 2011.*
- *Richard Peet, Elaine Hartwick, Theories of Development Contentions, Arguments, Alternatives, Second Edition, the Guilford Press New York London ,2009.*
- *The Dictionary of Humain Geography, 5th edition, edited by: Derek Gregory – Ron Johnston-Geraldine pratt- Michael J. Watts and sarah whatmore Wiley – blackwell.*
- *Witherick M., Simon Ross, John Small, A Modern Dictionary of Geography, Arnold London. 2001.*

الفصل الثالث

أدوات البحث الجغرافي

عبد الكريم مرزوق، أستاذ التعليم العالي، جامعة الأخوين، إفران
عبد الرحيم العطري، أستاذ التعليم العالي، جامعة محمد الخامس، الرباط
محمد الأسعد، أستاذ التعليم العالي، جامعة الحسن الثاني، الدار البيضاء

مقدمة

يهدف هذا الفصل إلى الوقوف عند أهمية تقنيات البحث الجغرافي، وتوضيح دورها في معالجة القضايا الجغرافية، وذلك من أجل مساعدة الباحثين على تقديم عمل علمي متميز خال من كل حكم غير موضوعي وغير علمي. وأملا في توسيع دوائر النقاش بشأن المنهجية في الجغرافيا وحقل العلوم الاجتماعية بصفة عامة، يأتي هذا الفصل من "أساسيات في الجغرافية البشرية"، لكي يقتسم مع الأساتذة والطلبة الباحثين في أسلاك الإجازة والماستر والدكتوراه، بعض الأفكار والمقترحات المنهجية، بهدف تجويد وتطوير المشاريع البحثية. وذلك بالعودة إلى "الأداء المنهجي" الذي انتصر له "الباحثان" في أعمال سابقة، وضمن بدايات مشروع منشغل بالرجوع الفاحص إلى الميدان، في إطار نوع من الانعكاسية **Réflexivité** التي دعا إليها بيير بورديو وغيره من آل العلوم الاجتماعية، ذلك أن العودة إلى ظروف الاشتغال الميداني وأدوات وسياقات جمع وتوضيب المعطيات، من شأنها أن تكون "درسا في الدرس"، يسعف الباحث في اختبار منزلقاته ونجاحاته واحترازاته، بما يساعد على النقد والإضافة والتجاوز.

طبعا تشترك الأعمال البحثية، ومهما كان انتماؤها المعرفي، في هدفية واحدة، وهي إزاحة الغموض وإنتاج المعنى، كشفاً وبناءً، فلا بد من كشف البنيات العميقة التي تَنْوَجِدُ خلف الظاهر، وتبرر منطق الإسرار والإلغاز الذي يميز النصوص المجتمعية، وبذلك يتأتى إعمال فكرة إزاحة الغموض واستنوار **la mise en lumière** الحجب والإظلام الذي يكتنف الوقائع والأشياء، وذلك عبر المزيد من التساؤل النقدي حول الوقائع وامتداداتها المجتمعية.

فالهدف الرئيسي للباحث في الجغرافيا وباقي العلوم الاجتماعية هو المساهمة، بمقدار ما، في كشف "ممكنات قراءة الإنسان والمجال"، بالتنقيب والحفر في الأشكال والمضامين الخفية لانبناء الممارسات وانتظام

الخطابات والمشاهد والخرائط والبيانات(**Bailly,1998, p.29**.)، مع تجديد وتضعيف التوكيد على أن فهم وتأويل "فعل الإنسان فوق المجال"، كما في باقي التجارب والديناميات الإنسانية الأخرى، يتضمن سيرورة/صيرورة لانهائية من البحث والتركيب والإضافة والنقد والإزاحة والتجاوز والإدراك. وهو ما يوجب استئنافات أخرى للاجتهاد، تلوح في فتح قارات جديدة للبحث في الأداء المنهجي.

المحور الأول: أدوات البحث الجغرافي

اختلفت الآراء حول مفهوم المنهج في البحث العلمي باختلاف المنطلقات المعرفية والنظرية، لذلك نجد العديد من التعريفات لهذا المفهوم، فهو يشير إلى الكيفية أو الطريقة المتبعة في دراسة المشكلة موضوع البحث لاكتشاف حقيقتها، وللإجابة على الإشكالات التي تثيرها. يعتبر أوغست كونت (**Auguste Comte**) أول من استخدم كلمة **Methodology** (علم مناهج البحث) (شفيق، 2007.ص. 18)، وفي هذا السياق، يُعرّف المنهج بأنه مجموعة من القواعد التي تنظم عملية البحث وتحدد مسارها والإجراءات المتبعة خلالها (الجولاني، 2006.ص. 21)، فضلا عن كونه مجموع العمليات الذهنية التي يحاول من خلالها علم من العلوم بلوغ الحقائق المتوخاة، وهو أنماط ملموسة في تنظيم خطوات البحث والسير فيه.

وتبعا لذلك، تشكل التقنيات الكمية والكيفية أدوات مختلفة لإنتاج المعرفة في الجغرافية وباقي العلوم الاجتماعية، باعتبارها الأكثر شهرة وتطوراً، فالكمي يرتكز على تحديد عدد من المتغيرات لجمع بيانات حول ظاهرة معينة، باستخدام أدوات قياس كمية تطبق على عينة تمثل المجتمع، وتتم معالجة هذه البيانات التي يتم جمعها بطريقة إحصائية للوصول إلى نتائج علمية قابلة للتعميم على مجتمع البحث كاملاً (الخرابشة،2009. ص.91).

أما بخصوص التقنيات الكيفية، فترتكز على دراسة الظاهرة في ظروفها الطبيعية، باعتبارها مصدراً مباشراً للبيانات التي تستخدم الكلمات والصور وليس الأرقام، كما تعتمد في جمع بياناتها على الملاحظة بالمشاركة وإجراء المقابلات وفحص وتحليل الوثائق والمقابلة المعمقة (**Bryman,2005,p115**.). وبالإضافة إلى ذلك، فالمنهج الكيفي هو فن الفهم العميق أو تمثيل الأفكار والمشاعر والأشياء وتجارب الأفراد والظواهر الاجتماعية، ولا يسعى إلى فهم الآخرين فحسب، بل يسعى أيضا إلى السماح للآخرين بأن يتم فهمهم، ويمكن القول أنه كلما كانت معرفة العلوم الاجتماعية بالمنهج الكيفي أعمق، كان فهمنا لعوالم حياتنا وطبيعتنا أفضل،

كما يهدف إلى "فهم الظاهرة موضوع الدراسة، وعليه ينصب الاهتمام هنا أكثر على حصر معنى الأقوال التي تم جمعها أو السلوكات التي تمت ملاحظتها"(Angers,1997,p.56.).

تلعب المناهج دوراً حاسماً في الدراسات الجغرافية، نظراً للأهمية الكبيرة التي تحملها في فهم التنوع الجغرافي للعالم وتأثيراته على الحياة البشرية. وبعض الأسباب التي تجعل المناهج مهمة في الدراسات الجغرافية:

توجيه البحث والدراسة: تساعد المناهج في توجيه البحث والدراسة، بحيث توفر هيكلية، وإطاراً عاماً للبحث والتحليل في المواضيع الجغرافية المختلفة.

تنظيم المعرفة: تساهم المناهج في تنظيم المعرفة الجغرافية وترتيب المفاهيم والمعلومات بطريقة منظمة ومنطقية، ما يسهل فهم العلاقات والتفاعلات بين الظواهر الجغرافية المختلفة.

تطوير المهارات: تقدم المناهج فرصاً لتطوير مجموعة متنوعة من المهارات اللازمة في الدراسات الجغرافية، مثل مهارات التحليل، والبحث، والتفكير النقدي، والتواصل الفعال.

تعزيز الفهم الشامل: تساهم المناهج في تعزيز الفهم الشامل للظواهر الجغرافية المختلفة، بما في ذلك التأثيرات البيئية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية.

تطوير الوعي العالمي: تساعد المناهج في تطوير الوعي العالمي لدى الطلاب، ما يساعدهم على فهم التحديات العالمية المعاصرة مثل التغير المناخي والهجرة والفقر وغيرها، والمساهمة في إيجاد الحلول لهذه التحديات.

التحليل المكاني: تمكن المناهج الطلاب من استخدام أدوات التحليل المكاني لفهم العلاقات المكانية بين الظواهر الجغرافية المختلفة وتحليلها بشكل فعال.

شكل رقم 1: أدوات البحث الجغرافي

- الخرائطية (الكارطوغرافيا)
- نظام المعلومات الجغرافي
- الاستشعار الفضائي
- الإحصاء
- العمل الميداني
- التقنيات الكيفية
- تقنيات وأدوات مساعدة أخرى

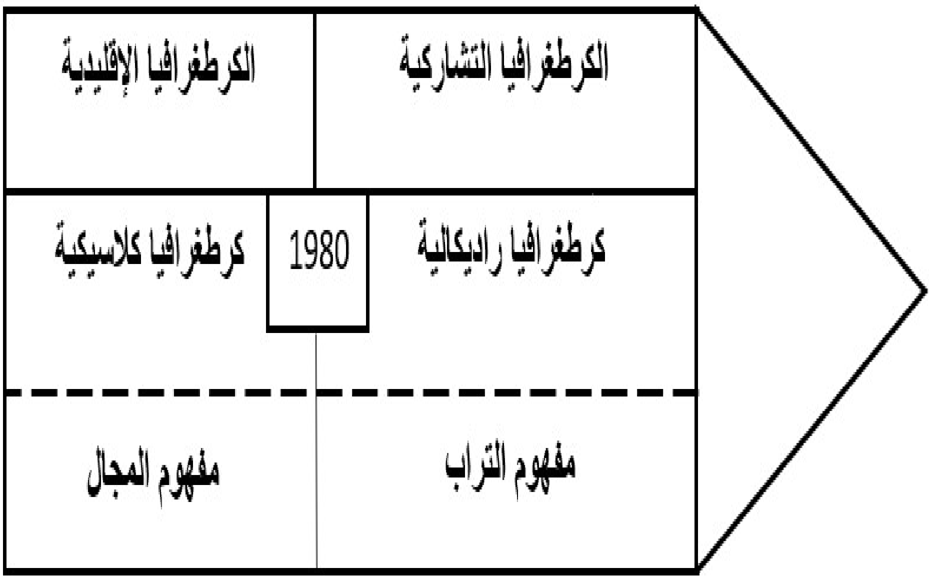
ولبلوغ هذه الغايات، فإن الجغرافيا تستعين بمجموعة من الأدوات والتقنيات لفهم وتحليل الظواهر البشرية، والتي يمكن توزيعها على ما يلي: الخريطة، النظام المعلوماتي الجغرافي، الاستشعار عن بعد، الإحصاء، المقابلات الميدانية، الاستمارة والملاحظة الميدانية، فضلا عن ممكنات أخرى استوجبتها التحولات السوسيورقمية التي يعرفها العالم، وذلك من قبيل التحليل الرقمي والمقابلات الإلكترونية والملاحظة النتنوغرافية...

أولا: الخريطة أداة الجغرافي

تعد الخريطة أداة أساسية تميز الجغرافيا عن غيرها من التخصصات. فالخريطة تمثيل اصطلاحي لسطح الأرض أو جزء منه بمقياس محدد، على مسطح ورقي أو غيره. إن الخريطة بالنسبة للجغرافي تستغل كوثيقة تضم معلومات طبيعية وبشرية تهم فترة تاريخية معينة، كما تستعمل كأداة لجمع المعلومات من الميدان، سواء بواسطة نقط أو المساحات(الانتشار)، هذا بالإضافة إلى كونها أداة رئيسية لتقديم نتائج البحث؛ وتقريبنا من معطيات الميدان، إذ تمكن من أخذ نظرة على مساحة مجالية كبيرة بمجرد نظرة، الشيء الذي لا يتأتى في الميدان، مما ييسر المقارنة بين المجالات.

ولا تكتفي الجغرافيا باستعمال الخريطة، بل تستعين بأدوات مساعدة، وعموما يمكن أن نميز بين فترتين في تطور الكرطغرافيا وهما الفترة الإقليدية الكلاسيكية والفترة الراديكالية (الشكل 2).

الشكل 2: الخط الزمني لتطور الكرطغرافيا



أما الفترة الإقليدية فهي التي تميزت بوضع خرائط هندسية من طرف متخصصين، وضعوا تصورات تقنية لوضع الخرائط مثل نظم المعلومات الجغرافية (**SIG**) لتمثيل المجال بأبعاده الهندسية. أما الفترة الراديكالية فتميزت بظهور الكرطغرافيا التشاركية في الثمانينيات من القرن **XX**، لأن الخرائط لا توضع من طرف متخصصين ولكن من طرف هواة. إذ يتم تصور ورسم الخرائط بطريقة فردية أو جماعية صاعدة، والتي تترجم تمثلاتهم عن التراب المعايش.

ويمكن التوزيع، من حيث الوضعية، بين خرائط التوطين، ما بين النسبي والمطلق، إذ هناك خرائط التوطين المطلق وخرائط التوطين النسبي (**Haggett, op. cit**)، علاوة على الخرائط السيميولوجية. فخرائط التوطين المطلق هي خرائط كلاسيكية لتمثيل البيانات بمستويات قياس مختلفة وخاصة مستوى القياس النسبي ومستوى قياس الفترة. وترسم الخرائط هذه بمتغير واحد أو بعدة متغيرات.

أما خرائط التوطين النسبي فهي التي تستعمل المؤشرات الإحصائية المركبة (استعمال مؤشر الشكل، استعمال المقاييس الإحصائية، مؤشر الجوار الأقرب، مؤشر الترابط الجغرافي، مؤشر الحجم، مؤشرات قياس كثافة الشبكات الطرقية...). أما الخرائط السيميولوجية (**chorématique**) فهي خرائط التوطين

المجرد بواسطة لوحة تشمل 28 رمزا (**chorèmes**) تشمل أربعة أصناف من الرموز: نقط وخطوط ومساحات وشبكات) وسبعة أصناف للمنطق المجالي (شبكة، جريد وجاذبية واتصال والمدارية والدينامية الترابية والتراتب (**Bavoux , op.cit**).

وفي مستوى ثالث نجد الخرائط التشاركية الذهنية، والتي يمكن القول بأن السياق الفكري الذي ظهرت فيه هذه الخرائط التشاركية هو سياق ما بعد حداثي (**Post-moderne**) تميز، أساسا، بظهور مفاهيم جديدة في الجغرافيا وبخاصة مفهوم التراب. لا شك أن هذا السياق الفكري أطر ظهور الخرائطية التشاركية.

فالكرطغرافيا التشاركية غير متخصصة، ظهرت خلال الثمانينيات من القرن العشرين في إطار برامج التنمية الموجهة لبلدان الجنوب، وهي ليست خريطة ولكنها مسلسل لبناء خريطة. حيث وضعت لها عدة أسماء كالكرطغرافيا التشاركية والكرطغرافيا التعاونية (**cartographie collaborative**) والكرطغرافيا المساهمة (**cartographie contributive**) والكرطغرافيا التعاونية (**cartographie coopérative**) أو كرطغرافيا أنظمة المعلومات العمومية **(PPSIG): Public Participatory GIS**، أو الكرطغرافيا الأهلية. التسمية الأكثر شيوعا هي الكرطغرافيا التشاركية **participative (cartographie)**، لأنها مسلسل للبناء والتمثل الترابي بإدماج المعرفة المحلية (**Bavoux,2002.p.75**).

ذلك أن الكرطغرافيا التشاركية تدمج المعرفة المحلية في رسم الخريطة، فهي كرطغرافية الساكنة، باعتماد التشييد الصاعد **(Bottom-up)(2013)(polsky**.. لقد قلبت الكرطغرافيا التشاركية العلاقة بالمعرفة وبالسلطة حول تمثل التراب، وهو ما عبر عنه الجغرافي البريطاني هارلي(**1990, 1989 Harley**). الذي انتقد العودة إلى الحتمية وإلى الواقعية الكرطغرافية المفروضة من طرف أنظمة المعلومات الجغرافية (**SIG**) في التخطيط الترابي، علاوة على طبيعتها اللاديموقراطية.

ثانيا: نظام المعلومات الجغرافي

نظام المعلومات الجغرافي (**GIS**) هو نظام يتم استخدامه لتخزين وتحليل وتحريك البيانات المكانية، والتي تتعلق بالمواقع الجغرافية على سطح الأرض. يتمثل المكون الأساسي لنظام المعلومات الجغرافي في

قاعدة بيانات تحتوي على معلومات جغرافية مثل الخرائط والصور الجوية والبيانات الجغرافية الأخرى.

يتيح نظام المعلومات الجغرافي للمستخدمين تحليل وتفسير البيانات المكانية بطرق متعددة، مما يساعدهم على فهم العلاقات الجغرافية واتخاذ القرارات الاستراتيجية بناءً على هذه البيانات. يستخدم نظام المعلومات الجغرافي في مجموعة واسعة من المجالات مثل علوم الأرض، والبيئة، والتخطيط العمراني، والمسح العقاري، وإدارة الموارد الطبيعية، والطوارئ والإغاثة، والنقل، والتسويق، وغيرها الكثير.

تعود جذور نظام المعلومات الجغرافية إلى أوائل الستينيات من القرن العشرين، حيث بدأت التقنيات الأولى في تطوير الخرائط الرقمية ونظم المعلومات الجغرافية. ومنذ ذلك الحين، شهدت هذه التقنيات تطوراً مستمراً، وخاصة مع تقدم التكنولوجيا الرقمية والحوسبة. في سبعينيات وثمانينيات القرن العشرين، بدأ استخدام الحواسيب في تخزين وتحليل البيانات الجغرافية، وظهرت أولى النظم البرمجية التي تسمح بإدخال البيانات الجغرافية وتحليلها. ثم في التسعينيات، شهدنا تطورًا كبيرًا في تكنولوجيا نظم المعلومات الجغرافية مع تقدم الحوسبة وظهور تقنيات جديدة مثل نظم المعلومات الجغرافية الشخصية ونظم المعلومات الجغرافية المتقدمة.(**Tierry, 2014,p.22)**

منذ ذلك الحين، استمر التطور والتحسين في مجال نظم المعلومات الجغرافية، وأصبحت هذه التقنية جزءًا لا يتجزأ من العديد من المجالات والصناعات، بما في ذلك الجيوماتيكس والتخطيط العمراني وإدارة الموارد الطبيعية والتسويق والأمن والدفاع والكثير من المجالات الأخرى. وعليه، يمكن القول إن تاريخ نظام المعلومات الجغرافية يعود إلى النصف الثاني من القرن العشرين، ومنذ ذلك الحين لا تزال هذه التقنية تتطور وتتغير لتلبية احتياجات المستخدمين ورفع التحديات الجديدة في مجالات مختلفة.

ويمكن تلخيص أسس نظام المعلومات الجغرافية في عدة نقاط أساسية:

تحديد الهدف وتحديد الاحتياجات: يجب على المستخدمين تحديد الأهداف التي يرغبون في تحقيقها باستخدام النظام المعلوماتي الجغرافي، وتحديد البيانات والأدوات التي ستحتاج إليها لتحقيق تلك الأهداف.

جمع البيانات الجغرافية: تتضمن هذه الخطوة جمع البيانات الجغرافية من مصادر مختلفة مثل

الصور الجوية، والمسوحات الميدانية، وقواعد البيانات الحكومية، وغيرها، وتخزينها في قاعدة بيانات جغرافية.

تنظيم البيانات: يجب تنظيم البيانات الجغرافية بطريقة مناسبة، مثل استخدام نظام تنظيمي هرمي لتصنيف البيانات وتنظيمها بحسب مستويات الجغرافية المختلفة.

تحليل البيانات: يتيح نظام المعلومات الجغرافية أدوات لتحليل البيانات الجغرافية بطرق مختلفة، مثل التحليل المكاني والنمذجة الجغرافية، والاستفادة منها لفهم العلاقات الجغرافية واتخاذ القرارات.

تقديم البيانات: يجب توفير وسائل فعالة لتقديم البيانات الجغرافية المحللة بشكل مناسب للمستخدمين، مثل الخرائط الرقمية والتقارير والرسوم البيانية.

الصيانة والتحديث: يتطلب النظام المعلوماتي الجغرافي صيانة دورية وتحديث للبيانات والأدوات لضمان دقة وفعالية النظام.

الأمن والخصوصية: يجب أن تتم حماية البيانات الجغرافية ضد الوصول غير المصرح به وضمان خصوصيتها وسرية المعلومات الحساسة.

تلك هي بعض الأسس الأساسية لنظام المعلومات الجغرافية، ويمكن تطبيقها في مختلف المجالات التي تستفيد من تحليل البيانات الجغرافية والمكانية. أما بخصوص المبادئ الأساسية لنظام المعلومات الجغرافي فتشمل:

التكاملية: يتطلب نظام المعلومات الجغرافي تكامل البيانات المكانية من مصادر متعددة، مثل الخرائط والصور الجوية والبيانات الجغرافية الأخرى، لتوفير صورة شاملة ومتكاملة للمكان المدروس.

الدقة: يجب أن تكون البيانات الجغرافية دقيقة وموثوقة للسماح باتخاذ القرارات الصحيحة. وتحقيق الدقة يتطلب استخدام أساليب موثوقة لجمع البيانات وتحليلها.

التحليل الجغرافي: يتضمن هذا المبدأ استخدام أدوات التحليل الجغرافي لاستخلاص المعلومات

القيمة من البيانات المكانية، ما يمكن المستخدمين من فهم العلاقات الجغرافية واتخاذ القرارات الذكية.

التصور الجغرافي: يجب أن يوفر نظام المعلومات الجغرافية وسائل فعالة لتصور البيانات الجغرافية، مثل الخرائط والرسوم البيانية والتصوير الجغرافي، لتسهيل فهم المعلومات المكانية بشكل أفضل.

الاستدامة: يجب أن يكون تصميم وتطوير نظام المعلومات الجغرافية مستدامًا، مع مراعاة العوامل البيئية والاقتصادية والاجتماعية في عمليات جمع البيانات واستخدامها.

التوافق: يجب أن يكون نظام المعلومات الجغرافية متوافقًا مع المعايير والمعايير الصناعية المعترف بها، ما يسهل تبادل البيانات بين مختلف الأنظمة والمنصات.

التنوع والشمول: يجب أن يتيح نظام المعلومات الجغرافية التعامل مع مجموعة متنوعة من البيانات والأدوات لتلبية احتياجات مختلف المستخدمين في مختلف المجالات والقطاعات.

وتلك المبادئ الأساسية تشكل الأساس لتصميم وتطوير نظام المعلومات الجغرافية وضمان فعاليته في تحليل البيانات المكانية ودعم عمليات اتخاذ القرار. ومن جهة أخرى فإن قوة نظام المعلومات الجغرافي تتجلى في عدة جوانب، نذكر منها:

تحليل مكاني متقدم: يوفر نظام المعلومات الجغرافي أدوات قوية لتحليل البيانات المكانية، ما يتيح للمستخدمين فهم العلاقات الجغرافية وتحليل الظواهر المكانية بشكل أفضل، سواء كان ذلك في مجالات الطبيعة أو البيئة أو الاقتصاد أو غيرها.

اتخاذ القرارات الاستراتيجية: يمكن لنظام المعلومات الجغرافي توفير البيانات والتحليلات التي يحتاجها صناع القرار لاتخاذ قرارات استراتيجية مبنية على أسس مدروسة ومعرفة دقيقة للظروف المكانية.

توفير الوقت والجهد: يتيح نظام المعلومات الجغرافي الوصول السريع إلى البيانات المكانية وتحليلها بشكل فعال، ما يساعد على توفير الوقت والجهد في إجراء البحوث والتحليلات.

تحسين التخطيط والإدارة: يمكن لنظام المعلومات الجغرافي تحسين عمليات التخطيط والإدارة في

مختلف المجالات، بما في ذلك التخطيط العمراني، وإدارة الموارد الطبيعية، والنقل، والطوارئ والإغاثة، وغيرها.

تعزيز التفاعل والتواصل: يمكن لنظام المعلومات الجغرافي توفير وسائل لتفاعل المستخدمين مع البيانات المكانية، ما يسهل التواصل وتبادل المعلومات بين الأفراد والمؤسسات.

تحسين الشفافية والشمولية: يمكن لنظام المعلومات الجغرافي تعزيز الشفافية والشمولية في عمليات اتخاذ القرار وتوزيع الموارد، من خلال توفير وسائل للوصول إلى البيانات والمعلومات المكانية لجميع الفئات والمجتمعات.

وباختصار، فإن قوة نظام المعلومات الجغرافي تكمن في قدرته على توفير البيانات المكانية والأدوات اللازمة لتحليلها واستخدامها بشكل فعال، ما يساعد على تحسين الفهم واتخاذ القرارات وإدارة الموارد بشكل أفضل.(**Tierry, 2014,p.29**)

ونشير ختاما إلى أن هناك العديد من المصادر التي يمكن الحصول على البيانات الجغرافية منها في نظام المعلومات الجغرافي، وتشمل هذه المصادر على سبيل المثال:

الخرائط الرقمية: تشمل الخرائط الرقمية البيانات الجغرافية التي يتم تحويلها إلى صيغ رقمية، ويمكن أن تكون متاحة للعامة أو تكون مملوكة لمؤسسات مختلفة.

صور الأقمار الصناعية والصور الجوية: توفر هذه الصور معلومات جغرافية ذات دقة عالية حول المناطق المختلفة على سطح الأرض، ويمكن استخدامها في تحليل البيانات الجغرافية ووضع الخرائط

بيانات الاستشعار عن بعد: تشمل بيانات الاستشعار عن بعد مجموعة واسعة من البيانات الجغرافية المستخرجة من الأقمار الصناعية والأقمار الجوية والطائرات بدون طيار وغيرها، وتستخدم لتحليل الظواهر المكانية والبيئية.

قواعد البيانات الحكومية: تقدم الحكومات والجهات الحكومية البيانات الجغرافية في مجالات مختلفة مثل البيئة والنقل والتخطيط العمراني وغيرها، وتكون هذه البيانات غالباً متاحة للجمهور.

المسوحات الميدانية: تشمل هذه المسوحات جمع البيانات المكانية مباشرةً من الميدان باستخدام أدوات مثل أجهزة تحديد المواقع العالمية (GPS) والتصوير بالأقمار الصناعية وغيرها، وتكون هذه البيانات غالباً دقيقة ومحدثة.

الشبكات الاجتماعية والبيانات الجغرافية الأخرى المتاحة عبر الإنترنت: تقدم الشبكات الاجتماعية ومنصات الويب البيانات الجغرافية التي يمكن الوصول إليها واستخدامها لأغراض مختلفة مثل تحليل الاتجاهات السكانية وتحديد المواقع السياحية وغيرها. (**Bavoux,2002.p.37**)

ثالثا: الاستشعار عن بعد

يُعد الاستشعار عن بعد، من أحدث الاختراعات في عالم التقنية الحديثة، ويُعين في الكشف عن خبايا الأرض من الفضاء العريض. ويعتمد هذا الأسلوب على قياس انعكاسات الأشعة الكهرومغناطيسية المرتدة، من الموارد الطبيعية المدفونة في الأعماق، أو المتناثرة على سطح الأرض، أو بقياس الإشعاعات، التي تطلقها هذه الموارد. كما يمكن بوساطة هذه الوسائل متابعة الموارد الطبيعية وملاحظة ما يصيبها من خلل أو ثراء. فإزالة النبات يمكن رصدها، وكذلك حركة الرمال، وجفاف المسطحات المائية، وغور مياه الأعماق.

هناك تعاريف عدّة لمصطلح الاستشعار عن بُعد، جميعها تدور حول مفهوم أساسي، وهو جمع المعلومات والبيانات من مسافة (بعد). ومن هذه التعاريف تعريف جيمس كامبل الذي يعرف علم الاستشعار عن بعد على أنه علم استخلاص المعلومات والبيانات عن سطح الأرض والمسطحات المائية باستخدام صورة ملتقطة من أعلى، بواسطة تسجيل الأشعة الكهرومغناطيسية المنعكسة أو المنبعثة من سطح الأرض. وتنبأ عدد غير قليل من العلماء بضرورة استخدام الصور الجوية الرقمية والمرئية الفضائية، وذلك لما يليه من أحداث ستزود البشرية بأداة لدراسة أشكال سطح الأرض، واحتمالات الملاحظات الجوية. وقد ارتبط ذلك بالتطور التكنولوجي في تسجيل البيانات ونظم معالجتها، ووسائل النقل الجوي. وقد بدأت التطبيقات في أول الأمر بصورة محدودة، بالملاحظة البصرية فقط، وأصبحت المنصات الجوية ذات أهمية كبيرة، حينما اكتشفت معالجات الصور الضوئية، على أساس وجود مركبات كيميائية معينة ذات حساسية للضوء.

فعلم الاستشعار عن بعد يهتم بمعرفة ماهية الأجسام دون تماس فيزيائي أو كيميائي مباشر مع هذه الأجسام ومن أهم وأكثر تطبيقاته في الوقت الحالي هو الصور الفضائية التي تُلْتَقَطُ عن طريق السواتل (الأقمار الاصطناعية) أو الصور الجوية «باستخدام الطائرات» تُعَالَجَ هذه الصور باستخدام برامج معالجة خاصة لأهداف متعددة منها:

جيولوجية: الكشف عن النفط، المياه، المعادن، الفلزات، الفوالق، ومتابعة التشوهات الجيولوجية.

زراعية: وجود الأمراض عند النباتات ومعرفة أنواع النباتات في منطقة معينة.

الجليديات: متابعة حركة الكتل الجليدية وذوبانها.

ويعود تاريخ الاستشعار عن بعد، إلى أواخر القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين، حيث بدأ العلماء في استخدام الأجهزة البصرية لتصوير الأرض من مسافات بعيدة. ومن بين أوائل الاستخدامات كانت التصوير الجوي باستخدام البالونات والطائرات لتحديد المعالم الجغرافية والتخطيط العمراني. ففي عام 1972، أطلقت وكالة الفضاء الأمريكية (ناسا) أول ساتليت مخصص للاستشعار عن بعد يدعى "لاندسات"، وهو مخصص لرصد وتحليل سطح الأرض والموارد الطبيعية عبر الصور الملتقطة بالأقمار الصناعية. ومنذ ذلك الحين، شهدت تقنيات الاستشعار عن بعد تطورات كبيرة، بما في ذلك تحسن دقة الصور وزيادة تنوع الأطياف المستخدمة للتصوير، بالإضافة إلى تطور في التكنولوجيا الحاسوبية وتقنيات المعالجة الرقمية التي جعلت من الممكن تحليل وتفسير البيانات بشكل أكثر دقة وفعالية(**Bavoux,2002.p.42**).

وتستخدم، اليوم، التقنيات الحديثة للاستشعار عن بعد مجموعة متنوعة من المنصات، بما في ذلك الأقمار الصناعية، والطائرات بدون طيار، والطائرات المأهولة بالطيارين، والبالونات الجوية، لرصد وتحليل الأرض وما عليها بشكل دقيق وشامل. وتتنوع استخدامات الاستشعار عن بعد بين عدة مجالات مثل علوم الأرض، والزراعة، والبيئة، والطاقة، والأمن، والتخطيط العمراني، وغيرها.

وتشمل تقنيات الاستشعار عن بعد، مجموعة واسعة من الأدوات والتقنيات التي تستخدم لرصد وتحليل سطح الأرض والظواهر الجغرافية من مسافات بعيدة. وتستخدم هذه التقنيات بشكل متكامل

لتحليل البيانات وتوليد المعلومات الجغرافية التي تساعد في فهم المناطق المحددة واتخاذ القرارات في مجالات متنوعة كالزراعة، والبيئة، والتخطيط الحضري، والتنمية، والأمن والدفاع. ومن بين هذه التقنيات:

الاستشعار البصري: يستخدم هذا النوع من الاستشعار تسجيل الصور من الأشعة المرئية والقريبة من البصر (المرئي والماكرو) ويعتمد على الألوان المرئية. يشمل ذلك الكاميرات الفوتوغرافية والأقمار الصناعية التي تلتقط الصور الجوية.

الاستشعار الطيفي: يقوم الاستشعار الطيفي بقياس إشعاع الأرض عبر نطاق واسع من الطيف الكهرومغناطيسي، بما في ذلك الأشعة تحت الحمراء والميكرويف والأشعة فوق البنفسجية والأشعة تحت الحمراء القريبة والبعيدة. هذا النوع من الاستشعار يوفر معلومات إضافية حول خصائص المواد السطحية.

الاستشعار الحراري: يستخدم لقياس درجة حرارة الأشياء عبر تسجيل الإشعاع الحراري الذي ينبعث منها. تُستخدم الكاميرات الحرارية والأقمار الصناعية لرصد درجات الحرارة على سطح الأرض، وهذا يفيد في تحليل الطقس ومراقبة الحرائق وتحديد الفروقات في درجات الحرارة.

الاستشعار الراداري: يستخدم الرادار لرصد الأهداف والظواهر على سطح الأرض باستخدام الإشارات الكهرومغناطيسية. يعتمد الاستشعار الراداري على تسجيل الموجات الكهرومغناطيسية التي تنعكس من الأهداف على سطح الأرض، مما يسمح برصد التغيرات في الأرض بغض النظر عن الظروف الجوية.

الاستشعار الليزري (LiDAR): يستخدم الليزر لقياس المسافات إلى الأهداف على سطح الأرض، ويُستخدم في إنشاء نماذج ثلاثية الأبعاد للأرض وتحليل الارتفاعات والتضاريس وتحديد المسافات بدقة عالية.

ومن اللازم أن يكون الجغرافي واعيا بمختلف هذه الأمور التقنية، حتى يتمكن من قراءة المجال وبناء نتائجه العلمية، على أساس دقيق وموضوعي، وفي هذا الصدد يتوجب على الجغرافي التعرف على أنواع الأقمار الاصطناعية، والتي تتنوع وفقاً للاستخدامات المختلفة والميزات التقنية المختلفة، حيث نجد:

- ✓ أقمار الاتصالات: تستخدم لتوفير الاتصالات السلكية واللاسلكية بين المواقع المختلفة على سطح الأرض. وتُستخدم هذه الأقمار على نطاق واسع في الاتصالات الهاتفية والإنترنت عبر الأقمار الصناعية.
- ✓ أقمار الاستشعار البصري: تستخدم لالتقاط الصور عالية الدقة لسطح الأرض والتي يمكن استخدامها في تحليل البيئة والزراعة والجغرافيا والتخطيط العمراني والتغيرات المناخية وغيرها.
- ✓ أقمار الرادار: تستخدم لرصد الظروف الجوية وتحديد المياه الجوفية ورصد الكوارث الطبيعية مثل الفيضانات والزلازل، وتوفير صور عن طريق السحاب وفي الظروف الجوية السيئة.
- ✓ أقمار الاستشعار المتعدد الطيف: تستخدم لقياس الإشعاع الكهرومغناطيسي عبر مجموعة واسعة من الأطوال الموجية، ما يسمح بتحليل خصائص المواد السطحية بشكل مفصل واستخلاص معلومات مختلفة.
- ✓ أقمار الملاحة: تستخدم لتحديد المواقع والملاحة عبر الأرض والبحار باستخدام أنظمة مثل نظام تحديد المواقع العالمي (**GPS**) ونظام الملاحة الأوروبي المماثل (**Galileo**) ونظام الملاحة الروسي (**GLONASS**).
- ✓ أقمار الرصد البيئي: تستخدم لرصد التغيرات البيئية على سطح الأرض، مثل تغير الغطاء النباتي، وتلوث المياه، وتغير المناخ، والكثير من الجوانب البيئية الأخرى.

ولا بد من التأكيد على أن البحث الجغرافي يتطلب، في كثير من موضوعاته، قراءة وتحليل وتأويل مضامين صور الأقمار الاصطناعية، لفهم ما يحدث من ديناميات في "ثنائية الإنسان والمجال"، إذ يتطلب تحليل صور الأقمار الصناعية استخدام أدوات وتقنيات متخصصة لاستخراج المعلومات القيمة من الصور وفهم الظواهر المختلفة على سطح الأرض، وذلك باعتماد الخطوات الأساسية التالية:

اختيار الصور المناسبة: تبدأ عملية التحليل بتحديد واختيار الصور المناسبة للغرض المطلوب، مع مراعاة دقتها وتوافر المعلومات اللازمة.

تحسين الصور: قد تحتاج الصور إلى تحسين ومعالجة لزيادة وضوحها وجودتها، وذلك باستخدام تقنيات مثل تصحيح الألوان وتحسين الوضوح وإزالة التشويش.

تصنيف التربة والغطاء النباتي: يمكن استخدام تحليل الألوان والنقاط الحرارية لتحديد أنواع التربة والغطاء النباتي المختلفة على سطح الأرض، مما يساعد في فهم التضاريس والبيئة.

التحليل المكاني: يمكن استخدام التحليل المكاني لتحديد العلاقات الجغرافية بين العناصر المختلفة على الصورة، مثل التحليل المكاني للتغيرات الزمنية أو تحديد المسافات بين الكائنات المختلفة.

التصنيف الآلي: يمكن استخدام تقنيات التصنيف الآلي لتحديد العناصر المختلفة على الصورة، مثل تصنيف الغابات والمحاصيل والمياه والمباني.

تحليل الطيف الضوئي: يمكن استخدام تحليل الطيف الضوئي لفهم تركيب المواد السطحية على سطح الأرض وتحديد خصائصها، مما يفيد في تحليل النباتات والتربة والمياه والمواد الكيميائية الأخرى.

تحليل الارتفاعات: يمكن استخدام الصور الاستشعارية مثل **LIDAR** لإنشاء نماذج ثلاثية الأبعاد للأرض وتحليل التضاريس والارتفاعات بدقة عالية.

نخلص أخيرا إلى التأكيد على أن تطبيقات الاستشعار عن بعد متعددة ومتنوعة، وتشمل مجموعة واسعة من المجالات والصناعات، نذكر منها:

علوم الأرض والجغرافيا: تستخدم الأقمار الصناعية والطائرات بدون طيار لرصد الظواهر الجغرافية مثل التغيرات في التضاريس، والمناخ، والغطاء النباتي، وتغيرات مساحات المياه، والكثير من الجوانب الأخرى للبيئة والجيولوجيا.

الزراعة والأراضي الزراعية: يمكن استخدام الاستشعار عن بعد لرصد صحة المحاصيل، وتحديد الاحتياجات المائية والغذائية، وتحديد مساحات الأراضي المناسبة للزراعة، والتنبؤ بالمحاصيل وتقييم جودتها.

البيئة والتغير المناخي: يمكن استخدام الاستشعار عن بعد لرصد التلوث البيئي، وتغيرات المناخ، والانبعاثات الغازية، وتحليل التأثيرات البيئية للأنشطة البشرية والطبيعية.

الطاقة والتعدين: يستخدم الاستشعار عن بعد لاستكشاف واستخراج الموارد الطبيعية مثل النفط والغاز والمعادن، ورصد أداء محطات الطاقة المتجددة مثل الطاقة الشمسية والرياح.

التخطيط العمراني والبنية التحتية: يمكن استخدام الاستشعار عن بعد لتحليل النمو العمراني، وتقييم البنية التحتية، ورصد التغيرات في استخدام الأراضي، وتخطيط المدن والمناطق الحضرية.

الطوارئ والكوارث الطبيعية: يمكن استخدام الاستشعار عن بعد لرصد الكوارث الطبيعية مثل الفيضانات والزلازل والأعاصير، وتقييم الأضرار وتوجيه عمليات الإغاثة والتعافي.

الأمن والدفاع: يستخدم الاستشعار عن بعد في مجالات الاستطلاع والمراقبة الحدودية، والتحليل الاستخباراتي، ومراقبة الأنشطة غير الشرعية والتهديدات الأمنية.

رابعا: علم الإحصاء

الإحصاء في الرياضيات هو فرع من فروع الرياضيات التطبيقية التي تتضمن جمع ووصف وتحليل البيانات للحصول على الاستنتاجات من المعطيات المتوفرة؛ وذلك من أجل الوصول إلى حلول لمشكلات تتعلق بعدم تجانس البيانات وتباعدها. ويُشار إلى الأشخاص الذين يقومون بالإحصاءات باسم الإحصائيين. يمكن تعريف الإحصاء بأنه العلم الذي يهتم بجمع البيانات وتحويلها إلى صورة عددية، ومن ثم تنظيمها وترتيبها وتحليلها بهدف الوصول إلى نتائج معينة تساعد في توضيح ظاهرة معينة(**George, 1978,p.325**). ويعود تأسيس علم الإحصاء كتخصص إلى القرنين السابع عشر والثامن عشر، حيث تطور من الجهود المبذولة في جمع البيانات لأغراض الحوكمة والبحث العلمي. ومن أبرز المحطات الرئيسية لهذا العلم:

الديموغرافيا المبكرة والإدارة الحكومية 1600–1700: يُعتبر جون جرونت (1620–1674) رائد الإحصاء الديموغرافي، حيث حلل سجلات الوفيات في لندن ونشر كتاب **Natural and Political Observations... upon the Bills of Mortality** (1662)، وهو من أوائل الأعمال حول جداول الحياة والاتجاهات السكانية. كما طور ويليام بيتي (1623–1687) "الحساب السياسي"، مستخدماً الأساليب الكمية لدراسة الظواهر الاقتصادية والاجتماعية.

نظرية الاحتمالات والأسس الرياضية 1700–1800: أسهم جاكوب برنولي (1655–1705) وبير سيمون لابلاس (1749–1827) في تطوير نظرية الاحتمالات وربطها بالاستدلال الإحصائي. وقدم كارل فريدريش غاوس (1777–1855) التوزيع الطبيعي وطريقة المربعات الصغرى، والتي كانت حاسمة في تحليل الأخطاء في علم الفلك والجيوديسيا.

الإحصاء الحديث أواخر 1800–1900: طور فرانسيس غالتون (1822–1911) مفاهيم الارتباط والانحدار، مما أثر على تحسين النسل والعلوم الاجتماعية. وقد أرسى كارل بيرسون (1857–1936) أسس اختبار الفرضيات (مثل مربع كاي وقيم **p**) وأسس مجلة ***Biometrika***، مما عزز مكانة الإحصاء كمجال علمي. وأحدث رونالد فيشر (1890–1962) ثورة في تصميم التجارب وتحليل التباين (**ANOVA**) وتقدير الاحتمال الأقصى، مما شكل أساس الإحصاء الاستدلالي الحديث.

بحلول القرن العشرين، أصبح الإحصاء أداة لا غنى عنها في العلوم والاقتصاد والصناعة، ثم توسع أكثر مع ظهور الإحصاء الحسابي وعلوم البيانات في العقود الأخيرة. تعكس أصوله مزيجاً من السياسة والرياضيات والبحث التجريبي، ليتطور إلى حجر أساس في التحليل الكمي اليوم.

أهمية الإحصاء: يمكننا الإحصاء في الجغرافيا وفي باقي العلوم الدقيقة والإنسانية من الوصول إلى الأهداف التالية:

- وضع آلية يمكن من خلالها جمع البيانات وعرضها بطريقة سهلة ومبسطة، مثل الرسومات البيانية والجداول؛
- مساعدة الباحث على التعبير عن النتائج التي توصل إليها باستخدام أعداد ونتائج دقيقة؛
- يساعد على مقارنة النتائج المتوصل إليها من دراسة مجموعات مختلفة، وإيجاد العلاقة بين هذه النتائج؛
- القيام بعملية التنظيم والتخطيط للبيانات؛ وذلك لأنه يساعد في القدرة على التنبؤ بالبيانات المستقبلية؛

- استخلاص النتائج واستنباط القرارات المنطقية التي تعتمد على البيانات؛
- تلبية الاحتياجات الحكومية من المعلومات والبيانات العددية حول الأنشطة الاقتصادية المتنوعة؛
- تحويل الكميات الضخمة غير الواضحة وغير المنظمة من البيانات إلى معلومات مفيدة.

إن علم الإحصاء يهتم بجمع وتحليل وتفسير البيانات واستخدام الأساليب الإحصائية لاستخلاص النتائج واتخاذ القرارات المستندة إلى الأدلة، فالغرض الرئيسي من علم الإحصاء هو استخلاص المعرفة من البيانات، إذ يساعد في فهم الظواهر والعلاقات والتنبؤ بالأحداث المستقبلية بناءً على البيانات المتاحة، كما أنه يشمل مجموعة متنوعة من الأساليب والتقنيات لجمع البيانات وتنظيمها وتحليلها وتفسيرها. تشمل هذه الأساليب الاحتمالية والإحصائية التوصيفية والاستنتاجية.

يستخدم علم الإحصاء في مجموعة متنوعة من المجالات والصناعات، بما في ذلك الطب، والاقتصاد، والعلوم الاجتماعية، والعلوم البيئية، والصناعات، والتسويق، والتكنولوجيا، والعديد من المجالات الأخرى. إذ يعتبر اتباع الطرق الإحصائية الصحيحة أمرًا حاسمًا في علم الإحصاء، حيث أن استخدام الطرق الخاطئة قد يؤدي إلى استنتاجات خاطئة وقرارات مغلوطة. فمع تقدم التكنولوجيا، أصبح من الممكن جمع كميات هائلة من البيانات بشكل أسرع وأكثر دقة، مما يفتح الباب أمام تطبيقات جديدة ومتطورة لعلم الإحصاء.

وسواء تعلق الأمر بالجغرافيا أو باقي العلوم الإنسانية فإن التحليل الإحصائي أمر لا غنى عنه في البحث العلمي، إذ يستخدم الباحثون في مختلف المجالات التحليل الإحصائي لاختبار الفروض البحثية وتحليل النتائج واستخلاص الاستنتاجات. وبذلك يلعب علم الإحصاء دوراً مهماً في فهم البيانات واستخلاص المعرفة منها في مجموعة واسعة من المجالات، ويعتبر أداة أساسية لاتخاذ القرارات المستندة إلى الأدلة.

مؤطر رقم 1: تاريخ حديث لعلم الإحصاء

ظهر مصطلح (statistics) باللغة الألمانية في عام 1749، حيث قدمه لأول مرة (جوتفريد آخنوال) عام 1749 بمعنى جمع وتصنيف البيانات عمومًا في أوائل القرن التاسع عشر. وقد ارتبط مفهوم الإحصاء في بداية ظهوره، بالمجموعات المنهجية الديموغرافية والبيانات الاقتصادية للدول، وبعد ذلك توسع ليشمل كل المجالات التي تحتوي على بيانات أو معلومات؛ بحيث يساعد علم الإحصاء في جمع هذه البيانات وتحليلها وترتيبها. وفي عام 1791 قدمه السير (جون سينكلير) واستخدم مفهوم الإحصاء عندما نشر أول مجلد من 21 مجلدًا بعنوان (الحساب الإحصائي لإسكتلندا). وفي عام 1845 كان أول كتاب يتضمن عنوانه مصطلح (إحصاء) هو (مساهمات في الإحصائيات الحيوية) تأليف (فرانسيس نييسون).

المرجع: عبد اللطيف يوسف الصديقي، تاريخ الإحصاء، المؤسسة الجامعية، بيروت، 2005.ص.26.

مؤطر رقم 2: أشهر العلماء الذين ساهموا في علم الإحصاء

توماس بايز:عالم رياضيات إنجليزي، يُعرف بأنه قد أنشأ نظرية الاحتمالات الإحصائية.

جورج إدوارد بيلهام بوكس: إحصائي بريطاني اشتهر بأعماله في مجالات ضبط الجودة وتحليل المتسلسلات الزمنية وتصميم التجارب والاستدلال البايزي.

بافنوتي تشيبيشيف:هو عالم رياضيات روسي له إسهامات واسعة في الإحصاء والميكانيكا ونظرية الأعداد.

يوهان كارل فريدريش غاوس: أمير علماء الرياضيات -كما سُمي- ألماني الجنسية، وقد كان رياضيا وإحصائيًا وفيزيائيًا، قدم مساهمات هامّة في العديد من المجالات في الرياضيات والعلوم.

أبو يوسف يعقوب بن إسحاق الكندي:علّامة عربي مسلم، برع في الفلك والفلسفة والكيمياء والفيزياء والطب والرياضيات والموسيقى وعلم النفس والمنطق الذي كان يعرف بعلم الكلام.

بليز باسكال: فيزيائي ورياضي وفيلسوف فرنسي اشتهر بتجاربه على السوائل في مجال الفيزياء، وبأعماله الخاصة بنظرية الاحتمالات في الرياضيات هو من اخترع الآلة الحاسبة.

تشارلز إدوارد سبيرمان:هو عالم نفس إنجليزي له أيضًا مساهمات في علم الإحصاء حيث كان من رواد التحليل العاملي، وقد ابتكر معامل الارتباط حسب الرتب الذي يعرف باسمه حتى اليوم.

المرجع: عبد اللطيف يوسف الصديقي، تاريخ الإحصاء، المؤسسة الجامعية، بيروت، 2005.ص.26.

ولقد توسعت طرق التحليل الإحصائي منذ نهاية القرن التاسع عشر وحتى يومنا هذا، بحيث وصلت إلى كل مجالات البحث العلمي، وقد أدت الأبحاث العلمية المدروسة وفق هذا الأسلوب إلى تطوير سريع وكبير للنظريات الإحصائية. ومن أبرز العلماء الذين أسهموا في تطور علم الإحصاء في العصر الحديث (ك.

بيرسون - **K Pearson**) الذي أنشأ فرعًا جديدًا للإحصاء يحمل اسم الإحصاء الحيوي - **Biostatistics** الذي امتد حاليًا إلى ميادين الاختبارات المتعلقة بعلم المداومة ومجالات الطب العلاجي.

شهد العصر الحديث ظهور فرع الاقتصاد القياسي أو ما يطلق عليه الإحصاء الاقتصادي الذي وطد العلاقة بين الإحصاء والاقتصاد. وقد كان رواده الأوائل هم (أ.أ. كورنو - **A.A Cournot**) و (في . بارتو - **V. Pareto**) و (ل. فالارس - **L. Walras**) و (ف . ديفيزيا - **F. Divisia**) و (ر . فريش - **F . Rish**) الحاصل على جائزة نوبل عام ١٩٦٩م في الاقتصاد السياسي.

امتدت استخدامات الإحصاء في العصر الحديث إلى الزراعة على يد (فيشر). وامتدت أيضا إلى الصناعة على يد (و . شيوهارت - **W.Shewhart**) بدراسة المراقبة الإحصائية للجودة. أما في ميدان العلوم الإنسانية فقد أجرى (إ. سبيرمان - **E. Spearman**) دراسته حول سلوك الأفراد التي طُوّرت بعد ذلك في علم النفس التطبيقي. وقد أصبح الإحصاء عاملًا أساسيًا في إدارة الأعمال والمشاريع؛ لدراسة حالة السوق ومراقبة الميزانية وإدارة المخزون الاحتياطي للمشاريع.

الإحصاء الوصفي: هو عبارة عن مجموعة طرق لوصف الخصائص الرئيسية لمجموعة البيانات بطريقة كمية باستخدام الجداول والمخططات البيانية، يتضمن الإحصاء الوصفي الأدوات التي ابتكرت لتنظيم وعرض البيانات في نماذج سهلة الوصول، أي بطريقة لا تتجاوز الحدود المعرفية للعقل الإنساني، ويتضمن قياسات الظواهر المتكررة الحدوث، وكما سبق ذكره فالإحصاءات تعرض باستعمال الجداول والرسوم البيانية(**Dagnelie,1998,p.55**).

كما أن الوصف الإحصائي يعرض رؤى مهمة لحدوث الظواهر المفردة، ويشير لأوجه الارتباط بينهم، ويستخدم أساسا في الدراسات الأكاديمية والأعمال الميدانية وتقييم البحوث العلمية الخاصة بالقطاع الحكومي، ويهدف بالضرورة إلى إعطاء وصف دقيق ومحدد للبيانات والمعلومات التي تكون عينات عشوائية، فضلا عن تمثيل البيانات بقيم عددية ذات مدلولات هامة، مثل: المتوسط الحسابي والوسيط والانحراف المعياري. كما يساعد الإحصاء الوصفي في الوصول لتحديد كامل لطبيعة العينة المأخوذ منها البيانات بعد جمعها وتحليلها.

الإحصاء الاستنتاجي: ويُطلق عليه أيضًا اسم الإحصاء التحليلي والإحصاء الاستدلالي، ويهتم بوضع القرارات المناسبة بناءً على النتائج التي تم التوصل إليها من البيانات المعطاة التي تم جمعها. وهو عبارة عن

مجموعة من العمليات الإحصائية التي تهدف إلى الوصول إلى الخصائص والصفات التي يتميز بها البحث موضوع الدراسة، ويتم ذلك بتطبيق الدراسة الإحصائية على عينة تمثل مجتمع الدراسة، وذلك لعدم إمكان دراسة وحصر أفراد المجتمع إذا كان عدد أفراده هائلًا.

وهكذا يُستخدم الإحصاء الاستدلالي للاستدلال عن هذه المجموعة المدروسة من أجل الوصول إلى قيم عددية تعبر عن صفات هذه المجموعة إلى حد ما، باستخدام بيانات معينة مأخوذة عن عينة عشوائية. والإحصاء الاستدلالي يسمح للباحث بإصدار أحكام لأنه يبحث في الأسباب والفروق الجوهرية وله أهمية أكبر من الإحصاء الوصفي. حيث إن الإحصاء الاستدلالي يهتم بتفسير ودراسة الظواهر والمشكلات في محاولة التنبؤ بها والتحكم فيها وضبطها ويتخذ القرارات بناء على العينة المنتقاة من المجتمع (**Dagnelie,1998,p.65**).

ينقسم الإحصاء الاستنتاجي إلى نوعين أساسيين، وهما: التقدير الإحصائي: وهو الذي يشير إلى الطرق الممكنة للتعرف على المجتمع المجهول موضوع الدراسة والذي يكون على علاقة وثيقة بمشكلة البحث. ثم الفروض الإحصائية: وهي عبارة عن الافتراضات التي يضعها الباحث والتي يختبر صحتها فيما بعد. ويعبر عن هذين النوعين أيضا بالإحصاء المعلمي **Parameter Statistics** والإحصاء اللا معلمي **Nonparametric statistics**

مؤطر رقم 3: أنواع الإحصاء

الإحصاء الرياضي **Mathematical Statistics**: يهتم هذا النوع من الإحصاء باكتشاف النظريات والقوانين الإحصائية، والتوزيعات الاحتمالية

الإحصاء التطبيقي **Applied Statistics**: ويهتم هذا النوع من الإحصاء بالإحصاء الوصفي والاستدلالي

الإحصاء الوصفي **Descriptive statistics** هو دراسة وصف الظواهر وتنظيمها، وتبويبها، وتمثيلها بيانياً، لتسليط الضوء على ما تنطوي عليه من معلومات فهو يركز على دراسة جميع المقاييس التي تمكن الباحث من وصف بيانات بحثه وتلخيصها بصورة كمية.

الإحصاء الاستدلالي **Inferential statistics**: يرى (**Green& Oliveria ,1999**) بأن الإحصاء الاستدلالي يستخدم للوصول الى استدلالات حول المجتمع من خلال العينة المسحوبة.

Davide Howell, Méthodes statistiques en sciences humaines, Éditions De Boeck & Larcier, Bruxelles, 1998.p.122.

أنواع المعالجات الإحصائية: تتنوع أنواع المعالجات الإحصائية وتتضمن مجموعة واسعة من الأدوات والتقنيات التي تستخدم لتحليل البيانات واستخراج المعلومات الاحصائية المفيدة. وتشمل هذه المعالجات العديد من الأدوات والتقنيات التي توفر أساليب ومناهج تحليلية متقدمة لفهم البيانات واستخلاص المعرفة(Howell,1998,p.81) ، ومن بين هذه المعالجات:

توصيفية (Descriptive Statistics): تشمل هذه المعالجات وصف البيانات بشكل موجز باستخدام المقاييس الإحصائية مثل المتوسط والانحراف المعياري والترددات والنسب المئوية، وتعطي فكرة عامة عن توزيع البيانات ومميزاتها. وتستخدم لتحليل وفهم البيانات الضخمة والمعقدة التي تتجاوز قدرة التحليل التقليدية

استنتاجية (Inferential Statistics): تستخدم لاستخلاص الاستنتاجات أو القوانين العامة من البيانات المتوفرة، وتشمل تقنيات مثل التحليل الاستنتاجي والاختبارات الإحصائية وتحليل الانحدار.

تجميعية (Aggregative Statistics): تستخدم لتلخيص البيانات المتعلقة بالمجموعات الكبيرة، مثل تجميع البيانات السكانية أو الاقتصادية بحيث يمكن فهمها وتحليلها بشكل أسهل. وتستخدم لتحديد العلاقات والأنماط في مجموعات البيانات. يمكن استخدامها لتحليل بيانات السكان أو البيئة أو أي مجموعة أخرى من البيانات التي تحتوي على متغيرات متعددة.

تحليل الانحدار (Regression Analysis): تستخدم لفهم العلاقة بين متغيرين أو أكثر وتحديد العوامل المؤثرة في متغير معين. يمكن استخدامه في توقع القيم المستقبلية أو في تحليل العوامل المؤثرة على المتغير المعتمد. ويستخدم لتحليل البيانات التي تكون هرمية الطبيعة، مثل البيانات الناتجة عن دراسات ذات تصميم تسلسلي أو هرمي.

تحليل الارتباط (Correlation Analysis): تستخدم لتحديد درجة الارتباط بين متغيرين أو أكثر وتحديد طبيعة هذا الارتباط.

تحليل الانحدار اللوجستي (Logistic Regression Analysis): تستخدم في حالات تحليل البيانات التي تكون متعلقة بالمتغيرات القطعية. يستخدم لتحليل العلاقة بين متغير معين يكون عادة ثنائي القيمة

ومجموعة من المتغيرات المستقلة. يستخدم عادة في تحليل البيانات التي تتعلق بالتصميات الطبيعية أو السلوك البشري.

تحليل العامل (Factor Analysis): تستخدم لفهم العلاقات المعقدة بين المتغيرات وتحديد الأبعاد الرئيسية التي تؤثر على البيانات. يستخدم لتحليل البيانات المتعددة الأبعاد من أجل فهم العلاقات بين متغيرات متعددة وتحديد العوامل الرئيسية التي تؤثر على البيانات.

تحليل التباين (Variance Analysis): تستخدم لفحص فروق البيانات بين المجموعات المختلفة وتحديد مدى الاختلاف بينها.

كما نشير إلى أن هذه البيانات الإحصائية وغير الإحصائية يستعملها الجغرافي في إطار رسوم بيانية وأشكال وجداول، وتتمثل الأدوات المساعدة في الجدول (إطار لتخزين وتصنيف وتقديم البيانات وهي صنفان: جداول غير تكرارية وجداول تكرارية أي مبوبة) والمبيانات (تحويل البيانات غير التكرارية والتكرارية إلى أشكال) والصور (صور شمسية وفيديوهات وصور الأقمار الصناعية).

المحور الثاني: تقنيات البحث الميداني

يستلزم البحث في العلوم الاجتماعية، الكشف والاستكشاف والوصف كمحددات لنمط الدرس والتحليل، وهو ما يستوجب أداءً منهجيا مركبا "ينتصر" للتركيب في الاستشكال والتدبير المنهجي، فالاقتصار على منهج أو أداة دون غيرها، لا يفيد كثيرا في دراسة المواضيع الجغرافية المفتوحة على المجال والتراب والمشاهد وكافة الديناميات البشرية والطبيعية، والتي تتصف بمزيد من التعقيد، اعتبارا لارتباطاتها وتقاطعاتها المفترضة مع حقول مجتمعية أخرى.

أولا: الملاحظة الجغرافية: إن اللجوء إلى هذه التقنية أو تلك تفرضـه الحاجة العلمية التي تمليها من جهـة، ونوعية الموضوع المدروس من جهة ثانية، وهكذا فإن التعاطي مع القضايا الجغرافية كنظام من الرموز والقـيم والـممارسات، يفـترض إعـمال وشحذ كل تقنيات الملاحـظة من أجـل الوصول إلى عمق الأشـياء وكنهها، ومن أجل التمكن من الربط بين المتغيرات والعوامل الثاوية وراء إنتاج وإعادة إنتاج المجال ودينامياته المجتمعية.

تعرف الملاحظة على أنها: "إحدى التقنيات المنهجيّة في جمع البيانات، وتستخدم في البحوث الميدانيّة لجمع البيانات التي لا يمكن الحصول عليها عن طريق الدراسة النظريّة أو المكتبيّة، كما تستخدم في البيانات التي لا يمكن جمعها عن طريق الاستمارة أو المقابلة أو الوثائق والسجلات الإدارية أو الإحصاءات الرسمية والتقارير أو التجريب. ويمكن للباحث تدوين الملاحظة وتسجيل ما يلاحظه من المبحوث سواء كان كلاما أو سلوكا" (زرواتي، 2002.ص.153).

فالملاحظة تعد من بين الأدوات العلمية التي تفيد كثيرا في تتبع مسارات الإنسان والمجال، فهي تمكن من النفاذ إلى عمق المجتمع المدروس، وتتبع "تفاصيله" الدقيقة، بعين الملاحظ المنفصل أحيانا، وعين الملاحظ المشارك والمنخرط أحيانا أخرى، فعن طريق الملاحظة يتأتى لنا التعرف إلى "اليومي" الاجتماعي، واكتشاف خصائص اللباس والسكن والتغذية وباقي الفعاليات الاجتماعية والثقافية، هذا فضلا عن اكتشاف التحولات التي مست الطبيعة على مستوى التعرية والتصحر والهدر المائي...

تشكل مجموعة من المجالات والفعاليات (السوق الأسبوعي، المسجد، اجماعة، السكن، الموسم، العرس، المأدبة والوليمة، المأتم، الحملة الانتخابية..) فرصا مهمة لممارسة فعل الملاحظـة، وقراءة كثير من الممارسات والخطابات والتفاعلات التي تعتمل في ظل هذه المجالات. وعليه فالمطلوب من الباحث ألا تكون ملاحظته هاته، مجرد التقاط سريع ونهائي لبعض المواقف، بل تكون ملاحظة ترددية، يرجع فيها إلى الشكل أو المحتوى الملاحظ في مناسبات متفرقة، لرصد الثابت والمتحول في هذه الفعاليات الاجتماعية. وهو ما يفيد في استجماع معطيات لن تفصح عنها سيرة الحياة ولا المقابلة ولا الاستمارة، وكذا التحقق من أخرى لاحت في هذه التقنيات، وبذلك لن تكون الملاحظة، مجرد إجراء منهجي عاد، بل تصير أسلوب اشتغال متقدم في النوع والدرجة، يفيد كثيرا في قراءة النسق وتفكيك المعنى المحتمل للفعل الاجتماعي، فمهمة الباحث الملاحظ هي تفهم القواعد التي يمنح من خلالها الأفراد والجماعات معنى لعالمهم.

إن الملاحظة لا تقتصر على مجال البحث العلمي فقط، بل تُوظَّف في ميادين أخرى، ويختلف استخدامها من مجال إلى آخر، إذ يتحدث الباحث عن الملاحظة في مقابل سيرورة التجريب، وتعدّ مرحلة استكشافية تهدف إلى بلورة فرضيات. وعموما، فالملاحظة نتيجةٌ تم ترميزها انطلاقا من فعل واحد وهو المعاينة، التي تصاحب بالتأويل من خلال الرّجوع إلى إطار نظري (مرجعي). وتستدعي عملية الترميز

ترجمة المعطيات المنتقاة بواسطة رمز لتمريرها إلى شخص ما (الملاحظ ذاته أو الغير). وهناك مجموعة من أنساق الترميز تنقسم إلى مجموعتين: تضمّ الأولى أنساق الانتقاء، إذ يتم ترميز المعلومة من خلال شبكة وُضعت مسبقا. أما الفئة الثانية فتضمّ أنساق الإنتاج، إذ يقوم الملاحظ بإنتاج نسق للترميز خاص به.

وبهدف تأمين أكبر قدر من "الصدقية" والفعالية لهذه الأداة الكيفية، يتوجب إعداد شبكة للملاحظة تضم مجموعة من المحاور التي تهم الشكل والمضمون في الممارسة المجتمعية، فالملاحظة تتوزع على ثلاث آليات مندمجة، وهي الإدراك والتذكر والتسجيل، وكل ذلك في سياق ناظم هو المعايشة واختبار ذات "التجربة المعيشية" التي يمارسها الآخر/المبحوث. ولأن الواقع الاجتماعي موضوع الدرس والتحليل، هو نص مسترسل ومتواتر، لا يدع الفرصة أمام الباحث/المبحوث، لكي يملأ خانات شبكة الملاحظة، وينطلق في تدوين حاصل الملاحظات مثلا، لأجل ذلك فإن فعل التذكر والاستجماع بعد الفراغ من الملاحظة، سيكون الحل الأمثل لتجميع المعطيات.

إن الملاحظة بالمشاركة، كخيار منهجي، تنشغل بالسؤال الناظم لهذا المسعى البحثي، وهو كيف يعيش المبحوث تجربته ومعيشه، وفي انشغالها بهذا السؤال/المفتاحي، فإنها تتغيا الإحاطة بالمجال الذي تتم فيه الوقائع الجغرافية، عبر ملاحظة مكوناته الفيزيقية والرمزية(مواقع، أدوات، ألبسة، مواد، سلوكات، طقوس، فعاليات، كلام،...)، كما كانت تنشغل بملاحظة الفاعل ضمن عتبات ومقامات متنوعة بالتركيز على فعله وسلوكه، من حيث الأداء والمشاركة والتفاعل والانفعال والتدبير والتمثل، في مستويات فردية وجماعية.

هنا بالضبط تصير الأسئلة الستة (The 5 W and H) والتي علمنا إياها رواد سوسيولوجيا الإعلام والاتصال (أرمان وميشال ماتلار،2006.ص.12)، تفيد بدرجة كبيرة في إنجاز الملاحظة، فالمطلوب هو الإجابة عن الآتي: من يفعل؟ ماذا يفعل؟ كيف يفعل ما يفعل؟ بواسطة أية وسائل يفعل ذلك؟ ومع من؟ ومن أجل تحقيق أي تأثير؟، وذلكم ما كان يسمح بقراءة "الفعل الجغرافي" والمرور إلى عمق "الجغرافية البشرية"، وإلى الطريقة التي يبنى بها الواقع الاجتماعي ويُتفاوض بشأنه خلال التفاعلات اليومية (Peretz,2004.p75.)، اللفظية وغير اللفظية، المعلنة والمضمرة، الواضحة والمرموزة.

ثانيا: تقنية المقابلة : أخذت المقابلة الكثير من المعاني في العلوم الاجتماعيّة بصفة عامة والمنهجية بصفة خاصة، حيث نجد أنَّ موريس أنجرس(Maurice Angers)، قد عرفها بأنَّها: "تلك التقنية المباشرة

التي تستعمل لمساءلة أفراد على انفراد وفي بعض الحالات مجموعات بطريقة نصف موجهه"(Angers,1997. p.140). أمَّا "معن خليل عمر" فيعرفها بأنَّها: "عملية سبر غور حياة فرد غير معروف للباحث، بواسطة تحفيز وتذكير ذاكرة المبحوث حول المعلومات التي ترجع إلى الماضي أو فيما يتعلق بحياته الشخصية أو محيطه الاجتماعي عن طريق طرح أسئلة تمهيدية للأسئلة الرئيسية المتعلقة بشكل مباشر بحياة وآراء ومواقف وقيم المبحوث. وتحدث هذه العملية وجها لوجه وتكون إجابته بشكل شفوي دون إلزام رسمي أو غير رسمي"(خليل عمر، 1983.ص208.).

ويرى رودولف غيفليون (Rudolf Gieffion) وبنيامين ماتالون (Benjamin Matalon) بأنَّ المقابلة هي محادثة هادفة (غيفليون، 1986.ص.58.). وفي سياق آخر يذهب كل من دافيد ناشيماز (David Nasihamaz) وشافا فرانكفورت ناشيماز(Shafa Frankfurt Nasihamaz)، إلى أنَّ المقابلة الشخصية هي: مقابلة وجه لوجه، حيث يقوم من يجري المقابلة بتوجيه الأسئلة للمستجيبين بقصد استخلاص إجابات ذات صلة بفروض البحث وتتحدد بنية المقابلة بالأسئلة وصياغتها وطريقة تتابعها (ناشيماز، 2004.ص.236).

وتُعدُّ المقابلة "أو الاستبيان الشفوي من أكثر وسائل جمع البيانات شيوعًا. وتشكل المقابلات والاستبيانات ما يسمى بالطريقة المسحية التي تعد من أهم تقنيات البحث الاجتماعي. وتُستخدم المقابلات كطرائق لجمع البيانات في معظم أنواع تصاميم البحوث، بغض النظر عن منهجية البحث الأساسية" (سارانتاكوس، 2017.ص.465).

بالإضافة إلى ذلك، تعني المقابلة طريقة من طرق البحث العلمي، التي تعتمد على عملية الاتصال اللغوي من أجل تدعيم المعطيات التي لها علاقة مع الهدف المرسوم (Grawitz,1990. p.14 2) ، وهي كذلك عبارة عن عملية خلق حوار بين الباحث والمبحوث حيث يتم التركيز على طبيعة الحوار واختلافه تبعاً لدرجة الحرية ومستوى العمق، وما يترتب على ذلك من مجموع العناصر الأخرى: المدة الزمنية للمقابلات، عددها، عدد المبحوثين الخاضعين للتحليل.

بالنظر إلى ما تتيحه هذه التقنية من تواصل مفتوح مع المبحوث، وما تقود إليه من تحصيل لمعطيات عن طريق المناقشة والتفاعل المباشرين، فإنه لا مناص في كل بحث جغرافي من توظيفها لاستجماع

الآراء والمواقف "وجها لوجه"، بالشكل الذي يسمح بأداء منهجي خاص يتأسس على "التعامل المباشر مع الموقف للحصول على أكبر قدر من المعلومات بتفاصيل دقيقة واضحة، فعن طريقها يتمكن الباحث من الأخذ والعطاء والاسترسال في الحديث مع المبحوث والنفاذ إلى أعماق الموضوع"(عبد المؤمن، 2008، ص.247).

وانطلاقاً من المقابلة يتم الاستماع لكل كلمة تقال وفي الوقت نفسه، تتم ملاحظة كل الإيماءات وحركات الأيدي وباقي أعضاء الجسم خلال الحديث، وألاَّ يوجه الباحث أفكار المبحوثين بل يساعدهم فقط على أن يعبروا عنها بالطريقة التي تفيد الدراسة، فينتبه إلى ما يقولون وعندما يتوقفون يساعدهم على الاسترسال بإعادة آخر جملة ذكروها في صيغة سؤال، أو سؤال حول آخر ملاحظة أبدوها، أو الربط بين ملاحظة واقعة أخرى سابقة، أو إدخال عنصر جديد في المناقشة ليكون نقطة انطلاق جديدة لمزيد من الأسئلة، وفي هذه الحالة ينبغي أن تظل المناقشة تحت سيطرة الباحث دون أن يشعر المبحوث بذلك، وذلك بهدف التحقق من الفروض التي وضعها في بداية البحث، ثم اكتشاف عناصر جديدة للتحليل والفهم انطلاقاً من الحرية المتروكة للمبحوث عن طريق الأسئلة المفتوحة، وترك المجال للمبحوث لوضع تصريحات حول الموضوع بأقل تدخل من الباحث.

إن اللجوء إلى هذه التقنية يجد مبرره في انتشار الأمية بالمجتمع القروي، الشيء الذي يتعذر معه إجراء الاستمارة، بين صفوف من لا يجيدون القراءة والكتابة. كما أن المبحوثين في البوادي يميلون إلى الشفاهي بدل المكتوب، بل إنهم يتبرمون في كثير من الأحيان من كل ما له علاقة بـ"التقييد" و"التسجيل" و"التدوين"، وهي ممارسات يتم تمثلها على أنها من اختصاص المخزن وأعوانه، لا من اختصاص باحث علمي. ولعل هذا ما يوجب على الباحث الجغرافي أحيانا ألا يعمد إلى استعمال القلم أو آلة التسجيل، إلا بعد اطمئنان المبحوث وتأكده من أن العملية تندرج في إطار مشروع علمي لا غير، وهو ما يستلزم تركيزا أكبر، واشتغالا مكثفا بعد نهاية كل مقابلة، على الاسترجاع والتوثيق، لما عجز الباحث عن كتابته أو تسجيله آليا.

وعليه، فعلى الباحث الجغرافي أن يلجأ أولا إلى إنجاز دليل للمقابلة، لكن وقبل الحسم في هذا الدليل، يتوجب الاطلاع في البداية على العديد من نماذج الاستمارات والمقابلات التي تم استعمالها في دراسات

وأبحاث مشابهة قصد الاستئناس بها في إعداد دليل مقابلة نموذجية تقرب أكثر من الأسئلة المبحوث عنها، مع الحرص على تقسيم الدليل إلى العديد من المحاور، والتي يراعى فيها بالأساس مبدأ ضمان تجاوب المبحوث وكسب ثقته عبر الانتقال من العموميات إلى الخصوصيات.

وبالطبع فهذا الدليل لن يتم اعتماده نهائيا إلا بعد القيام بدراسة قبلية على 20 مبحوث على الأقل، والتي قد تقود إلى إعادة النظر في بناء وتركيب العديد من الأسئلة وتحوير البعض منها. ذلك أن هذه الدراسة القبلية، ستؤكد للباحث بالملموس أن مجموعة من الأسئلة تنطوي على الكثير من الإحراج، وقد تمنع المبحوث من التعامل الصادق مع أسئلة المقابلة. وأملا في "تجويد" دليل المقابلة وتطويره، يعد لزاما على الباحث أن يعرضها على مجموعة من الأساتذة والباحثين، قصد التحكيم، وذلك للاستفادة من تجربتهم العلمية في بناء الاستمارات والمقابلات ووضع الأسئلة الكفيلة بضمان تجاوب المبحوث وحيازة ثقته، وكذلك من أجل إبداء النظر فيها وتطعيمها بما يفيد في تحصيل البيانات وتفكيك أسئلة الإشكالية المحورية.

ثالثا: تقنية الاستمارة: تعتبر الاستمارة أنموذجا يحتوي على مجموعة من الأسئلة التي توجه إلى الأفراد من أجل الحصول على معلومات حول موضوع معين يُراد البحث فيه، فهي: "التقنية المباشرة للاستطلاعات العلمية المستعملة للأفراد، والتي تسمح لمساءلتهم بطريقة مباشرة أو غير مباشرة والحصول على نتائج كمية من أجل إيجاد علاقات إحصائية ومن أجل القيام بمقارنات عديدة" (**Angers,1997. p.60**) ، و"من خلالها يمكن ترجمة هدف البحث في أسئلة محددة لها علاقة بهدف الدراسة ككل" (**Grawitz,1990. p.170**).

إن الاستمارة ظهرت كـ"منهاج شبه مركزي في أبحاث الجغرافيا والعلوم الاجتماعية، نظرا لأهميتها ونجاعتها في دراسة واقع المجتمعات المعاصرة. وقد تطور استعمالها إلى حد كبير مع تطور السوسيولوجيا وباقي العلوم الاجتماعية"(جسوس، 2002، ص.15)، لذلك فأهميتها "تتزايد كلما تعلق الأمر بمجتمعات معقدة ومتميزة بالتنوع الوظيفي والبنيوي، بينما تنقص كلما تعلق الأمر بمجتمعات محلية، صغيرة تقليدية، ذات تراتبات محدودة ومتجانسة إلى حد يكاد لا يظهر عنده ما يعتمل داخلها من تراتبات وخلافات وصراعات ونزاعات".

تختلف الاستمارة "بحسب مستوى أو درجة تعارض القيم والمصالح داخل المجتمع. فكلما تعلق الأمر

بمجتمع تتعارض فيه القيم والمصالح كلما أصبح استعمال الاستمارة ضرورة لا محيد عنها. كلما تراجعت في المجتمع أدوار العشائرية والعلاقات والأطر الجماعية وارتفعت نسبة الفردانية وتحولت إلى قاعدة شاملة للحياة الاجتماعية، كلما تزايدت أهمية الاستمارة. فاستعمالها يصير ضروريا عندما يتعلق الأمر بمجتمعات تتسم بتعارض وتعدد المرجعيات، سواء منها الأيديولوجية أو مرجعية مجمل المشاريع التي يمكن أن تتنافس وتتصارع داخل المجتمع فيما يخص مدى وكيفية إسهام كل منها في بناء المستقبل"(جسوس، 2002، ص.15).

رابعا: المجموعة البؤرية: تعد المقابلة والمجموعة البؤريّة من أهم الأدوات والآليات التي تساعد الباحث لدراسة سيرورات الظواهر الاجتماعيّة المركبة، وتنوع ديناميات واستراتيجيات وممارسات فاعليها، إنْ على المستوى الفردي أو الجماعية أو المؤسساتي، انطلاقاً من اعتبار أنَّ القضايا الشائكة والشاغلة معرفيا بمجتمعنا في الواقع والمستقبل، داخل حقل العلوم الاجتماعيّة بالمغرب، هي قضايا دينامية التحولات الاجتماعيّة بالمغرب ومحدداتها وآلياتها الفاعلة على المستوى الماكرو والميكرو سوسيولوجي(الهراس، 2002، ص.54.).

إنَّ المجموعة البؤرية هي أحد أشكال البحث انتشاراً في الكثير من الحقول المعرفية، حيث يلجأ إليها الباحثون والدارسون لما تمنحه من معلومات وتصورات وأفكار ومشاعر وانطباعات وتعبيرات خاصة بأعضاء المجموعة البؤرية، واستخدامها في البحث. كما تشكل أداة بحثية مرنة ومفيدة، بحيث يسهل استخدامها من أجل الحصول على المعلومات حول أي موضوع، بالإضافة إلى أنَّ مناقشة المجموعة البؤرية قد تأخذ طابعاً عاماً أو خاصاً حسب طبيعة بحث الاشتغال (ستيوارت، 2015، ص.283).

خامسا: سيرة الحياة: المبرر الداعي إلى استعمال هذه الأداة عائد بالضرورة إلى عسر السؤال التالي: هل ثمة إمكانية لإعادة كتابة تاريخ المجتمع؟ وهل من إمكانية أخرى لكتابة، وليس إعادة كتابة، تاريخ المجال؟ فأمام شح المصادر التاريخية، وتواضع المكتوب (كميا) عن هذا المجال وعن هذه الفئة، يظل الحل الممكن لتدبير هذا الخصاص هو الاستنجاد بالذاكرة، لإعادة ترتيب الوقائع والتحقق من وقوعها أو لا وقوعها، فهذه "التقنية تبقى ضرورية لتسجيل وتوثيق التفاصيل الدقيقة واكتشاف تناقضات الواقع، عبر التمييز بين الواقعين الفعلي والمتمثل، المكتوب والمروي، بين فقر الراهن وثراء الفائت"(**Rioux,1983. p.31**).

تعتبر سيرة الحياة كنوع من المقابلة ينتمي إلى المنهج البيوغرافي، إذ يتذكر ويتحدث المبحوث عن سير حياته. وهناك اختلاف بين هذه التقنية وباقي أنواع المقابلات يكمن في عدم تضمنها "سؤال/جواب" بقدر ما تقوم على بيان يضمّ تعليمات أولية تحث المُستجوَب على سرد سيرة متسلسلة حول جميع تفاصيل حياته أو جزء منها، حسب الهدف الذي سطّره الباحث. وتطابق سيرة الحياة مفهوم الشهـادة، فبما أن كل "فــرد يفـكر ويعبر بالأدوات المعرفيــة والثقافية التي يزوده بها مجتمعه، فإن السيرة، تبعا لذلك، لا بد وأن تكون، ضمن حدود معينة شهادة عن مجتمع وعن ثقافة برمتها"(الهراس، 1987.ص.85.). فعن طريق هذه الشهادة يتأتى الانعطاف نحو الفائت وإعادة تشكيله، ومعرفته من الداخل، وهو ما يؤدي بالضرورة إلى اكتشاف مناطق ظله، التي كثيرا ما تنتمي إلى سجل المنسي والمهمش واللا مفكر فيه.

إن ما نفيده من هذه التقنية لا ينبغي أن ينسينا حدودها، فالعودة إلى الفائت من مدخل الذاكرة لا يكون مأمونا دوما، فقد يستغرق في "التثقل النوستالجي"، وقد يعمد إلى تحوير وقلب الحقائق، وهو ما يوجب الرفع من مدركات الاحتراز الإبيستيمولوجي وانتهاج أسلوب "المواجهة المضادة"، عن طريق اللجوء إلى سير أخرى أو وثائق أو مقابلات معمقة أخرى، من أجل تجاوز التناقض والتغلب على انزلاقات وإطنابات "الأنا المتحدثة".

فعندما يتعذر إنجاز قراءة ممكنة في تاريخية الواقع من مدخل النصوص المكتوبة، أو يكون ضروريا تكميم معطيات أخرى، تصير الرواية الشفوية بديلا لسد المثغور والناقص وحسم المختلف بشأنه. وبما أن أهم التحولات أو الإسنادات والتجذيرات التي عرفتها العينية تظل مرتبطة بفترتي الاستعمار وبداية الاستقلال (التحفيظ العقاري، الاستفادة من أراضي المعمرين، الانتخابات..) فإن ذلك كله يبرز الحاجة إلى الرواية الشفوية بسبب محدودية التوثيق المكتــوب لهذه الفترة الحاســمة في بــناء وإعادة بناء العينية القروية.

ومن أجل "إعادة ضبط" وترتيب الرواية، لا بد أن نلجأ إلى مقابلة رواية بأخر، من أجل حث المبحوث على تقديم حجج جديدة تعضد "روايته" للواقع الذي تفصله عنه مسافة زمنية ليست بالقصيرة. ومن أجل توفير أجواء إيجابية ومشجعة على الاستذكار، يتوجب الحرص على أن تتم الجلسات بحضور أشخاص آخرين. إذ يتوجب التأكيد على أن مقابلة هؤلاء المسنين من الأفضل أن تتم بحضـور أبنائهم وأحــفادهم، ما يجـعل هؤلاء أفـيد، في مستوى "الضبط" والتأطير الجـيد لتواتر الأحـداث وتصحيح

معطياتها، بسبب ما راكموه من روايات سابقة من لدن الآباء والأجداد. وبالرغم من تركيز الباحث في استدعائه للذاكرة على الإنسان والمجال، فإن سير الحياة تنعطف من حين لآخر، باتجاه الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والدينية للمجموعة، ما يفيد أكثر في اكتشاف جوانب أخرى من أسلوب تدبير المشترك وتأمين "زاد" معين من القدرة على فك رموز المجموعة. ولهذه الاعتبارات كلها، تظل سيرة الحياة من أهم التقنيات الكيفية التي تسهم في فهم وتفسير وتأويل كثير من الديناميات المجتمعية والتحولات السوسيومجالية.

المحور الثالث: الموضوعية والذاتية في البحث الجغرافي

لماذا المجال أفقا للتفكير؟ ولماذا الجغرافيا مسلكا للفهم والتأويل؟ ولماذا العودة إلى منهجية البحث في العلوم الاجتماعية مدخلا للتفكيك؟ إنها الأسئلة الأكثر ترددا خلال حسم جدل الكتابة/اللا كتابة عن "روح الميدان"، وإنها ذات الأسئلة التي تحدد "اللعب" و"الرهان" في سياق الانتماء إلى العلوم الاجتماعية، باحثين ومبحوثين في آن. وهي ذاتها التي توجب استدعاء سؤال "المسافة" بين الباحث و"حرارة الحدث"، إن كان في مقدوره، فعلا، تدبير هذه المسافة بمزيد من الحرفية والإبداعية.

ثمة قلق معرفي، ينتجه السؤال/المطمح (كيف نقرأ الوقائع الجغرافية؟)، وهو الزوج العلائقي باحث/مبحوث، فكيف يستقيم تدبير هذه العلاقة؟ وخصوصا عندما يصير القارئ المومأ إليه في السؤال، هو الباحث نفسه، فكيف يتحقق شرط الموضوعية غير القابل للتفاوض في مدارات العلم الاجتماعي؟ وكيف يمكن تأمين المسافة الاحترازية التي يشترطها "البراديغم" المرجعي؟

أولا: الباحث الجغرافي وسؤال المسافة

خلال كل محاولة للبحث الجغرافي، يكون الاختبار الدائم الذي يستفز الباحث، هو بالضبط اختبار "الوضعية الإثنوغرافية" **la situation ethnographique**، والذي يحدد التموقع العلمي والموضوعي للباحث خلال زمنية البحث، وهي ذات الوضعية التي يعتبرها حسن رشيق، مؤسسة ومحددة لحال ومآل البحث، بدءا من أشكال وصيغ الولوج إلى الميدان والانتماء إلى عناصره وشخوصه ومؤسساته، ومجمل الروابط التي يدشنها الباحث مع ميدان اشتغاله (**Rachik,2012.p.97**.)، خصوصا عندما يكون الدارس الأنثروبولوجي، أو السوسيولوجي أو الجغرافي "قريبا" ومنتميا إلى ذات السجل الثقافي، وليس غريبا عن

المجتمع المدروس.

يرى عبد الله حمودي، الذي اختبر هذا النوع من القلق الإبيستيمولوجي في "حكاية حج"، بأنه لا بد من مسافة بين الباحث والمبحوث، والتي تعني بالنسبة إليه "الابتعاد في أقصى الحميمة" أو "الغربة في قلب الحميمية"(حمودي، 2019.ص.37)، فالباحث بالنسبة إليه يوجد في موقع اضطراب، لما يكون باحثا ومبحوثا في الآن ذاته، فهو موزع بين الاشتراطات الموضوعية التي يمليها عليه السقف العلمي، ومضطرب بسبب الانتماء إلى نفس المجتمع الذي هو موضوع البحث، وهو "قلق معرفي" ينطرح بشدة لدى الأنثروبولوجي المحلي/القريب، أكثر ما يحتد لدى الأنثروبولوجي الوافد/الغريب.

يحسم حمودي، في كتابه "المسافة والتحليل"، هذا الاضطراب باستدعاء المسافة، لا باعتبارها ابتعادا distance أو محض منظور perspective أو زاوية أو إبدالا على مستوى موقع المشاهدة"(حمودي، 2019.ص.33)، ولكن بالنظر إليها كنمط تفكير في العملية البحثية ميدانيا لا نصيا، وكاشتغال "ميتا علائقي"، لا ينجر وراء "الوضعانية المفرطة" ولا "الذاتوية المغرقة"، وإنما يتأسس على "الانتماء"، ليصير عنصر بناء لا هدم، ويتحول إلى مساعد لإنتاج المعنى من غير التشويش عليه. ما يجعلنا في النهاية أمام ممارسة "تحمل في طياتها أقوى حميمية، وفي الآن نفسه تعتمد على الاقتلاع الموجع من تلك الحميمية""(حمودي، 2019.ص.35).

ما يقدمه حمودي هاهنا هو سؤال قديم/حديث، شكل "قلقا منهجيا" على الدوام، وفي مختلف العلوم الاجتماعية، إنه سؤال الذات والموضوع، الداخلي emic والخارجيetic ، الذي يتجاوز الأطر والانتماءات المعرفية التي يتحدر منها، ويتصل أصلا بالرهان المعرفي للباحث نفسه، والذي يختبر، وفي كل حين، أنه مطالب بالاشتغال على "مواضيع ساخنة بأدوات منهجية باردة"، فالباحث وإن كان مبحوثا، يلزمه تأسيس هذه المسافة دونما وقوع في "المحذور" و"المحظور"، لأن مهمته الأساس هي "ترجمة الثقافة" و"تأويل الثقافة" بالمعنى الغيرتزي، ودونما "انبهار" أو "تمجيد" ولا حتى "تبخيس" و"تنقيص".

وحتى لا يتم التشويش على "التجربة المعيشية" للمبحوث، فإن الباحث يفترض فيه أن يمارس حركة ذهاب وإياب، دخول وخروج، قرب وبعد، اتصال وانفصال، حتى لا يَنْجَرَّ إلى "الذاتية" ولا يسقط في "البرانية الاستعلائية"، إنها حركة مد وجزر، تتلخص في توصيف "الغربة في صميم الحميمة"، كما نحتها عبد

الله حمودي. وكل ذلك أملا في تدشين "انتقال آمن" من "سجل المعيش" **registre de vécu** إلى "سجل التأويل" **registre d'interprétation** .

سؤال المسافة كان حاضرا أيضا عند "فرانسوا بوني" الذي اعتبر أن المسافة الاجتماعية **la distance sociale** تتأطر وفق محددات أساسية كالعمر والمرتبة الاجتماعية والأصول الاجتماعية، أثناء تفاعل الباحث مع مبحوثيه، وذلك بالاستناد إلى ثلاث مستويات وهي الغربة **Etrangeté** والانتماء **Appartenance** والتفاوت **Inégalité**، **(Bonnet, 2008.p.58)** ففي الغربة وموضع الغريب، تحضر صعوبات الولوج إلى الميدان وإشكالات بناء الثقة مع المبحوثين، كما أن الانتماء يتحول أحيانا إلى عائق، وبالضبط أمام "سيولة" المعلومات" واليقيينات والبديهيات، فيما التفاوت يؤدي دورا سلبيا بسبب تباين الوضعيات المراتبية والعلاقات والتصورات التي تنجم عنها. وعليه يفترض في المسافة أن تبقى قائمة في حدود معقولة، وألا يتم القفز عليها بالمرة، بدعوى القرب من المبحوث، فالمطلوب باستمرار في البحث السوسيوأنثروبولوجي، هو فهم المعنى وتأويل أبعاده الرمزية (**Rabinow, 2007**)، أملا في الوصول إلى إنتاج المعنى، بصدد نظرة الناس للكون.

تنطرح أمامنا دوما، وخلال كل اشتغال على الديناميات المجتمعية، مجموعة من "العقبات" الإبستيمولوجية والمفهومية، اتصالا بقلق الموضوع والمنهج والميدان، والذي يثمر قلقا من درجة عليا في مستوى تدبير المسافة في معناها القياسي **distance** ومعناها التباعدي **Ecart**، ما يستوجب التمييز بين ذاتية فجة ومعيبة **subjectivité mauvaise** في مقابل علاقة مبتكرة تحت مسمى "الباحث مبحوثا" **l'enquêteur enquêté**. والتي يتوجب أن تدفع بالباحث إلى أن يكون "سيدا صارما **maître de rigueur** مع موضوعه ومنهجه وميدانه، وهي صرامة في إنتاج السؤال والتفكير في المفكر فيه واللامفكر فيه **impensé** وما لا ينبغي التفكير فيه **impensable** .

ليس مطلوبا من الباحث، وإن كان مبحوثا، أن يقرر ويحاكم ويؤدلج. مهمته، وبكل تبسيط/تعقيد، هي أن ينقل ويترجم ويؤول "نظرة الناس إلى الكون" كما نحتها فيبر، ومن غير تحوير أو إضافة. مهمته أن يعيد تركيب قطع "البوتزل" **Puzzle** لإنتاج صورة واضحة، عن التجربة الدينية أو باقي الفعاليات المجتمعية. لكن بأي عدة منهجية يتحقق هذا الإمكان؟

تعلمنا الأنثروبولوجيا، كما الجغرافيا، وباستمرار، "مديح الميدان" **Eloge de terrain**، على اعتبار أن البناءات والفُهوم والتصورات، وما يتصل بها من "نمط عيش" و"نظرة للكون"، والتي يعبر عنها المبحوثون في الميدان هي نقطة الانطلاق، وهي مبتغى ومقتضى التحري الميداني، "قصد إقامة نموذج تأويل يتميز عن الطريقة الإحصائية، والتي كثيرا ما تعجز عن النفاذ إلى صميم "التجربة الإنسانية" (أوجيه، **2016**.ص.**63**)، وتبقى في حدود "اللعب" بأرقام ونسب مائوية خالية من أية دلالة تأويلية. سيكون على "الباحث المبحوث" أو المُلاحِظ المُلاحَظ **L'observateur observé** لتفاصيل الرمزي في المجتمع، أن ينوع ويجدد في استعمال الأدوات المنهجية الكفيلة باستجماع البيانات "اللفظية" و"غير اللفظية" من المجتمع المدروس، والذي يعد جزءا منها بالتورط والانتماء.

لقد تطلبت منا أعمال متفرقة في الزمان والمكان، الاعتماد على المقابلة والملاحظة بالمشاركة لأجل استجماع البيانات وتنضيد المرويات الشفاهية، مثلما تطلب منها الانفتاح على ثمرات وتقنيات التاريخ والسيميولوجيا وعلوم أخرى، لأجل إعادة التركيب التاريخي والعلاماتي للوقائع والأشياء والممارسات التي تعتمل في المجتمع، وذلك في شروط إنتاجها واشتغالها الدلالية. وذلك وفق "أفق منهجي" يختبر الوقائع والأفعال منظورا إليها من أسفل **fait vu d'en bas**. إن العمل الحقلي **Field Work** الذي اتخذ من ذات الوقائع "نصا ملغزا" يستدعي الكشف والاستنطاق، لم ينتصر بالمرة، لأي "وثوقية منهجية"، بل كان يعتمد "العلم المرن" في تدبيره للمقابلات مع الحجاج/المبحوثين، فلم تكن المقابلات المنجزة معهم منحشرة في إطار "وضعانية فجة" أو "علموية مفرطة" تعتبر المبحوث في درجة أقل من الباحث، وتجعل من الأداة المنهجية، محور صراع حول الصلاحية والمقبولية العلمية في مواجهة "الأقران" من "الجماعة العلمية".

وكم ينسى الباحث أن المهمة الرئيسية للعلم، وفقا لبرنار لاهير، هي الإجابة عن سؤال بسيط/معقد وهو "لماذا يفعل الناس ما يفعلونه؟" (**Lahire,1998. p.29**) وهو ما يتحقق برأيه بالتفكير في الممارسات عند تقاطع السياقات والتصرفات، فالمقابلة لا تنحد عند مستوى ميكانيكي مفرغ من التفاعل والتبادل، إنها "حدث كلامي/خطابي" **Event Speech** أو تجربة للتبادل اللفظي وغير اللفظي بين الباحث والمبحوث، لأجل تشكيل الوقائع والأفعال، بغاية الفهم واحتمال التأويل. ذلك أن الفهم المرجو، هو "سيرورة نعرف بواسطتها ما هو نفسي باطني، اعتمادا على علامات حسية، تعد تجليا أو مظهرا لها"، وفقا لما

انتهي إليه ديلتاي (**Dilthey,1947. p.332**).

لهذا، ودرءا لكل التباس، يتوجب التعامل مع كل متن جغرافي/سوسيوأنثروبولوجي، كنص متعدد الأصوات **Texte polyphonique**. أي نعم، يلوح في عتبته الأولى أن منتجه هو المؤلف، الذي ينكتب إسمه في الغلاف، ومع ذلك فالنص ممهور بتوقيع عشرات المؤلفين، الذين منحوا "المؤلف" أو لنقل "المُوَلِّف" (الذي يختص بالتوليف **Montage**) كامل ثقتهم لاقتسام تجربة فارقة من حياتهم، وفي لحظات فارقة أيضا. وعليه فليست مهمتنا في الجغرافيا والعلوم الاجتماعية عموما، البحث عن"عقلنة" ممكنة لهذه الممارسات، ولا التأكد من وجاهتها أو محدوديتها، ذلك أن الانهمام بحقل الإنتاج والتدبير الرمزي لحياة المجتمع يندرج في إطار فهم يعتبر أن رهانات الصراع والتدافع الاجتماعي ليست دائما، وبالضرورة، اقتصادية، فهناك جانب مهم من الحياة الرمزية يكون محور صراع وتنافس شديدين، فعلاقات القوة لا تشتغل بعيدا عن علاقات المعنى. وإن السؤال عن الكيفيات التي يُعاش بها المقدس ويُستثمر ويُستنزل، يعد ضروريا لإدراك وتمثل مفهومه، فالتجربة التي تُختبر فيها العلاقة بين المقدس والدنيوي، تصير مدخلا لفهم الأبعاد الاجتماعية لتدبير علاقات القوة والمعنى.

ثانيا: الكمي والكيفي

إن الانتصار تقنيا للكمي بدل الكيفي، لا يفيد كثيرا في تعميق البحث واستكناه مغاليقه، "فالمناهج الكيفية تستعمل في محاولة فهم الكيفية التي ينظم بها البشر حياتهم ومجالهم الخارجي، ويضفون بها معاني ودلالات على محيطهم، عبر ما يعتمدونه من رموز وطقوس ومعتقدات وإيديولوجيات وتمثلات وآراء وأدوار اجتماعية" (الهراس، 2002، ص.10.). فعندما يتعذر إنجاز قراءة ممكنة في تاريخية الواقع من مدخل النصوص المكتوبة، أو يكون ضروريا تكميم معطيات أخرى، تصير الرواية الشفوية بديلا لسد المثغور والناقص وحسم المختلف بشأنه. بما يفيد كثيرا في قراءة النسق وتفكيك المعنى المحتمل للفعل الاجتماعي، فمهمة الباحث الملاحظ هي تفهم القواعد التي يمنح من خلالها الأفراد والجماعات معنى لعالمهم.

تعاني العلوم الاجتماعية في المجال التداولي المغربي على الأقل، من "نقاش مغلوط" يروم ربط "علمية" المنتج المعرفي باستعمال "قلم واستمارة"، وتفريغ الحاصل في جداول إحصائية ونسب مائوية، مع لجوء مفرط إلى برمجيات إعلامياتية لحساب المعدلات وكشف الترابطات، وإن كان هذا التوجه الإمبريقي لا

اعتراض عليه من حيث المبدأ، فإن ما يتوجب التنبيه إليه، هو أن العلوم الاجتماعية والسوسيولوجيا والجغرافيا تحديدا، لا تكتسب العلمية جراء الاستعمال الميكانيكي للأداة المنهجية، ولكنها تحقق فاعليتها المعرفية والمجتمعية من خلال الفهم والتأويل، أما تقديم أرقام صماء بدون تحليل، وبدون خلفيات نظرية فلسفية وسيميولوجية وسوسيولوجية وأنثروبولوجية، وبدون عودة إلى التاريخ وفعل المجال والثقافي، فذلكم هو "اللاعلم" بعينه. لقد صرنا نصبح ونمسي على خطاب علموي يرى في التكميم مدخلا للاعتراف بالعلمية أو سحبها، وهو ما يعمل على "تأليه" الاستمارة، وتبخيس الأدوات الكيفية الأخرى، التي تضمن مسالك ثرية للعبور إلى معنى الوقائع والأشياء.

فالوقائع الاجتماعية، في مستويات الجغرافية البشرية والسياسية والطبيعية أيضا، لا يمكن التمكن منها معرفيا بأداء منهجي منغلق على ذاته، وإنما عبر انفتاح وتعدد منهجي، فالانتصار إلى أدوات منهجية بعينها، ودونما استعمال لأخرى، لا يتوافق ومطمح "تأويل الإنسان والمجال"، ذلك أن الترصيد المعرفي يعتمد الحوار والإنصات لكثير من المقتربات والمحتذيات، على اعتبار أن الحاجة ماسة اليوم إلى العلم الإنساني الذي يستعير مناهجه ومفاهيمه ونظرياته من خلاصات ومناهج ثلة من العلوم الأخرى. فلا مناص من الانتصار لخيار التعدد المنهجي الذي يحاور الواقعة الاجتماعية/الجغرافية بأدوات كمية وأخرى كيفية، أملا في تجاوز طابع التعقيد والتركيب و"عُسْرِ المعنى" الذي تتصف به هذه الواقعة.

في التردد المستمر على المساكن النظرية يمتلك الباحث عدة فكرية وتحليلية تقوي من حظوظه في القراءة والنمذجة الواعية للظواهر والوقائع التي تعتمل في الحقل الاجتماعي، وفي النزول المستمر إلى الميدان يتمكن ذات الباحث من التفكيك والحفر الأركيولوجي لمنطق الحقول وصراعاتها وتنافساتها وتضامناتها، فالعلم الاجتماعي يجد كثيرا من إجابات نظرياته في ميدان التفاعلات والصراعات المجتمعية، مثلما يجد الأطر القرائية والتفسيرية في المتون والمقاربات، وهذا ما يستوجب الاتصال لا الانفصال بين العدة النظرية والتجربة الحقلية.

فلا جدوى من معرفة علمية غير مسنودة بالملاحظة الدقيقة، والتي تروم إعمال النظر والتفكير في مختلف تضاريس الحياة المجتمعية. وللتمكن أكثر من هذه الخطاطات الاتجاهية للعلم الاجتماعي، يكون الاختبار الميداني هو الأجدى والأكثر إجرائية في إنتاج المعرفة وبناء الأسئلة، التي تعبد طريق الفهم والتفهم

والتفسير والتأويل، فالملاحظة بالمشاركة أساسا يمكن أن تشكل المنطلق لتبرير ضرورة تجاوز "الكاست المعرفي" اتجاها نحو العلم المنفتح الذي يخدم أساسيات الجغرافية البشرية.

ثالثا: العرضانية والسياقية

إن التدفق الشديد للمعلومات، يتحول أحيانا إلى "أزمة تدبير"، فالباحث حينها، يتوجب عليه أن ينخرط في مجهود إضافي للتصفية والانتقاء، ومقاومة أعطاب الذاكرة المفتوحة، والتي تتلخص في البطولانية والنسيان والانتقائية، فالمبحوث، يستغرقه الحديث عن الذات في "بطوليتها" وفارقيتها، ويعمل بالطبع على إنضاج صورة البطل الملحمي، منتقيا وناسيا ومتناسيا، وهذا ما يوجب على الباحث/المبحوث، مَزِيدَ حذرٍ أثناء التركيب والاستجماع. فالباحث عموما، يتصدى لواقع ملغز سعيا لفك أحجيته، و"هو مزود بمفاهيم قبلية ومقولات مضمرة ولاواعية تسد عليه طريق الفهم الموضوعي بشكل قبلي" (**Goldman,1996. p.24**) ، ناهيك عن "عناد الواقع" ذاته وميله إلى "التورية" و"المخاتلة" و"الصمت".

إن إعادة الترتيب تتطلب في مستوى أول، عملا تفكيكيا للعناصر والأجزاء المشكلة للحقيقة، بإعادة كل جزء إلى بنيته الدلالية الأصلية، وبحث حكاياته التأسيساتية، لفهم شروط إنتاجه وإعادة إنتاجه الأولية، وهو مجهود مضن ومثمر في الآن ذاته، لأنه يسمح للباحث/المبحوث بقراءة ديناميكية عرضانية للقضايا والمسائل الجغرافية، وفي شروط انبنائها الأولي وخارج التوظيفات التي يستعملها الفاعلون والمستفيدون من خيرات النسق.

وفي مستوى ثان تقتضي عملية إعادة الترتيب، مجهودا من التفييء ضمن وحدات تفسيرية صغرى وكبرى، للربط بين العناصر والمكونات، وفهم التداخل والتخارج الذي تنتجه الأنساق والوضعيات الدلالية. فالنصوص الدينية والمجتمعية عموما، تتقدم كشبكات ومنظومات من الأفعال والرموز والطقوس والخطابات والممارسات والفهوم والتمثلات.

فلا بد من تفييء هذه المكونات، وتحديد أطرها المرجعية واحتمالاتها الدلالية، مع التمييز أساسا بين النص كبنية وبنية مضادة، والنص كسلطة واستعمال، والنص ككون دلالي رموزي. وعندما ننتهي من إعادة ترتيب وتركيب "اللوحة"، تماما كما هو الحال في لعبة قطع "البوزل" **puzzle**، حتى تلوح الصورة

مكتملة، وحينها نتساءل مجددا: هل نكتفي حينها بما تقوله الصورة؟ أم يتوجب على النقد التأسيسي، أن ينصب مجهوده على ما لا تقوله الصورة؟ فلا شيء ناجز ومكتمل، إن هي إلا محاولة في الفهم والتأويل، تتقدم إلى قارئها المفترض، بتواضع كبير، وبغير قليل من الإخفاقات والبياضات، فبالرغم من كل "الاحترازات المعرفية" على مستوى "التحري الميداني"، فلا شيء يمنع من ارتباك المسافة، أو التسرع في القراءة، أو الإخفاق في الفهم والتأويل.

السياق كفيل بإنتاج المعنى، ولا شيء خارج السياق، والواقعة الجغرافية أو المجتمعية، في صغرها وكبرها، يتحدد معناها بالسياقات التي تتحرك فيها، ولهذا يتوجب الانتباه إلى "فعالية" السياقية **contextualité**. فالمجال، يستمد معناه ومبناه من السياق الذي ينتج ويعاد إنتاجه فيه، كما أن ذات السياق الذي يشكل الأبنية والأفضية والوقائع والأشياء، هو بدوره نتاج تراكمي لهذه النصوص الصغرى التي تتأثر به وتتفاعل فيه، فالجزء من الكل، والكل من الجزء أيضا، ثمة حوار وتفاوض مستمرين بين النص وسياقه فعلا وتفاعلا وانفعالا.

لن ندخل في نقاش السبق الأنطولوجي للكل أو الجزء، فذلك أمر لا طائل منه، لاعتبارين: الأول يرى أن الواقعة الجغرافية المبحوثة، هي التي تحدد إمكان الاشتغال، فأحيانا تكون الأسبقية للكل، وأحيانا أخرى تكون للجزء. أما الاعتبار الثاني، فهو من صميم "النقد المنفتح" الذي ينتصر للقراءة الحركية العرضانية، ويقطع مع القراءة السكونية الخطية، ذلك أن قراءة القضايا الجغرافية والمجتمعية بشكل حركي عرضاني، تحتكم إلى ظروف القراءة وموجبات إنتاج المعنى، التي تتطلب التفريع والتفييء والتحقق، والذي يقتضي حركة ذهاب وإياب مستمرة بين الجزء والكل، أو الكل والجزء.

يسير مطمح الانطلاق من الجزء إلى الكل أو من الكل إلى الجزء، ضمن مجهود إعادة الترتيب الذي يتطلبه المنهج العلمي، فالعودة إلى جزئيات الحياة الاجتماعية والسياسية والاقتصادية، يسمح باكتشاف طرائق اشتغال البنيات الصغرى، ويقود إلى طريقة قياس الشاهد على الشاهد، وليس قياس الغائب على الشاهد أو العكس، فالعناصر تفسر بعناصرها، وبالعناصر التي تشتبك معها.

عندما نعود إلى الجزء أو الكل، نستطيع كشف المثغور والمملوء، ونتمكن من تصنيف وتفييء العناصر، وتخليص النص من خطاب الأدلجة، ونَعْبُرُ بالتالي إلى مدارك الفهم التي تعتمل فيه، وهي الخطوة

الأولى باتجاه التأويل. فإذا كانت عتبة النقد قد استوجبت إعادة الترتيب، فإن عتبة الفهم التأويلي تفترض حركة ذهاب وإياب من الجزء إلى الكل، ومن الفائت إلى الراهن، ومن النص إلى الواقع، ومن اللامعنى إلى المعنى، وأخيرا من الفهم إلى التأويل.

تعلمنا الهيرمينوطيقا درسين على الأقل وهما فن الفهم وفن الإصغاء، أي نفهم الوقائع والأشياء، كما هي، وكما تحولت وتحورت في الأزمنة والأمكنة، إلى أن وصلت إلينا على هذا النحو، وأن نصيخ السمع لمختلف هذه الترددات والتواترات والتناصات التي مارستها في تاريخها الطويل، هو ما يتطلب مجهودا إحاليا **effort référentiel** يعيد تركيب قطع البوزل، ويضع كل جزء في خانته الدلالية، لأجل تحقيق اكتمالية المعنى وبلوغ معنى المعنى. وبذلك لا يكتفي الباحث عن المعنى أثناء نحت موضوعه بالبقاء عند حدود المادة وفق مقاربة سكونية خطية، بل يتوجب عليه إعمال "خياله العلمي" كما عند رايت ميلز (ميلز، 1987)، وشحذ التفكير في كافة الاحتمالات التي تحيل عليها ممكنات بناء الموضوع وتحديد إحداثياته المعرفية والمجالية والمفهومية.

لقد بدا واضحا من خلال ما سبق، أن هناك انتصارا معلنا ومضمرا للتكامل المعرفي في مساءلة المنهجية الجغرافية، عبر اعتماد قراءة منفتحة بالضرورة، تنحت موضوعها وتبتكر مناهجها، وتُمَفْهِمُ مفاهيمها وتنقد آليات اشتغال الخطاب واستراتيجية انبناء الوقائع الجغرافية والمجتمعية، وإن هذه القراءة المنفتحة، لا تقف عند تصور "صنمي" للأدوات والمناهج الجغرافية، بل تمتد إلى "الما بعد" سؤالا واستشكالا، فكل قراءة ما هي إلا لحظة تأسيسية لتلمس طريق الفهم والتأويل، ذلك أن الانفتاح يعني اللا مطلقية والتنسيب، ما يوجب الاهتمام بقراءات وقراءات مضادة، ومن جغرافيات متعددة الروافد والمنافذ المعرفية والمنهجية.

ليست القراءة المنفتحة استدماجا أو استهلاكا لحروفية النص في تقريريته، ولكنها محاورة مع ذات النص واستنطاق لصمته ومسكوته، فالقراءة المنفتحة والمتعددة الأبعاد، تعيد بناء النص في تاريخيته وحواراته وجواراته التناصية، خصوصا وأن المجال مفتوح على كل الاحتمالات، وأننا منخرطون، قسرا وعفوا في سياق من المخاطر واللايقين

ولهذا يمكن القول بأن تجديد الدرس الجغرافي، ومعه كل العلوم الاجتماعية، لن يكتمل إلا بثلاث

عمليات تفكيكية ضرورية وحاسمة، وهي نزع الإيديولوجيا **désidéologisation**ونزع الأسطرة **démythologisation** وتفكيك النصية **détextualité**، فالنصوص المفكرة في الإنسان والمجال، تظل في الغالب، مثقلة بالإيديولوجيا والتلبس السياسي، الذي يضمر ويعلن صراعات حول السلطة والثروة والقيم، ولهذا يكون العبور إلى نصها الخام والأصلي، ومن مدخل القراءة المنفتحة، ممكنا عبر تحرير هذا النص مما يعلق به من توظيفات واستعمالات إيديو دينية وسياسية، ولهذا يظل نزع الإيديولوجيا مدخلا أساسيا لتأمين وتحصين الدرس الجغرافي في علميته وموضوعيته.

من جهة ثانية يُفترض في هذه القراءة، أن تعمل على نزع الأسطرة عن الوقائع والأشياء التي يسعى إلى تفكيكها، فلا تخلو واقعة جغرافية أو مجتمعية من نص مؤسطر يتسرب إليها، وينتج فارقيتها وغرابتها، هنا نستحضر مع ماكس فيبر أطروحة نزع السحر عن العالم والأشياء، ونزع القداسة عنه، دونما تبخيس أو تمجيد، أو معارضة أو موالاة، فقط ما ينبغي العمل عليه هو بناء المسافة وتغيير زوايا النظر، لأجل الفهم والتأويل. وفي مستوى ثالث من هذا الجهد النقدي، تنطرح عملية تفكيك النصوص، وتفريعها وإحالتها على أطرها المرجعية الأصلية والثانوية والشارحة والموازية، وفق مداخل التفييء والتصنيف والإحالة التي تحدثنا عنها قبلا. حيث يُعاد كل متن إلى بنياته وبنياته المضادة.

إن هذه العمليات الثلاث، التي تقود إلى تفكيك وافتكاك النصوص، بمعنى تنقيها وتحريرها أيضا، تسير جميعها في بناء نموذج إرشادي (براديغم) للمدارسة والبحث في العلوم الاجتماعية، يعبد الطريق أمام الباحثين لمساءلة ديناميات الإنسان والمجال، ومقاربة جواراتها المجتمعية الأخرى، عبر تجديد أدوات الاشتغال وتطوير تيمات الدرس والتحليل، وتغيير مسالك البحث والانهمام.

ثمة ما يستحق الانهمام، تشفيرا للرموز وترتيبا لها في صياغات وفُهوم النقد المنفتح، فليست الحياة المجتمعية، مجرد صراعات مادية فقط، إنها بالإضافة إلى ذلك، تلوح كجملة من التوافقات والتسويات والصراعات والتعبيرات الرمزية. واليوم، ومن خلال مساءلة المنهجية الجغرافية، تزداد الحاجة توكيدا على أن العلوم الاجتماعية تشكل المدخل الرئيس لفهم المجتمع في كافة نصوصه وتناصاته. وهو ما يؤمن للباحث عن المعنى، حركة تعددية المسالك، تسمح بتغيير زوايا النظر، للتفكير في النصوص من داخلها وخارجها، وانطلاقا منها ورجوعا إليها، ما يثمر في النهاية "تأويلا خلاقا" **interprétation créatrice** بتعبير بول ريكور

(ريكور، 2003.ص.19).

ما الذي ننجزه في "عوالم" البحث عن المعنى؟ إننا نجرب أساليب الاستنطاق والتحقيق والتحقق والارتياب والحذر والخوف من السقوط المنهجي **chute méthodologique**، نريد أن نكون جديرين، وفي كل حين بالانتماء إلى "الخطاب العلمي". إلا أن هذا "الحرص الارتيابي" غالبا ما يكون ضدنا في الوصول إلى المعنى، فبدل أن ننشغل بالمبحوث، ننشغل أكثر بالباحث وبِعِلْمِيَّةِ **scientificité** الأدوات المنهجية - وهو أمر محمود وفي حدود مقبولة- ما يضيع علينا فرصا للاقتراب من المبحوث والاقتراب أساسا من موضوع البحث والتحقق **vérification** والذي يتصل مباشرة بفحص الحقيقة وتدقيق حساباتها **audit** الرمزية معنًى ومبنًى. فكثيرا ما ننسى أن النص، أي نص، (مجال، إنسان، خريطة، مشهد، واقعة جغرافية....) ليس مجرد حروفية وكتابة ميتة، إنه حياة وحيوات، والباحث مدعو إلى استنطاقها وإحيائها، لتكشف عن محجوبها ومسكوتها، وإلا كان غير جدير مطلقا بالانتماء إلى سجل العلمية "المأمولة".

مفاهيم ومصطلحات

العربية	الإنجليزية	الفرنسية
منهج	Meth ode	Méthode
منهجية	Methodology	Méthodologie
ملاحظة	Observation	Observation
مقابلة	Interview	Interview
استمارة	Questionnaire	Questionnaire
سيرة حياة	Life Story	Récit de vie
مجموعة بؤرية	Focus Group	Groupe de discussion
براديغم (إبدال، نموذج إرشادي)	Paradigm	Paradigme
الخرائطية (الكارطوغرافيا)	Cartoghraphy	Cartoghraphie
نظام المعلومات الجغرافي	Geographic Information Systems	Système d'Information Géographique
الاستشعار عن بعد	Remote Sensing	Télédétection
الإحصاء	Statistics	Statistique
الإحصاء الرياضي	Mathematical Statistics	Statistique Mathématicienne

Statistique appliquée	Applied Statistics	الإحصاء التطبيقي
Statistique descriptive	Descriptive Statistics	الإحصاء الوصفي
Statistique inférentielle	Inferential Statistics	الإحصاء الاستدلالي
Situation ethnographique	Ethnographic Situation	الوضعية الإثنوغرافية
Espace	Space	مجال
Sens	Sense	معنى
Action	Action	فعل
Acteur	Actor	فاعل
Vision du monde	World View	نظرة إلى العالم
Hybridation	Hybridation	هجانة
Matrice	Matrix	مصفوفة

مصادر ومراجع الفصل

باللغة العربية:

- الأسعد (محمد)، ديداكتيك الجغرافيا، منشورات إديسيون بلوس، الدار البيضاء، 2018.
- أوجيه (مارك)، أنثروبولوجيا العوالم المعاصرة، ترجمة ميلود طواهري، دار ابن النديم للنشر والتوزيع، القاهرة، 2016.
- الجولاني (فادية عمر)، تصميم البحوث الاجتماعية وتنفيذها، المكتبة المصرية، الإسكندرية، 2006.
- حمودي (عبد الله)، المسافة والتحليل: في صياغة أنثروبولوجيا عربية، دار توبقال للنشر، البيضاء، 2019.
- الخرابشة (عمر)، أساليب البحث العلمي، دار وائل للطباعة والنشر، عمان، 2019.
- خليل عمر (مع)، الموضوعية والتحليل في البحث الاجتماعي، دار الآفاق الجديدة، بيروت، لبنان، 1983.
- ريكور (بول)، صراع التأويلات: دراسات هيرمينوطيقية، ترجمة: منذر عياشي، ، دار الكتاب الجديد المتحدة، بيروت، 2005.
- ريكور (بول)، نظرية التأويل: الخطاب وفائض المعنى، ترجمة: سعيد الغانمي، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، 2003.
- زرواتي (رشيد)، تدريبات على منهجية البحث العلمي في العلوم الاجتماعية، دار الطبع الجزائر، الجزائر، 2002.
- الصديقي (عبد اللطيف يوسف)، تاريخ الإحصاء، المؤسسة الجامعية، بيروت، 2005.
- سارانتاكوس(سوتيريوس)، البحث الاجتماعي، تر: شحدة فارع، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة،2017.
- ضايض (حسن)، في معجم الجغرافيا الفلاحية، شرح وتفسير، مطبعة أنفو، فاس، 2021.
- ضايض (حسن) والرحالي (ميلود)، الجغرافيا النقدية: مقدمات في تحليل إشكالية التنمية وتطبيقات
- في المسألة الزراعية، دار القلم للطباعة والنشر والتوزيع، الرباط، 2021.
- ستيوارت (دافيد)، بريم شامداساني، دينيس روك، الجماعات البؤرية: النظرية والتطبيق، ت: راقية جلال الدويك، المركز القومي ، القاهرة، 2015.
- شفيق (محمد)، البحث العلمي: الخطوات المنهجية لإعداد البحوث الاجتماعية، المكتبة الجامعية، الإسكندرية، 2007.

- غنيم (عثمان محمد)، تحديد استخدام الأرض الريفي والحضري، (إطار جغرافي عام)، منشورات جامعة البلقاء التطبيقية، عمان، 2001.
- غيفليون (رودولف) وبنيامين ماتالون، البحث الاجتماعي المعاصر مناهج وتطبيقات، تر: علي سالم، مركز الإنماء العربي، بيروت، 1986.
- قفصي (محمد)، النهج الجغرافي من خلال التعبير الكرتوغرافي، مطابع الرباط نت،الرباط، 2018.
- ناشماز (دافيد) وشافا فرانكفورت ناشماز، طرائق البحث في العلوم الاجتماعية، تر: ليلى الطويل، دار بترا للنشر، دمشق، 2004.
- ميلز (رايت)، الخيال السوسيولوجي، ترجمة: جواد جمال الكاظم، منشورات دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، 1987.
- مؤلف جماعي، المناهج الكيفية في العلوم الاجتماعية، تنسيق: المختار الهراس، إدريس بنسعيد، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية بالرباط، 2002.
- مؤلف جماعي، إشكالية المنهاج في الفكر العربي والعلوم الإنسانية، دار توبقال للنشر، الدار البيضاء، 1987.
- مؤلف جماعي، المصطلحات الجغرافية الأمازيغية، تنسيق: حسن رامو، منشورات المعهد الملكي للثقافة، الرباط، 2011.
- مؤلف، جماعي، مناهج البحث في الوسط الريفي المغربي،تنسيق: موسى كرزازي ومحمد آيت حمزة،
- منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية، الرباط، 2004.
- مؤلف جماعي، الجغرافية التطبيقية بالمغرب، تنسيق: موسى كرزازي ومحمد آيت حمزة، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية، الرباط، 2005.
- مؤلف جماعي، تكامل تدريس مادتي الجغرافيا وعلوم الحياة والأرض، تنسيق محمد فتوحي وآخرين، الرباط، 2020.
- مؤلف جماعي، مناهج البحث في جغرافية الأرياف، تنسيق: موسى المالكي وآخرين، منشورات المعهد الجامعي للبحث العلمي ، الرباط، 2019.
- مؤلف جماعي، الدليل المنهجي لإعداد البحوث، الإجازة- الماستر- الدكتوراه، (التنسيق: موسى المالكي، تحت إشراف: كرزازي، أيت حمزة، الأسعد)، منشورات جمعية منتدى الجغرافيين الشباب للبحث والتنمية، الرباط، 2019. بالفرنسية والإنجليزية.
- *Angers (Maurice), Initiation pratique a la méthodologie des sciences humaines., Editions Casbah, Alger, 1997.*
- *Bailly (Antoine) , Robert Ferras ,Denise Pumain (dir.), Encyclopédie de Géographie, Economica, Paris, 1992.*
- *Bailly (Antoine) , Les Concepts de la géographie, Éditions Arman Colin, Paris, 1998.*
- *Bailly (Antoine) , Les Mots de la géographie : Dictionnaire critique, Éditions Armand Colin, Paris, 2001.*
- *Barrère.P. & M. Cassou-Mounet, Le Document géographique, Masson, Paris. 1972.*
- *Bavoux (Jean-Jacques) , La Géographie : objets, méthodes, débats, Éditions Armand Colin, Paris 2002.*
- *Bryman (Alan), Research Methods and Organization studies, Routledge, London, 2005.*
- *Claval (Paul), Éléments de géographie économique, Éditons PUF, Paris ,1976.*
- *Claval (Paul), Éléments de géographie humaine, Éditons PUF, Paris 1974.*
- *Claval (Paul), Épistémologie de la géographie, Éditions Fernand Nathan, Paris, 2001.*
- *Claval (Paul), Principes de géographie sociale, éd. M. T. Génine, Paris, 1973.*
- *Dagnelie (Pierre), Statistique théorique et appliquée, Éditions De Boeck & Larcier, Bruxelles, 1998*
- *Dilthey (Wilhelm), Le Monde de l'esprit, Trad : M Remy, Éditions Aubier-Montaigne, Paris, 1947.*

- *Durkheim (Emile), Les règles de la métode sociologique, Éditions PUF, Paris.1990.*
- *Howell (Davide), Méthodes statistiques en sciences humaines, Éditions De Boeck & Larcier, Bruxelles, 1998.*
- *Kzezazi (Moussa) et Mohammed Ait Hamza, Méthodes de recherche en milieu rural, Éditions FLSH Rabat, 2004.*
- *George (Pierre), Dictionnaire de la géographie, Éditions PUF, Paris, 1978.*
- *George (Pierre), L'Action humaine, Éditions PUF, Paris,1968.*
- *George (Pierre), Les Méthodes de la géographie, Éditions PUF, Paris, 1978.*
- *George (Pierre), La Géographie à la poursuite de l'histoire, Éditions Armand Colin, Paris, 1992.*
- *Goldman (Lucien), Sciences humaines et philosophie, Éditions Gonthier, Paris, 1966.*
- *Grawitz (Madeleine), Méthodes des sciences, sociales, Éditions Dalloz, Paris 1990.*
- *Lahire (Bernard), L'homme pluriel : les ressorts de l'action, Éditions Nathan, Paris, 1998.*
- *Marconis (Robert) , Introduction à la géographie Éditions Armand Colin, Paris, 1996.*
- *Pinchemel (Philippe)* et Geneviève, *La face de la terre, Éditions Armand Colin, Paris, 1997 .*
- *Rabinow (Paul), Reflection on fieldwork in Morocco, University of California Press, Berkely, 2007.*
- *Rachik (Hassan), Le proche et le lointain : un siècle d'anthropologie au Maroc, Editions Parenthèses, 2012.*
- *Rioux (Jean Pierre), L'histoire et les récits de vie, Revue des sciences humaines, N 191.1983.*
- *Robic (Marie Claire), Géographie et Cultures : Méthodes qualitatives en géographie, Éditions L'Harmattan, Paris,2009.*
- *Scheibling (Jacques) , Qu'est-ce que la géographie ? Éditions Hachette Paris, 1994.*
- *Scheibling (Jacques) , Wackermann G., Réussir la géographie à l'université, Éditions Ellipses, Paris, 2002.*
- *Tierry (Joliveau) & Olteanu-Raimond, A.-M, Les systèmes d'information géographique, Éditions Armand Colin, Paris, 2014.*
- *Vandeschrick (Christophe) et Jean-Marie Wautelet , De la statistique descriptive aux mesures des inégalités, Editions L'Harmattan, Paris,2003.*

الفصل الرابع

السكان والتنمية البشرية

موسى كرزازي، أستاذ التعليم العالي
موسى المالكي، أستاذ محاضر مؤهل
قاسم النعايمي، أستاذ التعليم العالي
جامعة محمد الخامس، الرباط

مقدمة

يندرج موضوع هذا الفصل ضمن "جغرافية السكان" التي تعتبر أحد الفروع الأساسية للجغرافية البشرية. ويهتم التخصص بدراسة السكان في علاقتهم بالبيئة الجغرافية التي يعيشون فيها، بل هم جزء منها. وتركز الدراسات على خصائص السكان في تطورهم وحركتهم العمودية (ديناميتهم الطبيعية) والأفقية (تحركاتهم المجالية) وبنياتهم (تركيبة السكان)، وفي علاقتهم التفاعلية مع البيئة الطبيعية والمشيدة التي يعيشون فيها ويتفاعلون معها. وهو اختصاص يعتمد على المعطيات الكمية الإحصائية (الأرقام المطلقة والنسبية والمؤشرات)، حيث يترجم جزء منها إلى عمل كرتغرافي متنوع أو بيانات، لتسهيل وصف وقياس التطور العددي والنسبي والتغير الديموغرافي، محليا ووطنيا وقاريا ودوليا.

تنتج عن التفاعل المذكور ظواهر جغرافية، وجب رصدها وتشخيصها، وتوقع ما قد يحدث عنها مستقبلا من عواقب سلبية، لدرئها، أو الوقاية من مخاطرها؛ وإيجابية، للاستفادة من التحولات والتطورات العلمية والتكنولوجية التي قد تنتج عنها. وهو ما يتطلب التخطيط والتدبير العقلاني المستدام للموارد الطبيعية بالمجال، وضبط التكاثر السكاني، من خلال سياسة التخطيط العائلي، في إطار السياسات العمومية، الهادفة إلى تلبية الحاجيات الضرورية للسكان، وفي مقدمتها الخدمات الاجتماعية، من تعليم وصحة وشغل وسكن.... ولذا عرفت جغرافية السكان تطورا ملحوظا في العقود الأخيرة، نظرا للحاجة الماسة إليها من قبل الدولة، في سعيها إلى بناء خطط عملية تنموية آنية ومستقبلية.

جغرافية السكان في علاقتها مع العلوم الاجتماعية*

تشترك جغرافية السكان مع علوم قريبة منها، كعلم الاجتماع والديموغرافيا، في دراسة السكان، بحيث يصعب الفصل بينهما. فالديمغرافيا* « **Démographie** » كلمة مشتقة من اللغة اليونانية القديمة، وتتكون من شقين: **Demos** وتعني "الشعب" أو "السكان"؛ و **Graphein** وتعني "وصف"؛ أي تعني الكلمة "وصف السكان". ووفق قاموس الأمم المتحدة، تعرف "الديموغرافيا" بأنها علم موضوعه دراسة سكان المعمور، من حيث حجمهم وبنياتهم وتطورهم، وخصائصهم التاريخية والاقتصادية والاجتماعية. وهو التعريف الذي ينطبق إلى حد ما، مع تعريف الدراسة الجغرافية للسكان (عطوي عبد الله، **2001**). مع ذلك يمكن التمييز بينهما؛ فإذا كانت الديموغرافيا تهتم بالعمليات الحسابية والرياضية أي "المقاربة الكمية"، والعمليات الإحصائية لتدقيق قياس نمو السكان، وتجميع وتحليل وعرض البيانات السكانية، حيث يعتمد الباحثون الديمغرافيون والإحصائيون على عدد من الأساليب والأدوات التحليلية لهذا الغرض، والتي تسمح بوصف كمي للسكان من منظور ديمغرافي محض، فإن جغرافية السكان تستفيد من القياسات والبيانات والنتائج الكمية المتوصل إليها في علم الديموغرافيا، لتعمق تحليلها الجغرافي على المستوى المحلي والجهوي والوطني والقاري والدولي. فتبرز الارتباطات مع العوامل الجغرافية الأخرى التي تؤثر في توزيع السكان وتحركاتهم وتنقلاتهم، والانعكاسات السوسيو-اقتصادية، بغرض إيجاد الحلول الكفيلة للمشاكل المترتبة عنها.

ويصعب في الواقع وضع تعريف لجغرافية السكان (**Noin , .D. 1979, 2005**). فهي لا تعني جغرافية كل سكان المعمور، ولا تعنى بالخصائص الإثنية والعرقية للمجموعات البشرية وأنماط عيشها، الذي يدخل في صلب اختصاص الأنثربولوجيا وعلم الاجتماع؛ بل تعتمد على دراسة رقمية كمية وكيفية للعناصر البشرية، باعتبارهم أفرادا داخل مجموعات بشرية، تدرس بصفة تجريدية لها. ولهذه المجموعات البشرية ارتباطات بعوامل جغرافية تتحكم وتفسر توزيعها وديناميتها. وبذلك تختلف جغرافية السكان عن علم الديموغرافيا الذي يدرس السكان لذاتهم .(**Max Derruau, 2007**) وبفضل التخصص الجغرافي يتم التعرف على الاتجاهات الديمغرافية لتعديلها وفق سياسة الدولة، عبر تصنيف الاحتياجات حسب حجم السكان وتوزيعهم في الوحدات الإدارية (جماعات ترابية بالنسبة للمغرب)، وحسب خصائصهم الديمغرافية

والاجتماعية والثقافية والاقتصادية، وما يحدث من تغيرات على مستوى ديناميتهم العمودية (التكاثر) وديناميتهم الأفقية (حركية السكان المتمثلة في تنقلاتهم الاعتيادية وهجراتهم..).

سنتعرض في هذا الفصل إلى دراسة عدة محاور مهيكلة لدينامية السكان والموارد، نعالج فيها مصادر دراسة السكان، وتطور سكان العالم وتوزيعهم وديناميتهم وبنياتهم، مع تخصيص محور أساسي لطرح نقاش حيوي قديم - جديد، حول إشكالية السكان والتنمية، في ارتباط مع الموارد الطبيعية، وحاجيات السكان، والسياسات العمومية المتبعة، وإشكالية البيئة. ونظرا لأهمية حركية السكان المجالية "التنقلات الاعتيادية" وهجراتهم، ورغم أنها تعتبر جزءا لا يتجزأ من هذا الفرع، فقد إرتأينا، إنطلاقا من زاوية تربوية محضة، تخصيص فصل منفصل، لمعالجة هذا الموضوع.

الأهداف المتوخاة من الفصل

نسعى من وراء تحرير هذا الفصل، التعرف على تشخيص عام لواقع ووضع سكان دول العالم، حسب مستوى تقدمها، والتفكير في وضع الحلول الممكنة لقضايا السكان المتباينة حسب الأنظمة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية، في إطار خطط وبرامج تنموية وسياسات عمومية. مع التركيز على أمثلة مستقاة من دول العالم، لبلوغ الأهداف التالية:

- تشخيص الوضع العام لواقع سكان العالم، مع التركيز على بلدان مختارة، بما في ذلك المغرب؛

- التعرف على التطور المرحلي للسكان في الزمان والمكان، وتوزيعهم، والعوامل المتحكمة في ذلك؛

- إدراك أهمية دراسة السكان في التخطيط المستقبلي للبلد، قصد توفير الحاجيات وضبط التوقعات؛

- التأكيد على أهمية محورية الإنسان في التنمية البشرية والمستدامة، والعلاقة بينه وبين عقلنة استهلاك الموارد؛

- اقتراح الحلول الممكنة لقضايا السكان المتباينة حسب الأنظمة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية.

بناء عليه، سنعالج في هذا الفصل المحاور التالية:

تعريف جغرافية السكان (علاقتها بالجغرفية البشرية - مكانتها - أهميتها كفرع من الجغرافية البشرية وعلاقتها بالدراسة الديمغرافية)؛

المحور الأول: المصادر الأساسية المعتمدة في دراسة السكان.

المحور الثاني: تطور السكان (تقديم جداول ممثلة لدينامية السكان، دراسة معدلات الولادات والوفيات والنمو الطبيعي ومعدلات الخصوبة العامة والخاصة)؛

المحور الثالث: توزيع السكان في العالم والعوامل المتحكمة فيه.

المحور الرابع: بنيات السكان أو تركيبتهم حسب: - النوع والعمر - الإقامة بالمدن والأرياف - البنيات التعليمية والصحية - الأنشطة الاقتصادية حسب القطاعات الكبرى وفروعها؛ - بنيات اجتماعية ثقافية؛ الاتجاهات الديموغرافية (حسب المجموعات الدولية العالمية: متقدمة –صاعدة – نامية)؛

المحور الخامس : إشكالية السكان والتنمية

نظريات ونقاشات: نظرية مالتوس والمالتوسية الجديدة - الاتجاه الاشتراكي والماركسي.

إشكالية "السكان والموارد": الإنسان محور التنمية - تغذية سكان العالم - استدامة الموارد (البعد البيئي) - تصنيف بلدان العالم حول مستوى مؤشر التنمية البشرية - نماذج لسياسات سكانية (صندوق الأمم المتحدة للنشاطات السكانية **FNUAP**) - برامج التنمية في العالم "برنامج الأمم المتحدة للتنمية **PNUD**- أهداف الألفية" – نموذج من المغرب: "المبادرة الوطنية للتنمية البشرية بالمغرب"، برامج حول التنمية المستدامة (مؤطرات).

خلاصة عامة.

المحور الأول: المصادر الأساسية المعتمدة في دراسة السكان

تعتمد جغرافية للسكان على مصادر أساسية أهمها:

الإحصاءات السكانية* هو جرد رسمي شامل (أو تعداد السكان) تقوم به الدولة. وتوصي منظمة الأمم المتحدة بتنظيمه دوريا كل عشر سنوات، في فترة زمنية محددة (أسبوع أو أكثر)، في إطار وحدات إدارية تشمل كل المستوطنات. وتستخرج منه بيانات ديمغرافية واقتصادية واجتماعية. فهو يعطي صورة لحظية معينة، داخل وحدات ترابية محددة.

ويطلق عليه في المغرب "الإحصاء العام للسكان والسكنى **RGPH**"، وينظم كل **10** سنوات؛ منها الإحصاءات العامة المنظمة منذ استقلال البلاد إلى اليوم في سنوات: **1960**، **1971**، **1982**، **1994**، **2004**، **2014**. وأشرفت المندوبية السامية للتخطيط (**HCP**) على تنظيم الإحصاء العام لسنة **2024**. ويتضمن عدة بنود مرتبطة بالخصائص الجغرافية (مكان ازدياد الفرد وإقامته، وعمله..)، والفردية والأسرية (النوع، السن، المستوى التعليمي...)، والاقتصادية (النشاط، المهنة، السكنى..).... ولذلك يعتبر أدق مصدر إحصائي رسمي لدراسة السكان مجاليا. وتعتمد عليه مجمل البحوث التي تعنى بالتمثلات الترابية للظواهر الاجتماعية والاقتصادية.

ويتطلب تنظيم وإنجاز الإحصاء العام موارد مالية وبشرية ضخمة. مما دفع ببعض البلدان النامية الفقيرة القيام فقط بعملية "تعدادات للسكان" لتحيين معطياتها. ومن هنا يصعب أو يعقد عمليات المقارنات بين إحصاءات البلدان المختلفة.

السجل الحيوي*: يعنى بالتسجيل الرسمي لكل حدث حيوي (ولادة، وفاة، زواج، طلاق، انفصال، تبني الأطفال...) لسكان دولة معينة، في زمن محدد؛ ك"سجل الحالة المدنية" في المغرب. وهدف الإحصاء الحيوي تسجيل قياس دينامية وتغيرات السكان. وفي البلدان الأوروبية تبنى العلاقات، في عدة حالات، على المعاشرة الحرة، بدون عقد زواج أو طلاق. وعادة ما تجمع هذه المعطيات وتسجل من طرف مسؤولي المدن والولايات. بالنسبة للمغرب يتم تسجيل الأحداث

الديمغرافية في "سجل الحالة المدنية"، كـ"أسرة" باعتبارها خلية المجتمع، على مستوى البلديات والمقاطعات والجماعات "القروية". بالإضافة إلى إحصائيات الصحة العمومية.

المسح بالعينة*: تلجأ العديد من الدول إلى إنجاز بحوث جزئية لدراسة ظاهرة معينة (الخصوبة، الأمية، الهجرة، البطالة..)، لكون تكاليفها المادية واللوجيستيكية والبشرية محدودة، بالمقارنة مع التكلفة الباهضة لتنظيم الإحصاءات العامة التي تغطي كل التراب الوطني، وتشمل كل سكان البلاد. وهو ما تعجز عن توفيره عدة دول نامية فقيرة.

المحور الثاني: تطور السكان

2.1- التطور: يرتبط تطور السكان بعاملين أساسيين: وتيرة النمو الطبيعي، والناتج الصافي المرتبط بالهجرة. وقد يكون التطور إيجابيا، متواصلا (أي تطور مستمر في عدد السكان). أو سلبيا (تطور متقطع في تزايد وتناقص السكان). في التطور السلبي، حيث يتناقص السكان بسبب الحروب، كما حدث في البلدان الأوربية كفرنسا، وروسيا و"الاتحاد السوفياتي" سابقا، وألمانيا، خلال الحربين العالميتين (الأولى 1914-1918 والثانية 1939-1945). أو بسبب انتشار المجاعات والأوبئة الفتاكة والأمراض المعدية الخطيرة، كما كان الحال خلال العصور الوسطى والقديمة، عندما كانت مقاومة الإنسان للأخطار ضعيفة (الحتمية الطبيعية). وهو ما يفسر ضعف حجم السكان العالمي الذي ظل محدودا لفترة طويلة من تاريخ البشرية، قبل الاكتشافات العلمية والتكنولوجية المتطورة؛ حيث وإلى عهد قريب (سنة 1927)، كان عدد سكان العالم لا يزيد عن المليارين نسمة؛ أي قبل أقل من100 عام.

لكن العدد تضاعف اليوم بثلاث مرات، ليبلغ 8 ملايير نسمة (منتصف نونبر 2022). ويتوقع أن يقترب من 10 ملايير سنة 2050 على مساحة 130.4 مليون كلم² (2022,www.ined.fr) (جدول1). ويفسر النمو الديمغرافي العالمي المتسارع، بانخفاض معدلات الوفيات، بفضل التقدم الطبي (اكتشاف التلقيحات، وطرق طبية مبتكرة وأدوات وتجهيزات جديدة للعلاج). كما تم القضاء على الأمراض المعدية الخطيرة، التي كانت تفتك بمئات الآلاف من البشر خلال العصور القديمة. ويعتبر توفر الغذاء كما وكيفا وتحسن التغذية، في العصر الحديث والمعاصر، نتيجة ريع الثورات الزراعية والصناعية،

عاملا حاسما في القضاء على المجاعات الكبرى في العالم. مما ساهم في انفجار سكاني قوي (الانفجار الديمغرافي) في الستينيات حتى السبعينيات، خصوصا بالبلدان النامية. قبل أن يسجل انخفاض في معدلات الوفيات، ثم في معدلات الولادات لاحقا، مما أفضى إلى ما سمي ب"مرحلة الانتقال الديموغرافي" ببعض البلدان.

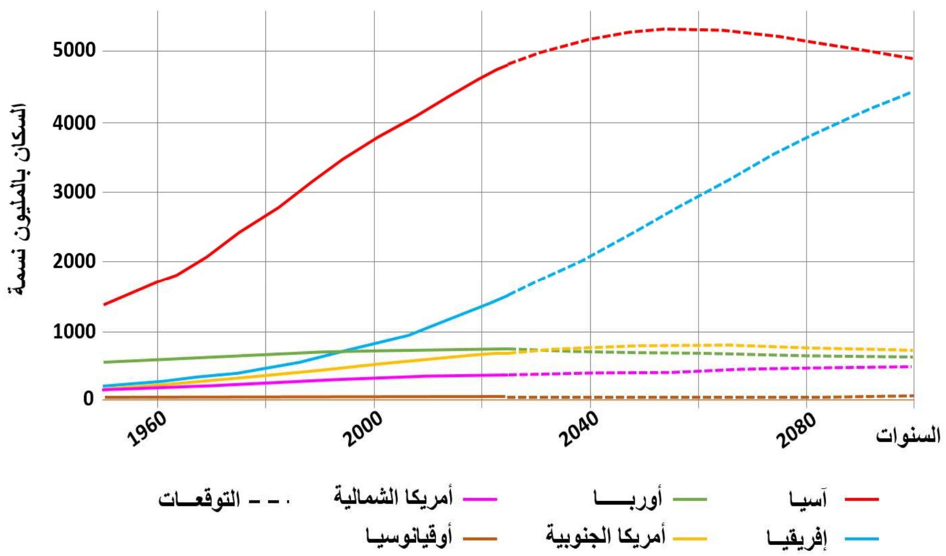
جدول 1 . تطور سكان العالم بالمليار نسمة (من سنة 1804 إلى 2022 وتوقعات 2050-2100)

السنة	1804	1927	1960	1974	1987	1999	2012	2022	2050	2075	2100
عدد	1	2	3	4	5	6	7	8	7 ,9	10.6	11.0

Source : Division de la population – ONU. 2022.

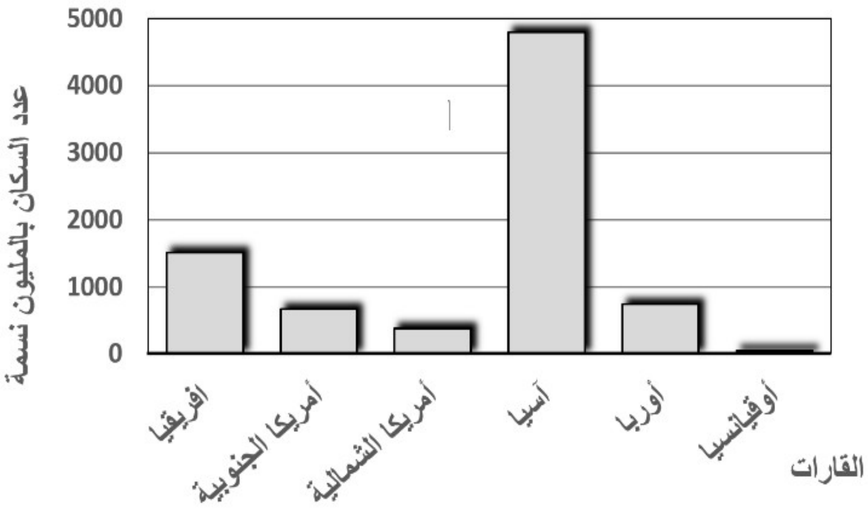
فالثقل السكاني غير متساوي بين القارات الخمس. وتعتبر القارة الآسيوية الأكثر سكانا في العالم؛ إذ تتبوأ المرتبة الأولى في حجم وثقل السكان (نصف سكان العالم منتصف 2022)، بتواجد أكبر البلدان سكانا في العالم بهذه القارة، ومنها الصين والهند والدول المجاورة لهما (باكستان، بانكلاديش، أندنوسيا...). بينما أقيانوسيا (أستراليا والجزر المجاورة لها) هي أقل القارات سكانا. وتأتي إفريقيا في المرتبة الثانية من حيث الثقل السكاني بعد آسيا. وستعرف أكبر زيادة سكانية تفوق كل القارت حسب توقعات 2050. (شكل 1 و 2؛ جدول 2).

شكل 1 . تطور عدد سكان العالم حسب القارات بملايين نسمة ما بين 1960 و2100



Source : Pyramides de population du monde de 1950 à 2100 https://www.populationpyramid.net/

شكل 2 . عدد سكان القارت بملايين نسمة (سنة 2022)



مصدر المعطيات : *www.ined -tous-les-pays-du-monde-2022*

لكن، عند المقارنة بين الثقل السكاني والمستوى الاقتصادي على مستوى القارات، نستنتج أن سمة التزايد الديموغرافي السريع هي السائدة لدى الدول النامية؛ فالقارة الإفريقية، وهي الأقل تقدما اقتصاديا واجتماعيا، تسجل العدد الأكبر من الزيادة السكانية في العالم حاضرا ومستقبلا. وقد تعاني مستقبلا، من عدة مشاكل مرتبطة بالأمن الغذائي ومستوى التنمية والاستقرار السياسي. بينما تعاني أوربا، التي سجلت تقدما اقتصاديا وتنمية اجتماعية ملموسة، من شيخوخة متزايدة لسكانها (شكل رقم 1؛ 6؛ 7).

2.2 **دينامية السكان**: ترتبط دينامية السكان، بالزيادة الطبيعية للسكان، عبر حركة الولادات والوفيات، وبالهجرات، إما من دولة إلى أخرى أو من منطقة إلى أخرى. فالهجرة الوافدة على المكان تزيد في عدد سكانه، بينما تقلص هجرة المغادرة من عدد سكانه (راجع فصل حركية السكان وهجراتهم). ويتحكم في الزيادة الطبيعية عاملان أساسيان هما: الولادات (التي لها ارتباط عضوي مع الخصوبة والإنجاب) وكذا الوفيات. ولقياس دينامية السكان، يلجأ إلى استعمال المؤشرات الإحصائية.

قياس دينامية السكان (تطورهم العددي المطلق والنسبي)

-الزيادة المطلقة للسكان= س1-س0 أو (Pn-Po) حيث أن س1 أو (Pn) يعني الحد الأخير؛ أي عدد السكان في الأحصاء السكاني الأخير (س1)؛ و (س0) أو (Po) هي الحد الأول، ويعني عدد السكان في الإحصاء ما قبل الأخير.

-الزيادة النسبية للسكان = (س1-س0)/س0*100 أو (Pn-Po/Po*100= (أي الفرق بين عدد السكان خلال الإحصاءين، مقسوم على عدد السكان في الإحصاء الأصلي، مضروب في 100).

مثال من المغرب: الزيادة النسبية للسكان بين احصاءين: عدد سكان إحصاء 2014 (هو س1 أو Pn) - عدد سكان في إحصاء 2004 (هو المعبر عنه ب: س0 أو(Po / عدد سكان إحصاء 2004*100 .

-نسبة التزايد للسكان (Taux de croissance) ويعبر عنه ب "r " (أي تزايد السكان بنسبة معينة انطلاقا من القاعدة التالية) = $Pn= Po(1-r)^n$ وبالتالي فإن نسبة التزايد"r " = الجذر التربيعي النوني ل: س1/س0 -1 (وللحصول على النسبة المئوية، يضرب الحاصل في 100)؛

-معدل الولادات %°= عدد المواليد في السنة/مجموع السكان*1000؛

-معدل الوفيات %°= عدد الوفيات في السنة /مجموع السكان *1000؛

-معدل وفيات الرضع%°= عدد الوفيات الرضع في السنة/ عدد الولادات الحية في السنة*1000؛

-معدل الخصوبة العامة %°= عدد المواليد في السنة/عدد الإناث في سن الإنجاب*1000؛

التباين الجغرافي لمعدلات الزيادة الطبيعية في العالم:

أولاً: أقاليم ذات النمو السكاني البطيء: وتضم الدول التي تنخفض بها معدلات الزيادة الطبيعية بشكل كبير لتصل إلى ما دون 1%، بل إلى الصفر أو أقل من ذلك: وتشمل المجموعة الدول المتقدمة بأمريكا الشمالية "الولايات المتحدة الأمريكية وكندا"، وأوروبا، وروسيا، وأستراليا، واليابان. وهي دول إما أنها تعرف قدم التعمير وقطعت أشواطا متقدمة في الانتقال الديمغرافي، مثل دول الإتحاد الأوروبي وروسيا. أو أنها تنتمي إلى العالم الجديد مثل أمريكا الشمالية وأستراليا.

ثانياً : أقاليم ذات النمو السكاني السريع. نسبة النمو السنوي يفوق 1%، وتشمل كلا من آسيا وإفريقيا وأمريكا الوسطى والجنوبية. وهي لا تشكل كلا متجانسا، بل تعرف تباينا على مستوى تطور تشكيلاتها الاجتماعية. وهو تباين لا ينحصر فقط في تفاوت درجات التطور أو النمو، بقدر ما يشمل

أيضا طبيعة الأنظمة الاقتصادية الاجتماعية السائدة فيها. وهو ما ينعكس بشكل أو بآخر على دينامية السكان؛ إذ أن نسبة معدلات النمو تتراوح بين 2% و3.5% وبمعدل سنوي عام يصل 2.5%. ويعني ذلك، أن سكان هذه القارات يتضاعف خلال 20 أو 30 سنة، إن استمرت وتيرة النمو الديمغرافي على ما هي عليه. وتتصدر القارة الإفريقية مجموعات الدول الأكثر نموا ديمغرافيا، تليها دول آسيوية وعربية ثم دول أمريكا اللاتينية (جدول 2 و 6).

جدول 2. مؤشرات ديموغرافية لفئات غير متجانسة* من بلدان مختارة في العالم (منتصف 2022)

بلدان مختارة	السكان سنة 2022 بملايين نسمة	معدل الولادات في ‰	معدل الوفيات في ‰	توقع السكان بملايين نسمة (2050)	معدل وفيات الأطفال (أقل من 5 سنوات) في ‰	معدل الخصوبة (عدد الأطفال لكل امرأة)	%الأطفال الأقل من 15 سنة	% السكان من فئة الأعمار 65 سنة فأكثر	أمل الحياة عند الولادة- ذكور بالسنوات	أمل الحياة عند الولادة- إناث بالسنوات	الدخل الوطني السنوي الخام بالدولار $-
فرنسا	64.6	10	9	66	3	1.8	17	22	80	86	54233
و.م. الأمريكية	338.3	11	9	375	5	1.7	18	17	75	81	69416
الصين	1663	30	7	1313	6	1.2	17	14	76	81	18985
كوريا الجنوبية	51.8	6	7	46	2	0.9	12	17	81	87	47413
المغرب	38.05	17	6	45.85	14	2.3	27	8	73	77	8207
تونس	12.4	16	8	14	14	2.1	25	9	71	77	10969
مصر	111	22	6	160	16	2.9	33	5	68	73	12317
النيجر	26.2	45	8	67	40	6.7	49	2	61	63	1324
الصومال	17.6	43	11	37	66	6.2	47	3	54	58	1242

* بلدان مختارة مصنفة حسب المؤشرات: النعايمي. ق وكرزازي. م ***Population et sociétés, sep. 2022. N°603***

* *ملحوظة: معدل الوفيات الخام العالمية لكل 1000نسمة؛ معدل وفيات الأطفال لكل 1000 مولود حي*. الخصوبة العامة والخاصة (عدد الأطفال لكل امرأة في سن الخصوبة بين 18 و49 سنة)؛ بلدان متقدمة (فرنسا؛ و.م الأمريكية)؛ صاعدة (الصين، كوريا الجنوبية)؛ بلدان نامية صنف 1 (المغرب تونس مصر)؛ بلدان نامية صنف 2 (النيجر، الصومال).

المحور الثالث: توزيع السكان والعوامل المتحكمة فيه

تعتبر دراسة توزيع السكان والتعرف على العوامل المتحكمة فيه المحور الأساسي الذي تهتم به جغرافية السكان. وتتضمن جمع البيانات والمعطيات الديمغرافية وتوطينها مجاليا من خلال ترجمتها إلى عمل كرتغرافي متمثل في خرائط ومبيانات، لتسهيل تحليلها وتفسيرها وفهمها، عبر التعرف على علاقتها بالعوامل الجغرافية.

3.1 - **توزيع السكان** : إن توزيع السكان على سطح الأرض متباين وغير منتظم. فهناك مناطق آهلة بالسكان، وأخرى ضعيفة أو شبه فارغة. وهكذا، تسجل السبع دول الأكثر سكانا في العالم ما يزيد عن نصف سكان المعمور في نهاية سنة 2022، منها: الصين، الهند، الولايات المتحدة الأمريكية، أندونيسيا، باكستان، نيجيريا والبرازيل؛ حيث تبلغ هذه المجموعة وحدها، 4.1 ملايير نسمة؛ ويتراوح عدد سكان الواحدة منها ما بين 200 مليون نسمة وحوالي مليار ونصف (البرازيل 215 مليون/نسمة؛ الصين 1 مليار و425 مليون نسمة). أما النصف الآخر من سكان العالم، فهو موزع بين باقية بلدان العالم . (شكل 3)

الجدول رقم 3: تطور سكان العالم حسب القارات بملايين نسمة (بين سنتي 1950 و2023)

	1950		1970	1990	2012	2023	
القارات - السنوات	العدد	%				العدد	%
إفريقيا	221	8,76	366	630	1083	1460	18,14
آسيا	1402	55,59	2128	3213	4254	4753	59,08
أمريكا الجنوبية	167	6,62	287	445	609	665	8,26
أمريكا الشمالية	172	6,81	231	282	352	378	4,70
أوروبا	547	21,69	657	723	742	742	9,22
أوقيانوسيا	13	0,51	19	27	37	45	0,56
المجموع	2522	100	3691	5320	7080	8045	100

المصدر: إحصائيات منظمة الأمم المتحدة للسكان (%). (*إنجاز*: موسى المالكي)

3.2 - **أهم العوامل المتحكمة أو المؤثرة في توزيع السكان**: يرتبط توزيع السكان بعدة عوامل متداخلة، ومركبة، ومتفاوتة التأثير، حسب الزمان والمكان. فعلى مستوى توزيع السكان بين القارات، تستأثر القارة الآسيوية بأزيد من نصف سكان العالم، محتلة المرتبة الأولى على ربع مساحة القارات. ويتوقع أن تتجاوز 5 ملايير نسمة سنة 2050؛ متبوعة بالقارة الإفريقية (18,14 %) والتي يتوقع أن يصل عدد سكانها إلى ما يقرب من مليارين ونصف، بزيادة مليار نسمة في أقل من 30 سنة (بين 2022 و2050). عكس أوروبا التي يعرف سكانها شيخوخة مرتفعة؛ إذ انخفض ثقلها الديمغرافي من خمس سكان العالم (21 % سنة 1950) إلى أقل من العشر (9 % سنة 2023)؛ بل يتوقع تناقص

عدد سكانها في أفق 2050؛ وبالتالي ستفقد المزيد من وزنها الديمغرافي. ولذا، فهي تأتي في المرتبة ما قبل الأخيرة بعد القارة الأمريكية. بينما قارة أوقيانوسيا (45 مليون نسمة) هي الأقل عددا، رغم كبر مساحتها (جدول 3).

على أساس التحليل الجغرافي الذي يربط بين السكان والمجال، يمكن تلخيص العوامل الأساسية المتحكمة في توزيع سكان بلدان العالم، في البيئة الطبيعة والمشيدة التي يعيشون فيها ويتفاعلون معها.

العوامل الطبيعة: وتتصدرها المواقع على مستوى العروض؛ حيث أن الإنسان ينفر من المناطق الشديدة البرودة والشديدة الحرارة والجفاف. ولذا تظل العروض العليا المجاورة للقطبين الشمالي والجنوبي غير آهلة بالسكان، نظرا للظروف الصعبة التي لا تسمح بانتعاش حياة نباتية وحيوانية، والاستقرار بها صعب ومكلف. فالمواقع والأماكن الجغرافية مؤثرة في استقرار السكان كالجبال والسهول والهضاب والأودية والأنهار التي تخترقها، والسواحل المجاورة للبحار والمحيطات. رغم ذلك، فهذا التأثر نسبي، ومرتبط بتدخل عوامل أخرى في تفسير أو تبرير ارتفاع عدد السكان وكثافتهم في منطقة دون أخرى. وبصفة عامة، يسجل في زمننا الراهن (الألفية الثالثة)، تكدس السكان وارتفاع كثافتهم على الشريط الساحلي للقارات، وعلى ضفاف الأنهار (مصر النيل) والدلتات (بنغلاديش) بصفة خاصة حيث تتوطن المدن والحواضر الكبرى. علاوة على ذلك، تعتبر الموارد المائية عنصرا رئيسيا وحيويا في الاستقرار البشري، وكذا خصوبة التربة (سهل الصين) واعتدال المناخ (أوروبا) وتوفر الغابات والمراعي. كما أن الثروة المعدنية والطاقة (نفط، غاز، فحم حجري طاقات متجددة شمسية، ريحية، مائية) مستقطبة للسكان. بينما ينفر الإنسان من المناطق الحارة والباردة والجافة، رغم أن التكنولوجيا غيرت الوضع، وساهمت في تكيف وعيش السكان، بل وتحقيق مؤشر تنمية بشرية عالية (شكل 12).

العوامل الاقتصادية: كما تلعب العوامل الاقتصادية وطبيعة الأنظمة الاجتماعية والسياسية، دورا كبيرا في توزيع السكان؛ حيث يلاحظ التركز البشري عندما تتوفر ظروف جيدة لممارسة الأنشطة الزراعية (استغلال السهول وتشغيل اليد العاملة) والصناعية (حول المراكز الصناعية) ووسائل

النقل والمواصلات (تسهيل تنقل السكان والبضائع بمختلف وسائل وطرق النقل والتنقل برا وبحرا وجوا)، وتواجد الحواضر الكبرى ومختلف الخدمات (شنغهاي، طوكيو، نيويورك، القاهرة، الدار البيضاء..).

العوامل السوسيوثقافية: إذا كان الوسط الطبيعي والاقتصادي محددا هاما للاستقرار البشري، فإن عوامل متعددة ساهمت في تباين الكثافات؛ منها العوامل التاريخية والدينية والثقافية والحضارية. فالاستقرار بالجبال المحصنة في فترة تاريخية قديمة فوق المرتفعات: ومنها الجبال المغربية، وسلاسل جنوب غرب آسيا، يفسر بالبحث عن المناطق المؤمنة من الغزاة، وتعمير العالم الجديد (القارة الأمريكية وأستراليا)، الذي تم بفضل الهجرة الوافدة من أوربا (الإيبرية، الفرنسية والبريطانية ...)، وتهجير الأفارقة في إطار التجارة الثلاثية عبر المحيط الأطلسي، قصد الاشتغال كعبيد في مناجم الذهب والفضة وحقول قصب السكر.

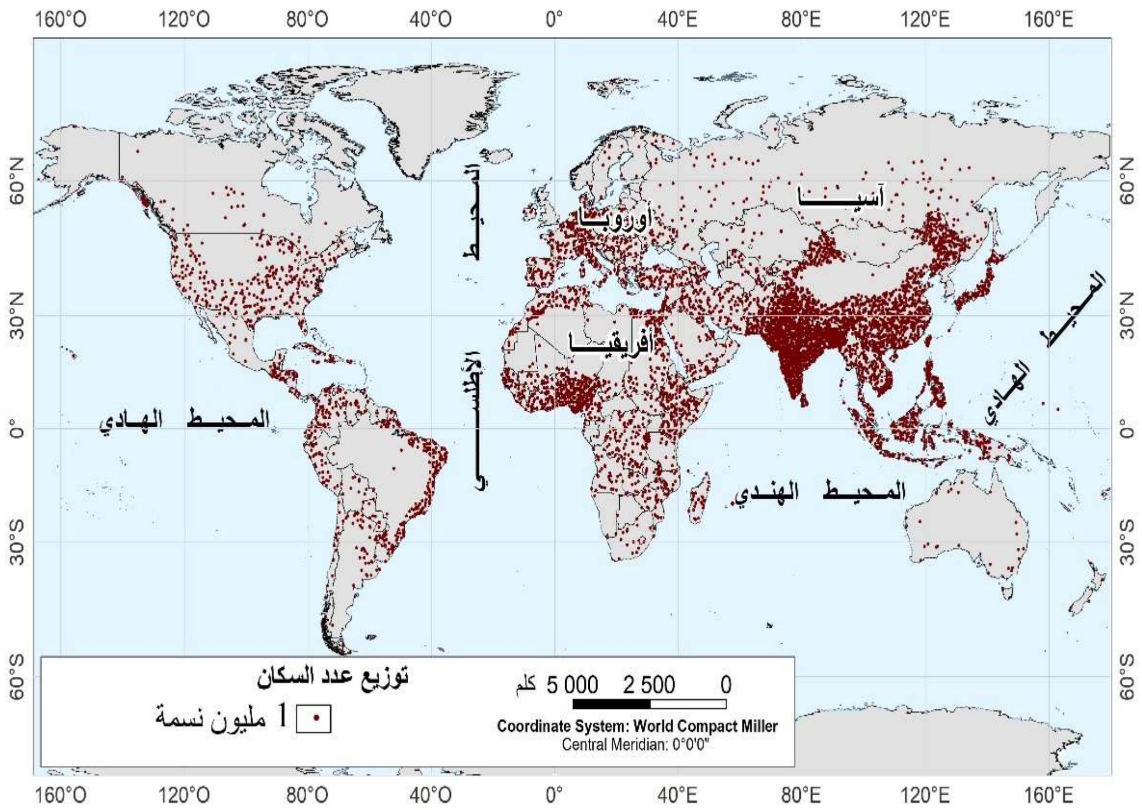
كما أن العوامل السياسية تؤثر بقراراتها التي تتخذ من طرف حكام الدول ومدبري التهيئة وإعداد التراب، إما لإعادة توزيع السكان أو تشجيعهم على الاستقرار في مناطق معينة، (التأهيل والتهيئ وتشجيع الاستثمار كحالة "سيبريا"، أو تشجيع الاستعمار "بإفريقيا" أو سياسة الحد من الهجرة). ويعتبر التخطيط العمراني أحد العوامل الأساسية للتحكم في التوزيع وإعادة توزيع السكان.. كما يختلف توزيعهم واستقرارهم حسب العوامل الذاتية والموضوعية، سواء على المستوى القاري أو البلدان؛ وحتى ما بين الجهات والأقاليم والجماعات داخل البلد الواحد كالمغرب، ويستعمل مفهوم الكثافة العامة، ويعني عدد السكان في كل كيلومتر مربع، قصد مقارنة درجة التكدس في مجالات معينة، حيث ترتفع الكثافة بتوفر عوامل الاستقرار، من أنشطة اقتصادية واجتماعية، مثل الحواضر الكبرى، والمتواجدة أساسا بالمناطق المعتدلة، وقرب السواحل (غرب ووسط أوروبا، وشرق ووسط أمريكا الشمالية وسواحل أمريكا اللاتينية كالبرازيل)، والدلتات وعلى طول الأنهار (نهر النيل، ونهر الميكونغ جنوب شرق آسيا)، (شرق الصين واليابان وكوريا..).

وتستقر معظم ساكنة العالم شمال مدار خط الاستواء (حوالي 90% من سكان العالم) بنصف الكرة الشمالي للأرض. وبالمقابل توجد مناطق شبه فارغة من السكان، حيث تفرض الظروف الطبيعية

أو البشرية صعوبة الاستقرار. كمجموعة الصحاري الحارة "الصحراء الكبرى الإفريقية، وصحاري آسيا وأستراليا"؛ والباردة، كالمناطق المجاورة للقطب بشمال آسيا وأوروبا وأمريكا الشمالية، أو المناطق الاستوائية الرطبة حيث الغابات الكثيفة (الاستوائية والمدارية الرطبة كحوض الأمازون وحوض الكونغو)..أو الجبال المتضرسة... أو التربات الهزيلة ...كالسهوب والبراري...

وقد لا يستثنى من هذا إلا المجالات التي اكتشفت بها المعادن أو المحروقات كشبه الجزيرة العربية (دول الخليج...) أو تدفقات المياه العذبة، والتي تشكل واحات محاطة بفضاءات صحراوية شاسعة الأطراف (شكل 3)

شكل 3 . خريطة توزيع السكان في العالم:



الكثافة السكانية العامة والخاصة

تقاس الكثافة السكانية العامة* (الكثافة الحسابية أو الخام) بعدد السكان في علاقتها بالمساحة ببلد معين أو وحدة إدارية (جماعة، إقليم أو جهة بالنسبة للمغرب)، بوحدة قياس "عدد السكان "نسمة"/ المساحة "كلم²" أو "الهكتار". وتختلف الكثافة السكانية من بلد إلى آخر حسب ثقل السكان وأهمية المساحة العامة. وهكذا تسجل مدينة (جزيرة ماكاو) الصينية أعلى كثافة عالمية (21724 ن/كلم²) مقابل 1315 ن/كلم² ب"بنغلاديش"، 477 ن/كلم² بالهند؛ 149ن/كلم² بالصين؛ 117ن/كلم² بفرنسا؛ 52ن/كلم² بالمغرب (HCP)، و4ن/كلم² بكندا (www.ined.fr 2022,).

ويظل هذا العدد مجرد معدل، لا يعكس التوزيع الحقيقي للسكان. إذ يلاحظ أن معظم السكان على مستوى القارات والبلدان يتركزون على مساحة محدودة. ولذا يلتجئ بعض الباحثين إلى خصم المناطق غير المأهولة بالسكان (أو عدد سكانها ضعيف)، من المساحة العامة، للحصول على كثافة قريبة من الواقع، وهي *كثافة معدلة*.

ويستخدم الباحثون كثافات أخرى، منها *الكثافة الزراعية** ***Agricutural Density*** والتي تحسب بقسمة عدد الفلاحين على المساحة المزروعة والمغروسة في وحدة إدارية[1]. فهي تترجم عمليا العلاقة بين حرفة السكان ووظيفة الأرض. وتترجم *الكثافة الاقتصادية العامة*[2]* ***Genral Economic Density*** العلاقة بين الناتج المحلي لبلد معين في علاقته بعدد سكانه. وعبرها يتعرف الباحث على مستوى معيشة السكان (التنمية البشرية) التي تمثل العلاقة بين عدد السكان والموارد الطبيعية والبشرية.

وتترجم خرائط الأطاليس هذه العلاقة التي تظهر مدى توازن أو اختلال ثقل السكان والموارد؛ حيث يسجل تفوق الموارد على ثقل السكان في البدان المتقدمة (اليابان، فرنسا، ألمانيا، كندا)، ويحدث العكس في البلدان النامية، حيث عدد السكان يفوق الموارد (المغرب، البلدان الإفريقية بصفة عامة)؛ بينما يسجل توازن بين ثقل السكان والموارد في البلدان الصاعدة (الصين، روسيا..).

[1] الكثافة الزراعية=عدد السكان المزارعين (في بلد، وحدة إدارية) /مساحة الأراضي الزراعية

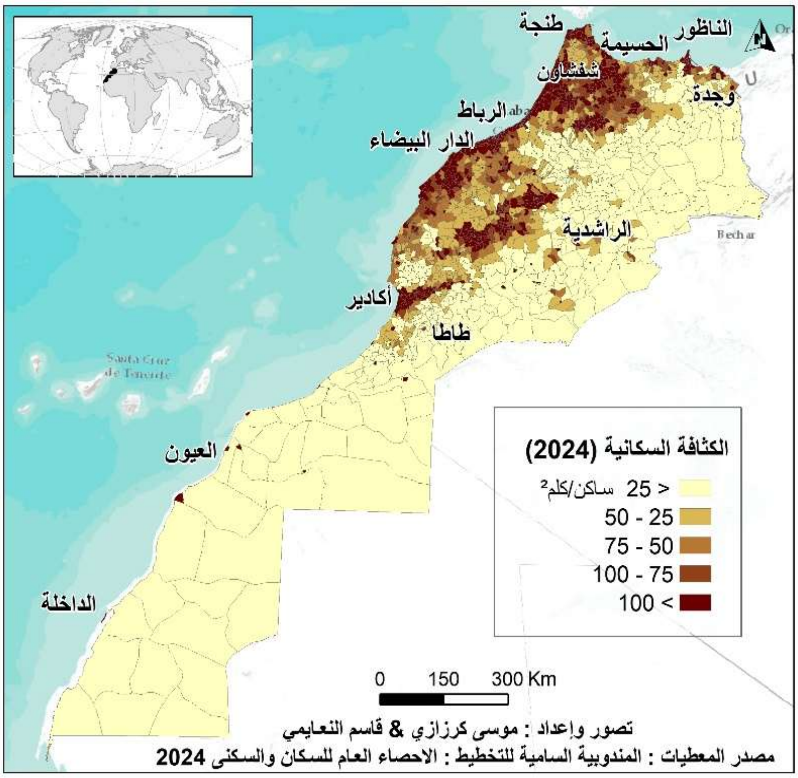
[2] الكثافة الاقتصادية العامة= إجمالي الناتج المحلي لبلد/ عدد سكان البلد

ويستحب استعمال الكثافة السكانية في وحدات إدارية صغيرة متجانسة، يعبر عنها في الخرائط بالنقط أو اللون المتدرج أو الهاشورات (كالجماعات القروية بالنسبة للمغرب: شكل 4 ؛ 5 (التي تعطي فكرة واضحة عن تركز السكان وضعفه، عكس استخدامها على مجال واسع.

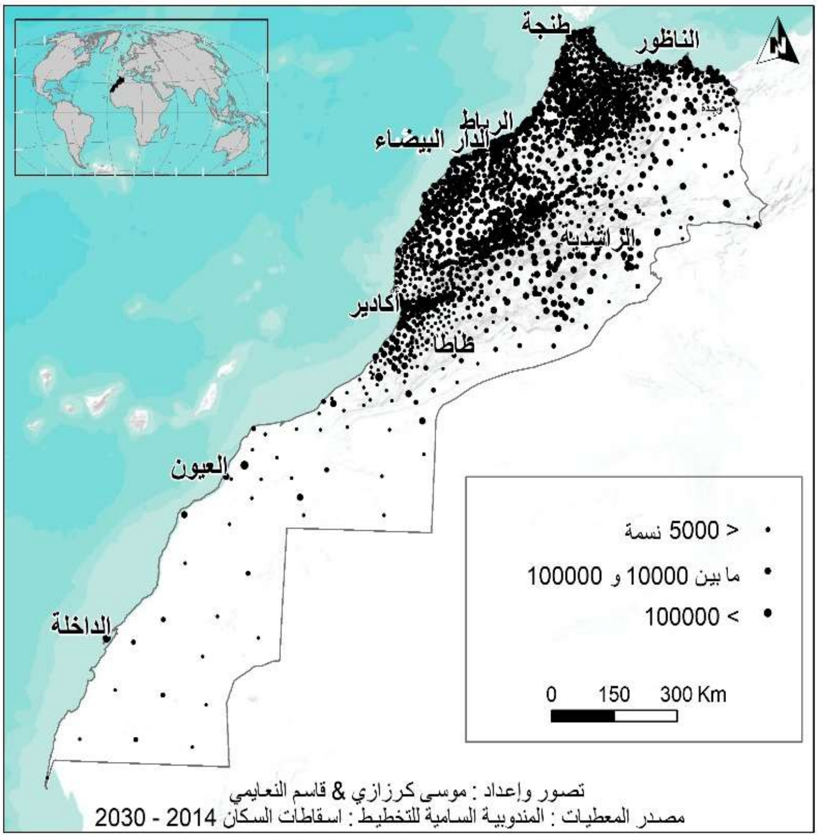
ويلاحظ بصفة عامة تركز للسكان في الشمال الغربي للمغرب، خط وجدة -أكادير، مع بعض الإستثناءات الخاصة بالواحات، كإقليم الراشدية ومدن الأقاليم الجنوبية (العيون -بوجدور- الداخلة)؛ حيث تتعدى الكثافة السكانية بالشمال الغربي بين 50 نسمة و100 ن/ كلم^2. وبذلك يعتبر الأكثر كثافة وتعميرا وإشعاعا اقتصاديا، حيث يسجل مركز الثقل الاقتصادي على طول سواحله المتوسطية والأطلنتكية وأساسا جهة (الدار البيضاء-سطات). بينما تظل مناطق السهوب والجبال والصحاري ضعيفة الكثافة السكانية إلى شبه فارغة، إذا استثنينا بعض الواحات والدواوير في الجبال والسهوب (شكل 4 و5).

وينتظر، حسب توقعات سنة 2030، أن تستمر هيمنة هذه المناطق الحيوية اقتصاديا، مع بروز حيوية بالجهات الثلاث الجنوبية الغربية بالبلاد، بالنظر لما تعرفه المنطقة من دينامية اقتصادية جديدة، كمنصة تربط بين شمال البلاد المنفتحة على أوروبا من جهة، وبلدان إفريقيا جنوب الصحراء من جهة أخرى، خاصة مع فتح عشرات القنصليات الأجنبية بالعيون والداخلة، للاستثمار في هذه الجهات التي تتهيأ لاستقبال الاستثمار الوطني والدولي، بعد الانتهاء من تشييد ميناء الداخلة، واستكمال ورش الطريق السريع "تزنيت -الداخلة"، وبنيات تحتية أخرى بالأقاليم الجنوبية المغربية.

الشكل 4 : خريطة التوزيع والكثافة السكانية بالمغرب



الشكل 5 : خريطة توقعية لكثافة السكان حسب إحصاء 2014 وما هو متوقع سنة 2030



ويتوفر الجغرافي الكرتغرافي على طرق ومناهج لوضع خرائط، بواسطة الحاسوب استنادا على قاعدة المعطيات. بالإضافة إلى المناهج الإحصائية الوصفية والكمية في قياس التوزيع السكاني، وتطور التعمير، والتعرف على مراكز الثقل وانتقاله عبر الزمان والمكان في البلد. ويستحسن بالنسبة للباحث الجغرافي استخدام المنهج الإحصائي بموازاة مع المناهج الكرطغرافية (Noin, 1979؛2005).

مؤطر 1 " الإنسان صانع الخيرات"

أضحى تأهيل الموارد البشرية بإرادة وعزيمة الإنسان، وطبيعة الأنظمة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والنخب التي تقودها، التي تخدم بلدانها وشعوبها، هو العامل الحاسم في تغيير الأوضاع نحو الأفضل. والمثال يتجسد في بلد كاليابان وكيف يعيش المواطن في بيئته، في رخاء ونوعية حياة عصرية كريمة، مع تشبثه بحضارته واعتزازه بتراثه ولغته؛ علما بأن بلاده لا تتوفر على آبار بترول ولا غاز طبيعي ولا مناجم ذهب. في هذا البلد وفي بلدان أخرى تعيش شعوبها في بيئة قاسية البرودة، كالدنمارك والسويد، ومع ذلك، تحتل المراتب الأولى بالعالم في مؤشر التنمية البشرية. كل ذلك بفضل إرادة الإنسان الواعي الذي عمل على تطوير البحث العلمي والتكنولوجي بجامعاته، وما تمخض عنها من ابتكارات واكتشافات علمية متتالية، قلص من أهمية العوامل الطبيعية والحتمية؛ وهذا رغم أهمية العوامل الجاذبة للسكان واستقرارهم بها، والعوامل المنفرة وابتعادهم عنها، ورغم التقسيمات الذي تميز بين المجالات الغنية بالموارد والفقيرة.

فبفضل إرادة الإنسان واستخدام ذكائه وعلمه، أصبح يستثمر في الصحاري الحارة والباردة، ويكتشف مجالات غنية بموارد الطاقة الأحفورية التقليدية والمتجددة النظيفة، التي تستدعي أيدي عاملة وخبراء، وتعميرا بشريا لاستغلالها، وبعثات علمية لإنجاز بحوث علمية بها. وفي قطاعات واعدة صديقة للبيئة.

من هنا نستنتج عبر الوقائع الملموسة المذكورة، قدرة الإنسان ونخبته الواعية المواطنة، ودورها في خلق تنمية بشرية ومستدامة، أهلتها لاستغلال واستثمار كل الثروات الطبيعية واللامادية والحضارية أينما وجدت، في الاتجاه الإيجابي. (تعليق وتعقيب ونقد، كرزازي موسى،2023)

المحور الرابع: بنيات السكان

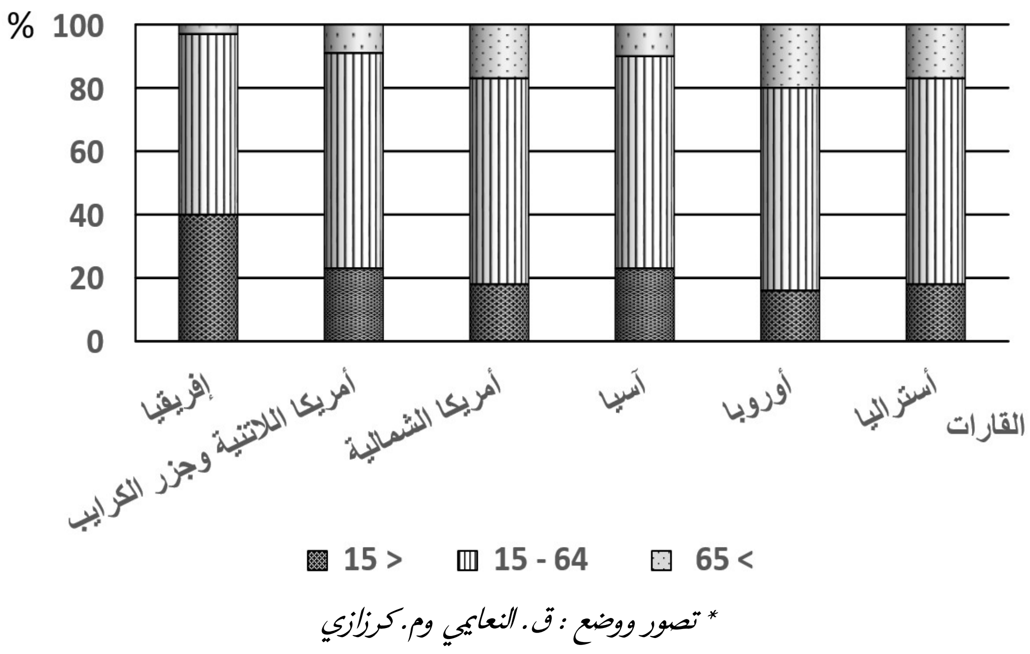
في هذا المحور سنعالج البنية السكانية حسب العمر ((sex-ratio وحسب الجنس (أو النوع) وحسب التركيبة الاقتصادية بالدرجة الأولى وبالبنيات الاجتماعية والثقافية المتنوعة بالدرجة الثانية.

4.1- **تعريف "بنيات" أو "تركيبة " السكان**: تعني بنيات السكان، تركيبتهم* حسب النوع والعمر المعبر عنها كرتوغرافيا في نوعية وأشكال بناء الأهرام، وحسب الإقامة (بالمدن أو الأرياف)،

وحسب أنشطتهم الاقتصادية ومهنهم، وبنياتهم الاجتماعية التعليمية والصحية. ويمكن إضافة بنيات اجتماعية ثقافية دينية متنوعة، منها انتشار لغاتهم المستعملة ودياناتهم وجنسياتهم، التي تشترك فيها الجغرافية الاجتماعية والثقافية مع الأنثروبولوجيا وعلم الاجتماع. فخصائص السكان وفق التركيبة متباينة حسب عدة عوامل ومستويات، في مقدمتها مستوى تقدم وتنمية البلدان، وأنظمتها المهيمنة عليها: السياسية والاقتصادية والاجتماعية والحضارية (**Max Derruau, 2007, Chap.4., 125-132 ; 62-65**).

4.2- أهمية دراسة التركيب العمري (البنية السكانية حسب العمر*) : يمكن التعرف على بنية السكان من خلال دراسة الفئات العمرية (مقياس إحصائي): الرضع أقل من عام، والأطفال الصغار أقل من خمس سنوات؛ وكذا تقسيم السكان إلى فئات عمرية من خمس سنوات أو عشر سنوات. ويمكن التعرف على البنية من خلال المقياس الوظيفي: *فئة الأطفال* (الصغار 0-14 سنة)؛ والبالغين (15 سنة إلى 64 سنة)، والمسنين أو الشيوخ (65 سنة فأكثر). ويتباين حجم فئات الأعمار حسب القارات، حيث تضم القارة الإفريقية أكبر نسبة من الأطفال والشباب، وأقل نسبة من الشيوخ، تليها أمريكا اللاتينية. وعكسها أوربا، التي تضم أقل نسبة مئوية من فئات الصغار والشباب، وأكبر نسبة من فئة الشيوخ، (شكل6).

شكل 6 . الفئات العمرية الكبرى حسب القارات (منتصف 2022)*



** تصور ووضع : ق. النعايمي وم. كرزازي*

مصدر الأرقام: **Population et sociétés, sep. 2022. N°603**

أهمية دراسة السكان في التخطيط: عبر دراسة تركيبة السكان العمرية (شكل 6، وجدول 3)، يتمكن المخطط، من التعرف على نسبة *السكان غير نشطين** وهم الصبية الأقل من سنة أي "الرضع" وهم الأكثر هشاشة؛ والأطفال الصغار أقل من 5 سنوات، والأطفال والمراهقين الأقل من 15 سنة، وفئة الشيوخ (65 فما فوق). وهي الفئات غير المشتغلة مبدئيا. لكنها تحتاج إلى مواكبة ورعاية خاصة، من تعليم وصحة وترفيه. وإلى إعالة (نسبة *الإعالة للأطفال والشيوخ**[1]). وتعتبر بلدان إفريقيا جنوب الصحراء خزانا لهذه الفئات، نظرا لارتفاع معدل الخصوبة ومعدل الولادة، حيث تمثل فئة الأطفال والمراهقين الأقل من 15 سنة 40% من مجموع سكان القارة الإفريقية.

وتعتبر البلدان المتقدمة أكبر الدول إعالة للمسنين، نظرا لارتفاع نسبة فئة الأعمار من 65 سنة فأكثر، التي تبلغ خمس سكان أوروبا، نتيجة لضعف مؤشر الخصوبة بالدرجة الأولى. فدراسة هذه المؤشرات الديموغرافية (جدول3)، تمكن من معرفة نسبة فئات الأعمار القادرة على العمل (بين 15- و64 سنة) (أي *الفئات العمرية النشيطة**). وبالتالي وضع سياسيات عمومية سكانية.

4.3- **تباين المشاكل الديمغرافية**: من خلال قراءة المعطيات الديموغرافية العالمية وتحليلها، يتبين بأن مشاكل الدول الهرمة تختلف عن مشاكل الدول الفتية. فالبلدان المتقدمة عامة، وفي مقدمتها أوروبا، تعرف تركيبة سكانية شائخة؛ وبالتالي، تحتاج إلى إنفاق أكبر لرعاية المسنين والعجزة، ببناء المستشفيات ودور النقاهة والعجزة فيما يخص الجانب الصحي؛ بينما تتميز بقلة في فئة أعمار الصغار (16%)، ما يخفف عليها العبء الاجتماعي والمالي فيما يخص نفقات متنوعة (صحة وتعليم وخدمات رياضية وترفيهية وثقافية للأطفال والمراهقين).

عكس هذه الوضعية، وإلى عهد قريب، كان سكان البلدان النامية يتميزون ببنية عمرية شابة، نظرا لارتفاع نسبة الأطفال والشباب، بلغت أحيانا في عدد من بلدان إفريقية مرحلة "الانفجار الديموغرافي*"، حيث كانت نسبة الفئة المسنة ضعيفة ولا تحتاج إلى نفقات كبيرة، لكنها تحتاج إلى إنفاق أكبر على الفئة الشابة. ولا تزال بنية سكان البلدان النامية، خاصة في إفريقيا شابة، مع تباين

[1] قياس نسبة الإعالة. نسبة إعالة الصغار=عدد السكان أقل من 15 سنة/عدد السكان في المدى العمري (15-64 سنة)100 x؛

نسبة إعالة الكبار= عدد السكان 65 سنة فأكثر/عدد السكان في المدى العمري (15-64 سنة)100 x

نسبة الإعالة العامة (الحقيقية)= عدد السكان المعالين (كل السكان غير العاملين) /عدد السكان العاملين 100 x

بين الدول، حسب أوضاعها الاقتصادية والاجتماعية ومرحلة انتقالها الديمغرافي. وبهذا تتصدر القارات الأخرى من حيث بنيتها الشابة؛ في حين تتصدر أوربا باقي القارات في شيخوخة سكانها (شكل 6 وجدول 4).

وتبين إحصاءات نهاية القرن 20 وبداية القرن 21 أن سكان العالم، بل ومعظم البلدان النامية يسيرون في اتجاه انخفاض معدل الخصوبة وتناقص نسب فئات الأعمار الصغار، وهي ظاهرة تفسر بعدة عوامل، منها إنهاء مراحل *الانتقال الديموغرافي** منذ زمن بعيد بالنسبة للبلدان المتقدمة. واجتياز البلدان النامية للمرحلة الأولى والثانية منه. بل إن بعض البلدان الصاعدة كالصين، خرجت من المرحلة الثالثة للانتقال الديموغرافي، وتدخل المرحلة المتطورة، بعد تقلص معدلات الولادات والوفيات في المجتمع الصيني، حتى أن رئيسها صرح في خطاب له (أكتوبر 2022) بدخول البلد مرحلة تشجيع الولادات لأكثر من ولد واحد، لمواجهة تحدي شيخوخة المجتمع، حيث تراجع عدد السكان لأول مرة في تاريخ الصين المعاصر، بعد سن سياسة الدولة الصينية "تحديد النسل بإنجاب ولد واحد لكل أسرة" وتطبيقها بكل صرامة لعقود من السنين.

وعلى المستوى الاقتصادي، تتميز الفئات العمرية المتوسطة (فئة البالغين) بالمساهمة في نمو السكان عبر الإنجاب، وفي نمو الإنتاج من خلال مساهمتها في خلق الثروات. وهو ما يجعلها مؤهلة بنشاطها ومواردها المالية لرعاية الصغار وتحمل إعالة المسنين (إعالة عامة للفئات غير النشيطة)، في إطار تنظيمات الدولة وهياكلها الاجتماعية. وتعتبر هذه الفئة العمرية الأكثر تحركا في مجال الهجرة، للبحث عن عمل أو تحسين ظروفها المعيشية ونوعية الحياة ولأسرها.

وقد توسعت فئة كبار السن في العقود الأخيرة نتيجة ارتفاع معدل أمل الحياة الذي بلغ 80 سنة في بلدان متقدمة أوروبية وآسيوية كاليابان (82 سنة للرجال و88 سنة للنساء) وصاعدة (الصين 76 سنة للرجال و81 سنة للنساء)، منتصف 2022. بل ظهرت بوادر نضج أهرام بلدان نامية كالمغرب المتجهة نحو الكهولة والشيخوخة على الأمد المتوسط والطويل (شكل 8). وتجدر الإشارة إلى نجاح سياسة تنظيم الأسرة عبر "التخطيط العائلي" ما بين الثمانينات والتسعينات في عدة بلدان نامية. ولذا أصبح معدل أمل الحياة في المغرب يتعدى السبعين (73 سنة للرجال و77 للنساء).

وبصفة عامة، تزداد نسبة الشيخوخة في العالم المتقدم، خاصة في أوروبا، حيث بلغت نسبة المسنين الأكثر من 65 سنة في فرنسا على سبيل المثال أزيد من خمس السكان في مطلع الألفية. وتبلغ نسبتها في ألمانيا 22% (منتصف سنة 2022). وتستثنى نسبة كبيرة من الدول الإفريقية وأمريكا اللاتينية ودول آسيا الغربية والجنوبية، حيث تسجل من 3 إلى 6% في فئة المسنين. ويسجل ارتفاع أمل أو أمد الحياة* ليتعدى الثمانين في عدد من البلدان المتقدمة؛ حتى أصبح يطلق عليهم في آسيا مصطلح "كبار الشباب" (وتتراوح أعمارهم بين 65 و 80 سنة) (جدول 4).

جدول 4 .سكان العالم : معطيات وموشرات ديموغرافية حسب القارات (قاعدة المعطيات منتصف سنة 2022)

القارة	السكان (بمليون ن)	السكان (إسقاط 2050)	م الولادات ‰	م الوفيات العامة ‰	أمل الحياة		م الخصوبة العامة	م وفيات الأطفال 15 > (%)	عدد أطفال 15 > (%)	الأعمار 65 => (%)
					ذكور	إناث				
إفريقيا	1460	2458	32	8	60	64	4.2	44	40	3
أمريكا اللاتينية وجزر الكرايبي	665	749	15	8	71	77	1.8	13	23	9
أمريكا الشمالية	378	421	11	9	76	81	1.6	5	18	17
آسيا	4753	5293	14	8	71	76	1.9	22	23	10
أوروبا	742	703	13	9	74	81	1.5	4	16	20
أستراليا	45	58	15	7	77	82	2.1	16	23	13
العالم	8045	9709	17	8	69	74	2.3	28	25	10

مصدر الأرقام[1]: ***Population et sociétés, sep. 2022. N°603***

***Source : Nations Unies. sep. 2022 / 2023**

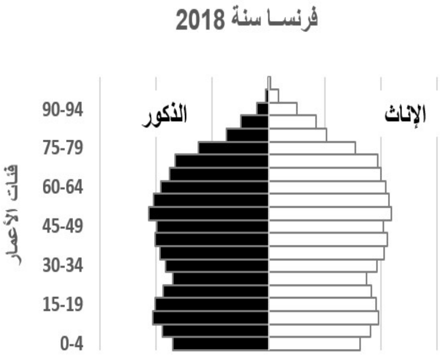
4.4- **البنية السكانية حسب النوع* (أو الجنس)**: وتعني نسبة الذكورة ونسبة الأنوثة). رغم أن نسبة الذكور تفوق بقليل نسبة الإناث ب5% في البداية؛ إلا أن تساوي الجنسين هو الغالب في آخر المطاف. باستثناء في حالة الحروب الدموية حيث يتوفى الذكور المجندون أكثر من الإناث (الحربان العالميتان بأوربا، حرب الخليج بين إيران والعراق في نهاية القرن 20)، وفي حالة الهجرات

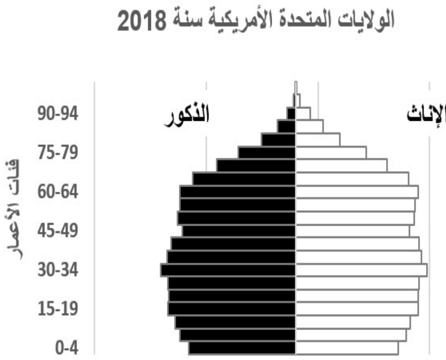
[1] Note de lecture : La publication World Population Prospects fournit les estimations de population des Nations Unies pour tous les pays du monde pour chaque année entre 1950 et 2020 et les projections selon différents scénarios (bas, moyen et haut) pour chaque année entre 2020 et 2100. Les chiffres présentés ici correspondent aux projections pour l'année en cours selon le scénario moyen.

المغادرة والوافدة التي تغير الوضع الديموغرافي في الاتجاهين، كبلدان الخليج واستقرار اليد العاملة الأجنبية الوافدة للعمل، والتي يغلب عليها الذكور. (شكل7).

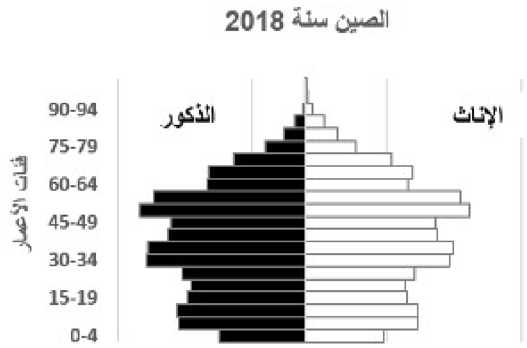
شكل 7 : أنواع من الأهرام السكانية حسب مجموعات العالم (2023)

بلدان متقدمة: نموذج أهرام شائخة:

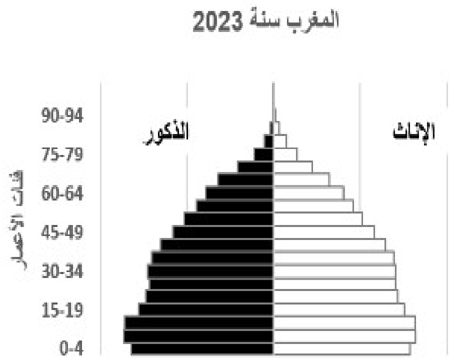




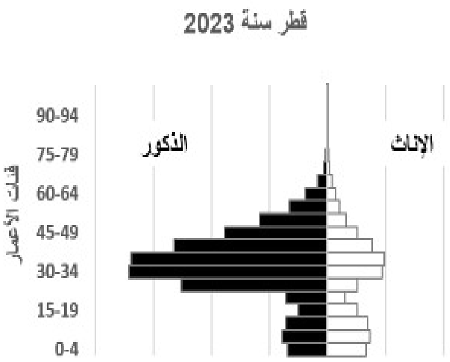
بلدان صاعدة: نموذج أهرام كهلة في اتجاه الشيخوخة:



بلدان نامية من الصنف الأول (نموذج أهرام مجتمعات فتية):



بلدان خليجية نفطية (نموذج أهرام مختلة في تركيبة النوع، تستقبل المهاجرين الذكور) :



مؤطر 2. الهرم

الهرم هو رسم بياني يتكون من فئات عمرية "خماسية او عشرية"، معبرا عنها بأعداد مطلقة أو نسب مئوية من الذكور والإناث، ممتدة على قاعدة الهرم. ويمثل خط المركز الرأسي فئات السن (شكل7). وقد يعبر عن البنية العامة للسكان عبر مثلث متساوي الأضلاع، يشير كل ضلع إلى نسبة مئوية عشرية للسكان من 0 إلى 100% (الأطفال أقل من 15 سنة؛ البالغون 15-64 سنة والمسنون65 سنة فأكثر). وتتمثل أهمية هذا المبيان في إبراز درجة الثقل الديموغرافي للفئات الثلاث الممثلة بنقطة واحدة داخل المثلث. وبالتالي تسهل المقارنة بين أوضاع تركيبة سكان عدد من البلدان في مثلث واحد، بحيث يتوطن مركز الثقل في زاوية الأطفال أو البالغين أو الشيوخ. وفي الواقع، يمثل الهرم مراحل تاريخية ديموغرافية لسكان بلد معين من المواليد والوفيات والهجرة خلال مئة عام. ويسجل اختلالاته في فئات الأعمار نتيجة مجاعات، هجرات، أمراض وأوبئة فتاكة منها "كوفيد 19" (2020-2022) أو أزمات اقتصادية خانقة " أزمة 1929؛ و2008" بالعالم الرأسمالي على سبيل المثال. أو حروب تعرض لها سكان بلدانها (مثال آثار الخسائر البشرية لفترة الحربين العالمتين الأولى والثانية البارزة في أهرام بلدان أوربا كفرنسا..). (شكل 7 أنواع من الأهرام السكانية المتباينة).

للتوضيح، نقدم أنواعا من أهرام بلدان متباينة في التطور الديمغرافي، مما يبرز اختلاف أشكالها (شكل 7): منها بلدان متقدمة (فرنسا؛ و.م. الأمريكية)؛ بلدان صاعدة (الصين)؛ بلدان نامية من الصنف الأول (المغرب)، خليجية نفطية (قطر) كبلد استقبال للمهاجرين الذكور أساسا. فمن خلال هذه الأهرامات نميز نماذج من بين البلدان المتقدمة ممثلة بهرم من أوروبا كفرنسا التي تعرف شيخوخة سكانها، البارز في تقبب هرمها. وقريب منها نسبيا، هرم و.م. الأمريكية (هرم في مرحلة وسطى) الذي تتقلص قاعدته تدريجيا؛ ما يعني تقلص فئة الأطفال؛ في حين تنتفخ جوانبه وتتوسع قمته المكونة من فئة الشيوخ نظرا لارتفاع أمل الحياة.

وتأتي أهرامات البلدان الصاعدة كالصين، بين المنزلتين، إذ تتقلص قاعدة الهرم تدريجيا، بينما ينتفخ وسطها، حيث نسبة الكهولة مرتفعة. أما في البلدان النامية من الصنف الأول كالمغرب، فهو يعرف تطورا يتجه نحو الكهولة وتقلص فئة أعمار الأطفال والمراهقين. ويبدو هرم قطر كبلد خليجي نفطي غير متوازن بين الذكور والإناث، لصالح الذكور، نظرا لارتفاع نسبة المهاجرين الوافدين على البلد، أساسا من الذكور كيد عاملة، باعتباره بلد استقبال للمهاجرين خاصة من آسيا (بنغلاديش وباكستان ومصر...).

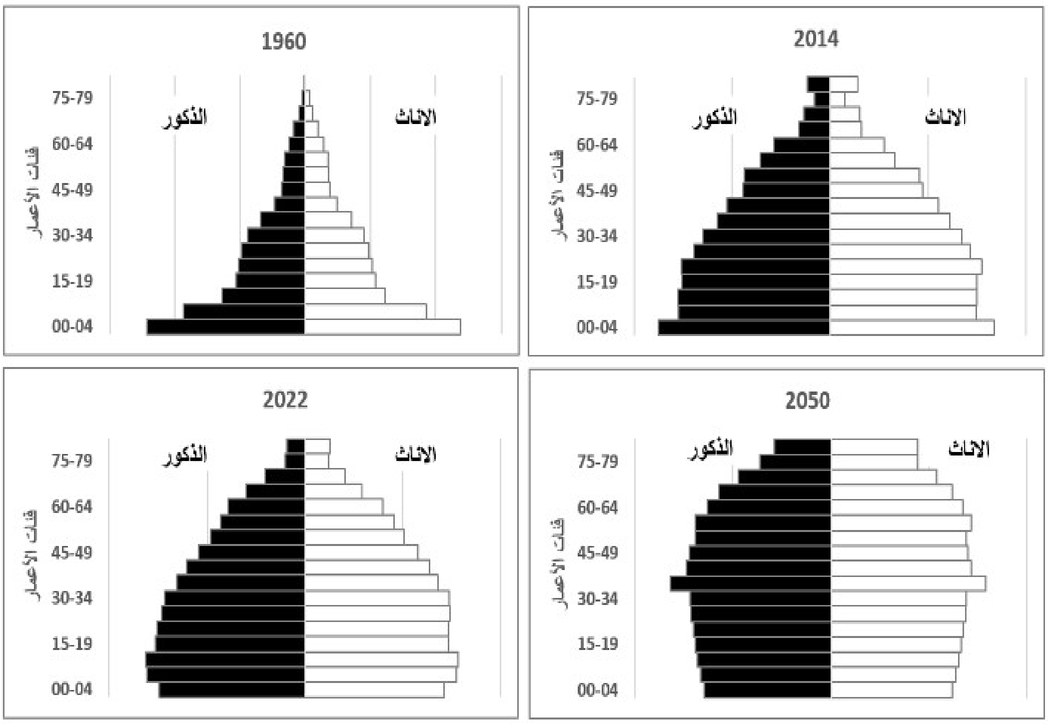
فالهرم يعطي صورة عن سكان البلد، هل هو مجتمع فتي، قاعدة هرم فئات أعمار سكانه من الصغار عريضة، وقمته شبه حادة، كما هو واضح في هرم المغرب (سنة 1960) (شكل 8). أو مجتمع ناضج أو شائخ، قاعدة الهرم ضيقة وقمته محدبة؛ أو كمجتمع عائد إلى الفتوة، قاعدة هرمه عادت إلى الاتساع؛ مع ما يستنتج من هذه الأنواع من الأهرامات من خلاصات تفسر الأسباب والنتائج والتوقعات. وبالتالي التفكير في نهج نوع السياسات الواجب اتخاذها لتعديل الهرم قبل فوات الأوان، حسب الوضع الديمغرافي لكل بلد. على سبيل المثال: يمكن لبعض البلدان النامية التي تتصدرها الدول الإفريقية، سن تشريعات لتقليص عدد الولادات في إطار "التخطيط العائلي"، مثل ما وقع في مغرب ما بعد الاستقلال، مع فترة الانفجار الديموغرافي، منذ منتصف الستينيات وخلال السبعينات.

كما يمكن لدولة أخرى اتباع سياسة معاكسة، عبر تشجيع الولادات لتعويض الخصاص في اليد العاملة والنسل، مثل حالة الصين الراهنة وروسيا (2024). أو عبر وسيلة تشجيع الهجرة الوافدة عليها (كألمانيا)، أو الحد منها عبر قوانين جديدة صارمة، حسب ظروف البلدان وطبيعة الأنظمة والحكومات التي تحكمها (فرنسا، إيطاليا، الولايات المتحدة الأمريكية).

وبصفة عامة فإن عدد ونسبة الأطفال والشباب قد تقلص في البلدان المتقدمة مع بداية الثورة الديمغرافية، مقابل ارتفاع عدد ونسبة المسنين. والسبب الحاسم في هذا التطور الديمغرافي هو انخفاض معدل الخصوبة على الصعيد الوطني لهذه البلدان. ويؤثر ذلك على المستوى الداخلي المحلي، حيث أن التغيرات على مستوى الخصوبة يحدد نوعية البنية السكانية.

فمن خلال مقارنة أشكال أهرام المغرب حسب التطور في الزمن، ما بين الإحصاءات العامة للسكان (1960 و2014)، وتوقعات سنة 2050، يتبين تغير بنية السكان من الفتوة إلى الكهولة وستنتهي على الأمد البعيد بالشيخوخة (شكل 8).

(شكل 8) تطور هرم المغرب (1960-2014 - 2022 و التوقع سنة 2050)*



** تصور ووضع : ق. النعايمي ؛ م.كرزازي*

(مصدر المعطيات هرم المغرب: المندوبية السامية للتخطيط، ماي 2017)

إن البنية السكانية كانت فتية مطلع ستينيات القرن 20 (نتائج إحصاء 1960)، حيث تميز الهرم باتساع قاعدته التي تمثل فئات أعمار الأطفال الأقل من 15 سنة، ثم تتلوه الفئات المتوسطة العمر وتشمل الشباب والكهول إلى حدود 60 وأقل من 65 سنة؛ وأخيرا يتسم الهرم بحدة قمته، ما يعني تقلص فئة الشيوخ. وفي إحصاء سنة 2014 يجسد الهرم مرحلة النضج، حيث تظل قاعدته واسعة في الفئة العمرية الأقل من 10 سنوات، مع بداية تقلص تدريجي لفئات المراهقين والشباب، لصالح فئة الكهول. ما يجعل شكل الهرم محدبا، إلى أن يصل القمة التي تبدو مسطحة إلى حد ما، ويفسر ذلك بطول أمد الحياة لهذه الفئة من الشيوخ.

وفي الشكل الثالث لسنة 2022، يسجل تراجع قاعدة الهرم، ويعني ذلك تقلص فئات الرضع والأطفال أقل من خمس سنوات، واستمرار توسع الفئات الشابة والكهلة، ما يظهر تحدبه التدريجي وزيادة توسع فئات الشيوخ من 65سنة فأكثر؛ أي اتجاهه نحو مرحلة الشيخوخة.

وفي الشكل الرابع، حسب التوقعات لسنة 2050 يبرز تحدب الهرم كاملا وانتفاخه في الوسط، مع استمرار توسع الفئات الشابة والكهلة وحتى الشيوخ من 65 سنة وأكثر. مما يعني شيخوخة المجتمع. هذه التوقعات تفيد المسؤولين وذوي القرار لوضع السياسات العمومية المواكبة لهذه التطورات الديموغرافية، لحل المشاكل قبل استفحالها.

4.5- البنية الاقتصادية* للسكان والتغيرات العالمية : بنية السكان الاقتصادية مرتبطة بتنظيم الحياة الاقتصادية والاجتماعية. وعلى أساس هذا التنظيم تختلف الأنشطة والمهن ودرجة تقدمها، في علاقة متفاعلة مع مستوى عيش السكان ومستوى تقدم البلدان العلمي والتكنولوجي والاقتصادي. وبذلك تعكس الاختلافات التي تبرز في بنيات أعمار السكان، تباين التطور الديمغرافي لكل بلد، حسب بيئتها الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية (جدول 5). فالعمل والإنتاج مرتبطان بوجود الإنسان وبقائه، خلال التطور الحضاري، من المرحلة البدائية التي كان يعتمد فيها على الجمع والالتقاط والصيد من الغابة، إلى مرحلة الزراعة وتدجين الحيوانات والرعي ثم الصناعة. ومفهوم التخطيط ليس مقتصراً على تخصيص الموارد الاقتصادية فحسب، بل يتعداه إلى نطاق أوسع ليهتم بتعزيز الموارد وتنميتها، وبشكل أساسي الموارد البشرية[1].

سكان نشيطون "فعليا"* وسكان غير نشيطين*:

تتم دراسة البنية الاقتصادية لسكان بلد معين من أجل التعرف على حجم وثقل الساكنة القادرة على العمل "السكان النشيطون*" أي السكان النشيطون اقتصادياً (داخل قوة العمل) من 15 إلى 64 سنة؛ ونسبة السكان غير النشيطين* اقتصاديا (خارج قوة العمل) "الصغار أقل من 15 سنة" كالأطفال دون سن السادسة، والتلاميذ والطلبة الجامعيين. يضاف إليهم المعطوبين غير القادرين على العمل، من عجزة ومتقاعدين ومسنين 65 سنة فأكثر. إلى عهد قريب، كانت الدراسات والبحوث السوسيواقتصادية، تدرج النساء "ربات البيوت" اللائي لا يشتغلن بأجر خارج المنزل، كسكان غير نشيطين، مثلهن مثل التلاميذ والطلبة وذوي الإعاقة أو الاحتياجات الخاصة الغير قادرين على العمل

[1] نشكر الزميلين: الأستاذين محمد أنفلوس ومحمد جمال الدين على تفضلهما بمراجعة شاملة لمسودة الفصل قبل النشر، لتجويد النص وتوضيح ما غمض في مضمونه.

والمسنين. كما يتم إدراج المالكين لأملاك وعقارات يعيشون من ريعها دون الحاجة إلى عمل، في خانة الغير نشيطين.

وبفضل دراسة التركيبة الاقتصادية يمكن التعرف على النشاط الاقتصادي المهيمن حسب القطاعات الاقتصادية الكبرى أو الأنشطة: "فلاحة، صناعة، تجارة وخدمات"، ونسبة الذكور والإناث المشتغلين فيها حسب القطاعات وفروعها، وحسب المهن وخصائصهم الديموغرافية والاجتماعية؛ وبالتالي التعرف على نسبة المشتغلين فعلا والعاطلين عن العمل "البطالة"، والسكان غير النشيطين.

يقاس النشاط الاقتصادي عبر معدل النشاط الاقتصادي الخام*، ويعبر عنه بالنسبة المئوية للسكان النشيطين المشتغلين إلى مجموع السكان من مختلف الأعمار[1]. وفي هذا الصدد لا بد من التعرف على معدل البطالة*[2]. ويمكن تدقيق المعدل عبر إضافة نسبة العاملين من الذكور والإناث في فئات أعمارهن وأعمارهم للحصول على معدل أدق.

وعادة ما تصنف الأنشطة الاقتصادية حسب ثلاث قطاعات كبرى يساهم فيها الذكور والإناث، مع الاختلاف في نسبة المساهمة حسب النوع: القطاع الأول* مرتبط باستغلال الموارد الطبيعية (في البحر وتحت الأرض والأراضي الفلاحية)؛ ويشمل أنشطة الزراعة والرعي والغابات والصيد البري والبحري. والقطاع الثاني* مرتبط باستخراج وتحويل الموارد الطبيعية الخام إلى منتوجات صناعية. ويضم المناجم والمحاجر والصناعات التحويلية والبناء والعمران. وينشط فيه العمال والمستخدمون في الصناعات؛ والقطاع الثالث* مرتبط بالخدمات المتنوعة، ويشمل مجموعة أنشطة من تجارة وأبناك وخدمات تعليمية وصحية ونقل ومواصلات وتخزين...ويشتغل فيه تجار، سائقون، إداريون، ومختلف المشتغلين في المؤسسات الاجتماعية والثقافية والدينية والمشتغلات في البيوت.

ومع تقدم الاقتصاد وتطوره، ينخفض عدد ونسبة السكان العاملين بالقطاع الأول تدريجيا، لصالح القطاع الثاني والثالث، بتعويض التكنولوجيا، وخاصة الرقمنة والذكاء الاصطناعي في إطار

---

[1] معدل النشاط الاقتصادي الخام= السكان النشيطين فعليا/مجموع السكان x 100

[2] معدل البطالة = نسبة الأشخاص الذين لا يعملون ويبحثون عن عمل/ مجموع قوة العمل x100 (وحجم قوة العمل يساوي عدد العاملين + عدد العاطلين).

العولمة، لليد العاملة غير المؤهلة. وكلما تقدم البلد أكثر، ارتفعت نسبة المشتغلين في القطاع الثالث المتطور بالدرجة الأولى، متبوعة بالقطاع الثاني، ثم بالقطاع الأول. ولازال هذا الأخير، يحتل الصدارة في اقتصاديات البلدان النامية من الصنف الثاني، خاصة بإفريقيا، حيث تشتغل فيه نسبة هامة من العاملين. وحتى عندما ترتفع نسبة النشيطين العاملين بالقطاع الثالث في البلدان النامية، تسود فيه أنشطة هزيلة. وهي أنشطة ضعيفة المردودية والقيمة المضافة، ما عبرت عنه الباحثة بوجو كارنيي ب"القطاع الثالث البدائي" الذي يصنف "بطالة مقنعة" كحراسة السيارات غير القانونية من "ذوي السترة الصفراء"، والتي تشمل آلاف العاطلين المقنعين ك"حراس" رابضين في معظم شوارع وأزقة المدن وخاصة الكبرى كالدار البيضاء والرباط، مثلهم مثل المحترفين للتسول "المقنع"، رغم محاربة الدولة لهذه الظواهر المزعجة للسكان.

ومن بين الجوانب المقلقة في بنية الشغل في المغرب، هو بطء التحول البنيوي باستمرار هيمنة القطاع الفلاحي في إنتاج مناصب الشغل بنسبة 35% (في الوقت الذي يعيش على موارده بشكل مباشر أو غير مباشر 55% من المغاربة، بينما لا تتعدى هذه النسبة بالدول المتقدمة 3%)، ومراكمة تأخر كبير في الإنتاجية (15-17 % من الناتج الداخلي الخام) (جدول 5) إلى جانب القطاع الصناعي، أمام قطاع الخدمات الذي يوفر 45.5 %. وهذا يعني أن على المغرب أن ينتقل من حالة الجمود هذه، بالنهوض بالقطاعات الاقتصادية الأخرى، وجعلها أكثر ديناميكية، لامتصاص فائض اليد العاملة واجتناب تضخم التشغيل في القطاع غير المهيكل.

يتوزع السكان النشيطون في المغرب بين القطاعات الاقتصادية الكبرى على الشكل التالي: القطاع الأول 35% ؛ القطاع الثاني 24 % ؛ القطاع الثالث 45 %. وتتباين القيمة المضافة حسب قطاعات النشاط الاقتصادي (جدول 6).

وحسب إحصائيات 2021 (المغرب في أرقام 2022) يتوزع السكان النشيطون المشتغلون في فروع النشاط الاقتصادي كما يلي: ثلثهم (31.2 %) يشتغل في فروع النشاط الفلاحة الغابة والصيد؛ و11.7% في الصناعة العصرية والتقليدية؛ والثلثين (67%) تشمل باقي الفروع خاصة في القطاع

الثالث[1]. وبلغ معدل النشاط 45%، ويظل في صالح الذكور، وبلغ معدل البطالة 12.3% وهو مرتفع وسط الإناث، وفي المدن.

جدول.5: البنية المتوسطة للقيمة المضافة حسب قطاعات النشاط الاقتصادي (1998-2008)

القطاع الأولي		17%
القطاع الثاني		27%
القطاع الثالث		58%
تفاصيل الأنشطة للقطاع الثالث	البريد والمواصلات	5%
	النقل	5%
	الخدمات الموجهة للمقاولات أو العناية الشخصية	11%
	الإدارة العمومية والضمان الاجتماعي	8%
	الأنشطة المالية والتأمين	5%
	التعليم والصحة والعمل الإجتماعي	8%
	المطاعم والفنادق	2%
	التجارة	12%

المصدر: المندوبية السامية للتخطيط

وفي إطار العولمة والتغيرات المتسارعة، طغى العمل عن بعد، على تدبير المقاولات، خاصة في البلدان المتقدمة. وفي بعض الظروف الاستثنائية، كفترة انتشار الجائحة "كوفيد 19"، (2020-2022)، عم حتى في مقاولات البلدان النامية. ويشار في بعض البحوث إلى القطاع الاقتصادي الرابع الذي يهم الخدمات الراقية في المعلوميات واقتصاد المعرفة وغزو الفضاء وفضاء المعلوميات والذكاء الاصطناعي والرقمنة، والوسائط الاجتماعية، التي تدر دخلا مرتفعا على مؤسساتها (كوكل؛ أمازون، تويتر، تيكتوك...).

[1]نسبة 67 %موزعة على فروع نشاط القطاع الثالث: البناء 11.2 % ؛ التجارة 15.3%؛ والنقل 5.4%، الإدارة العمومية4.9%؛ ، التعليم والصحة 5.7%؛ وخدمات أخرى 12.5% (حسب إحصائيات سنة 2021، البحث الوطني حول التشغيل، HCP, 2022).

ففي عالم الرقمنة أصبح الإنسان الآلي يعوض أداء عدة خدمات كان ينجزها العمال في المعامل والمصانع، وفضاءات أخرى كالفنادق والمطاعم والمستشفيات. وتجربة الصين رائدة على مستوى الرقمنة والذكاء الاصطناعي والإنسان الآلي واستخداماته المتنوعة المنتشرة في أرجاء البلاد. ولذلك، تضايقت الولايات المتحدة من منافستها لها في عدة ميادين، وهي التي كانت إلى عهد قريب تتحكم فيها بالكامل، وخاصة عندما تبوأت الصين الرتبة الثانية في الاقتصاد العالمي.

كما تم التحاق نسبة هامة من الإناث بعالم الشغل، سواء في البلدان المتقدمة التي أملتها الظروف الاقتصادية والاجتماعية ومكانة المرأة المتطورة، أو البلدان النامية الأكثر فقرا، عبر التحاقهن بالعمل في الحقول كمساعدات للعائلة بدون مقابل، أو في أوروبا الوسطى؛ علما بأن مساهمة الإناث في العالم العربي وأمريكا اللاتينية لا زالت ضعيفة، بل تعرف تراجعا في بعض البلدان كالمغرب. وإذا كانت فئات من النساء قد استفادت من ظروف انتشار التعليم للالتحاق بالعمل كمربيات في قطاع التعليم، وكطبيبات ومهندسات وأطر عليا في قطاع الصحة والخدمات، فإن نسبة من الإناث اللائي يعشن في بيئة اجتماعية واقتصادية هشة، اضطررن للعمل لإعالة أسرهن كمطلقات وأرامل وأمهات عازبات.

معدل البطالة*: نظرا للتطورات التقنية والتكنولوجية الحديثة، تم الاستغناء عن اليد العاملة غير المؤهلة، والتي عوضها استخدام الرقمنة والإنسان الآلي، ما ساهم في ارتفاع نسب البطالة في البلدان المتقدمة. وتتفاوت نسب البطالة بين البلدان لعوامل كثيرة، تحد أو تساهم في ارتفاعها في الزمان والمكان، حسب طبيعة النظام والفاعلين الاقتصاديين والاجتماعيين المسيرين للمقاولات. وقد ارتفعت نسبتها في كل بلدان العالم خلال فترة انتشار الجائحة (2020-2022). وتحاول البلدان استعادة عافيتها وحيوية اقتصادياتها منذ بداية اختفاء الوباء، بانتعاش قطاعات السياحة والنقل والصناعة والتجارة والخدمات والتبادل بين البلدان، عبر إعادة تنشيط الأساطيل البحرية والجوية. تحدث هذه الانطلاقة الاقتصادية لإعادة وتيرة الحياة إلى ما كانت عليه، رغم التداعيات السلبية للحرب الأكرانية التي تمثل صراعا بين روسيا ومعها الصين الشعبية من جهة، والغرب الرأسمالي الذي تتزعمه الولايات المتحدة الأمريكية والحلف الأطلسي، وتقود معها عمليا، البلدان الأوروبية التي تضررت كثيرا منها،

وخاصة مع أزمة التزود بالطاقة (الغاز والبترول الروسي الذي كان المزود الرئيسي لأروبا) والذي يصعب تعويضه في فترة وجيزة. هذه التطورات انعكست سلبا على العالم بأكمله، بسبب ارتفاع أسعار المحروقات والمواد الأولية (م. كرزازي، 2022).

ويصعب ضبط النشيطين من غير النشيطين فعلا، حسب فئات الأعمار والتصنيفات التقليدية للأنشطة والمهن. بالنظر لانتشار العمل غير المهيكل، والعمل عن بعد، وأحيانا حتى خارج مكان الإقامة، مثل التجارة عبر الأنترنيت. وكثيرا ما أدرجت المرأة كربة بيت ضمن السكان غير النشيطين. في هذا الإطار تمت مراجعة هذا المفهوم المستعمل في مختلف استمارات الإحصاءات السكانية العامة (مثلا في المغرب)، باعتبارهن غير مساهمات في الدخل الوطني، وغير مدرجة في قائمة المحاسبة الوطنية. وبفضل المقاربة الجديدة المعتمدة من طرف المندوبية السامية للتخطيط في التحقيقات الميدانية، واعتمادها على منهجية "ميزانية الوقت" التي تحصي ممارسة المرأة والفتاة ك"مساعدة للعائلة" داخل بنية الأسرة المشتغلة، وتسجيل جميع منجزاتها خلال اليوم، من طلوع الفجر إلى غسق الليل، استطاعت تقييم عمل المرأة والفتاة ومساهمتها الفعلية في الاقتصاد الوطني، بصفة عامة، واستخلصت نتائج هامة فندت فكرة ما كان يروج حول المرأة بأنها غير نشيطة. وبذلك اعتبرت ربة البيت مديرة في منزلها مقاولة صغيرة. كما أن نسبة من الفلاحين المسنين يستمرون في أنشطتهم الفلاحية رغم تجاوزهم سن 60 سنة. ويضطر عدد من التلاميذ والطلبة الاشتغال لإعالة أسرهم الفقيرة حتى دون سن العمل (أقل من 15 سنة). ويساهم عدد من الطلبة والباحثين في مختبراتهم لفائدة الدولة عبر البحث العلمي والتدريبات، في الإنتاج بطرق غير مباشرة.

نظام العمل للفرد المشتغل*: قد يمارس الفرد عمله في إطار مقاولته (صاحب معمل أو مقاولة ذاتية) وهو الذي يطلق عليه في المغرب "التشغيل الذاتي". وقد يمارس عمله كأجير يشتغل في معمل، مصنع أو مقاولة ما؛ أو بدون أجر يؤدى له مقابل عمله في إطار اقتصاد العائلة.

وعادة ما يتم تقسيم تشغيل الفرد في إطار نظام العمل إلى سبعة أصناف: صاحب عمل يديره بنفسه؛ يعمل لحسابه دون تشغيل مستخدمين؛ يشتغل كأجير مقابل أجرة نقدية؛ يشتغل في إطار

عائلي بدون أجر نقدي؛ يشتغل لدى الغير بدون أجر نقدي؛ عاطل عن العمل؛ أو غير قادر على العمل.

وهناك عدة أصناف أخرى قد تضاف إلى هذه التصنيفات، منها من هو في سن العمل ولا يشتغل ولا يبحث عن شغل. أو هو محسوب كشخص غير نشيط كطفل من 7 سنوات، ولكنه في الواقع يشتغل مقابل أجرة، نظرا لفقر أسرته أو لظروفه التي لم تسمح له بالتواجد في المدرسة. وقد يكون شخص مسن غير نشيط مبدئيا، ولكنه في واقعه اليومي، يستمر في العمل كفلاح أو طبيب يشتغل في القطاع الخاص، أو أطر تشتغل لفائدتها وتستمر في العمل حتى بعد 65 سنة (محامي، تاجر...). وعلى العموم، يمكن تقسيم السكان النشيطين العاملين فعلا، حسب هيمنة الأنشطة الرئيسية، إلى سكان زراعيين، صناعيين، وتجار وعاملين في الخدمات المتنوعة، ومهن متنوعة في القطاع الخاص ومستخدمين وموظفين.

4.6- بنيات اجتماعية (الأسرة كخلية اجتماعية)

الحالة المدنية "الزواجية": ينتشر نظام الزواجية في قسم كبير بين سكان العالم الذين يعتمدون في حياتهم نظام الأسرة كخلية اجتماعية. ولكن تتكون أيضا من أفراد عزاب لم يتزوجوا بعد. هذه الفئة تتناقص مع تزايد العمر. كما أن الزواج قد يكون أحاديا أو متعددا. منها تعدد الزوجات في العالم الإسلامي، والذي يتقلص في عدة بلدان قامت بإصلاحات في مدونة الأسرة التي قننت الزواج وشروطه مثل المغرب وتونس، في اتجاه حصر تعدد الزوجات ومحاربة تزويج القاصرات. في هذا الإطار يتجه القانون في أفق منع تزويج وزواج الفتاة قبل 18 سنة، عبر مراجعة قوانين مدونة الأسرة بالمغرب للتضييق على التعدد من خلال عدة تشريعات (المغرب 2022-2023). وكانت بعض الأعراف تبيح تعدد الأزواج لامرأة واحدة، لكنه جد نادر؛ إذ كان يمارس في بعض مناطق الهند. ولدراسة الزواج يقاس بمعدل الزواج الخام؛ ومعدل الزواج حسب العمر والجنس[1].

[1] معدل الزواج الخام= عدد حالات الزواج في سنة معينة/ مجموع السكان في منتصف السنة x100؛

معدل الزواج حسب العمر والجنس= عدد حالات الزواج في سنة معينة/ عدد السكان الذين في سن الزواج حسب العمر والجنس x1000

لقد ارتفع معدل سن الزواج في معظم بلدان العالم، بعد أن كان الزواج المبكر هو السائد خاصة في الأرياف؛ مما كان يؤثر على تعليم الفتاة وعلى ترقيتها، نظرا لعدم استكمال تكوينها الدراسي وعدم تمكنها من الشغل المهني. وسبب تأخر سن الزواج هو التحاق الفتيات بالمؤسسات التعليمية، وخاصة بالجامعات والمعاهد العليا، وطول مدة التعليم في الاختصاصات، ومتطلبات الشغل ونوعيتها بالنسبة للمرأة. كما أن صعوبة الحياة في ظل الأزمة الاقتصادية، خاصة في العالم النامي، ومنه العربي والمغاربي، لا تساعد الشباب على الزواج في ظل غلاء كراء وشراء المسكن وارتفاع كلفة المعيشة، مع انتشار بطالة الشباب.

وفي عدة بلدان متقدمة/غربية، يلاحظ انتشار ظاهرة المعاشرة الجنسية الحرة، منها أوربا، بدون الالتجاء إلى عقود زواج شرعية دينية أو إدارية. كما أصبح نزوع فئة من شبابها لاختيار وضعية العشرة بدون إنجاب أطفال، هروبا من تحمل تكاليف تربية ورعاية الأطفال. ويلاحظ بأن الترمل في وسط الإناث يسجل نسبا تفوق نظيره وسط الذكور عند معظم سكان العالم. كما أن ظاهرة الطلاق في تزايد مستمر، خاصة بأوروبا وأمريكا الشمالية. ويقاس الطلاق عبر معدل الطلاق الخام* أو معدل الطلاق* (حسب الجنس والعمر)[1].

4.7- **الحالة التعليمية**: تشير المعطيات الواردة في الإحصاءات السكانية إلى الأوضاع التعليمية للسكان. حيث تبرز عدد المسجلين في مختلف المستويات التعليمية الأولية والإعدادية والتأهيلية والجامعية، ومستوى التعلم لفئات السكان البالغين عشر سنوات، ذكورا وإناثا، ومدى تمكنهم من القراءة والكتابة، وحساب نسبة الأمية داخل السكان ذكورا وإناثا، بالأرياف والمدن. وتترجم هذه البنية التعليمية المستوى المعيشي والاجتماعي والثقافي للسكان، وتشكل مقياسا يعتمد عليه في التنبؤات المستقبلية الخاصة بالاتجاهات التعليمية، لوضع الخطط والبرامج الكفيلة بتعميم وتجويد التعليم. ويعتبر مقياس مستوى التعليم، أحد أركان حساب مؤشر التنمية البشرية.

---

[1] معدل الطلاق الخام= عدد حالات الطلاق في سنة معينة/ مجموع السكان في منتصف السنة x1000؛

معدل الطلاق حسب العمر والجنس= عدد حالات الطلاق في سنة معينة/ عدد السكان الذين في سن الزواج حسب العمر والجنس x1000

ومع ارتفاع نسبة المسجلين في التعليم، خاصة بالبلدان النامية بعد تحقيق استقلالها، فقد تناقصت نسب الأمية في معظم بلدان العالم، حتى النامية منها. ومع ذلك، لا يزال عدد الأطفال خارج المدرسة مرتفعا في عدة بلدان نامية. وتستمر التفاوتات على أساس الجنس على حساب الإناث، وحسب الإقامة على حساب سكان الأرياف. ويفسر ذلك بنقص التجهيزات التعليمية والموارد البشرية وضعف المردودية وسط قطاع التعليم في البلدان النامية، وفي مقدمتها بلدان القارة الإفريقية. وعلى سبيل المثال، فإن المغرب لا زال يعاني من التمييز بين الفتيان والفتيات في التمدرس بالأرياف على حساب الإناث، ومن انتشار الأمية خاصة وسط نساء الأرياف. وتحاول الدولة القيام بإصلاحات في منظومة التعليم، رغم تعثرها لعدة عقود، بحيث لم تظهر نتائجها الإيجابية بعد، خاصة على مستوى جودة التعليم غير المتوفرة عموما، مع ارتفاع نسبة الهدر المدرسي في التعليم العمومي. والدولة المغربية واعية بأهمية إصلاح المنظومة التربوية والتعليمية وتجويدها.

وقد قامت بوضع مخطط يركز على تطوير المناهج التعلمية، وتحسين ظروف العمل للأستاذ والتلميذ والمدرسة العمومية، وتحسين الأوضاع المادية والمعنوية لنساء ورجال التعليم، للاشتغال في ظروف مريحة. منها تحيين القوانين المرتبطة بأساتذة التعليم العالي والبحث العلمي، وتوحيد إطار أساتذة التعليم العمومي فيما يخص المكاسب والحقوق والواجبات، ضمن قرارات حكومية تهم المنظومة التعليمية وإصلاحها، خلال سنتي 2022-2024. غير أن نتائج مختلف هذه الإصلاحات لم تظهر بعد، مما جعل البلاد يرتب في مراتب متخلفة في سلم مؤشر التنمية البشرية.

4.8- **بنية السكان حسب الإقامة بالمدن والأرياف**: يتم التمييز في التركيبة السكانية حسب الإقامة بالمدن أو الأرياف* والأحواز والضواحي*.

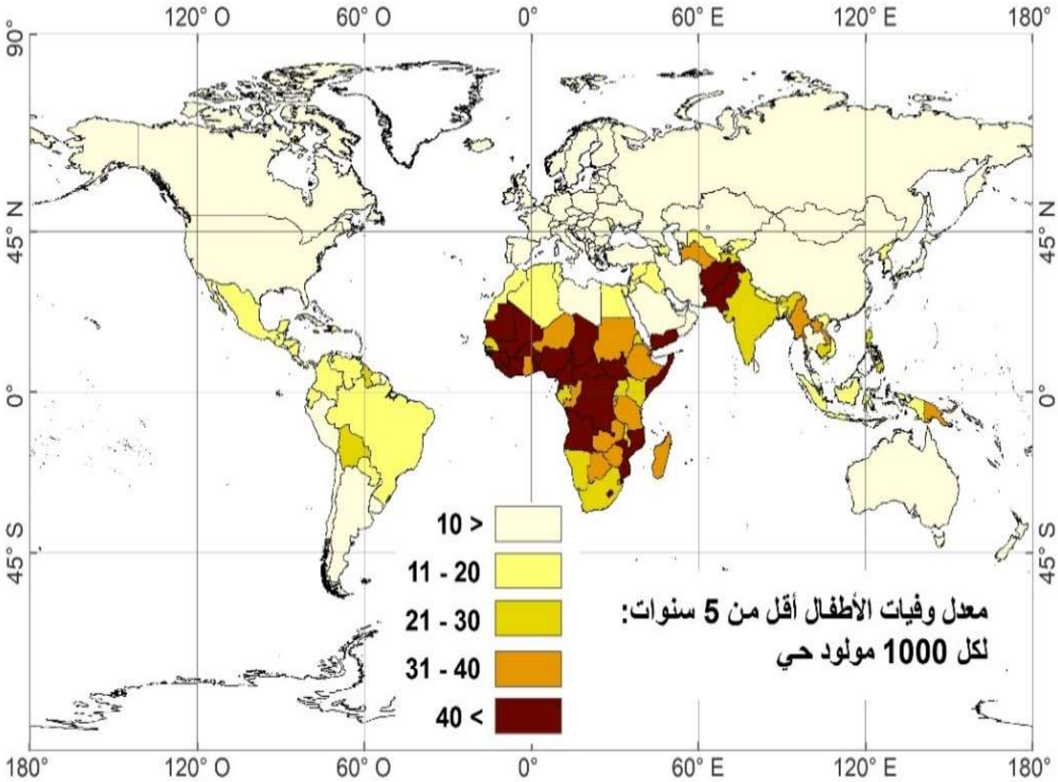
- يعتبر حضري* كل مقيم بالمدن والحواضر. وقد أصبح التحضر والتمدن هو الاتجاه البارز في العالم، بعد أن كان مهيمنا في العالم المتقدم فقط.

- يعتبر ريفيا* كل مقيم في الأرياف. ويلاحظ بصفة عامة، تقلص عددهم ونسبتهم تدريجا مع مرور الزمن في عموم بلدان العالم، لصالح الحضريين.

لكن، لم تعد الإقامة معيارا لسيادة أنشطة أو وظيفة معينة، كما كان الحال عليه فيما مضى، عندما كانت الفلاحة والرعي نشاطين سائدين في البوادي*. والأنشطة غير الفلاحية هي المنتشرة في المدن* والحواضر*. ذلك أن قسما من سكان الأرياف، قد تكون علاقتهم بالمجال الريفي مقتصرة على الإقامة. تعتبر الضواحي والأحواز والمجال شبه حضري* أو شبه ريفي* صلة وصل بين المجالين الحضري والريفي. وتتباين ساكنة المدن والأرياف من حيث الخصائص والسلوك الديموغرافي وأنماط العيش، حسب مستوى تقدم البلدان ونوعية الحضارات والثقافات المحلية، رغم هيمنة العولمة* على معظم بقاع العالم نتيجة التطورات والتحولات التي عرفتها الأرياف ببلدان أوروبا وأمريكا، حيث ساهمت في جذب فئة من سكان المدن للإقامة بها، دون الاشتغال بمهن الأرياف (أطباء، أطر عليا، ...)، سعيا وراء الابتعاد عن صخب المدينة وتلوثها، أو بعد مرحلة التقاعد لإتمام ما بقي من عمرهم فيها، أو لشراء الأراضي ولاستغلالها قصد الاستفادة من ريعها. هذه الظواهر الجديدة، انتقلت أيضا إلى أرياف البلدان النامية، حيث ظهرت أحواز في ضواحي المدن الكبرى كفاس ومكناس والرباط والدار البيضاء ومراكش وأكادير وطنجة وتطوان، فيما سمي بضيعات تربوية وضيعات لإنتاج " البيو" من خضر وفواكه ولحوم وعسل...

4.9- **علاقة الوضع الديموغرافي بمؤشرات التنمية البشرية**: يعتبر معدل وفيات الرضع (وفيات الصبية أقل من سنة، في كل ألف مولود حي) ومعدل وفيات الأطفال (وفيات أطفال دون سن 5 سنوات في كل ألف مولود حي) مؤشرا لمستوى الأوضاع الثقافية والاجتماعية والاقتصادية الذي يعتمد في تصنيف الدول إلى: بلدان متقدمة، صاعدة، أو نامية؛ فكلما انخفضت معدلات وفيات الرضع والأطفال الصغار، ووفيات النساء خلال عملية التوليد، إلا وكان أمل الحياة مرتفعا. ما يعني أن البلد متقدم اقتصاديا واجتماعيا؛ للعناية الخاصة بصحة المرأة ورعاية الطفل. ويحصل العكس، عندما ترتفع معدلات وفيات الرضع والأطفال الصغار. وبناء على ذلك، تبرز علاقة وارتباط قوي بين معدل وفيات الرضع والأطفال الصغار، وتطور البلد الاقتصادي والاجتماعي.

الشكل 9 : خريطة توزيع معدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة ‰ مولود حي بالعالم (حسب تقديرات منتصف سنة 2022)



مصدر المعطيات : **Source : Nations Unies 2022**، تصور وإعداد: قاسم النعايمي و موسى كرزازي

وينعكس ذلك على تمييز بين مجموعات الدول؛ منها الجد متقدمة، التي تتوفر على ناتج داخلي خام مرتفع، ينعكس على تحسن الظروف الاجتماعية، من رعاية صحية للرضع والأطفال الصغار، وتتبع صحة الأمهات الحوامل قبل وخلال الولادة وبعدها، وتعلم النساء وتحسن التغذية والمستوى المعيشي؛ كل ذلك يقلص عدد الوفيات وسط الصبية والأطفال الصغار، وكذا وفيات الأمهات عند الوضع. ويحدث العكس في البلدان الأقل نموا وتنمية. على هذا الأساس يتم تصنيف البلدان وفق معدلات وفيات الأطفال إلى ثلاث مجموعات متفاوتة (شكل 9):

المجموعة الأولى، تتكون من البلدان الجد متقدمة؛ حيث تتراوح فيها وفيات الأطفال بين 0 وأقل من 10 وفيات في كل ألف مولود حي؛ وهو ما يتوافق مع البلدان المتطورة بدول الشمال: أوربا وأمريكا الشمالية وأستراليا واليابان. وبعض الدول النامية النفطية، كدول الخليج، ودول صاعدة كالصين والأرجنتين من أمريكا الجنوبية.

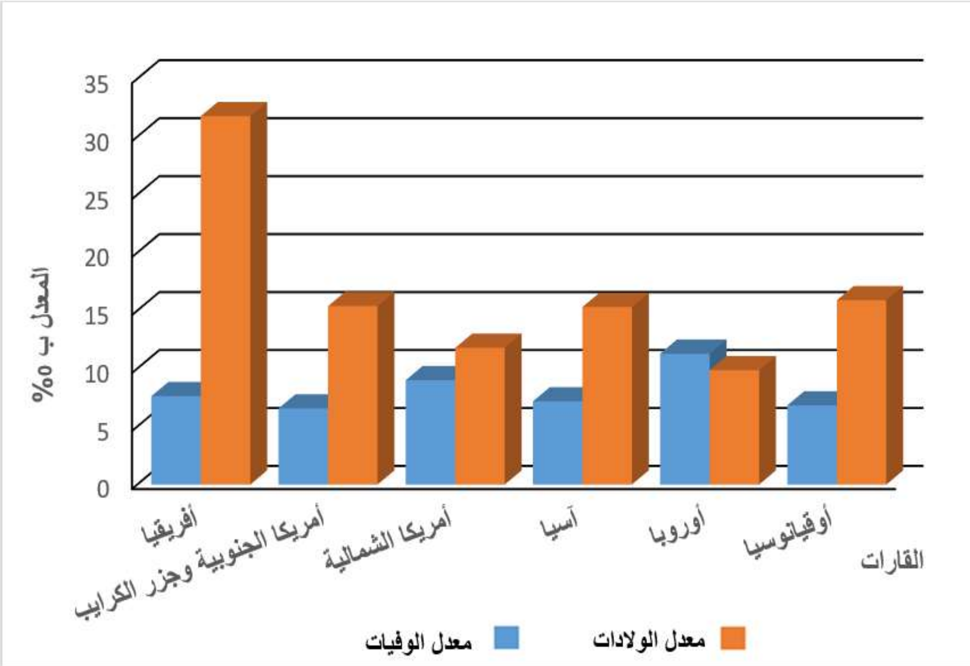
المجموعة الثانية، وتتوافق مع البلدان المتوسطة، حيث يتراوح فيها معدل وفيات الأطفال بين 11 و30 لكل ألف مولود حي. وتضم معظم البلدان العربية وشمال وجنوب إفريقيا وأمريكا اللاتينية (كالبرازيل). وهي دول نامية من الصنف الأول التي حققت تقدما اقتصاديا واجتماعيا.

المجموعة الثالثة تنطبق على دول ذات معدلات تتراوح بين 30 و40 وفاة في كل ألف مولود حي؛ وتتوطن بلدان هذه الأخيرة في إفريقيا جنوب الصحراء "بلدان الساحل ووسط إفريقيا"، وأفغانستان وباكستان، واليمن.

لذا وجب الأخذ بعين الاعتبار مؤشرات الأوضاع الديمغرافية لبلدان العالم، ومنها مؤشر وفيات الرضع والأطفال الصغار، التي تنعكس بشكل مباشر على معدل أمل أو أمد الحياة* (أي معدل العمر المتوقع لحياة الإنسان)؛ حيث يرتفع متوسط الأعمار في البلدان المتقدمة ليتعدى 80 سنة في وسط الذكور والإناث؛ وينخفض مع ارتفاع معدل وفيات الرضع والأطفال الصغار. وبناء على ذلك، تدعو الضرورة الملحة لدفع اهتمام مسؤولي البلدان النامية "الأقل تطورا" بالتعرف على المؤشرات الصحية السلبية في مجتمعاتهم، من أجل التخطيط لتنمية شاملة ومستدامة، عبر وضع برامج مواكبة لها، لتحقيق حاجيات السكان الضرورية، في إطار سن سياسات عمومية تهم الرعاية الصحة، وتعميم التعليم على الجنسين، وفي المدن والأرياف، بدون تمييز. مع تحسين شروط مستوى العيش.

وعلى المستوى الدولي، يدعو الوضع الحالي المتسم بالفقر وتدهور الأوضاع الصحية في عدة بلدان، إلى التركيز على التنمية الشمولية في المناطق التي تعرف تأخرا، خاصة في إفريقيا، حيث تمثل نسبة الصغار الأقل من 15 سنة 40%، مقابل 16% فقط بأوروبا. بينما تتصدر أوربا باقي القارات فيما يخص معدلات الوفيات. فهي القارة الوحيدة التي تتعدى فيها معدلات الوفيات نظيرتها (شكل 10). ويفسر ذلك بشيخوخة أهرامها، ما يؤدي إلى ارتفاع الوفيات وسط المسنين الذين تتعدى نسبتهم خمس السكان (فرنسا 22%)، مقابل 3% فقط بإفريقيا (الصومال 2%). علما بأن أمل الحياة في العالم المتقدم، يبلغ 81 سنة وسط النساء، مقابل 74 سنة وسط الرجال؛ بينما لا يتجاوز (بالتعاقب 64 سنة و40 سنة) في العالم النامي (جدول 5 و6).

الشكل 10 : معدل الولادات والوفيات حسب القارات (%°)



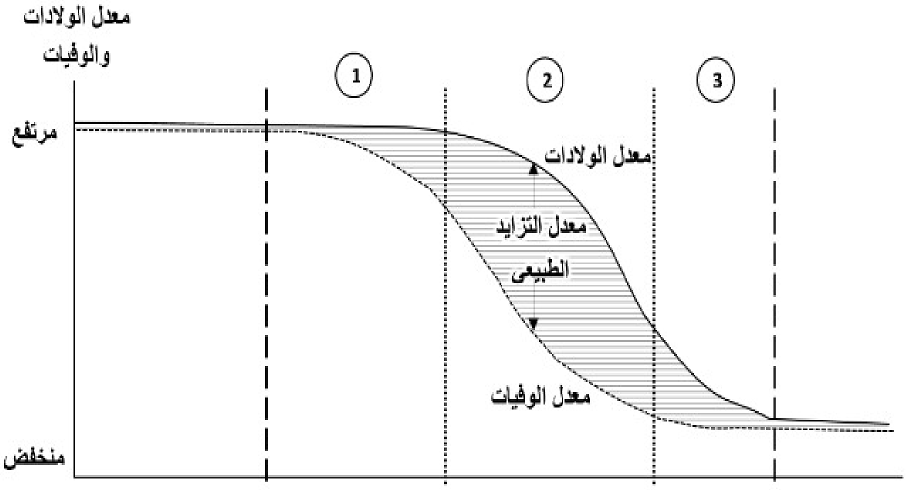
مصدر المعطيات : Nations Unies. 2022

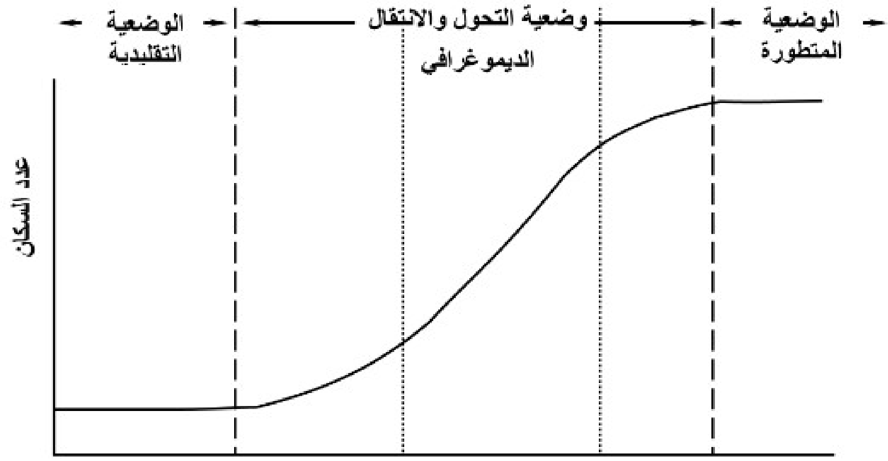
على العموم، ترتفع معدلات الولادات في البلدان النامية (إفريقيا بالدرجة الأولى وتليها آسيا وأمريكا اللاتينية)، بينما ينخفض فيها معدل أمل الحياة. ويحدث العكس في البلدان المتقدمة... ويفسر تباين الأوضاع الديموغرافية بين الدول، باختلاف أوضاعها الاقتصادية ومستويات معيشة سكانها (جدول 4، وشكل 10). وهو ما ينعكس إيجابيا (في البلدان المتقدمة والصاعدة)، وسلبيا (في البلدان النامية وخاصة من الصنف الثاني) على الحالة الصحية، ودرجة الحماية الاجتماعية، لسكان بلدان هذه المجموعات الأربع، المصنفة في جدول مؤشرات ديموغرافية. (الجدول : 4 و 6 شكل 10).

4.10- نظرية الانتقال الديموغرافي

النموذج النظري: يتم الانتقال الديمغرافي بالتدريج عبر مراحل، من وضعية تقليدية ترتفع فيها معدلات الولادات والوفيات، إلى وضعية متطورة عصرية تنخفض فيها هذه المعدلات، وبينها 3 مراحل للانتقال الديموغرافي (شكل 11).

شكل 11. مراحل الانتقال الديموغرافي





شكل 11 : مخطط مبسط للانتقال الديموغرافي (Noin, D., 1979)

يمكن التمييز بين عدة أوضاع حسب البلدان:

أولا: بلدان تعيش وضعية ديموغرافية تقليدية؛ وتنطبق على كل البلدان التي ترتفع فيها معدلات الولادات والوفيات على السواء؛ مما يؤدي إلى انخفاض عدد السكان. وهي وضعية بدائية، تعيشها شعوب لا تزال تعيش حياة بسيطة، بالنظر لظروفها الصحية المتدهورة وضعف إمكانياتها الاقتصادية، حيث ترتفع فيها الوفيات، وتغيب وسائل الوقاية وتلقيح الرضع والعلاج، مما يتسبب في ارتفاع معدلات الوفيات. وقد

ترتفع الوفيات بسبب عدم الاستقرار السياسي والاضطرابات والحروب الأهلية والمجاعات الكبرى؛ وهذه الوضعية اليوم نادرة الوجود في العالم، لتجاوز معظم البلدان هذه المرحلة.

ثانيا: بلدان تعيش المرحلة الأولى من الانتقال الديموغرافي تتميز ببوادر تقدم اقتصادي وصحي، مما ينعكس إيجابيا على أوضاع السكان. حيث تبدأ معدلات الوفيات في الانخفاض وبوتيرة سريعة، بينما معدلات الولادات تظل مستمرة في الارتفاع. وهو ما يساهم في تزايد مهم للسكان، قد يبلغ درجة "الانفجار الديموغرافي*"، كما حدث في عدد من البلدان النامية الإفريقية كالمغرب منتصف الستينيات.

ثالثا: بلدان تعيش المرحلة الثانية من الانتقال الديمغرافي، المتميزة بسرعة انخفاض وتيرة الوفيات وبداية انخفاض وتيرة الولادات. ويحدث ذلك، بفضل التخطيط العائلي الإرادي للولادات، بعد مرحلة الانفجار الديمغرافي. هذه الوضعية تنطبق على بلدان صاعدة ككوريا الجنوبية، التي تتهيأ للخروج من الانتقال الديموغرافي لتدخل المرحلة المتقدمة العصرية (شكل 11).

رابعا: بلدان تعيش الوضعية الديموغرافية العصرية، بعد انخفاض الولادات والوفيات واستقرار كل منهما. وهو وضع يعكس التطور الاقتصادي والاجتماعي لهذه البلدان كأوربا وأمريكا الشمالية واليابان (شكل 11)، لكنها وضعية تطرح معها إشكاليات الشيخوخة وضعف أو انعدام التجدد (المرحلة الصفرية).

المحور الخامس: إشكالية السكان والتنمية

أثيرت نقاشات حادة حول إشكالية موضوع حجم السكان وعلاقته بالموارد الطبيعية، ومصادر التغذية، والتساؤل حول كم تتحمل الأرض من بشر، بالنظر إلى محدودية مواردها الطبيعية، فظهرت تيارات فكرية وفلسفية تعكس الصراعات المادية والطبقية. وطرحت أسئلة جوهرية بدءا بالنظرية المالتوسية إلى المالتوسية الجديدة في الوسط النيوليبرالي والرأسمالي، من قبيل "هل يعتبر تزايد السكان عنصر تنمية أم عرقلة لها؟" وكانت الإجابات متباينة.

للإجابة عن هذه الأسئلة احتد نقاش وجدال عميق تمخضت عنه نظريات وأفكار جديدة متضاربة. ولا يزال النقاش محتدما إلى اليوم، بين التيارات المتباينة في رؤيتها لمستقبل البشرية، انطلاقا من اختياراتها

السياسية والأيديولوجية والاقتصادية والثقافية والاجتماعية. فهناك أجوبة متناغمة مع التوجهات الليبرالية والرأسمالية من جهة؛ وأجوبة أخرى مضادة ومعاكسة لها، تتبناها التيارات الفكرية الاشتراكية والماركسية ومن يدور في فلكها، من جهة ثانية.

5.1 - نظريات ونقاشات

التيار المتشائم: نظرية مالتوس والمالتوسية الجديدة: بارتباط مع الموضوع طرح التساؤل العميق: هل يعتبر السكان في تزايدهم أو تناقصهم، عنصر تنمية أم عرقلة لها؟ فتباينت الإجابات والتحاليل حسب التيارات الفكرية والسياسية والإيديولوجية التي بلغت حد التضاد في وجهة النظر وفي اقتراح الحلول (**Le Monde diplomatique, Oct-Nov. 2019**).

لقد أثيرت نقاشات وحوارات بداية من طرف قسيس الكنيسة الإنجليزي توماس روبيرت مالتوس (**Thomas Robert Maltus (1766-1834**، انطلاقا من نظريته التي تنظر بتشاؤم لهول التزايد السكاني "غير المتحكم فيه" و"غير المراقب"؛ بحيث تقيس نموه الطبيعي بمتوالية هندسية (2، 4، 8، 16، 32، 64، ...وهكذا)؛ ويعني ذلك، نمو سريع للسكان. في حين تقيس نمو الموارد الطبيعية المتاحة المحدودة، بمتوالية حسابية (1، 2، 3، 4، 5، 6...). *"قلت إن عدد السكان يزداد، عندما لا يتم ضبطه، بمعدل هندسي. وأن الموارد تتزايد بمعدل حسابي" (نظرية السكان، الفصل الثاني، توماس مالتوس، ص.25.)* [1] .

وقد ورد هذا في كتابه المنشور سنة 1798، تحت عنوان "مقالة عن مبدأ السكان" وفسر فيه ظاهرة تنامي الفقر وما يترتب عن ذلك من مشكلات، بسبب تزايد السكان في العالم. هذا هو أساس منظور وتصور التيار "المتشائم" الذي يمثله مالتوس قديما، والمالتوسية الجديدة حاليا (التيار الرأسمالي الليبرالي الحالي المنتشر في الغرب)[2].

حاليا، لهذا التيار المالتوسي الجديد نظرة متشائمة من نمو السكان، مدعيا بأنه مهدد للبيئة ولنفاذ الموارد الطبيعية. ولذا يدعو صراحة إلى تحديد النسل، للتخفيف على الأرض من ثقل البشر، درءا

[1] . ورد في كتاب: توماس مالتوس، 1798، نظرية السكان (مبحث في مبدأ السكان تأثيره في مستقبل تطور المجتمع)، الفصل الثاني، (ص.25)، ترجمة: نقله إلى العربية فادي الطويل، الطبيعة الأولى 2016، مكتبة سر من قرأ t.me/t_pdf ، دار الفرزدق، دمشق، سوريا.

[2]. خطاب الرئيس الفرنسي السابق "ساركوزي" الذي يرى في المشكل الديموغرافي سببا لفقر بلدان إفريقيا.

لاستهلاكهم مواردها المحدودة، كحل إيجابي. وإذا لم تتخذ مثل هذه الإجراءات من طرف المسؤولين، حسب منظوره، يبقى الحل الثاني واردا، للتخفيف من عدد سكان المعمور، عبر انتشار المرض والأوبئة والحروب.

مؤطر3. "المالتوسية الجديدة" والتقدم العلمي

العلم والتكنولوجيا والذكاء البشري يدحض النظرية المالتوسية والمالتوسية الجديدة. ويعتبر بأن الطرح الذي يرعب العالم ب"خطر القنبلة السكانية" "و"الفائض السكاني" بالمقارنة مع "محدودية الموارد بالعالم"، و"خطر الزيادة السكانية على البيئة"، مغلوط ولا أساس له من الصحة. والدليل على ذلك، هو ما حققه البحث العلمي والتكنولوجي من تقدم وطرق جديدة ساهمت في زيادة الإنتاج، كما وكيفا، على مستوى كل القطاعات الاقتصادية؛ بحيث تم توسيع استغلال المساحات الزراعية والفلاحية الواسعة التي ظلت لعقود من السنين أراضي بوار. وتم استصلاحها وتهيئتها وإعدادها بفضل إرادة الإنسان ودراياته، وبفضل استعمال الآليات الميكانيكية والتقنيات الحديثة والابتكارات التكنولوجية الجديدة في القطاع الصناعي ومنها "الصناعة التحويلية والغذائية"؛ مما ساهم في رفع المردودية والإنتاجية الفلاحية والصناعية، لتغطية حاجيات تغذية سكان العالم، وينتج فائضا. وحتى الخصاص الغذائي الذي يسجل في بعض البلدان الفقيرة بدول الساحل "على سبيل المثال"، يعود سببه بالدرجة الأولى إلى الحروب الإثنية والأيديولوجية المدمرة وعدم الاستقرار السياسي من جهة، وانعدام العدالة الاجتماعية في توزيع الخيرات والثروات، من جهة أخرى. ذلك أن فائضا من الإنتاج الغذائي يسجل سنويا في جهات متقدمة من «العالم الرأسمالي، كأمريكا الشمالية وأوربا". ويلقى بقسط وافر منه في البحر، للمحافظة على أسعار المواد في السوق العالمية، رغم حاجة شعوب عدة إلى هذه الكميات من الغذاء، لإنقاذ أرواح البشر من خطر المجاعات الدورية ونقص التغذية في بلدانهم الغير مستقرة *(تعقيب ونقد، كرزازي موسى 2023)*

<u>التيار المتفائل</u>: الفكر الاشتراكي والماركسي: واجه المالتوسية، تيار"متفائل" يعتبر بأن "الإنسان هو صانع الخيرات"، مجسدا، في التيار الاشتراكي والماركسي (ماركس وإنجلس..)، الذي قدم تحاليل وبراهين واستنتاجات أخرى مخالفة للمالتوسية الجديدة؛ حيث يرى بأن الموارد البشرية هي التي تخلق الثروة. ويعتبر بأن المشكل ليس في تزايد السكان بحد ذاته، بل يكمن أساسا في تاريخ استغلال الشعوب ونهب ثرواتهم خلال عقود من السنين، وعدم تعليمهم وتكوينهم وتشغيلهم في البلدان المستعمرة من قبل الدول المستعمرة، ثم تحميلهم اليوم العواقب، عبر خطاب يلخص كل المصاعب والعوائق في البلدان النامية، في العامل الديموغرافي "المنفلت من العقال".

ويؤكد هذا التيار بأن التقدم التكنولوجي وعدالة توزيع الموارد، هو الكفيل وحده بحل إشكالية التوازن بين السكان والغذاء. فأساس الحل يكمن في الخلق والإبداع البشري والابتكار لتجاوز الحتمية الطبيعية عبر إنتاج أغزر، للخيرات وللغذاء. وهو ما يفند ما ورد في النظرية المالتوسية القديمة والجديدة.

وبالقيام بتشخيص لواقع الحال، يتبين بأن التجارب الحالية للدول والشعوب أكدت بالملموس خطأ الطرح المالتوسي والنيوليبرالي الرأسمالي. ففي البلدان المتقدمة، والدول الصاعدة التي تقترب من مستوى التقدم التكنولوجي والتقني والعلمي كالصين التي يفوق سكانها المليار نسمة، تجاوزت الطرح المالتوسي، عبر تقديم نماذج من الواقع الذي يعيشه العالم في الألفية الثالثة. ويفسر هذا بالمكتسبات التي حققها الإنسان بفضل الاختراعات والإبداعات التكنولوجية والاجتهادات التي لا تنقطع. الشيئ الذي ساهم في تغييرها للأوضاع الاقتصادية والتنموية لكل دول المعمور، كل حسب مستوى تطوره وتقدمه.

5.2- العلاقة بين السكان والموارد

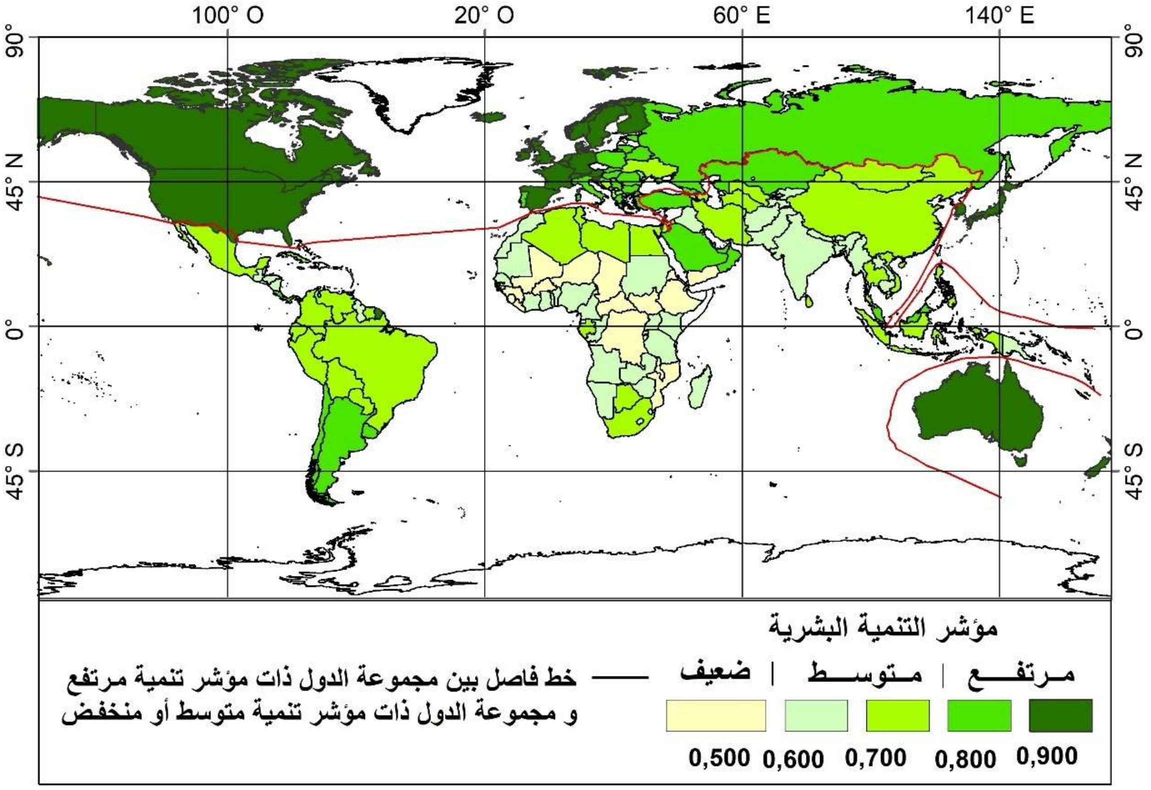
يبدو ارتباط العلاقة بين التطور الديموغرافي والنمو الاقتصادي والتنمية البشرية بارزا على مستوى الدينامية الديمغرافية (معدل الولادات والخصوبة والوفيات)، وفيات الرضع والأطفال، ومستوى التقدم الاقتصادي والاجتماعي، وكذا سياسة الدول لمعالجة الإشكاليات السكانية عبر القوانين والإجراءات لتحديد النسل* أو تشجيعه، والتخطيط العائلي* حسب أوضاعها الديموغرافية والاقتصادية والاجتماعية. على هذا الأساس، نميز بين بلدان ذات مؤشر تنمية بشرية*[1] عالية.

ويتطابق مع مجموعة البلدان المتقدمة تتصدرها دول كالسويد والدانمارك بأوروبا، وأمريكا الشمالية واليابان وأستراليا. وبلدان ذات مؤشر تنمية بشرية متوسطة، وتضم معظم البلدان الصاعدة والمغاربية والعربية كالمغرب والسعودية وأمريكا اللاتينية. وبلدان ذات مؤشر تنمية ضعيفة، ومعظمها تقع في إفريقيا جنوب الصحراء خاصة دول الساحل كالصومال والنيجر وبلدان آسيوية كأفغانستان.

[1] يقاس مؤشر التنمية البشرية على أساس مستوى التعليم والصحة والناتج الداخلي الخام في بلد معين، للحصول على رقم يتراوح بين 0 و 1. وكلما اقترب الرقم من الواحد، فهو مؤشر عالي للتنمية البشرية في بلد معين كالدانمارك؛ والعكس، كلما اقترب من الصفر، فمؤشر التنمية البشرية ضعيف (كدول الساحل).

وتصدر الأمم المتحدة تقريرا سنويا حول مستويات التنمية البشرية (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي - PNUD) لترتيب البلدان حسب مؤشرات تقيس مدى التطور الاقتصادي والاجتماعي لكل بلد، انطلاقا من مستوى التعليم والصحة، إضافة إلا مؤشر حجم الدخل الفردي (شكل 12).

شكل 12. خريطة مؤشر التنمية البشرية لبلدان العالم (2019)*



تصور وإعداد: النعايمي. ق. و كرزازي. م

مصدر المعطيات: (تقرير التنمية البشرية، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي PNUD).

فحسب تصنيفاتها، يقسم العالم إلى مجموعات بلدان، وفق درجة نمو بلدانها الاقتصادي (الدخل الفردي) وتنميتها الاجتماعية (مستوى الصحة والتعليم)، (الشكل 12)

أ. بلدان ذات تنمية بشرية عالية، من صنفين (بين 0.800 و أكثر من 0.900): الصنف الأول منها بلدان جد متقدمة مصنفة كدول ذات تنمية بشرية مرتفعة (أكثر من 0.9) وتنطبق على العالم الجد متقدم. فبفضل تقدمه العلمي والتكنولوجي ونموه الاقتصادي وتنميته الاجتماعية يقترب مؤشره من الواحد، كأعلى حد لمؤشر التنمية البشرية. وتتوطن بلدان الصنف الأول في بلدان شمال وغرب أوروبا (الدنمارك

والسويد والنرويج ...ألمانيا، فرنسا) وفي أمريكا الشمالية (الولايات المتحدة الأمريكية وكندا) واليابان وأستراليا؛ والصنف الثاني للبلدان ذات مؤشر تنمية بشرية مرتفعة يتراوح بين 0.8 و 0.9 . وتتوطن بلدانه بأوروبا الوسطى والشرقية وروسيا، وبعض دول أوربا الجنوبية (إيطاليا والبرتغال)، ودول صاعدة كتركيا، وبعض دول أمريكا اللاتينية كالأرجنتين. وبفضل ارتفاع الدخل الفردي نتيجة ريع النفط، رتبت بعض الدول النامية البترولية ضمن الصنف الثاني من البلدان ذات التنمية المرتفعة، كدول الخليج.

ب. بلدان ذات تنمية متوسطة من صنفين (بين 0.500 و 0.800). مؤشر الصنف الأول (0.7-0.8) وتتدرج فيه عدة دول من أمريكا اللاتينية وشمال إفريقيا وجنوبها وجنوب شرق آسيا؛ وهي دول صاعدة (الصين..)، أو بترولية (كالجزائر وليبيا والعراق...). وبلدان ذات تنمية بشرية من الصنف الثاني ذات مؤشر تنمية بشرية متوسطة (0.5 و 0.7). وتتدرج فيها عدة بلدان نامية من إفريقيا كالمغرب والسودان، وبلدان آسيوية كالهند. وهي بلدان حققت تقدما اقتصاديا واجتماعيا معتدلا. ولكنها لا زالت تتخبط في وضع نموذج تنموي يخلصها من عدة مشاكل.

ج. بلدان ذات تنمية بشرية ضعيفة (مؤشر تنمية يقل عن 0.500). وهي بلدان فقيرة ذات مؤشر جد منخفض للتنمية البشرية، بسبب ضعف اقتصادها ودخلها الفردي، وتدني الخدمات الاجتماعية كالرعاية الصحية والتربية والتعليم. وتتدرج فيها بلدان نامية، أغلبها تتوطن في القارة الإفريقية جنوب الصحراء، وتتركز في إفريقا الوسطى (جدول 4 – 6 وشكل 12.).

5.3- نقاش فكري حول إشكالية السكان والموارد

تسجل مفارقة كبيرة تفند النظرية المالتوسية والمالتوسية الجديدة التي ترى في تزايد السكان "قنبلة ديموغرافية" تمثل خطرا على البشرية، ذلك أن واقع عدة بلدان ذات حجم كبير من السكان معاكس لطرح النظرية المالتوسية، كاليابان التي تعد جد متقدمة اقتصاديا واجتماعيا، يعيش فيها 124 مليون نسمة (سنة 2022) وعلى أرض مكونة أساسا من أرخبيل من الجزر تتعرض للزلازل طول العام، تمثل مساحتها 377 ألف كم^2، أي تقريبا نصف مساحة المغرب (710 ألف كم^2) الذي يعيش عليها أقل من 38 مليون نسمة). علما بأن اليابان لا تتوفر على آبار بترول ولا غاز ولا ثروات طبيعية.

والمثال الثاني نستمده من تجربة الصين كأكبر بلد في العالم سكانا، (1425 مليون نسمة على مساحة تقدر ب 9600 ألف كلم^2)، والتي تحتل المرتبة الاقتصادية الثانية في العالم. وقد تبلغ المرتبة الأولى مستقبلا. حيث توفر شروط العيش الضرورية لشعبها. بل تقدم المساعدات في إطار التعاون الدولي، لدعم اقتصاديات مجموعة دول فقيرة. بينما هناك بلدان أخرى قليلة السكان، بالمقارنة مع مساحتها الشاسعة، وتختزن معادن نفيسة كالذهب والفضة والنحاس والبترول، ومع ذلك تعاني من مشاكل نقص في التغذية، قد يصل حد المجاعات في فترة الجفاف. وتعاني شعوبها من ضعف الخدمات ومن قلة التجهيزات الصحية والتعليمية. وترتب ضمن البلدان التي تنخفض مؤشرات تنميتها البشرية، كبلدان من إفريقيا جنوب الصحراء أو بلدان آسيوية...

ولذا حارب رواد التيار الماركسي والاشتراكي وآخرون، عامة، نظرية مالتوس عندما قدموا مقاربات مغايرة لفلسفته، عبر البراهين العلمية، بالدلائل واعتبروها فاشلة ومتشائمة. مؤكدين بأن أصل الداء يكمن في الرأسمالية المتوحشة المستغلة لثروات الشعوب وطبقاتها الكادحة، وليس في الزيادة السكانية. ذلك أن البلدان الإفريقية عانت من ظاهرة الاستعمار والإمبريالية التي احتلت بلدنها، واستغلت شعوبها ونهبت خيراتها ردحا من الزمن.

وبالتالي، فليس العامل الديموغرافي وتزايد السكان هو أصل المشكل بالدرجة الأولى، رغم أهميته وضرورة تنظيمه، وليس هو العامل الحاسم في فقر عدة بلدان نامية. وقد بسط الزعيم الصيني ماوتسي تونغ هذه الإشكالية عندما أكد في خطابه السياسي ردا على المالتوسية "بأن الإنسان يولد بفم واحد، مقابل يدين وعشرة أصابع"، للتعبير عن أهمية تأهيل الإنسان وتشغيله لاستثمار طاقاته في نمو اقتصاد بلاده وتنمية شعبه، مع تشجيعه على استدامة موارده الطبيعية.

مؤطر4. الإنسان والتنمية المستدامة (خلاصة أساسية)

على الدول النامية أن تعي بأن حل مشاكل ضعف مؤشر التنمية البشرية رهين بالإهتمام بمواطنيها وتأهيلهم، واعتبار الإنسان محور التنمية في كل سياساتها و"برامجها ومخططاتها التنموية"، عبر الاستثمار في التعليم والصحة والتكوين والبحث العلمي والتكنولوجي، والشغل. مع تشجيع السكان على تنظيم أسرهم، عبر التوعية والتربية على المواطنة، وتثقيف المرأة وتشغيلها، وكذا استدامة الموارد الطبيعية وتجديدها وترشيد استعمالها، بدون تبذير أو تدمير.
إن إعطاء أهمية لنمو السكان بتشجيع تجديد النسل واستمراريته، ينبع من كون أن السكان هم أساس خلق الثروات، إذا ما تم تأهيلهم وتعليمهم وتشغيلهم لاستثمار طاقاتهم (الشابة المؤهلة) حسب مؤهلاتهم وكفاءاتهم ونبوغهم. لكن، رغم أهمية هذا الطرح، ورغم تقادم نظرية مالتوس وتجاوزها عمليا في معظم بلدان المعمور، فلا زالت المالتوسية الجديدة منتشرة في بقاع العالم، وتتمثل في تصريحات بعض رؤساء بلدان أوروبية (كفرنسا) التي تدافع في الواقع عن النظام الرأسمالي، بطرق غير مباشرة، وعن مؤسساته وشركاته المتعددة الجنسيات المهيمنة في العالم (خاصة بإفريقيا وأمريكا اللاتينية ودول من آسيا)، مبرزة بأن سبب فقر البلدان الإفريقية هو كثرة الولادات وارتفاع معدل الخصوبة للمرأة الإفريقية (القنبلة السكانية **« La bombe P »**)، وهو مبرر لا أساس له من الصحة. وترى بأن النمو السكاني يشكل خطرا على البيئة. في حين، هناك عوامل حاسمة أخرى وجب اعتبارها في هذه البلدان، ومنها ضرورة تحررها الاقتصادي من التبعية، واعتمادها سياسة تخدم تنمية بلدانها واستدامة مواردها الطبيعية، وتأهيل مواردها البشرية، واعتماد علاقات تعاون وشراكة بين الفرقاء "رابح-رابح"، مع نبذ الحروب وسياسة التسلح من قبل لوبي بيع الأسلحة، مقابل دعم التعايش السلمي والاستقرار العالمي من أجل رخاء الشعوب. *(تعقيب ونقد، كرزازي موسى 2022)*

5.4- السياسات السكانية والتنمية المستدامة

طرحت مسألة وضع برامج تنمية في إطار سياسيات سكانية تواكب شكل نمو وتوزيع السكان وتركيبتهم عبر تحديد الأهداف، وتقليص حجم سكان العالم الذي بلغ حاليا 8 مليارات نسمة، ويتوقع أن يبلغ العشر مليارات نسمة بحلول 2050. وأن أكبر زيادة سكانية ستكون في القارة الإفريقية. بينما يستمر العالم المتقدم، وتحذو حذوه بلدان أمريكا اللاتينية والصين كدول صاعدة، لتسجل أقل زيادة سكانية خلال المئة سنة حسب الإسقاطات والتوقعات، انطلاقا من منتصف القرن 20 إلى منتصف القرن 21 (الفترة ما بين 1950-2050).

وقد التجأت عدة بلدان إلى التخطيط العائلي لتنظيم الأسرة* عبر تخفيض معدل الخصوبة باستعمال وسائل منع الحمل والتباعد في الولادات (المغرب، تونس)، لخلق نوع من التوازن بين الزيادة

الديمغرافية وإمكانيات دولها. كما أن بلدانا أخرى كالصين، فرضت على المجتمع الصيني عدم تجاوز "إبن واحد" للحد من النسل. ولم تتراجع عن هذه السياسة إلا مؤخرا (نونبر 2022)، عندما تراجع عدد سكانها لأول مرة في تاريخها المعاصر.

وقد أكدت عدة أبحاث ميدانية العلاقة بين معدل الخصوبة والمستوى التعليمي للمرأة. فكلما كان مستوى تعليمها ووضعها الاقتصادي والاجتماعي داخل المجتمع راقيا (متعلمة ومشتغلة)، إلا وكان عدد أطفالها أقل. ويحدث العكس بالنسبة لامرأة أمية لا تشتغل.. كما أن التأخر في عمر الزواج للطالبة والباحثة واشتغالها، يقلص من معدل إنجابيتها. وقد ساهمت عدة منظمات دولية في تشجيع السياسات السكانية، ومنها الوكالة الأمريكية للتنمية، وصندوق الأمم المتحدة للنشاطات السكانية وبرامج التخطيط العائلي في البلدان النامية، والبنك الدولي وصندوق النقد الدولي.

في نفس الإطار تسعى المنظمات الدولية إلى تنظيم الأسرة في البلدان النامية، لمساعدتها على تخفيض عدد السكان، عبر تقليص معدل الخصوبة، من أجل القضاء على آفة الفقر والمجاعات والأوبئة في بلدان العالم. وبموازاة ذلك تم وضع برامج وخطط تنموية، لتعليم الفتاة والرعاية الصحية للمرأة، وتخفيض وفيات الأطفال، ومحاربة الأمراض المعدية والخطيرة، كالملاريا والسل والسيدا، وتحقيق المساواة بين المرأة والرجل في الحقوق والواجبات، كما ينص على ذلك تصريح الألفية للأمم المتحدة الذي صادقت عليه الجمعية العامة للأمم المتحدة، بتنسيق مع منظمات ووكالات دولية تشتغل على الخطة.

من هذا المنطلق تم التركيز على هذه الأهداف في قمة الألفية للأمم المتحدة (شتنبر 2010) التي تضع الإنسان في مركز اهتمامها، ضمن الاقتصاد الاجتماعي المستدام، مجسدا في ترقية مستوى عيش المرأة والرجل والأطفال، مع احترام حقوق الإنسان عبر العالم. وتشتغل على تحقيق هذه البرامج والمخططات التنموية الأممية، مختلف التنظيمات والوكالات الأممية، كطريق لتخفيض معدل الولادات، بموازاة مع تأمين تحقيق نوعية الحياة، عبر رفع دخل الفرد وتعليمه وتكوينه ورعايته صحيا، وتقليص حدة الفقر والقضاء على المجاعات والأوبئة والجوائح، في إطار شراكات ناجعة بين دول الشمال والجنوب.

5.5- السكان والموارد وإشكالية الغذاء

تبين المفارقة الكبيرة المسجلة في العالم، حسب المؤشرات والمعطيات الاقتصادية والسكانية (جدول 6؛ بلدان مختارة، مؤطر 4) بأن الزيادة السكانية والثقل الديموغرافي يسجل عددا ونسبا أكبر في البلدان النامية، وهي الأقل موارد، أو أنها غير مستغلة بشكل عقلاني. ويحدث العكس في البلدان المتقدمة اقتصاديا وتكنولوجيا واجتماعيا (أوروبا، أمريكا الشمالية، اليابان، أستراليا...) وفق ترتيبها على مستوى سلم التنمية البشرية في العالم الذي تتصدره. وهي الأقل ثقلا سكانيا، كما هو موضح في خريطة مستوى التنمية البشرية في العالم (. (تقرير التنمية البشرية، 2019 ، 2021 -2022) .

جدول 6 : مؤشرات ديموغرافية لدول مختارة من مختلف القارات* (منتصف سنة 2022)

بلدان مختارة من قارات العالم	السكان سنة 2022 بملايين نسمة	معدل الولادات في	معدل الوفيات في	توقع السكان بملايين نسمة. (2050)	معدل وفيات الأطفال (أقل من	معدل الخصوبة	%الأطفال الأقل من سنة	% السكان من فئة الأعمار سنة	أمل الحياة - ذكور بالسنوات	أمل الحياة - إناث بالسنوات
المغرب	38.05	17	6	45.85	14	2.3	27	8	73	77
نيجريا	218.5	37	12	378	72	5.1	43	3	53	54
رواندا	13.8	29	6	23	28	3.7	38	3	65	69
السنغال	17.3	32	6	33	21	4.3	41	3	65	70
الصومال	17.6	43	11	37	66	6.2	47	3	54	58
الميكسيك	127.5	15	7	144	11	1.8	25	8	72	78
كوبا	11.2	9	10	10	4	1.4	16	16	76	81
البرازيل	215.3	13	8	231	12	1.6	20	10	70	77
الولايات م أ	338.3	11	9	375	5	1.7	18	17	75	81
الفلبين	115.6	22	6	158	22	2.7	30	5	70	74
أندونيسيا	275.5	16	10	317	18	2.2	25	7	66	70
باكستان	235.8	27	7	368	52	3.4	37	4	64	69
العراق	44.5	27	4	75	18	3.4	38	3	69	73
اليمن	33.7	30	7	55	47	3.7	39	3	60	67
الصين	1663	30	7	1313	6	1.2	17	14	76	81

اسبانيا	47.6	7	9	44	2	1.3	14	20	81	87
ألمانيا	83.4	9	12	79	3	1.5	14	22	79	83
فرنسا	64.6	10	9	66	3	1.8	17	22	80	86
بلغاريا	6.8	8	23	5.2	5	1.6	14	22	68	75
أكرانيا	39.7	8	21	33	7	1.3	15	19	64	74
الدانمارك	5.9	11	9	6.4	3	1.7	16	20	80	84
أستراليا	26.2	12	7	32	3	1.6	18	17	82	85

* بلدان مختارة مصنفة حسب المؤشرات: *النعايمي وكرزازي*

مصدر: **Population** ***et sociétés, sep. 2022. N°603***

رغم هذه الأوضاع الديموغرافية والاقتصادية وفق التحليل السابق، يمكن للبلدان النامية الالتحاق بالدول المتقدمة، إذا تمكنت من القيام بإصلاحات هيكلية على مستوى القطاعات الاجتماعية وفي مقدمتها التعليم والصحة والشغل؛ وإصلاح إدارتها وقضائها، وتطوير اقتصادياتها (التصنيع) فيما يفيدها بقيمة مضافة، وليس فقط عبر اقتصاد المناولة. كما تدعو الضرورة القيام بالسهر على نهج سياسات سكانية تخدم الإنسان وتنمي البلد. ومنها، نستخلص ضرورة ربط النمو الاقتصادي بالتنمية البشرية والمستدامة لخدمة السكان، كل سكان البلد، وليس خدمة فئة معينة على حساب باقي الفئات الاجتماعية الأخرى.

مؤطر 5. الفقر (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي)

لا يزال القضاء على الفقر بجميع أشكاله أحد أكبر التحديات التي تواجه البشرية. فعلى الرغم من أن عدد الأشخاص الذين يعيشون في فقر مدقع انخفض إلى أكثر من النصف بين عامي 1990 و2015، من 1.9 بليون نسمة إلى 836 مليون نسمة، فإن الكثيرين لا يزالون يكافحون من أجل تلبية الاحتياجات الإنسانية الأساسية. وعلى الصعيد العالمي، ما زال أكثر من 800 مليون شخص يعيشون على أقل من 1.25 دولار في اليوم، وكثير منهم يفتقرون إلى الغذاء الكافي ومياه الشرب النظيفة والصرف الصحي.
• وقد أدى النمو الاقتصادي السريع في بلدان مثل الصين والهند إلى رفع الملايين من براثن الفقر، ولكن التقدم كان متفاوتا. إذ كان التقدم محدودا في مناطق أخرى، مثل جنوب آسيا وأفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، اللتان تمثلان معاً 80 في المائة من الذين يعيشون في فقر مدقع. كما أن النساء لا يزلن أكثر عرضة للعيش في فقر من الرجال، بسبب عدم المساواة في الحصول على العمل المدفوع الأجر والتعليم وحقوق الملكية. كذلك تشير التهديدات الجديدة الناجمة عن تغير المناخ وازدياد الصراعات وانعدام الأمن الغذائي إلى الحاجة لمزيد من العمل لإخراج الناس من براثن الفقر.

- وفي عام 2010، كان 4 في المائة من سكان المنطقة العربية يعيشون تحت خط الفقر الدولي البالغ 1.25 دولار أمريكي في اليوم، بينما كان يعيش 40 في المائة منهم على أقل من 2.75 دولار في اليوم. وتعد المنطقة العربية هي الوحيدة من بين مناطق العالم التي ازداد فيها الفقر المدقع منذ عام 2010 (عدد السكان الذين يقل دخلهم عن 1.25 دولار أمريكي في اليوم).

5.6- نماذج من البرامج التنموية الأممية

تسعى الأمم المتحدة عبر المنظمات التابعة لها، ومنها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (PNUD)، وضع استراتيجية من أجل التنمية الشمولية البشرية والمستدامة، للقضاء على الجوع والفقر والتخفيف من الفوارق بين البلدان (متقدمة ونامية)، عبر وضع برامج إنمائية تهدف إلى تحقيق جودة التعليم والرعاية الصحية، وتشجيع مقاربة النوع، بتحقيق المساواة بين الجنسين، والرفاه للبشرية جمعاء، وتشجيع الابتكار والاختراع وتطوير التكنولوجيا لخدمة البشرية...وهو ما يطلق عليه أهداف التنمية المستدامة المتوقعة سنة 2030 والتي صادقت عليها الأمم المتحدة سنة 2015.

مؤطر6. أهداف التنمية المستدامة 2015 (أو الأهداف العالمية)

اعتمدت جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة في عام 2015 أهداف التنمية المستدامة (SDGs) ، والتي تُعرف أيضًا باسم الأهداف العالمية ، باعتبارها دعوة عالمية للعمل على إنهاء الفقر وحماية الكوكب وضمان تمتع جميع الناس بالسلام والازدهار بحلول عام 2030.

أهداف التنمية المستدامة السبعة عشر متكاملة - أي أنها تدرك أن العمل في مجال ما، سيؤثر على النتائج في مجالات أخرى ، وأن التنمية يجب أن توازن بين الاستدامة الاجتماعية والاقتصادية والبيئية. من خلال التعهد بعدم ترك أي شخص في الخلف، التزمت البلدان بتسريع التقدم لأولئك الذين في الخلف. هذا هو السبب في أن أهداف التنمية المستدامة مصممة لجعل العالم يتحول إلى أصفار في العديد من جوانب الحياة المتغيرة ، بما في ذلك الفقر المدقع والجوع والإيدز والتمييز ضد النساء والفتيات. الجميع بحاجة للوصول إلى هذه الأهداف الطموحة. إن الإبداع والمعرفة والتكنولوجيا والموارد المالية من كل المجتمع أمر ضروري لتحقيق أهداف التنمية المستدامة في كل سياق.

المصدر : **https://www.undp.org/ar/lebanon/sustainable -development-goals**

ومن مقاصد الهدف بحلول سنة 2030 تخفيض نسبة الفقر بنسبة النصف؛ واستحداث نظم وتدابير حماية اجتماعية وتحقيق تغطية صحية للفقراء والضعفاء؛ وضمان تمتع كل السكان بنفس الحقوق الاقتصادية، والحصول

على الموارد الطبيعية والتكنولوجية الجديدة والخدمات المالية؛ وبناء قدرة الفقراء والفئات الضعيفة على الصمود والحد من تعرضها للهزات والكوارث الطبيعية والبيئية والاجتماعية؛ دعم البلدان الأقل نموا، عبر التعاون الإنمائي، بالموارد، لتنفيذ سياسيات وبرامج القضاء على الفقر بكل أبعاده؛ وضع أطر سياساتية وطنيا وإقليميا ودوليا في صالح الفقراء والمرأة، للاستثمار في إجراءات ترمي القضاء على الفقر .

المصدر: **https://www.undp.org/ar/lebanon/sustainable -development -goals#no -poverty**

وتتلخص أهداف الألفية في تسلسلها كما يلي: -1-. القضاء على الفقر؛ - 2-.القضاء التام على الجوع؛ -3-. الصحة الجيدة والرفاه؛ -4-. التعليم الجيد؛ -5-. المساواة بين الجنسين؛ -6-. المياه النظيفة والنظافة الصحية؛ -7-. طاقة نظيفة وبأسعار معقولة؛ -8-.العمل اللائق ونمو الاقتصاد؛ -9-. الصناعة والابتكار والهياكل الأساسية؛ -10-. الحد من أوجه عدم المساواة؛ -11-. مدن ومجتمعات محلية مستدامة؛ -12 -. الإنتاج والاستهلاك المستدام؛ -13-. العمل المناخي؛ -14-. الحياة تحت الماء؛ -15-. الحياة في البر؛ -16- السلام والعدل والمؤسسات القوية؛ -17-. الشراكات من أجل الأهداف (مؤطر6). وقد أكدت تقارير برنامج الأمم المتحدة على الأزمة التي اجتاحت كل بلدان العالم. ورغم الانتعاشة فإن المستقبل يسوده الغموض واللايقين (مؤطر 7)

مؤطر 7. تحذير تقرير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (2021-2022)

أزمات عدة تقوض التقدم، إذ تسجل 9 من كل 10 بلدان تراجعاً في التنمية البشرية، يتعين على العالم إخراج نفسه من حالة الشلل السائدة واستعادة مساره الإنمائي لتأمين المستقبل للناس والكوكب. 8 شتنبر 2022.

يترنّح العالم اليوم بين أزمة وأخرى، وتظل مقاربته لمواجهة الأزمات المتلاحقة محصورة في دائرة "إطفاء الحرائق" وعاجزة عن معالجة جذور المشاكل التي تواجهنا. ويُحذِّر برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أنه من دون تحقيق تغيير كبير في نمط مواجهة الأزمات، فقد نكون متوجهين نحو انتشار أوسع لأوجه الحرمان وغياب العدالة.

الإصدار الأخير من تقرير التنمية البشرية، والذي أطلقه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي اليوم تحت عنوان "زمن بلا يقين، حياة بلا استقرار: صياغة مستقبلنا في عالم يتحوّل"، يجادل بأن طبقات من الغموض وعدم اليقين آخذة في التراكم والتفاعل فيما بينها، بما يؤثر سلباً وبدرجة غير مسبوقة على استقرار حياة الناس. إذ كان للعامين الماضيين تأثيرٌ مدمر على حياة البلايين من الناس في جميع أنحاء العالم عندما تلاحقت أزمتا جائحة كوفيد-19 والحرب في أوكرانيا الواحدة تلو الأخرى، وتفاعلت مع تحولات اجتماعية واقتصادية هائلة، وتغييرات كوكبية خطيرة، وزيادات هائلة في انتشار الاستقطاب (....).

وبينما بدأت بعض البلدان تنهض من جديد، يظل التعافي غير متساوٍ ومتجزئً، مما يوسّع أوجه انعدام المساواة في التنمية البشرية. إذ عانت كل من منطقة أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي، ومنطقة أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، ومنطقة جنوب آسياً من وطأة أشد للأزمات المتلاحقة.

للمزيد حول تقرير التنمية البشرية لعام 2022 وتحليلات برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بشأن الحفاظ على مسار التنمية في ظل ظروف عدم اليقين المعقدة.

المصدر: **https://hdr.undp.org/content/human-development-report-2021-22**

5.7- المبادرة الوطنية للتنمية البشرية (نموذج من المغرب)

تسعى المبادرة الوطنية للتنمية البشرية بالمغرب التي دعا إلى وضعها ملك البلاد سنة 2005، إلى التخفيف من الفوارق الاجتماعية والتفاوتات المجالية، على مستوى الجهات والأقاليم والحواضر والأرياف، من أجل تحقيق تنمية شاملة، تستفيد منها كل الفئات التي تعيش الهشاشة والإقصاء، خاصة في العالم القروي، وعلى مستوى النوع. كل ذلك لبلوغ نمو اقتصادي لرفع الدخل الفردي، وتحقيق التنمية الاجتماعية عبر تجويد التعليم والتكوين، لرفع مستوى معيشة كل المواطنات والمواطنين في حدها الأدني، الذي يضمن كرامة الإنسان (مؤطر8). ورغم أن الأهداف الاستراتيجية للمبادرة الوطنية واضحة، والإرادة السياسية وإرادة الدولة على أعلى المستويات حاضرة، لم تحقق كل أهدافها. ولكن مع ذلك، تحققت عدة برامج جزئيا أو كليا. وربما سرعت الجائحة خلال 2020-2023 من تنفيذ أهم مشروع اجتماعي، ويتمثل في بداية تنفيذ الدولة برنامج التغطية الصحية دجنبر 2022، والدعم المادي نهاية 2023. وتدريجيا سيشمل المشروع، الحماية الاجتماعية التي سيستفيد منها 11 مليون مواطنة ومواطن، في إطار الضمان الاجتماعي. وبالتدريج ستستفيد هذه الفئات مستقبلا من التقاعد والتعويضات العائلية والتعويض عن الشغل.

مؤطر.8. المبادرة الوطنية للتنمية البشرية بالمغرب

المبادرة الوطنية للتنمية البشرية، هي مشروع تنموي انطلق رسمياً بعد الخطاب الملكي في 18 ماي2005. ويستهدف تحسين الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية للفئات الفقيرة.. وجعل المواطن المغربي أساس الرهان التنموي، وذلك عبر تبني منهج تنظيمي خاص قوامه الاندماج والمشاركة.

تهدف المبادرة الوطنية للتنمية البشرية، إلى محاربة الفقر والهشاشة والإقصاء الاجتماعي، ومساهمة المواطنين المعنيين في تشخيص حاجياتهم ومطالبهم وتحقيقها، إضافة إلى الحكامة الجيدة، مع إشراك كل الفاعلين في التنمية وفي اتخاذ القرار.

وتمحورت المبادرة في مرحلتها الأولى (2005-2010) حول أربعة برامج، استهدفت مختلف الفئات الاجتماعية. وتتمثل في إطلاق برنامج محاربة الفقر في الوسط القروي، وبرنامج محاربة الإقصاء الاجتماعي في الوسط الحضري، برنامج محاربة الهشاشة، إضافة إلى برنامج يهم جميع الجماعات القروية والحضرية غير المستهدفة. أما المرحلة الثانية للمبادرة (2011-2015)، فقد أعطت دفعة قوية للمبادرة، تجلت في الرفع من الغلاف المالي المخصص لها، واستهداف مئات من الجماعات القروية والأحياء الحضرية الفقيرة، إضافة إلى استهداف مليون مستفيد قاطن ب 3300 دوار، ينتمي إلى 22 إقليم معزول أو جبلي.

المرحلة الثالثة من المبادرة الوطنية للتنمية البشرية، (2019-2023)، التي أشرف جلالة الملك محمد السادس على انطلاقتها يوم الأربعاء 19 شتنبر 2018، تسعى إلى تحصين المكتسبات السابقة، وترتكز على أربعة برامج: أولها، تدارك الخصاص على مستوى البنيات التحتية والخدمات الأساسية بالمجالات الترابية الأقل تجهيزا، من أجل فك العزلة وتحسين الظروف السوسيو - اقتصادية للفئات المعوزة. فيما يهم البرنامج الثاني مواكبة الأشخاص في وضعية هشاشة، ويهدف إلى التكفل وإعادة الإدماج الاجتماعي للفئات الهشة. ويروم البرنامج الثالث، تحسين الدخل والإدماج الاقتصادي للشباب، باعتماد مقاربة ترابية مبنية على مواكبة القرب وتثمين المؤهلات والثروات المحلية. بينما يهدف البرنامج الرابع إلى دعم التنمية البشرية للأجيال الصاعدة، من خلال الاستثمار في الرأسمال البشري.

(راجع موقع بوابة المبادرة الوطنية للتنمية البشرية **http://www.indh.ma/ar** (موقع البوابة)

خاتمة الفصل

من خلال استعراض المحاور الخمس لهذا الفصل الذي يندرج في صلب جغرافية السكان كفرع أساسي من الجغرافية البشرية، يتبين بأن دراسة السكان تهم معالجة القضايا الديموغرافية في كل بلدان العالم. ويدرك المخططون وذووا القرار أهميتها في التخطيط المستقبلي للبلد (مخططات وبرامج التنمية) للتوقع وتوفير الحاجيات. في هذا الإطار، يسعى كل بلد إلى التحكم في أبعاد الظاهرة الديموغرافية قصد تنظيمها، وتكوين الموارد البشرية عبر استثمارها في القطاعات الاقتصادية، وحل المعضلات الاجتماعية للتمكن من ضمان إعالة الفئات غير النشيطة من صغار وشيوخ.

وقد بينت الدراسة السكانية أهمية الاستثمار في العنصر البشري عبر الرعاية الاجتماعية في قطاعات الصحة والتعليم والشغل، والتكوين، وتجويد التعليم، وإعطاء أهمية كبرى للبحث العلمي، وتشجيع الابتكار والخلق والإبداع، لتحقيق تنمية بشرية ومستدامة، كما هو الحال في مجموعات البلدان المتقدمة. وأظهرت الوقائع المعاشة في بلدان العالم، العلاقة الوطيدة والمترابطة بين الوضع الديموغرافي والوضع الاقتصادي

والاجتماعي. فكلما تحسنت الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية إلا وانعكست إيجابيا على الأوضاع الديموغرافية. وهو ما يطرح على البلدان النامية عدة تحديات تحتم على مسؤوليها تشخيص وتيرة تطور سكانها وبنياتهم وديناميتهم الطبيعية والأفقية المجالية (الهجرات)، قصد وضع برامج تنموية والسهر على تنفيذها، مواكبة للزيادة السكانية، وحاجياتها حسب الإسقاطات والتوقعات لدرء المخاطر والاستفادة من المكاسب.

إن تنفيذ برامج تنموية اقتصادية واجتماعية وثقافية من شأنها أن تخدم التنمية البشرية وتحرص على استدامة الموارد الطبيعية وتجديدها. وهذا ما تنهجه البلدان الصاعدة كالصين وكوريا الجنوبية. وهو ما تجسده تحاليل ومعطيات وخرائط وتقارير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، انطلاقا من نشرها مؤشرات التنمية البشرية لبلدان العالم سنويا، والتي تفرز مجموعة بلدان ذات مؤشر تنمية بشرية مرتفعة، ومجموعة ثانية ذات تنمية بشرية متوسطة، ومجموعة ثالثة ذات تنمية بشرية ضعيفة.

وقد تبين من خلال النقاش الفكري حول إشكالية السكان في علاقتها بالموارد، تجاوز طرح النظريات المتشائمة لصالح النظرة المتفائلة في مستقبل البشرية، بالاعتماد على تكوين الموارد البشرية والاستفادة من العقل البشري وذكائه وقدراته وإرادته لتحقيق التنمية الشمولية. وهو ما تجسد عبر أمثلة ملموسة من بلدان، قليلة الموارد الطبيعة من معادن ومحروقات، عوضتها بالاعتماد أكثر على مواردها البشرية بالدرجة الأولى. وبذلك حققت تقدما اقتصاديا وتنمية اجتماعية، لم تبلغ مكانتها مجموعة بلدان غنية بالموارد.

وبصفة عامة، بينت عدة تجارب عبر العالم بأن الإنسان هو صانع الخيرات. ذلك أن قدرات وطاقات السكان المكونين والمؤهلين والواعين بمواطنتهم، غير محدودة، لإنتاج الغذاء كما وكيفا، والإبداع والابتكار لتحسين ظروف معيشتهم وعملهم، وصون بيئتهم كأفراد وجماعات. ولذا فإن كل الدراسات السكانية تؤكد على أهمية الاعتناء بالعنصر البشري باعتباره محور التنمية البشرية والمستدامة. كما تبرز العلاقة الجدلية بين عنصر السكان والموارد في حمايتها أو تدهورها.

وبناءً على ذلك، تدعو الضرورة التعرف على التوقعات والإسقاطات الديموغرافية لمواجهة تحديات المستقبل المرتبطة بتزايد سكان المعمور، خاصة في البلدان الأقل نموا، لتوفير حاجياتهم الضرورية من غذاء ومياه صالحة للشرب، وتعليم وصحة، وعناية خاصة باستدامة الموارد الطبيعية، عبر استحضار البعد البيئي، على المستوى المحلي والوطني والإقليمي والقاري والدولي.

وتبين التطورات المتسارعة العالمية في عصرنا، بأن التقدم العلمي والتكنولوجي والرقمنة في إطار العولمة، ساهم في تحفيز الإنسان على الإنتاج بوفرة كما وكيفا. وساعدته وسائل الاتصال والتواصل والمواصلات على التحرك والتنقل بسرعة في كل الاتجاهات، والتكيف مع الأوضاع الجديدة، ومواجهة الكوارث الطبيعية والبشرية كالجفاف والأوبئة والمجاعات. كل ذلك شجع السكان على الحركة والهجرات للبحث عن الأفضل شغلا، ونوعية الحياة...وهو ما حفزهم على الحركية والاستقرار في كل بقاع وأصقاع المعمور.

وارتباطا بموضوع دينامية السكان، يبرز تراجع النمو الديمغرافي ومؤشر الخصوبة في الدول المتقدمة، مقابل استمرارية دينامية النمو الديموغرافي في الدول النامية، وهو ما يعكس تفاوتا دوليا في الموارد البشرية والاقتصادية. وضع كهذا، ستنتج عنه لا محالة، تيارات هجرة قوية، وتفاوتات في القدرات التنافسية. وهو ما ستتمخض عنه عواقب وخيمة على شروط التنمية والاستقرار الجيوسياسي-اقتصادي لعالم اليوم والغد.

وباعتبار أن المغرب يوجد في قلب الإشكالية الناتجة عن هذا التطور المتناقض للعالمين: فمن جهة، يسجل ركود وتقهقر لعدد سكان أوروبا الشائخة، مع طول أمل الحياة، وخصوبة ضعيفة لا تستجيب لمتطلبات تعويض الأجيال؛ إلى حد أن عدة بلدان من هذه القارة كألمانيا وفرنسا وإيطاليا وبريطانيا، محتاجة إلى تغذية تيارات الهجرة البشرية المتنامية ثلاث مرات ما هي عليه اليوم. فيما سيحدث العكس في إفريقيا جنوب الصحراء، حيث تفرض فتوة السكان البحث عن فرص الشغل؛ ما يضطر قسم من سكانها إلى عبور البحر نحو بلدان الشمال، وفي مقدمتها المغرب على الضفة الجنوبية المتوسطية المقابلة لجنوب أوروبا.

وانطلاقا من ذلك، وعلى أساس هذا التحليل، يتنبأ الدارسون على أن المغرب تنتظره تحديات، منها تحوله من بلد "عبور" إلى "أرض استقرار نهائي" للمهاجرين. وعلى المستوى الداخلي، سيشمل التحضر ثلثي سكانه (67%) أي 24 مليون حضري من مجموع ثقله الديموغرافي الذي سيبلغ 38 مليون نسمة، حسب توقعات 2030. وهي تحديات داخلية تنضاف إلى التحديات الخارجية

(الهجرة). مما يحتم عليه تعزيز الجبهة الداخلية، وتسريع مسلسل الانتقال الديمقراطي، وتأهيل اقتصاده ومدنه لتحقيق تنمية بشرية لسكانه، وتنمية مستدامة لبلده (راجع فصل الحركية السكانية وهجراتهم).

مفاهيم ومصطلحات الفصل

الفرنسية	الإنجليزية	العربية
Recensement Général	General Population Census	الإحصاء العام*
Registre vital	Registration Vital Record	السجل الحيوي*
Les enquêtes par sondage	Sample Registration	المسح بالعينة*
Densité de la population	Population density	الكثافة السكانية*
Densité agricole	Agricultural density	الكثافة الزراعية*
Structure de la population -	Population composition	بنيات السكان أو تركبتهم*
Pyramide des ages	Age-Sex pyramids	هرم أعمار السكان*
Fertélité/ Fécondité	Fertility	الخصوبة/ الإنجابية*
Natalité	Crude birth	الولادات الخام*
Mortalité	Death (Mortality) -Crude death	الوفيات الخام*
Mortalité infantile (Taux)	Infant mortality (rate)	معدل وفيات الأطفال*
Taux d'accroissement naturel	Rate of Naturel increase	معدل النمو الطبيعي*
Espérance de vie à la naissance	Life expectancy	أمل الحياة (أمد الحياة)*
transition démographique	Demographic Transition	الانتقال الديموغرافي*
Population et ressources	Population and Resources	السكان والموارد*
Politique de la population	Population policie	السياسات السكانية*
Programmes de développement	Developement programs	برامج التنمية*
Développement durable	Sustainable development	التنمية المستدامة*
Développement humain	Humain developpement	التنمية البشرية*
Approche de genre	Gender approch	مقاربة النوع*
Budget temps	Time budget	ميزانية الوقت*

مراجع أساسية

- مراجع باللغة العربية

– الإحصاءات العامة للسكان والسكنى، مديرية الإحصاء بالمغرب (1960-1971-1982-1994-2004- 2014-2024)

– أنفلوس(محمد)، 2011، معجم تفسير المصطلحات في جغرافية الصحة، دفتر البحث العلمي، عدد خاص رقم 2، مختبر الأبحاث حول المجال وإعداد التراب، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة الحسن الثاني المحمدية -الدراالبيضاء.

– برنامج الأمم المتحدة الإنمائي PNUD: (التقرير العالمي حول التنمية البشرية 2021-2022).

– توماس مالتوس، 1798، نظرية السكان (مبحث في مبدأ السكان تأثيره في مستقبل تطور المجتمع)، الفصل الثاني، (ص.25)، ترجمة: نقله إلى العربية فادي الطويل، الطبيعة الأولى 2016، مكتبة سر من قرأ t.me/t_pdf، دار الفردق، دمشق، سوريا.

– الحوليات الديموغرافية للأمم المتحدة- حوليات إحصائية لليونيسكو

– الدليل المنهجي لإعداد البحوث: الإجازة- الماستر- الدكتوراه (تنسيق، م. المالكي؛ تحت إشراف: م. كرزازي، م. أيت حمزة، م. الأسعد)، منشورات منتدى الجغرافيين الشباب للبحث والتنمية، الرباط، 2019. (344 ص).

– عطوي (عبد الله)، 2001، جغرافية السكان، دار النهضة العربية، لبنان، (376 ص)

– مركز الدراسات والأبحاث الديموغرافية - -(CERED) المركز الوطني للتوثيق(CND)

– المندوبية السامية للتخطيط بالمغرب: الإحصاءات العامة للسكان والسكنى من 1961-2014؛ الرابط الإلكتروني: http://www.hcp.ma

- مراجع باللغات الأجنبية

Annete Ciattoni Yvette Veyret (Sous direction), Les fondements de la géographie, 4ème édition, Armand Colin, Collection U, 2018, (353p).

Banque mondiale (https://databank.worldbank.org/);

Bavoux Jean-Jacques, 2016, La géographie, Objets, méthodes, débats, 3ème édition Collection U, Armand Colin. Paris.

Brunet, R. et al., 2002, Les mots de la géographie, Paris, Reclus-La documentation française .

Cabane, C. (Sous dir.), 1984, Lexique de géographie humaine et économique, Dalloz .

Carroue Laurent, Géographie de la mondialisation, Crises et basculements du monde, 4ème édition, Armand Colin, Collection U, 2019, (308p).

Chaléard Jean-Louis, Thierry Sanjuan, 2017, Géographie du développement, Territoire et mondialisation dans les Sudes, Armand Colin, Collection U, (259p.)

Charvet J-P, Sivignon (Sous dir.) 2020, Géographie humaine : Mondialisation, inégalités sociales et enjeux environnementaux, 4ème édition, Armand Colin. (387p.)

Derruau, M., 2007, Géographie humaine, Collection U, Armand Colin, Paris (447p.)

Gilles Pison, Etienne Couppié, Arianna Caporali, Tous les pays du monde (2022), Population et Sociétés, n° 603, Septembre 2022, https://doi.org/10.3917/popsoc.603.0001

Holly R. Barcus and Keith Halfacree, 2018, An Introduction to Population Geographies, Lives Across Space, Ashley Nepp, Cartographic Editor, New York, 413p.

https://www.ined.fr/fr/publications/editions/population-et-societes/tous-les-pays-du-monde -2022

Kerzazi Moussa et Agoumy Taoufik, 2004, Structures sociales et femme rurale au Maroc, Publication de la FLSH, Univ. Mohammed V, Rabat ; Série : Essais et Etudes n° 39 ; (118p).

Levy, J. & Lussault, M. (Sous dir.), 2006, Dictionnaire de la géographie et de l'espace des sociétés, Ed. BELIN, Paris, (1034p.)

Madeleine Michaux,2008, Les mots de la géographie, Eyrolles, Paris Cedex 05.

Nations unies, Division de la population, 2022, World Population Prospects: The 2022 Revision, New York

Noin Daniel, 2005, Géographie de la population, 7ème édition, Collection U, Armand Colin, (288p.)

Noin, D., 1979, Géographie de la population Masson, Paris, (320p.).

Paul, L. Knox; Sallie, A. Marston, Human Geography, Places and regions in global context, Sixth Edition, Pearson,2013

Philippe Descamps ; 2019. Pression démographique sur la planète : La bombe humaine, Le Monde diplomatique, Manière de voir, N°167, (Numéros coordonné par, Edition Olivier Pionet-

Troin, J-F., (Sous la dir. de), 2002, Maroc : Régions, pays, territoires, Maisonneuve et Larose, Tarik Edition, URBAMA

- ***مواقع إلكترونية هامة***

شعب إدارة الشؤون الاقتصادية والإجتماعية التابعة للأمم المتحدة السكان (شعبة السكان)

https://www.un.org/development/desa/ar/about/desa-divisions/population.html

الكتاب الديموغرافي السنوي. يصدر عن الأمم المتحدة سنويا باللغات الإنجليزية، والفرنسية والعربية. – الرابط الإلكتروني:

https://unstats.un.org/unsd/publications/pocketbook/files/AR-world-statspocketbook-2018.pdf

PNUD, Rapport sur le developpement humain, 2021-22

https://hdr.undp.org/content/human-development-report-2021-22

Haut Commissariat au Plan (HCP) ; Direction de la Statistique (DS) ; Centre d'Etudes et de Recherches Démographiques (CERED) ; http://www.hcp.ma

Centre National de Documentation (CND).

Recensement Général de la Population et de l'Habitat (RGPH-1960-1971-1982-1994-2004-2014)

Annuaire Statistique du Maroc (DS- HCP).

Conseil Economique, Social et Environnemental (Rapports et études) ; https://www.cese.ma/fr

الفصل الخامس

حركية السكان وهجراتهم

موسى كرزازي
أستاذ التعليم العالي
جامعة محمد الخامس، الرباط

مقدمة

نعالج في هذا الفصل حركية السكان وهجراتهم عبر العالم، والعوامل والدوافع المتحكمة في تحركاتهم وما تحدثه من آثار على المهاجر وأسرته الصغيرة والكبيرة، ومكان انطلاقه ومكان استقباله واستقراره، في سياق العولمة والتوترات بين القوى الكبرى العالمية، والصراعات الداخلية والجيوسياسية والاقتصادية، وما ينتج عنها من ضحايا المهاجرين المضطرين لإخلاء منازلهم وأوطانهم قسرا، في إطار هيمنة القوي على الضعيف عسكريا واقتصاديا واجتماعيا.

نهدف من وراء تحرير هذ الفصل التعرف على دينامية السكان في بعدها المجالي، وانعكاساتها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، وهو ما يطلق عليه "الحركة الأفقية" التي تعني حركية السكان وهجراتهم (مقابل الحركة العمودية 'أو الطبيعية" المرتبطة بالولادات والوفيات والنمو الطبيعي المعالجة في فصل سابق).

فالحركة السكانية الأفقية تتم عبر تحركات وتنقلات السكان في الزمان والمكان. وبغرض ضبطها، فإننا نميز بين تنقلات تدخل في نمط عيش السكان والعمل، وهي التي يطلق عليها مصطلح "الحركات الاعتيادية"؛ وحركات مجالية ثانية تندرج في الحركات الهجرية المتنوعة، حسب الزمان "موسمية مؤقتة ونهائية"، والمكان، "داخلية وخارجية"، وما ينتج عنها من تداعيات وعواقب وفوائد للمهاجر وعائلته الصغيرة والكبيرة ولبلده. في هذا الإطار، سنحاول مناقشة موضوع الهجرة، هل هي عامل تنمية أم معرقلة لها؟ ومعها نثير ظاهرة التهجير عبر تقديم أمثلة من دول العالم أو الهجرة القسرية التي تختلف عن الهجرة الحرة "الطوعية".

وقد اعتمدنا في تحرير هذا الفصل على نتائج الدراسات التي أنجزناها في بحوثنا السابقة حول الهجرة الداخلية والدولية (2003-2024). كما استفدنا من تراكمات الدرس الجامعي والمحاضرات التي ألقيناها بجامعة محمد الخامس بسلكي الإجازة والماستر، وعلى مستوى التأطير في وحدات التكوين والبحث في الدكتوراه بجامعة محمد الخامس بالرباط (1980-2012)، وكذا من خلال مساهماتنا في الندوات والملتقيات العلمية والمقالات المنشورة لأشغالها حول إشكالية الهجرة، وفي مقدمتها تلك المنشورة ب"معلمة المغرب، 2018". ولتحيين المعطيات والتحاليل حول الموضوع، واكبنا الاطلاع على الرصيد العلمي من الدراسات والإنتاج العلمي حول ظاهرة الهجرة بالجامعة المغربية وبالخارج، وكذا المؤسسات الرسمية الدولية والوطنية المختصة بالهجرة (راجع لائحة المراجع ومصادر المعطيات في ختام الفصل).

على هذا الأساس سنتناول أربعة محاور أساسية:

نعالج في المحور الأول الهجرة كظاهرة اجتماعية، متنوعة ومتغيرة في الزمان والمكان. وفي المحور الثاني الهجرات الدولية كإشكالية راهنة متجددة، وفي المحور الثالث نتطرق إلى الهجرات الدولية والتنمية، مع اختيار نموذج التجربة المغربية. بينما في المحور الرابع نركز على ظاهرة الهجرة الإفريقية جنوب الصحراء. مع خاتمة عامة للفصل.

أهداف الفصل

نسعى من وراء تحرير هذا الفصل حول حركية السكان وهجراتهم تحقيق عدة أهداف:

أهداف معرفية لفتح آفاق تنموية، عبر معالجة ظاهرة جغرافية راهنية، كموضوع يندرج في الإشكاليات الحالية المتجددة في شكلها وسياقها واتجاهاتها؛

فهم ظروف مسلسل ومسار الهجرة المعقد في سياق العولمة والتقسيم الدولي الجديد للعمل، وسياسات الهجرة المتبعة في مجموعات بلدان العالم، سواء تلك التي تنطلق منها الهجرة "مناطق الطرد" أو التي تستقبل المهاجرين "مناطق الجذب"، مرورا بمناطق "العبور"؛

التعرف على ظاهرة الهجرة الداخلية والدولية، وتشخيصها وتحليلها، من أجل الوقاية من بعض تداعياتها السلبية، على مستوى مكان الانطلاق، ومكان العبور والإقامة، بغرض الحد منها، مع الاستفادة من إيجابيات الهجرة.

في حالات مرتبطة بالسياق الحالي لدينامية سكان العالم، نعالج الموضوع من وجهة تكاملية بين بلدان تتوفر على بنيات ديمغرافية شابة تحتاج إلى متنفس لها في بلدان أخرى، وبلدان ذات بنيات شائخة في حاجة إلى تجديد سكانها عبر تشجيع الوافدين عليها.

اقتراح مقاربة جديدة لتنظيم الهجرة بين الجنوب والشمال لفائدة الطرفين.

المحور الأول: الهجرة ظاهرة طبيعية[1]

منذ ظهور الإنسان وهو يتحرك على سطح الأرض، خلال الحقب الزمنية المتتالية؛ يعمل ويكتشف، ويتكيف مع الظروف الجديدة. وبذلك استطاع ضمان استمرارية وجوده في بداية حياته، في مرحلة خضوعه أكثر للحتمية الطبيعية؛ ثم سعى لتحسين ظروف عيشه في مرحلة متقدمة، مع تحرره المتتالي وتقدمه "الإمكانية". وفي العصر الحالي، ونتيجة للتقدم العلمي والتكنولوجي، وسهولة الاتصال والتواصل والتنقل عبر وسائل المواصلات الحديثة في إطار العولمة، تجتهد البشرية لبلوغ نوعية حياة أفضل للفرد والأسرة والجماعة فيما يطلق عليه "نوعية الحياة" المتمثلة في توفير ظروف مواتية للعمل، وجودة مثلى للسكن، في بيئة سليمة تتوفر فيها الخدمات الضرورية وأسباب الرفاه (من صحة وتعليم وترفيه، وتمتع بالحقوق).

فالهجرة ظاهرة بشرية مستمرة، لا تتوقف. منها العابرة للأوطان، وهي شكل من أشكال حركية السكان التي تؤدي إلى تغيير الإقامة والمهنة والعمل. وتندرج في سياق الزمان والمكان، متكيفة مع العولمة والتقسيم الدولي الجديد للعمل، وأوضاع اللامساواة الاجتماعية والمجالية، لتصبح ظاهرة عالمية تساهم في تكوين جاليات و"نخب مرتبطة بأوطانها ومتشبثة بثقافتها الأصلية" في بلدان الإقامة. وهذا ما ساهم في خلق مجتمعات متنوعة الأعراق والأجناس والثقافات، متساكنة في أوطان جديدة (حالة

[1] نشكر الزميلين: الأستاذ محمد أنفلوس على ملاحظاته الذي تفضل بها خلال مراجعتة للفصل قبل نشره، وكذا الأستاذ محمد جمال الدين.

الولايات المتحدة الأمريكية، كندا، أستراليا). فحسب الإحصائيات الرسمية للأمم المتحدة المنشورة منتصف سنة 2022، بلغ عدد المهاجرين في العالم سنة 2020 حوالي281 مليون مهاجر، وهو ما يمثل نسبة3.6% من ساكنة العالم؛ أي بزيادة عددية مطلقة بلغت 51 مليون نسمة عن سنة 2010، و128 مليون عن سنة 1990، وأكثر من ثلاثة أضعاف ما سجل سنة 1970(مؤطر1). ويسجل تحرك عدد من المهاجرين داخل بلدانهم، يفوق عدد المهاجرين العابرين للحدود في إطار الهجرة الداخلية، حيث قدر عددهم ب 740 مليون سنة 2019 (معطيات تقرير حول حالة الهجرة في العالم 2022- OIM).

1.1- مفاهيم ومصطلحات مهيكلة لموضوع حركية السكان والهجرة

لغويا: الهجرة تعنى الانتقال من موطن إلى آخر؛ هاجر فلان أي ترك وطنه. هجر فلان، يعني نقله من موطن إلى آخر (المعجم الوجيز، مجمع اللغة العربية، 1995). وبتعريف جد مبسط، فإن "الهجرة* هي انتقال شخص أو مجموعة، من مكانه الأصلي إلى مكان آخر، بنية الاستقرار فيه؛ أو من بلد إلى آخر بنية الإقامة والعيش فيه. وتتخذ الظاهرة عدة أشكال: هجرة مغادرة* وهجرة وافدة*. أو شكل نزوح مكثف*. (معلمة المغرب، 2018، مجلد 29، ج.6/ ص.ص.636-645). والهجرة تختلف عن حركية السكان أو تحركاتهم وتنقلاتهم العادية واليومية، من مكان إلى آخر، وتدخل ضمنها الحركة التراقصية* والتنقلات العادية* بين مقر العمل والسكنى.

جغرافيا : تعني الهجرة* انتقال شخص (أو مجموعة أشخاص) من مكان الانطلاق* إلى مكان يستقر فيه، يدعى مكان الوصول أو الاستقبال (والاستقرار- الإقامة)*. فعلى مستوى المكان: يطلق على المهاجر الذي غادر المكان "مهاجرا مغادرا*" أو "نازحا"، مقابل مهاجر وافد*، وهو الذي حل بمكان الوصول واستقر به. وعلى مستوى الزمان: قد تكون نية المهاجر هجرة مؤقتة*؛ أي هجرة لفترة محدودة في الزمن، دون نية الاستقرار بالمكان الذي حل به. وتنتهي فترة هجرته بانتهاء الهدف الذي هاجر من أجله، كاشتغال عمال وتقنيين ومهندسين في ورش تشييد سد أو معمل في مدينة معينة، لمدة محددة، ليعودوا إلى مسقط رأسهم بعد انتهاء الورش، سواء في نفس البلد أو خارج الوطن (كرزازي،2018، معلمة المغرب؛Kerzazi, M , 2003). وهذا ينطبق على العاملات المغربيات اللواتي اخترن الاشتغال في مزارع الفواكه (الفراولة) بجنوب إسبانيا (مورسيا وألميريا وألكونتي...)،

بنية العودة إلى بلدهن بعد جمع رصيد من المال. وتتخذ حركة ذهاب وإياب، بين شمال المغرب وجنوب إسبانيا، وإقامة مؤقتة تتجدد منذ عدة سنوات وإلى اليوم **2025**. أما الهجرة الموسمية*، فهي مرتبطة بعمل محدد للمهاجرين في موسم لجني منتوج زراعي معين كالزيتون والحوامض والتفاح والعنب، والرجوع إلى أماكن الانطلاق، بعد الانتهاء من العمل. والمثال الحي ينطبق على ظاهرة موسم "حصاد الحبوب" في فصل الصيف، الواسع الانتشار في مغرب الخمسينيات والستينيات من القرن **20**.

ونميز عادة بين الهجرة الداخلية* التي تتم داخل حدود البلد (أهمها من الأرياف إلى المدن بالمغرب)؛ والهجرة الدولية* التي تنطبق على المهاجر الذي عبر حدود بلده، بنية الاستقرار في بلد آخر. والمهاجر الدولي حسب تعريف الأمم المتحدة، هو إنسان ينتقل من بلده الأصلي إلى بلد آخر، على الأقل لمدة ثلاثة أشهر. وهذا الانتقال لا يرتبط بأغراض سياحية أو عائلية أو الحج أو ممارسة أعمال ووظائف مرتبطة بالبلد الأصلي أو للاستشفاء. وهي ظاهرة تنطبق على حالة عدد من المهاجرين المغاربة، الذين استقروا في دول إسبانيا أو إيطاليا حديثا؛ وقبلها بعقود في فرنسا وبلجيكا وألمانيا وهولندا ودول أوربية أخرى.

ويختلف تيار الهجرة في اتجاهه ووجهته نحو الجهات والأقاليم والمدن والقرى والبلدان، حسب سياق تطورها وطنيا ودوليا ودينامية سكانها. فقد تمثل الهجرة من الأرياف نحو المدن تيارا مكثفا فيصبح نزوحا* جماعيا، يضم جماعة أفراد أو أسر، خاصة في الظروف الصعبة، كفترات الجفاف واشتداد الأزمة بالبادية. وهو ما شهده سكان عدة بلدان كدول الساحل بإفريقيا، وسكان الأرياف المغاربية، وفي مقدمتها، بوادي مغرب الخمسينات والستينيات منذ فجر الاستقلال (1956)، حيث تقوى تيار الهجرة نحو المدن مع تعاقب فترات الجفاف، خاصة في منتصف السبعينات ومطلع الثمانينيات. أما الهجرة من المدن إلى الأرياف، فهي منتشرة كتيار هجروي بارز في البلدان المتقدمة بأوروبا وأمريكا، نظرا لتوفر البنيات التحتية والتجهيزات الأساسية لراحة المواطن الذي اختار الاستقرار في أريافها بمحض إرادته، لجودة الحياة، بعيدا عن صخب المدينة وتلوثها (البعد الإيكولوجي، والبيئي والصحي).

أما بالنسبة للبلدان النامية، ومنها العربية والمغاربية والمغربية، فإن التيار الهجروي، "من المدينة إلى البادية (أو الأرياف)" ضعيف جدا. لكنه أصبح يتخذ أبعادا جديدة بالنسبة للمدن الكبرى على شكل "تدفق حضري*" للسكان والسكنى" نحو الضواحي المجاورة، نتيجة أزمة العقار وارتفاع سومة الكراء بالمدن الأم.

في نفس الاتجاه، نسجل في العقدين الأخيرين التطور الحاصل في علاقة البوادي والمدن، حيث يقبل بعض سكان المدن والحواضر الكبرى كالدار البيضاء والرباط وفاس ومكناس ومراكش، ووجدة، على شراء بضع هكتارات في الأرياف المجاورة لمدنهم، لتجهيزها واستغلال تربتها في الفلاحة، والاستقرار بها في عدة حالات. هذه الظاهرة أصبحت تتوسع في المغرب في العقود الأخيرة بعدما أصبح بعض المستثمرين الحضريين يقتنون أراضي من سكان الأرياف بالقرى والدواوير، ويستثمرون بها أموالهم وخبراتهم في الفلاحة العصرية وتربية الماشية، ومنهم ضباط وموظفون سامون استفادوا من عقود كراء أراضي الدولة (مزارع صوجيطا وصوديا سابقا) لمدة 99 سنة، وكذا من دعم مخطط المغرب الأخضر (منذ سنة 2008)، والجيل الجديد الأخضر (سهل الغرب....).

أما الهجرة بين المدن، فتهم عادة حركة الموظفين وبعض المهنيين كالجنود. ويبدو تأثيرها في مكان الانطلاق والوصول ضعيفا. لأن هجرة سكان الأرياف هي السائدة، حيث ساهمت إلى جانب النمو الطبيعي لسكان المدن، في الارتفاع المطرد لمعدل النمو السنوي لسكان المدن في مغرب ما بعد الاستقلال.

حركات السكان العادية أو "الاعتيادية"

الحركات الاعتيادية* لا تدخل في الهجرة، بل تندرج في نمط العيش اليومي الاعتيادي؛ منها الحركة التراقصية* اليومية بين المسكن والعمل، حتى ولو كانت المسافة تتعدى المئة كلمتر بين مدينة وأخرى (مثال قطع المسافة يوميا بين باريس وضواحيها بالمراكز الفلكية التابعة لها في شبه الجزيرة الباريسية؛ وبين كل من الرباط والقنيطرة- الدار البيضاء)؛ أو بضع كلمترات، مثل حركة الغدو صباحا، والرواح مساء بين العدوتين، الرباط – سلا، أو تمارة. كما أن تنقلات مجموعات بشرية تقطع مسافات طويلة، فيما يصطلح عليه بحركة «الانتجاع*» بحثا عن المراعي ونقط الماء، كالرحل* وشبه

الرحل* التي لا تدخل في مسلسل الهجرة، لأن حركتهم وتنقلاتهم بين أعالي الجبال "ألمو" أو "أدرار" والمنخفضات "أزغار" بالمغرب، في تعاقب رحلاتهم شتاء وصيفا، تدخل في نمط عيشهم.

وقد عرفت هذه الظاهرة تطورات حديثة بعد دخول وسائل النقل الحديثة كالشاحنات في ترحيل الماشية رفقة عدد من أفراد الأسر العزاب، بحثا عن الماء والكلأ ولمسافات بعيدة؛ خصوصا بعد تواتر فترات الجفاف، إذ أصبح بعضهم، يكترون شاحنات، لنقل المواشي من جهة إلى أخرى، وكراء مراعي ومحاصد لضمان تغذية طبيعية لقطعانهم. وقد عرفت هذه التنقلات، بصفة عامة، تقلصا وانكماشا في العقود الأخيرة، نظرا لعدة عوامل اقتصادية وجيوسياسية، حدت من حركيتهم. فالفضاء المغاربي بين المغرب والجزائر، أصبح محظورا على التنقلات الاعتيادية للرحل بين تخوم البلدين (منطقة النجود العليا) بعد نشوء جمهورية الجزائر سنة 1962.

1.2- مسلسل ومسار الهجرات: تحول في وجهاتها وأحواضها المستقبلة

-وجهات الهجرة وأحواضها المستقبلة: توجه جديد

عرفت وجهات تيارت الهجرة تحولا كبيرا نتيجة التحولات الطارئة في العالم. فبعد أن كان ثلثا المهاجرين المغادرين، هم من الدول النامية، فقد أصبح ثلث المهاجرين من دول الجنوب يتجهون إلى بلدان الجنوب، خاصة الصاعدة منها؛ مقابل ثلث يتجه من الجنوب نحو بلدان الشمال؛ والثلث الباقي من المهاجرين، يتحرك بين دول الشمال. وهذا يعني حدوث تحول في أحواض الاستقبال. فبالإضافة إلى الوجهات التقليدية (بلدان الشمال بالاتحاد الأوروبي وأمريكا الشمالية وأستراليا...)، برزت مجالات جديدة للاستقطاب منذ مطلع سبعينيات القرن الماضي، نظرا للأزمات الاقتصادية العالمية في البلدان الرأسمالية، منها: وجهة البلدان النفطية (الخليج، ليبيا، العراق)، ونحو البلدان الصاعدة من دول الجنوب (البرازيل والأرجنتين بأمريكا اللاتينية) التي أصبحت وجهة مفضلة لمهاجري دول الجوار، نظرا لقرب المسافة، وتوفر فرص عمل وأجور مرتفعة مغرية للعمال والأطر المهاجرة (مهاجرو البيرو وبوليفيا).

ومما ساهم في توجيه الهجرة نحو وجهات جديدة، تشديد الخناق على الهجرة السرية، والمراقبة المدنية والعسكرية على طول الحدود البرية والبحرية. وعلى سبيل المثال، اتخذت الولايات المتحدة

الأمريكية في عهد الولاية الثانية للرئيس ترامب، قرارات وتنفيذ إجراءات متشددة ضد المهاجرين، منها طرد آلاف المهاجرين بدون أوراق رسمية، واستخدام 3000 جندي على طول الحدود مع المكسيك، لمراقبة الهجرة السرية (مارس 2025). وتتجسد مظاهر محاربة الهجرة السرية، في إزاحة مخيمات المهاجرين "بدون أوراق"، مثل ما حدث في قلب باريس وعلى الحدود الفرنسية البريطانية. كما تمت عمليات إعادة عدد من المهاجرين الأفارقة عبر الطائرات من الشمال إلى بلدانهم بالجنوب. وفي حالات أخرى بين بلدان الجنوب، كما حدث في سنة 2023 بتونس، مما أجبر مئات المهاجرين الأفارقة من جنوب الصحراء، على مغادرة تونس، لشعورهم بانعدام الأمن على حياتهم. وقد تعقد مسلسل ومسار الهجرة، عندما أغلقت أبواب أوروبا، وطال الانتظار بمدن سواحل البلدان المغاربية (ليبيا، تونس والمغرب..) وتركيا، نظرا لفرض قيود صارمة، اضطر معها عدد من المهاجرين من إفريقيا جنوب الصحراء إلى الاستقرار بالمغرب، بعد يأسهم من العبور إلى أوربا. ونفس الشيء يحدث على الحدود بين المكسيك والولايات المتحدة.

1.3- مسلسل معقد ومركب للهجرة

الهجرة غير محصورة فقط في عدد المهاجرين وتنقلاتهم من بلد إلى آخر، بدوافع سياسية واقتصادية، بل هي عملية مركبة، تنتظم في إطار نظام مجالي وزمني معقد ومتطور باستمرار. فقد يهاجر الفرد من الدوار أو الجماعة في الإقليم إلى مدينة في الجهة، وكذا من بلده الأصلي إلى دولة في قارة أخرى بالعالم، ضمن سلسلة من نقط الانطلاق، والشبكات، وباحات الاستراحة والعبور، والوصول... ولذلك، يعتبر مسلسل الهجرة جد معقد ومركب، وليس في متناول كل الأشخاص. فهو يقتضي التوفر على عدد من الضوابط منها: التنقل على مسافة مجاليه معينة وزمنية للتمييز بين حركات السكان العادية أو الاعتيادية* والهجرية.

ويلعب الفاعلون المساهمون في مسلسل الهجرة دورا حاسما؛ ذلك أن حركة الهجرة ليست عملية بسيطة تتم بين نقطة وأخرى، بصفة ميكانيكية؛ بل هي مسلسل وعملية معقدة. فقد تتم حركة الهجرة للفرد والمجموعة المعنية، عبر عدة مراحل، ذهابا وإيابا حسب طبيعة الظرفية الاقتصادية العالمية إن كانت مشجعة للهجرة أو مضايقة لها في التشريعات والقوانين وعلى الميدان. فبالإضافة

إلى المهاجرين المعنيين بالهجرة بالدرجة الأولى، هناك من يساهم في تسهيل عملية الهجرة، بصفة مباشرة أو غير مباشرة: كنقل المهاجرين من مكان إلى آخر، وأحيانا لمسافات طويلة، وإيوائهم لفترة قد تطول أو تقصر، استعدادا للهجرة؛ ثم استقبالهم في نهاية المطاف بالبلد المضيف، إن مرت العملية وفق ما خطط لها. فالوقائع تبين بأن الهجرة مسلسل مركب، تتدخل فيه عدة عوامل أهمها: المال، والسلطة، والاستراتيجيات والمغامرات، لبلوغ الهدف الاستراتيجي ((**Dictionnaire de la géographie ; 2006, pp.615-617**. والمثال الملموس ينطبق على تجارب مهاجري إفريقيا جنوب الصحراء (من مالي، والنيجر، والسنغال...)، وقطعهم لمسافات طويلة عبر الصحاري والفيافي المحدقة بالأخطار. واختراقهم لحدود عدة بلدان قبل وصولهم إلى السواحل المغاربية، استعدادا للتوجه نحو القارة الأوربية.

وهو ما يعني عمليا تغيير الإقامة والسكنى ونسق حياة المهاجر الاجتماعية والثقافية وانتمائه. وضرورة التكيف مع تغير الحياة اليومية جذريا. وعلى سبيل المثال، قد يكون المهاجر في موطنه الأصلي فلاحا أو مزارعا، ويتحول إلى عامل في ورش البناء، بائع متجول، تاجر، عامل بمصنع أو مستقل يشتغل في محل اكتراه أو اشتراه، كحالة عدد من الأفارقة الذين استقروا واشتغلوا واندمجوا بالمغرب (الرباط، وجدة، الناظور..)، بعد اليأس والتخلي عن فكرة العبور إلى الضفة الأخرى.

1.4. **الهجرة القسرية*** (أو الإجبارية) تعني تهجير الناس بالقوة. وتعتبر تجارة الرقيق من إفريقيا نحو أمريكا في القرن 16 و 17م من طرف الأوروبيين (البرتغال والإنجليز) أهم الهجرات التي استنزفت القارة الإفريقية من سكانها في العصور الحديثة. وقد تعرض الشعب الفلسطيني إلى التهجير القسري من مدنه وقراه على يد الحركة الصهيونية العالمية. ويعيش اليوم (2024) في المخيمات بالدول المجاورة (لبنان، سوريا، الأردن..)، أو على شكل أسر موزعة بين بلدان العالم، خصوصا بعد قيام إسرائيل سنة 1948 وبعد حرب يونيو 1967، بدعم من أمريكا. وقد اقترح اليمين المتطرف في حكومة نتانياهو (وزير الأمن القومي بنغفير وعدد من زملائه الوزراء) تهجير سكان غزة إلى دول الجوار: صحراء سيناء بمصر والأردن. وبدعم أمريكي لهذه الخطة، تسعى هذه الحكومة تنفيذها بكل الطرق بما فيها تطويق غزة، ومنع دخول المساعدات الضرورية لعيش السكان وإعادة بناء السكن الذي خرب

وهدم في معظمه، ضدا على القانون الدولي، وخرقا للمواثيق الدولية (2025). يضاف إليهم المهجرون من بلدان الشرق الأوسط وآسيا، مما يفسر تواجد ملايين اللاجئين في المخيمات، وطالبي اللجوء السياسي... وينطبق الأمر أيضا على ملايين اللاجئين السوريين والعراقيين والصوماليين والليبيين واليمنيين، وبعض دول جنوب الصحراء ... الذين تركوا بلدانهم هربا من ويلات الحرب نتيجة ظهور كيانات غريبة تزرع الرعب وعدم الاستقرار السياسي، وغياب الحلول الناجعة للازمات، نحو البلدان المجاورة أو البعيدة أحيانا (كما حدث سنة 2016). وقد يعود الاستقرار وتعود الحياة إلى وضعها الطبيعي وتبدأ حركات العودة المعاكسة نحو هذه البلدان، كما هو حال المهاجرين السوريين المقيمين بتركيا وألمانيا، الذي عادوا، أو يفكرون في العودة إلى بلدهم بعد انهيار نظام الأسد وحزب البعث الحاكم لعقود، ولجوء رئيس الدولة إلى روسيا، بعد أن تمكن الثوار المعارضون له من دخول العاصمة دمشق (نهاية 2024 ومطلع 2025)، والاستلاء على الحكم الذي اعترفت به عدة دول كبرى، حيث جرى الانطلاق في إعداد دستور جديد للبلاد بسوريا (مارس 2025). وقد فاقمت الزلازل التي تعرضت لها تركيا وسوريا سنة 2023، ظروف عيش اللاجئين الفارين من هول الحروب.

وقد يصبح المهاجر مضطرا لمغادرة حيه وبلده كلما شعر بالتهديد على حياته وحياة أسرته، كما هو حال سكان عدة بلدان إفريقية من دول الساحل، التي تشهد حروبا أهلية وتوالي الانقلابات واندلاع الاضطرابات الاجتماعية (مالي، الصومال، السودان..)، وعدم احترام حقوق الإنسان. ويحدث نفس الشيء في دول عربية ومغاربية (ليبيا)، وآسيوية، حيث سيطرت على الحكم تيارات متطرفة لا تعترف بحقوق الإنسان، ومنها حق التعليم للفتاة والعمل للمرأة (طالبان بأفغانستان، 2022-2023، بعد انسحاب القوات الأمريكية)، أو نظرا لسياسة الاضطهاد بسبب الاستعمار. هذه الأوضاع جعلت من بعض البلدان منطلقا للهجرة القسرية المتجهة نحو أوربا، ومنها ألمانيا التي استقبلت أكثر من مليون مهاجر سوري سنة 2015، ودول الجوار التي استقبلت أكثر من أربعة ملايين سوري (تركيا، الأردن، لبنان..).

وهناك هجرة اضطرارية* لا خيار فيها للأشخاص الذين هاجروا رغما عنهم، أماكن سكنهم وعملهم ومدنهم وقراهم؛ منها: فئة الهاربين من الحرب الدائرة في بلدانهم مثل أكرانيا، أو الجفاف.

وتقدر إحصائيات المندوبية العليا التابعة للأمم المتحدة للاجئين لسنة 2019 عددهم بحوالي 79.5 مليون، منهم 26 مليون لاجئ. وأزيد من 4 ملايين طالب اللجوء السياسي ببلدان أخرى حسب إحصائيات دولية. علما بأن منظمة الهجرة الدولية، تعتبر بأن الهجرة الدولية تساهم في التنمية المستدامة. ولذا دعت إلى منح المهاجرين حقوقهم كاملة. وفي العقود الأخيرة، برزت فئة جديدة من المهاجرين بسبب تداعيات "التغيرات المناخية" و"الكوارث الطبيعية والبيئية"، يطلق عليهم مصطلح "لاجئو المناخ" أو "اللاجئون الإيكولوجيون" (مؤطر 1).

حول الهجرة. مؤطر 1

ظلت البشرية في حالة تحرك دائم. إذ ينتقل بعض الأشخاص للبحث عن عمل أو آفاق اقتصادية جديدة، أو للالتحاق بالعائلة أو من أجل الدراسة. بينما ينتقل آخرون هرباً من الصراع أو الاضطهاد أو الإرهاب أو انتهاكات حقوق الإنسان. ولا اختيار أمام آخرين سوى التحرك في مواجهة عواقب تغير المناخ أو الكوارث الطبيعية أو العوامل البيئية الأخرى. ووفقًا لتقرير المنظمة الدولية للهجرة، "حالة الهجرة العالمية 2022"، أضحى اليوم، عدد الأشخاص الذين يعيشون في بلد غير البلد الذي ولدوا فيه، أكبر من أي وقت مضى. ففي عام 2020، بلغ عدد المهاجرين في جميع أنحاء العالم حوالي 281 مليون شخص، أي أكثر بـ 51 مليونًا مما كان عليه في عام 2010، و128 مليونًا أكثر مما كان عليه في عام 1990، وأكثر من ثلاثة أضعاف عما كان عليه في عام 1970. وارتفعت نسبة المهاجرين بين سكان العالم إلى 3.6% في عام 2020. وإذا كان يتمتع عدد من الأشخاص بحرية الهجرة فإن الكثير منهم لا يوجد أمامهم خيار آخر. وفقاً للمفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، بلغ عدد النازحين في جميع أنحاء العالم 79.5 مليون شخص في نهاية عام 2019، من بينهم 26 مليون لاجئ، و4.2 مليون طالب لجوء، وأكثر من 45.7 مليون شخص نازح داخلياً، و3.6 مليون نازح فنزويلي نزحوا إلى الخارج.

(https://www.un.org/fr/global-issues/migration) (تم الدخول بتاريخ 27 أكتوبر 2022)

1.5 - العلاقة الجدلية بين الهجرة والتنمية قائمة في فترة السلم

بصفة عامة، فإن العلاقة الجدلية بين الهجرة والتنمية قائمة في فترة السلم، من خلال بعض الانعكاسات الاجتماعية والمجالية والاقتصادية. فعلى الرغم من النقاش الدائر حول أهمية الهجرة، والتساؤل المطروح حول ما إذا كانت الهجرة الاختيارية بدون ضغوط، تساهم في مسلسل التنمية أم تعرقله، فإن الهجرة في جل الحالات تساهم في تنمية المجالات الترابية، وفي تحسين مستوى عيش

السكان المهاجرين، سواء كان ذلك في مكان الانطلاق أو الوصول، رغم صعوبة التعميم والحسم في الموضوع؛ نظرا لاختلاف ظروف الهجرة وسياقاتها المحلية والدولية، والميكانزمات المتحكمة فيها، باعتبار "النسبية العلمية" في الحكم على النتائج.

مبدئيا، فإن الإنسان حر في تقرير مصيره واختيار البيئة التي يرتاح فيها ويندمج في مجتمعاتها. ولذا تظل دراسة ظاهرة الهجرة وموضوعها مطلوبة على مر الزمن، وفي مختلف أرجاء العالم، سواء كانت داخلية أو خارجية، ما دامت الهجرة مستمرة في الزمان والمكان، مع اختلاف أسبابها الحاسمة وحتى وجهات تياراتها. وتظل دراستها مستمرة رغم تغير السياق والظروف والزمان والمكان والدوافع والحوافز والأسباب. وتكمن أهميتها، علاوة على الاستفادة المباشرة للمهاجر وعائلته، في الوزن المالي لمورد العائدات الدولية للهجرة التي سجلت مبلغ 126 مليار دولار أمريكي سنة 2000، وارتفعت لتبلغ 702 مليار دولار سنة 2020. وتجدر الإشارة إلى عدم تأثر العائدات الدولية، إلا بنسبة انخفاض طفيفة قدرت ب2.4% عن سنة 2019(iom.int/wmr-2022) ، رغم فرضية انخفاض عائدات الهجرة بسبب جائحة كوفيد-19 التي اجتاحت العالم. وعلى سبيل المثال، فقد استفادت دول منطلق المهاجرين كالصين ب 83 مليار دولار أمريكي، وتلتها الهند ب59 مليار من عائدات الهجرة سنة 2020، وهما اللتان تتصدران العالم في هذا المجال.

1.6-"هجرة الأدمغة" سابقا، ورحلة العودة للنخبة المهاجرة لاحقا

من التحولات الإيجابية التي طرأت على الهجرة، وقد تخلق نوعا من التوازن لصالح البلدان النامية، هي "رحلة العودة إلى البلد الأصلي". هذا التوجه ينطبق على مهاجري البلدان الصاعدة الذين غادروا أوطانهم في فترة زمنية معينة (الصينيون والهنود نموذج حي لهؤلاء)، واستقروا في بلدان الشمال. وبعد حصولهم على تكوينات عالية، وراكموا أرصدة مالية، تمكنوا من العودة للاستثمار والاستقرار في بلدانهم الأصلية. وهذا ما ساهم في تطوير بلدانهم وتقدمها الاقتصادي، والاجتماعي، لاستفادتها من خبراتهم وتكويناتهم ومن أموالهم (النخبة المهاجرة).

ويمكن للمغرب الذي تربطه بمواطنيه "مغاربة العالم" عدة أواصر، الاستفادة من هذه الطاقات المبدعة والمستثمرة، إذا وفرت الدولة الظروف المواتية لهم، وسهلت اندماجهم في النسيج الاقتصادي،

وللأطر الخبيرة والعاملة ولوج الجامعات والمخابر العلمية، عبر التخفيف من البيروقراطية في الإدارة وتبسيط مساطر الاستثمار. إن معظم مغاربة العالم مستقرون بأروبا (86%) ثلثهم في فرنسا، والباقي مقيم بإسبانيا وإيطاليا وأمريكا الشمالية ودول الخليج (بحث المندوبية السامية للتخطيط حول الهجرة الدولية،" 2018-2020")، (شكل 6). وبذلك، فإنها تعوض جزءا من الخسارة السابقة ل "هجرة الأدمغة" إلى تلك البلدان، بعد أن تكونت في المغرب. وبذلك، ستصبح "هجرة عودة النخبة المهاجرة"، كموارد بشرية مؤهلة، وموردا للثروة المادية (عوائد الهجرة) والتنمية الاقتصادية، عبر الاستثمار.

1.7- تيارات الهجرة وخريطة توزيع السكان

ينطلق تغيير التوزيع الجغرافي للسكان عالميا، قاريا، جهويا ووطنيا عبر تيارات الهجرة في اتجاه البلدان المتقدمة التي توفر الشغل ونوعية حياة متقدمة، أكثر، تساير طموحات المهاجرين (تيار الهجرة من إفريقيا إلى أوربا وأمريكا...) وإلى بلدان الخليج البترولية. كما تنشط تيارات الهجرة من الأرياف نحو المدن. ولم يعد مطروحا مشكل تزايد السكان، في حد ذاته، بحدة ضغطه على الموارد كما طرحه مالتوس قبل قرون، وكما تطرحه المالتوسية الجديدة في عصرنا الحالي (الألفية الثالثة/ سنة 2024)، بقدر ما هو مطروح سبل تشغيل هؤلاء السكان والطاقات الشابة لتنمية اقتصاديات بلدانهم أو البلدان التي اختاروا الاستقرار فيها، عبر تأهيل الموارد البشرية لتكون ناجعة مشتغلة في المجتمع (نموذج سكان الصين، واليابان...).

يعتبر الانتقال من البوادي والأرياف نحو المدن من التغييرات الهامة التي حدثت في العالم خلال العقود الأخيرة. فعلى المستوى العالمي، تجاوز عدد السكان الحضريين عتبة نصف سكان المعمور. مما غير توزيع السكان لصالح المدن، فنتج عن ذلك تحول في نمط عيش السكان ومهنهم.

وسجل انتقال السكان من أرياف البلدان النامية، بعد استقلالها، نحو المدن، على شكل نزوح قروي في غالب الأحيان، دون أن تكون مدن هذه البلدان مهيأة ومؤهلة لاستقبال تيارات هجرية قوية من الأرياف (البلدان المغاربية كنموذج، في منتصف الستينيات والسبعينيات)؛ مما خلق أزمة في أماكن "المغادرة" التي فقدت عناصرها الحيوية من الشباب القادر على العمل، وفي مناطق

"الوفود" حيث وجد المهاجرون صعوبات في الاندماج بالحصول على السكن والشغل والخدمات الاجتماعية كالتعليم والصحة. وسجل شبه إفراغ للأرياف النائية المهمشة، مما عزز ثقل كفة التعمير الحضري على حساب الأرياف.

هذه الظاهرة تجسدت في المغرب الذي كانت نسبة سكان مدنه ضعيفة، لا تتعدى في مطلع القرن العشرين 8%، وقفزت في فترة وجيزة لتبلغ 62.8% حسب نتائج الإحصاء العام للسكان والسكنى سنة 2024. كما أن البلدان المتقدمة التي رحبت بالمهاجرين وشجعت استقرارهم والتحاق ذويهم بهم، عندما كانت الحاجة ملحة لتعمير وإعادة بناء أوربا بعد الحربين العالميتين، تغيرت استراتيجيتها، فانتهجت في العقود الأخيرة، سياسة محاربة الهجرة خاصة السرية وغير قانونية، وهي التي ساعدت التيارات السياسية المتطرفة في أوروبا على تحقيق قفزة انتخابية والوصول إلى الحكم (إيطاليا سنة 2022).

1.8- التعامل مع المهاجر ووضعيته في بلد الإقامة

يختلف تعامل البلد المستقبل للمهاجرين حسب وضعه الديمغرافي، ووضعه الاقتصادي والجيو-سياسي، حيث يشجع المسؤولون في البلدان التي تعاني من شيخوخة السكان استقبال المهاجرين، بينما تتحكم الظروف الجيواقتصادية وسياقاتها في السياسات الهجروية للبلدان الأخرى. ومن ثم فإن وضعية المهاجرين ومكانتهم في بلدان الاستقبال غير متساوية. ويمكن التمييز بين المهاجرين من الطبقات المتوسطة التي تملك رصيدا ثقافيا وتتوفر على شواهد وخبرة (مهندسون، أطباء، مستثمرون)، والطبقة الثرية التي تملك رساميل مالية؛ ويستطيعون عبور الحدود بسهولة، ومرحب بهم في بلدان الاستقبال (فرنسا، إسبانيا، أمريكا،..). وهو ما يسمح لهم بالعيش حياة كريمة في أحياء راقية، بدون مضايقات (أثرياء بلدان الخليج). وبالمقابل، يوجد عمال مهاجرون فقراء يعيشون في أحياء خاصة بهم رغم أهميتهم العددية، ويحرمون من عدة حقوق كما هو حال عمال البناء والطرق والمعامل الصناعية والخادمات في بعض بلدان الخليج، حيث تشتغل النساء القادمات من بلدان آسيوية (الفليبينيات، الهنود، ..) كخادمات في المنازل لا يسمح لهن حتى بحرية التنقل.

وعلى جانب آخر، إذا كانت تيارات الهجرة تتم بسلاسة بين بلدان الاتحاد الأوروبي بدون شروط التأشيرة، وبدون مضايقات أو ميز عنصري أو كراهية الأجانب، فإن الهجرة صعبة من بلدان الجنوب نحو بلدان الشمال التي تتطلب الحصول على التأشيرة. فالهجرة أصبحت انتقائية، تختار الأدمغة وأصحاب الرساميل في عدة بلدان. فهذا المسلسل الهجروي خاضع "لميزان القوى والهيمنة" بين البلد الأصلي للمهاجر والبلد المستقبل؛ وخاضع للتمييز بين المهاجر المطلوب الذي يسمح له باجتياز الحدود والإقامة ببلد المهجر، والمهاجر المرفوض.

ونظرا لعولمة وتطور السوق الدولي للشغل زاد الطلب على الأيدي العاملة النسوية؛ فقد ارتفعت نسبة المهاجرات الإناث لتقترب من نصف المهاجرين (سنة 2019)، خاصة في القطاعات التي لا تتطلب أيدي عاملة مؤهلة، أو بعض المهن والأنشطة في قطاع الخدمات كالرعاية الصحية والاجتماعية (العناية بالمسنين وصغار الأطفال، ونظافة البيوت والإدارات ببلدان الشمال، .(**Blanchard, S. et al, 2021, p.126 -142**) والنموذج هو تنظيم هجرة موسمية لآلاف العاملات المغربيات القرويات من شمال المغرب، للعمل والإقامة موسميا في استغلاليات الفراولة بجنوب إسبانيا بمنطقة ألكونتي وألميريا ومورسيا، تحت إشراف ومراقبة مالكي الضيعات، عبر عقود للعمل الموسمي المؤقت.

1.9- تنوع سكان الأرياف القريبة من المدن

من التطورات الجديدة في دينامية الهجرة، تنوع سكان الأرياف القريبة من المدن، تلك التي تعاطت لأنشطة ومهن خارج القطاع الفلاحي (تجارة، خدمات، صناعة تقليدية، سياحة، عمل بالمصانع في ضواحي وهوامش المدن). وبذلك تنامت أحواز وضواحي وهوامش المدن*، كحلقة متكاملة بين الأرياف والمدن، وهي أحياء ستتحول مع مرور الزمن إلى مشاريع أحياء مندمجة بهذه المدن نفسها. وهذا ما لوحظ في تطور بلدان أمريكا اللاتينية، حيث تسجل نسبة تحضر مرتفعة تقترب من البلدان المتقدمة الأوروبية وأمريكا الشمالية واليابان. ولعل تغذية هذه البلدان بالمهاجرين الوافدين، رغم محاربتهم، تعتبر في واقع الأمر، قيمة ديمغرافية مضافة تعوض انخفاض الإنجابية، وكذا الخصاص الديمغرافي، لشيخوخة أهرامها السكانية، رغم بعض المشاكل المطروحة بالبلدان المستقبلة.

1.10- الهجرة والنزوح القروي بالمغرب

ظلت الهجرة القروية* نحو المدن، وخاصة النزوح القروي*، هي الأكثر تأثيرا في المجال المغاربي وفي مقدمته المغرب، سواء في مكان الوصول حيث سجل الرصيد الهجري بالمدن نموا ايجابيا مطردا، انتقل في المتوسط من 7800 مهاجر في مطلع القرن العشرين إلى 127.000 مهاجر في سنة 2009-2010. وحسب نتائج إحصاء 2014، فقد غادر حوالي 760.000 مهاجر أرياف المغرب للاستقرار في المدن في الفترة (2009-2014)، بمعدل سنوي 152.000 مهاجر، معظمهم شباب ونساء ومتزوجون، وهو ما يساهم في ثلث الزيادة السكانية للمدن(hcp.ma).

جدول 1. بنية السكان حسب الإقامة بالمدن والأرياف وتطورها بين 1960-2024

عدد السكان /ن(حسب الإحصاء العام للسكان 2024)			معدل النمو السكاني			نسبة التمدن
وسط حضري	قروي	المجموع	حضري	قروي	مجموع	
23.110108	13.718.222	36.828.330	1.24	0.22	0.85	62.8

الجدول 1: السكان القانونيون للمغرب، معدل النمو السنوي ونسبة التمدن من 1960 إلى 2024

الإحصاءات العامة للسكان والسكنى	عدد السكان			معدل النمو السكاني			نسبة التمدن
	الوسط الحضري	الوسط القروي	المجموع	الوسط الحضري	الوسط القروي	المجموع	
1960	3.389.613	8.236.857	11.626.470	-	-	-	29,2
1971	5.409.725	9.969.534	15.379.259	4,34	1,75	2,58	35,2
1982	8.730.399	11.689.156	20.419.555	4,45	1,46	2,61	42,8
1994	13.407.835	12.665.882	26.073.717	3,64	0,67	2,06	51,4
2004	16.463.634	13.428.074	29.891.708	2,07	0,59	1,38	55,1
2014	20.432.439	13.415.803	33.848.242	2,18	-0,01	1,25	60,4
2024	23.110.108	13.718.222	36.828.330	1,24	0,22	0,85	62,8
التزايد الإجمالي 1960-2024	19.720.495	5.481.365	25.201.860	3,04	0,80	1,82	-

لصدر: المندوبية السامية للتخطيط، الإحصاءات العامة للسكان والسكنى لسنة 1960 و1971 و1982 و1994 و2004 و2014 و2024

ويلاحظ بصفة عامة، تقلص عددهم ونسبتهم تدريجيا مع مرور الزمن في عموم بلدان العالم، لصالح الحضريين، بما فيهم المغرب. فقد بلغ عدد سكان المغرب حسب الإحصاء العام السكان والسكنى سنة 2024 ما يقرب من 37 مليون نسمة (36.8 مليون نسمة)، بعد أن كان العدد المطلق قبل 65 سنة، فقط 11.6 مليون نسمة. وبذلك نسجل تضاعف عدد سكان المغرب بأزيد من ثلاث مرات.

وخلال هذه المدة (1960-2024) اتسم تطور سكان الأرياف بنمو بطيء عدديا: من 8.2 مليون نسمة سنة 1960 إلى أقل من 14مليون نسمة سنة 2024؛ مقابل نمو سريع في المدن: من 3.4 مليون نسمة إلى23.1 مليون نسمة (أي 62.8%). أي أن التزايد الإجمالي العددي للسكان بالمغرب في هذه الفترة (1960-2024) قد حقق 25.2 مليون؛ معظمه تحقق في المدن (19.7 مليون نسمة) مقابل 5.5 مليون نسمة في الأرياف. أي أن نسبة المعدل النمو السكاني حققت 3.04% بالمدن؛ مقابل 0.8% فقط في الأرياف. وهذا ما يفسر الارتفاع العددي لسكان المدن على حساب البوادي، والذي ترجم في ارتفاع نسبة التمدن من 29.2% سنة 1960 إلى 62.8% سنة 2024 (جدول 1).

ويفسر هذا التطور اللامتكافئ في النمو العددي والنسبي لسكان الأرياف والمدن الذي كان على حساب الأرياف (الفترة 1960-2024)، بالهجرة القروية منذ استقلال المغرب، والتي أصبحت نزوحا قرويا، شملت كل البوادي المغربية، في مرحلة أولى، ثم تعزز ذلك بالتزايد الطبيعي في المدن، باعتبار الكتلة العددية المتنامية لسكان المدن مقابل إفراغ البوادي، نتيجة الجفاف المتعاقب وانعكاساته على المستوى المعيشي لقاطني الأرياف، وانتشار البطالة، إضافة إلى نفور الشباب من النشاط الفلاحي، خاصة في ظروف ضعف التجهيزات الاقتصادية والاجتماعية في البوادي؛ وكلها عوامل ساهمت في هذا التطور اللامتكافئ.

هذا العدد المتزايد من المهاجرين المستقرين بالمدن والذي تضاعف 15 مرة خلال قرن من الزمن (القرن 20)، يتطلب إمكانيات وبنيات استقبال قد لا تتوفر في معظم المدن المغربية. كما أن مكان المغادرة (البادية المغربية) يفقد عناصره الحيوية الشابة القادرة على العمل، مما ساهم في تدهوره، وهذا مخالف لنظرية مالتوس المتشائمة التي ترى في تزايد السكان ضغطا على الموارد وجب الحد منه.

إذ تبين من عدة دراسات ميدانية بأن النزوح القروي وإخلاء الدواوير كان أحد أسباب تدهور البيئة المشيدة بها، بحيث أصبحت عدة دواوير وقرى خالية من سكانها الأصليين وشلت حركتها الاقتصادية (كرزازي، 2003، 2018).

ومن جهة أخرى، فقد تحول الثقل الديموغرافي من الأرياف إلى المدن منذ بداية تسعينيات القرن 20، وأساسا للمدن الساحلية الكبرى التي يعول عليها لرفع تحديات التنمية والعولمة. ولذا أنجزت بها مشاريع مهيكلة همت الموانئ كميناء طنجة-المتوسط، وتوسيع ميناء الدار البيضاء ومشروع ميناء الداخلة-الأطلسي، إضافة إلى الطريق السريع الرابط بين تزنيت-الداخلة في مراحل إنجازه الأخيرة (زيارة الميناء في رحلة دراسية، فبراير 2025).

وهكذا فقد انتقل التمدن من 8 مليون نسمة، بنسبة تقدر ب 8% سنة 1900 إلى 20.432.439 نسمة (بما فيها 81.634 أجنبي) بنسبة 60,3 % من مجموع سكان المغرب البالغ عددهم 33.848.242 نسمة، (إحصاء 2014) و 36.8 مليون/ن، سنة 2024. علما بأن 70% منهم يتركزون بخمس جهات، في مقدمتها جهتي الدار البيضاء-سطات، والرباط-سلا-القنيطرة، من بين 12 جهة. ونسبة مهمة من سكانها، خاصة في العقود الثلاثة التي نشطت فيها الهجرة (من الستينيات إلى الثمانينات)، أصولها قروية، حتى أن عدة أحياء ظلت تنعت ب"دواوير" في مدن كالرباط والدار البيضاء.

وقد ظلت البادية المغربية، إلى عهد قريب، مكانا منفرا للاستقرار، بسبب الهشاشة والأمية وتخلفها عن المدينة. ويتكرس هذا الواقع الهش، رغم المجهودات التي قامت بها الدولة على مستوى البنيات التحتية، منها إيصال الماء والتزود بالكهرباء وشق الطرق المعبدة بمجموع الأرياف المغربية. لكن بتفاوت حسب الجهات والأقاليم، منذ نهاية تسعينيات القرن 20، ما دفع الدولة إلى تخصيص 55 مليار درهم لصندوق التنمية القروية في القانون المالي لسنة 2016 على مدى ثلاث سنوات، وتطوير الفلاحة عبر مخطط المغرب الأخضر والجيل الجديد لهذا المخطط 2030، رغم الانتقادات الموجهة إليه باعتباره وسع الفوارق الاجتماعية لصالح الفلاحين الكبار عبر دعمهم من صناديق الدولة، وعدم تقييم التجربة إلى اليوم (2025).

كما أن التغطية الصحية مست فئات من السكان ظلت خارج إطارها، ومنها فئة الفلاحين والحرفيين والتي أصبحت تستفيد منذ سنة 2023، حيث تقرر الشروع في تفعيل الرؤية الاستراتيجية لتعميم الحماية الاجتماعية على جميع فئات المجتمع بحلول نهاية سنة 2022، بحيث برمج 22 مليون مستفيد إضافي، من التأمين الإجباري عن المرض الذي يغطي تكاليف العلاج والأدوية والاستشفاء (مجلس النواب: دورة أبريل 2021، ص 12)، إضافة إلى تخصيص دعم شهري للأسر الهشة، منذ 2024.

1.11- الآثار السوسيو-جغرافية-والجيواقتصادية

من خلال تتبع مسلسل الهجرة المعقد، يتأكد بأن أصول المهاجرين الذين استقروا بالمدن تنتمي في غالبيتها إلى مناطق مهمشة أو ضعيفة الموارد (مناطق البور) يتصدرها المغرب الشرقي، الواحات، والهضاب الداخلية الأطلنتيكية وهي الأكثر "طردا". بينما المناطق المسقية كتادلة أو تريفة والغرب، تستقطب من الأرياف الأخرى، وتطرد نحو المدن أو الخارج (أوربا...).

وقد بين التوزيع المجالي لتيارات الهجرة في مطلع الألفية الثالثة انتقال ثقل الجاذبية الحضرية لسكان الأرياف من الدار البيضاء إلى جهة سوس-ماسة-درعة. ذلك أن أكثر من 4 على 10 مهاجرين قرويين يقصدون هذه الجهة وجهات الدار البيضاء-سطات، ومراكش-تانسيفت-الحوز، وطنجة-تطوان (وفق إحصاء 2004). ويفسر هذا التحول، بتنوع أقطاب التنمية الحضرية في عدة جهات من البلاد. ويضاف إليهما (فترة 2024-2016) قطب الجنوب "جهات كلميم- العيون-الداخلة"، نظرا للمشاريع التي دشنت بها والموارد المالية التي خصصت لها والتي بلغت 77 مليار درهم لتنمية الأقاليم الجنوبية، في إطار الجهوية المتقدمة والنموذج التنموي الذي انطلق بمناسبة الاحتفال بالذكرى الأربعين لاسترجاعها إلى الوطن الأم يوم 6 نونبر 2016. وتزداد جاذبية هذا المحور (كلميم -العيون -الداخلة) بفضل العامل الجيوسياسي-الاستراتيجي (بوابة إفريقيا)، ونجاح الدولة المغربية في استقطاب رساميل عالمية كبرى، بغية الاستثمار حاضرا ومستقبلا في جهات الجنوب، ومنها المنصة الاقتصادية الأمريكية الموجهة نحو إفريقيا انطلاقا من العيون (كرزازي، 2025).

وما الإقبال على فتح أزيد من 30 تمثيلية ديبلوماسية بالعيون والداخلة من لدن بلدان إفريقية وخليجية وأوروبية وأمريكية، إلا دليلا قاطعا على الجاذبية الاقتصادية والسياحية لجهات

الجنوب، في أفق تدعيم سياسة التفتح على إفريقيا جنوب الصحراء، عبر البوابات الثلاث: كلميم-العيون-الداخلة. وسيعزز هذا المحور الاقتصادي القوي، بتدشين استغلال أنبوب الغاز الطبيعي نيجيريا-المغرب عبر مجموعة بلدان غرب إفريقيا في المستقبل القريب. وسيزود هذا الأنبوب أوروبا أيضا بحاجياتها من الغاز الطبيعي، في عز الأزمة الطاقية التي تعاني منها، والتي تعتبر من تداعيات الحرب الأوكرانية-الروسية، وما خلفته من عوامل جيوسياسية واستراتيجية، في إطار المنافسة بين الدول الكبرى.

منذ مطلع القرن 20 إلى بداية الثمانينات اعتبرت الأرياف المغربية المصدر الأول للهجرة نحو المدن بصفة عامة، والساحلية بصفة خاصة. وفي العقد الأخير وقع تحول في ثقل الهجرة الذي أصبح يقل بالمقارنة مع الزيادة الطبيعية منذ بداية تسعينيات القرن الماضي. ويعني ذلك، أن نمو وتوسع المدن أصبح مرتبطا أكثر بالزيادة الطبيعية، عكس ما ساد في الستينيات والسبعينيات وحتى الثمانينيات، مع تباين بين المدن (توقعات المندوبية السامية للتخطيط 2017-2050).

فإذا كانت الدار البيضاء في فترة الستينات تستقطب المهاجرين من كل جهات المغرب، خاصة من سوس ومن الجبال المغربية، فإنها تستقطب حاليا من المناطق المجاورة لها الشاوية (إقليم سطات) ودكالة ومن إقليم الحوز. أما الرباط، فبحكم موقعها الوسطي بين الشمال والجنوب، وبحكم وظيفتها كعاصمة إدارية، ووجود الجامعة العصرية الأولى بها وعدة معاهد عليا وجامعات خصوصية ودولية، كل ذلك ساهم في استقطابها لمهاجرين من أصول مختلفة همت كل أرجاء البلاد.

ولاحقا قد تعرف هذه التكتلات العمرانية والأقطاب الحضرية التنموية بالمغرب، تنوعا بارتباط مع الأوراش الكبرى المهيكلة، والذي زاد من تعزيز مكانة المتروبول الأطلنتي الوطني الذي يشمل: القنيطرة والرباط-سلا تمارة؛ وتكتل الدار البيضاء-المحمدية-الجرف الأصفر. بالإضافة إلى الأقطاب الموزعة على التراب المغربي الساحلي المتوسطي: قطب وجدة بركان الناظور؛ والثنائية القطبية لطنجة-تطوان، والأقطاب الداخلية: قطب فاس-مكناس، وقطب مراكش-بني ملال، ثم قطب أسفي-أكادير، وقطب كلميم-العيون-الداخلة بالأقاليم الجنوبية. ومع تفتح المغرب على بلدان

الساحل (النيجر -بوركينافاصو- مالي) بمنحها منفذا على واجهة المحيط الأطلسي، سيتعزز جانب الواجهة الأطلنتكية المغربية (2023-2025).

1.12- الأقطاب التنموية بالمغرب

تظل المسافة حسب القرب أو البعد، عاملا حاسما في اتخاذ قرار الهجرة، حيث أن الهجرة أصبحت جهوية. كما أن التطور الجديد للهجرة سيواكب إلى حد ما، هيكلة المجال المغربي بجهاز حضري متكامل، وتشجيع الدولة على نشوء مراكز حضرية صغيرة ومتوسطة لتقديم الخدمات الأساسية للسكان، وتوفير البنيات التحتية وخلق أقطاب جديدة وفرت فرص الاستثمار والتشغيل. وقد ساعد كل ذلك على تثبيت مجموعة من السكان في المراكز والمدن الجديدة بدل الرحيل نحو الحواضر الكبرى. وفي بعض الأبحاث الجديدة أشار المبحوثون المهاجرون إلى ثلاثة دوافع أساسية للهجرة، مرتبة حسب الأهمية: ضمان الشغل، وقرب مكان الاستقبال وتواجد الأقارب. كما أن الجالية المغربية بالخارج المرتبطة بوطنها، لعبت دورا أساسيا في ترحيل أسرها إلى المدن أو اقتناء سكن بالمدن الساحلية كسكن ثانوي للاصطياف (السعيدية، بوزنيقة، تطوان، أكادير..).

أصبحت المدن الصغرى والمتوسطة والمراكز شبه-حضرية تعرف انتشارا واسعا عبر التراب الوطني، وتشكل قاعدة حضرية عريضة للمنظومة الحضرية المغربية، بعضها مرشح لتشكيل "أقطاب" جديدة للهجرة الريفية لمناطقها المجاورة، بعد أن ظلت المدن الكبرى مهيمنة في الاستقطاب خلال عقود (أنفلوس محمد، 2020). وقد بدأت إرهاصات هذا التحول في مطلع الثمانينات. ويمكن تفسيره بأزمة السكنى وغلاء المعيشة والمضاربة العقارية وتعقد مشاكل النقل بالحواضر الكبرى (الرباط، الدار البيضاء)، مقابل سهولة اندماج الريفي في بيئته الجديدة القريبة من منطلقه الجغرافي الأصلي. وهذا ما يفسر ارتفاع نسبة الهجرة الريفية الجهوية لتبلغ أحيانا 80% من مجموع المهاجرين من نفس الجهة أو الإقليم (جهة الشرق). وبدون شك فإن الدولة شجعت هذا الاتجاه للتخفيف من الضغط على المدن الكبرى بعد أن بلغ عدد منها مرحلة التشبع.

1.13-الهجرة والانفجار الحضري*

لقد ظل الساحل الوجهة المفضلة للمهاجرين من الأرياف والمدن لمدة طويلة، إلى أن تشبعت مدنه، نظرا لنفاذ الاحتياط العقاري وارتفاع أثمنته. وأصبحت حاليا لا تقوى على تحمل وافدين جدد. ومن نتائج ذلك، تراجع وتيرة نموها مقارنة بالمدن المتوسطة والصغرى. فالرباط مثلا استقر نموها، مما حدا بها إلى انتقاء وافديها، وهو ما جمد نموها السكاني مقارنة بسلا التي أصبحت مليونية، رغم جوارها للرباط التي كانت تفوقها سكانا. ومع ذلك، ظل الساحل مجمعا للمراكز الحضرية الكبرى، بما فيها ولايتي الدار البيضاء والرباط وأكادير والعيون-الداخلة، وطنجة-تطوان... ومن عواقب هذا التوسع المطرد نفاذ الاحتياط العقاري الذي ضعفت معه إمكانيات التوسع والاستثمار.

ومن بين انعكاسات الهجرة على المدن القديمة (مثال سلا والرباط)، أن عرفت هذه الأخيرة تحولات عميقة وبنيوية عندما أصبحت ملجأ للنازحين الريفيين، خاصة العزاب، مما ساهم في تدهور نسيج عمرانها بعد مغادرة العناصر الحيوية النشيطة من البورجوازية التقليدية، نحو أحياء جديدة. ونتج عن ذلك تباين اجتماعي بين ساكنة ريفية معوزة استقرت حديثا بالمدينة، وفئة من أصول حضرية ذات مستوى مادي لا بأس به، ومستوى تعليمي متقدم. كما أن التجهيزات الاجتماعية لم تعد كافية لتلبية حاجيات السكان المتزايدة. لذلك وقعت تغييرات في المجال بمبادرة من القطاع الخاص لتلبية حاجيات السكان من السكن على حساب التراث الحضاري، وذلك بعد القضاء على "السواني والجنانات" والحدائق القديمة. كما أن بعض الدور القديمة ظلت مهملة أو تقطنها مجموعة أسر تكتريها.

1.14- عوامل حاسمة في اتخاذ قرار للهجرة

يمكن اعتبار السبب الأساسي للهجرة، بل العامل الحاسم في هذا القرار، هو البعد الاقتصادي المرتبط بالبحث عن الشغل وظروف العيش واستقرار أفضل، وتحسين الوضعية المادية للمهاجر وأسرته. ولذلك، يهيمن على فئات أعمار المهاجرين نسبة الشباب المتراوحة أعمارهم بين 15-34 سنة. والعامل الثاني الأساسي مرتبط بالظروف العائلية؛ ذلك أن عددا من المهاجرين هم مرافقون لرب الأسرة، متخذ قرار الهجرة وموجهها.

علما بأن تطورا جديدا حدث في بنية الهجرة بعد أن بدأت الفتيات تلجن المدارس والجامعات وسوق العمل؛ حيث لم يعد تنقلهن مشروطا بمصاحبتهن من آبائهن أو إخوانهن، كما كان سابقا. وكما ورد في النظرية الاقتصادية للهجرة نميز بين عوامل "الطرد" من مكان الانطلاق كالبطالة والجفاف والمجاعات وانعدام الأمن الغذائي وعدم الاستقرار والحروب؛ وعوامل "الجذب" إلى مكان الإقامة من أجل نوعية حياة أفضل، لشروط حماية اجتماعية ورعاية صحية وأنظمة تعليمية جيدة، وسكن لائق وتوفر فرص الشغل وأجور مرتفعة. وحسب مفكرين جغرافيين متخصصين في فرع الجغرافية الاجتماعية، يدرجون ظاهرة الهجرة الدولية في سياق العولمة، كنتيجة لتطور تقسيم العمل الدولي (هجرة اليد العاملة نحو سوق الشغل في البلدان الصناعية)، وهجرة الطلبة نحو بلدان الشمال (أمريكا الشمالية وأوروبا) .(**Blanchard, S. et al, 2021**)

جاذبية المدن بالداخل: إلى جانب العوامل الحاسمة، هناك حوافز لمغادرة الأرياف والاستقرار بالحواضر والمدن، سواء كان ذلك بالداخل أو بالخارج في مدن أوربا وأمريكا الشمالية. ولا شك أن تطور وسائل الاتصال والتواصل والمواصلات قد قربت المسافات بين الشعوب، لتتعرف على بعضها وعلى ثقافاتها المتنوعة وأساليب حياتها وحضاراتها وطرق عيشها، التي قد تكون جذابة أو طاردة منفرة للمهاجر قبل اتخاذ قرار الهجرة ووجهته. ولذلك يخاطر الشباب المغاربي بصفة عامة، والإفريقي جنوب الصحراء بصفة خاصة، بحياتهم واجتياز الصحراء الإفريقية الكبرى القاحلة. ثم يجازف بعد ذلك بحياته في مراكب "الموت" عبر البحر الأبيض المتوسط؛ مع الإشارة إلى كل ما يحيط برحلة المهاجر من مخاطر يستغلها تجار تهريب البشر والمافيات في دول الساحل والبحر المتوسط.

وبالرغم من المشاهد السمعية البصرية التي تجوب شاشات بلدان العالم، والقرارات الصادرة عن منظمة الأمم المتحدة وعقد مؤتمرات دورية لتسوية أوضاع المهاجرين المأساوية، فإن تيار الهجرة يتقوى مع استمرار الحروب والاضطرابات وعدم استقرار في بؤر التوتر. ويضاف إليها الأزمة العالمية وانتشار البطالة والفقر والهشاشة في بلدان الساحل جنوب الصحراء الإفريقية، وكذا بعض دول شمال إفريقيا، وحتى أوربا مع اندلاع حرب أكرانيا منذ سنة 2022.

مؤطر 2. حول المهاجر وأهداف التنمية المستديمة

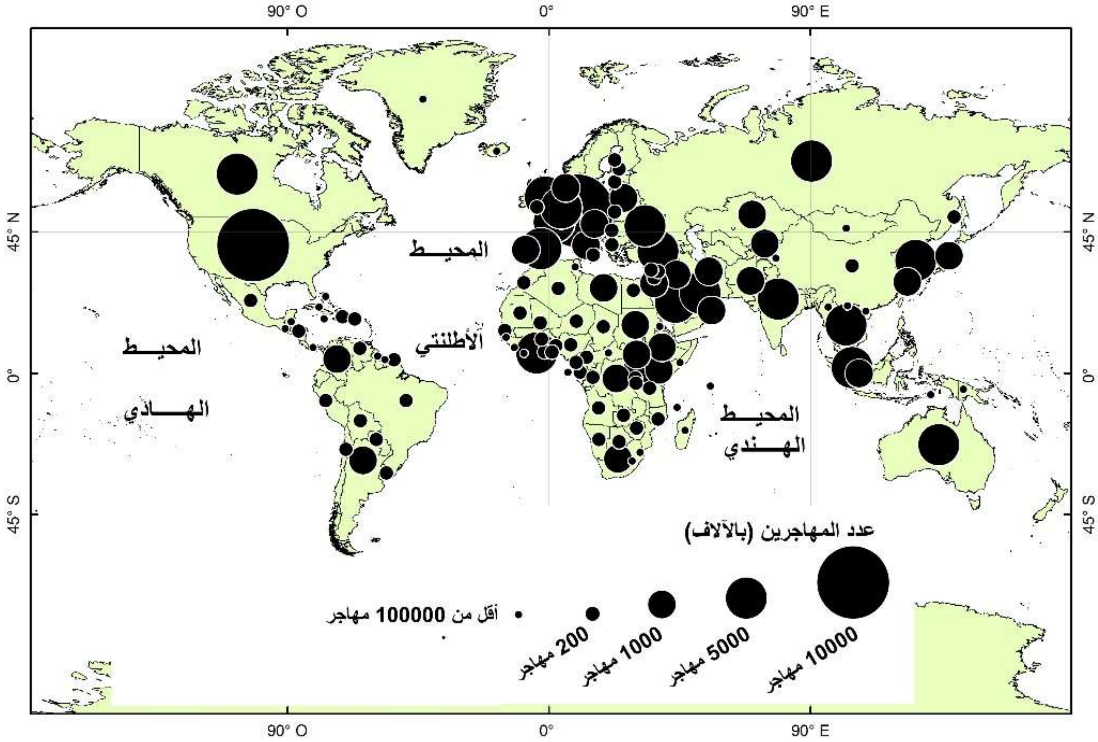
وفقًا للمنظمة الدولية للهجرة، يعني "المهاجر" كل شخص يغادر مكان إقامته المعتاد، أو يعبر حدودًا دولية أو يتحرك أو ينتقل داخل دولة ما، بغض النظر عن: 1) الوضع القانوني لهذا الشخص (المهاجر)؛ 2) طبيعة النزوح، الطوعي أو غير الطوعي؛ 3) أسباب النزوح. أو 4) مدة الإقامة.

*المهاجرون وأهداف التنمية المستدامة: لأول مرة تعترف خطة التنمية المستدامة لعام 2030 بمساهمة الهجرة في التنمية المستدامة. إذ من بين 17 هدفا للتنمية المستدامة، يحتوي برنامجها 11 هدفا ذي غايات ومؤشرات تتعلق بالهجرة والتنقل. والمبدأ الكامن في قلب البرنامج هو "عدم ترك أحد يتخلف عن الركب"، بما في ذلك المهاجرين. وترد الإشارة الرئيسية لقضية الهجرة في الهدف 10.7: تيسير الهجرة والتنقل بشكل منظم وآمن ومنتظم ومسؤول، بما في ذلك من خلال تنفيذ سياسات الهجرة المخططة والمدارة بشكل جيد. وتشير الأهداف الأخرى أيضا إلى الهجرة، ولا سيما تلك المتعلقة بالاتجار بالبشر، والتحويلات المالية الأسرية، وتنقل الطلاب الدوليين. وترتبط قضية الهجرة أيضًا بشكل غير مباشر بالعديد من الأهداف الأخرى.

"الهجرة وخطة التنمية المستدامة لعام 2030"(**https://www.un.org/fr/global-issues/migration**) (تم الاطلاع عليه بتاريخ 27 أكتوبر 2022)

هذه الأوضاع تتطلب تعاونا بين البلدان الأصلية وبلدان الاستقبال، عبر التنسيق المحكم انطلاقا من التعرف على أسباب الهجرة لمعالجتها في أوانها قبل الخضوع لعواقبها الوخيمة، وفي مقدمتها تنظيم تيارات الهجرة ووجهاتها بصفة قانونية، مع وضع برامج تنموية لحل مشاكل السكان قبل استفحالها في البلدان النامية. وبصفة عامة يتركز المهاجرون، عددا ونسبا، في بلدان الاستقبال الأوفر حظا لفرص العمل والأكثر دينامية اقتصادية (كالدول المتقدمة بصفة عامة وفي مقدمتها دول أوربا الغربية وأمريكا الشمالية وأوقيانوسيا الأكثر استقطابا للمهاجرين، وثروة طبيعية كبلدان الشرق الأوسط وشمال إفريقيا النفطية (شكل (1 و 2)

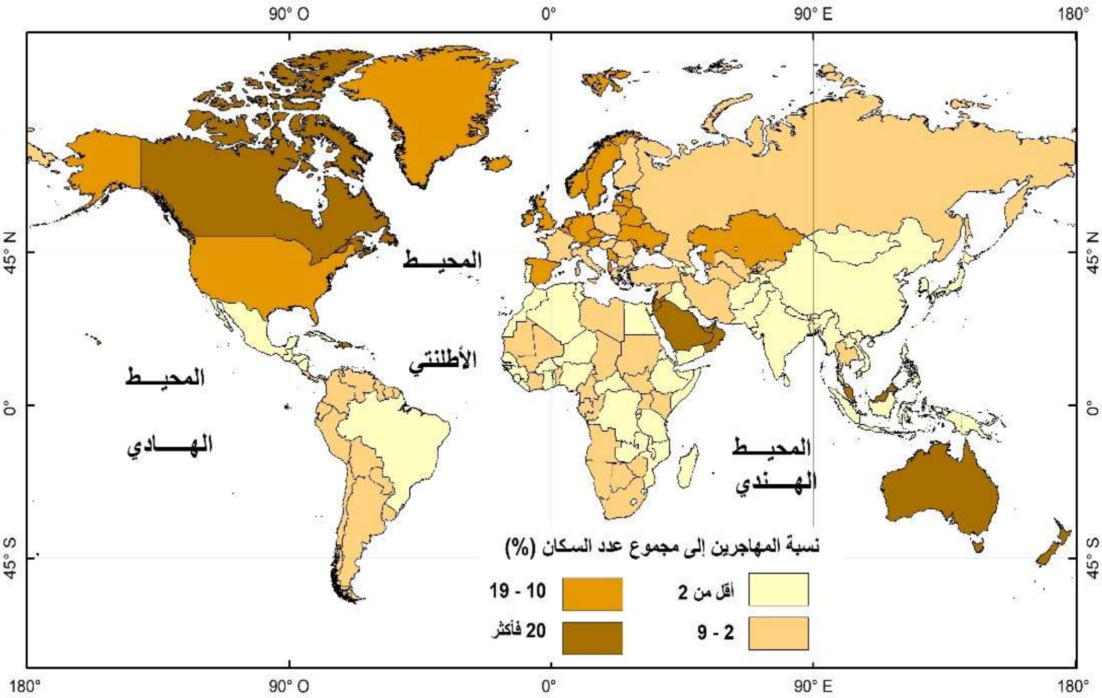
شكل 1 خريطة توزيع المهاجرين المستقرين (بالآلاف) بلدان العالم سنة 2020



Source : Atlas de la Population Mondiale, Giles Pison, 2023, (pp. 140-141)

. (إعداد : كرزازي، م.؛ النعايمي،ق.).

شكل 2: خريطة نسبة المهاجرين الوافدين إلى مجموع السكان سنة 2020، حسب البلدان في العالم(%)



Source : Atlas de la Population Mondiale, Giles Pison, 2023, (pp. 140-141)

. (إعداد : كرزازي، م.؛ النعايمي،ق.).

المحور الثاني: الهجرة الدولية إشكالية راهنية متجددة

هل من ارتباط بين الهجرة الدولية وواقع المعطيات الديمغرافية الحالية والعوامل الجيوسياسية الاستراتيجية؟ يمكن طرح تساؤل وجيه حول مصير الهجرة الدولية في ارتباط بالمعطيات الديمغرافية الحالية بالشمال والجنوب، والوضع الجيوسياسي الدولي المتوتر والمتأزم، والاختلالات الاجتماعية والمجالية السائدة في بلدان العالم. فرغم الخروج من فترة الحرب الباردة بين الشرق والغرب، اندلعت أزمات ناتجة عن الوضع الجيوسياسي الاستراتيجي الاقتصادي المضطرب في العالم، وفي مقدمتها حرب أوكرانيا-روسيا-الحلف الأطلسي، وتداعياتها السلبية على كل بقاع العالم وشعوبه، بما فيها على أوربا. فقد حدث نزوح عدد كبير من اللاجئين، في منطقة رحى الحرب وبلدان الجوار من جهة؛ حاليا 2025، ينسق ترامب مع بوتين، وكذلك تعقد لقاءات أوربية تسعى لوضع حد لحرب دمرت أكرانيا وأجزاء من روسيا، وكلفت أعباء لدول أوربا، كما خلقت اضطرابات مستمرة بين روسيا ودول الجوار. وتتعقد الأوضاع الدولية، مع الهجرات الناتجة عن الأزمة العالمية وتداعياتها على بلدان إفريقيا التي تتصدرها أزمة الغذاء، وارتفاع أسعار المحروقات وباقي السلع، وانعكاسها على معيشة سكان الأرض. فكيف ستتم معالجة إشكالية الهجرة التي أصبحت تتصدر الأحداث كموضوع حالي يتجدد باستمرار، مع اختلاف السياقات والأزمنة والأمكنة والأنظمة السياسية والاقتصادية والتغيرات المناخية؟

يمكن معالجة موضوع الهجرة الدولية من منظور جديد، عبر طرح سؤال في غاية الأهمية، ويواكب المنطق والتشخيص الديمغرافي العالمي الحالي، وما يحيط به من أحداث دولية. ففي ظل المعطيات الديمغرافية الحالية الحديثة (منتصف 2022-2024) المتباينة بين دول الشمال ودول الجنوب، ولكنها متكاملة في الواقع، حسب العرض والطلب، يطرح التساؤل التالي: ألم يحن الوقت لتنظيم الهجرة القانونية المنظمة من الجنوب نحو الشمال؟ وهو سؤال منطقي وموضوعي، لتعويض العجز الديمغرافي في أوربا، التي يتناقص عدد سكانها، بسبب ما يعرف بالعجز الديمغرافي وشيخوخة بنيتها السكانية، حيث تتعدى نسبة الشيوخ الأكبر من 65 سنة خمس السكان؛ وفي نفس الوقت تحل مشاكل البطالة ومعاناة السكان من الفقر في القارة الإفريقية التي تبلغ فيها نسبة الشباب 40%، وتفوق كل القارات الأخرى في وتيرة النمو الديمغرافي حاضرا ومستقبلا؛ في حين، لا تزيد فيها نسبة الفئة الشائخة عن3%.

ومن جهة أخرى، فعلى الرغم من انتشار جائحة كوفيد-19 خلال أزيد من سنتين (2020-2022) وما رافقها من منع وتقنين دخول المهاجرين والسواح إلى مختلف البلدان، وفرض القيود الصارمة من قبل حكوماتها على كل متنقل بين بلد وآخر(شهادة طبية، تلقيح...)، فإن حركة السكان الهجرية لم تتوقف. لقد بلغ عدد المهاجرين بالعالم 281 مليون سنة 2020؛ وهو ما يمثل 3.6% من ساكنته (IOM, 2022).

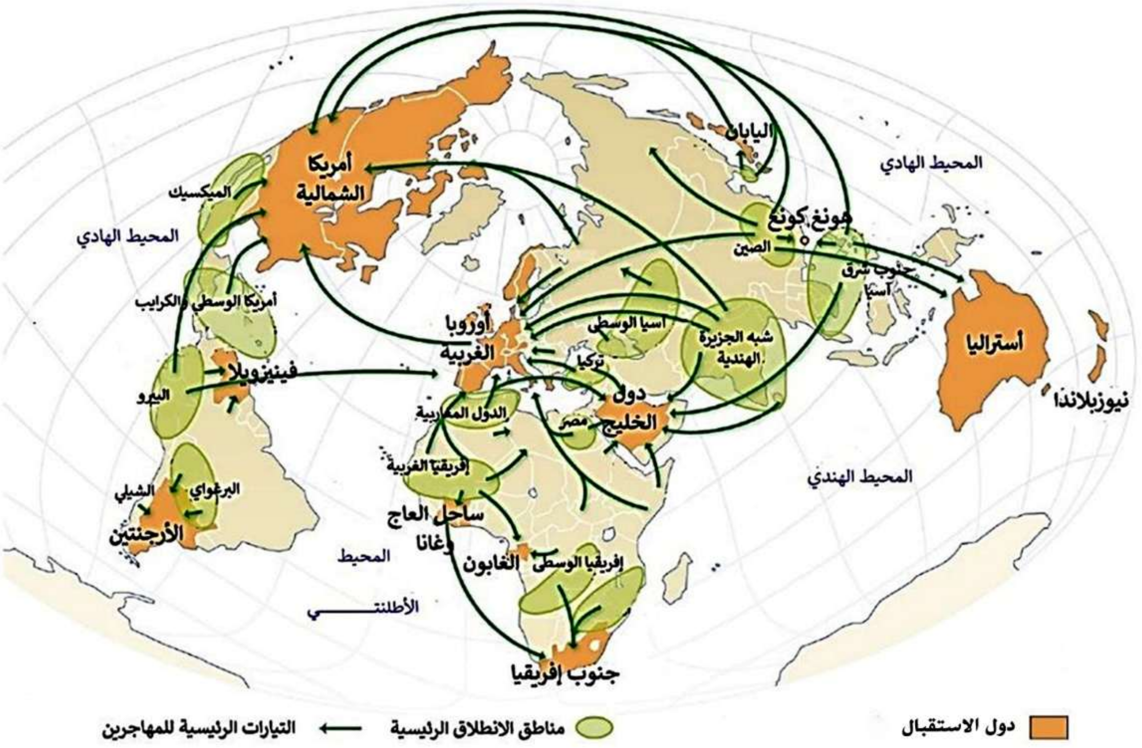
فانطلاقا من المعطيات الديموغرافية الحالية، وتباين مؤشراتها ونسبها وأعدادها الكمية، يتبين تكامل ديمغرافي بين الدول المتقدمة (النموذج من بلدان قارة أوربا الشائخة)، والدول النامية (النموذج من بلدان قارة إفريقيا الفتية). ومن جانب آخر، نسعى عبر تشخيص الأوضاع الدولية المضطربة، معالجة جوانب من إشكالية الهجرة الدولية، باختيار أمثلة من دول العالم، للتعرف على ديناميتها المتجددة، وكيف يمكن التعامل معها حاضرا ومستقبلا؟ في هذا الصدد نطرح فرضية مبنية على التحليل الديمغرافي والجيوسياسي الحالي: على أساس التكامل الديمغرافي، ولفتح آفاق رحبة للتعايش بين الشعوب، يمكن أن تستخدم ظاهرة الهجرة، في ظل تدعيم ونشر قيم السلام والتعايش بين الأمم والحضارات، كحل لبعض المعضلات الديمغرافية الطافحة بالسكان (دول إفريقيا خاصة جنوب الصحراء) من جهة؛ وتغذية البلدان المتقدمة التي تشكو عجزا في تجديد سكانها بموارد بشرية شابة وفي عمر العطاء (ألمانيا، ...) من جهة ثانية، (شكل3).

1-2- تشخيص لظاهرة الهجرة بأنواعها

سوف نقوم بتشخيص مركز انطلاقا من معطيات ونسب مئوية حول ظاهرة الهجرة بأنواعها. فحسب معطيات دولية حول الهجرة الدولية، والتي تعني حساب كل مهاجر تخطى حدود بلده، وانتقل إلى بلد آخر ليستقر به، فقد بلغ عدد المهاجرين 272 مليون فردا، ما يقرب من نصفهم إناثا سنة 2019 (الهجرة الدولية-OIM). ومن جانب منفعي، يشكل المهاجرون قوة عمل هامة إذا تم تشغيلها؛ إذ أن 3 من 4 مهاجرين هم في سن العمل، في فئات عمرية ما بين 20 و64 سنة (فئة نشيطة). وعلى مستوى القارات، فإن قارتي آسيا وأوروبا تتقاسمان 61 % من المهاجرين الدوليين؛ وما يزيد قليلا عن

الربع من مجموع المهاجرين الدوليين يتوطن في الأمريكتين. بينما نسبة الهجرة الدولية لا تزيد عن العشر بالقارة الإفريقية؛ وتضاف إليها نسبة 3% بأوقيانوسيا (شكل 1؛2 و 3).

شكل رقم 3: التيارات الرئيسية للهجرة الدولية



Source : Atlas de la Population Mondiale,2023, (pp. 138), op.cit

(إعداد: النعايمي،ق.؛ كرزازي، م.).

وعلى المستوى الجيوسياسي-استراتيجي، يسجل تدهور الأوضاع الدولية الذي ساهم في تنامي عدد النازحين واللاجئين. فبالإضافة إلى المهاجرين السوريين الذين هجروا من بلدهم اضطراريا قبل 10 سنوات وأصبحوا لاجئين في دول أوربية (ألمانيا...) وقبلهم الفلسطينيون بدول الجوار وفي أنحاء العالم، فقد تم نزوح أزيد من 7 ملايين أكراني نحو الدول المجاورة بسبب استمرار الحرب منذ 2020 والصراع الجيوسياسي اقتصادي بين روسيا من جهة وأمريكا والحلف الأطلسي ومعهم دول أوروبا، على مسرح أكرانيا (2020-2025). وعدد المهاجرين المضطرين لإخلاء مساكنهم ووطنهم، من جراء استمرار الحرب والخراب، مرشح للارتفاع، بسبب تغذية المتحاربين بالأسلحة الفتاكة المتطورة بسخاء، الذي يتحكم فيه الصراع كعامل حاسم، ويتمثل في التسابق على بسط النفوذ الجيوسياسي استراتيجي

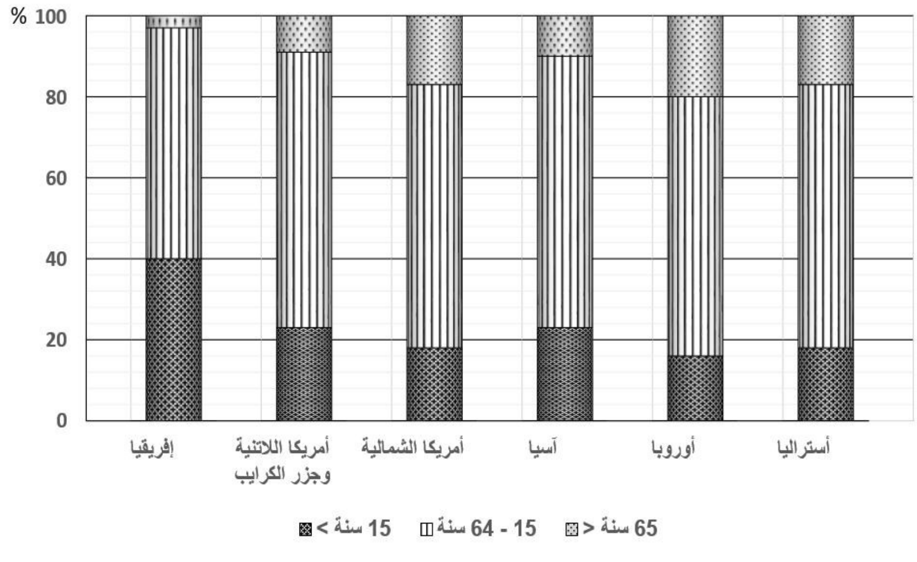
واقتصادي للقوى الكبرى، وتشجيع لوبي الأسلحة على استمرار الحرب لتحقيق الأرباح الكبيرة من ورائها. وهو ما يفسر كثرة المهاجرين من بلدان الشرق الأوسط وآسيا، وتواجد ملايين اللاجئين في المخيات وطالبي اللجوء السياسي (بالدول الاسكندنافية) من قبل المهجرين من بلدانهم.

وبالمقارنة بين الهجرة الدولية والهجرة الداخلية، يتبين من المعطيات الرسمية بأن عدد المهاجرين داخل بلدانهم، فيما يدعى "هجرة داخلية" يفوق عدد المهاجرين العابرين للحدود؛ لقد بلغ عددهم 740 مليون (سنة 2019) (حسب تقرير حول حالة الهجرة في العالم 2022).

2-2- فرضية التعويض الديمغرافي بين الشمال والجنوب

عند تفحص المعطيات الرسمية الديمغرافية العالمية، ومن خلال تحليل الأرقام والنسب والمؤشرات المرتبطة بدينامية السكان في قارتي أوربا وإفريقيا، يتبين الفرق الكبير في تزايد سكان أوربا وإفريقيا في أقل من 30 سنة المقبلة. فإذا كان سكان العالم قد بلغ 8 مليارات نسمة نونبر 2022، فإن سكان إفريقيا قد سجل 1427 مليون نسمة. وتعطي التوقعات لسنة 2050 زيادة سكانية مطلقة تزيد عن المليار نسمة؛ حيث سيبلغ عدد سكان إفريقيا 2485 مليون نسمة.

شكل 4 الفئات الكبرى للأعمار حسب القارات(%)



من تصور ووضع: ق. النعايمي وم. كرزازي

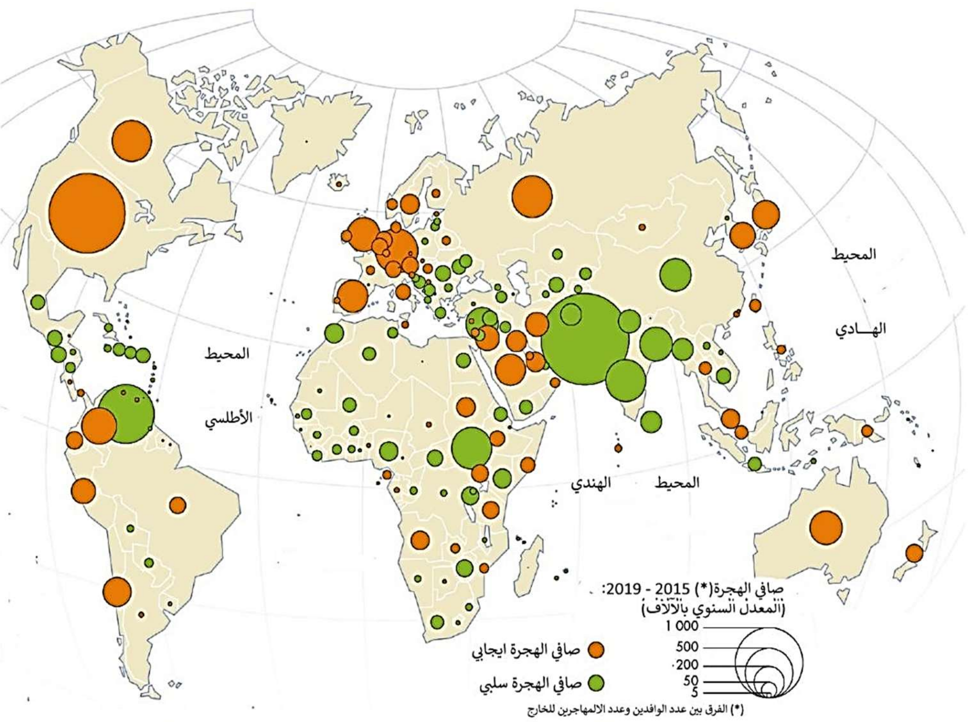
مصدر الأرقام: **Population et sociétés, sep. 2022. N°603**.

بينما سيحدث العكس في القارة الأوربية التي ستسجل انخفاضا في سكانها من 744 مليون نسمة سنة 2022، إلى 703 مليون نسمة سنة 2050. ونستنتج من ذلك، أن سكان العالم المتوقع ب 10 مليارات نسمة تقريبا، تتضمن أكبر مساهمة للبلدان النامية، تتصدرها بلدان القارة الإفريقية. بينما بدأت تعرف بلدان لها ثقل ديموغرافي كبير في العالم كالصين، انخفاضا في سكانها لأول مرة. فهل هناك من تعويض ديمغرافي بين الشمال والجنوب من أجل التكامل الديمغرافي القاري والرخاء العالمي؟

إن فرضية التعويض الديموغرافي تبرر من أن الطرف القاري الذي يشكو من فائض ديمغرافي، يمكنه أن يغذي الطرف القاري الذي يعاني من عجز ديمغرافي هيكلي ويعيش أزمة تجديد سكانه. ومن شأن تطبيق هذه المقاربة أن يحل مشاكل الطرفين ويضمن استتباب السلم والأمن العالمي ويخفف التوترات والأزمات العالمية (شكل 4).

وتظل إشكالية الهجرة، موضوعا راهنيا باستمرار؛ وخاصة الهجرة الدولية بين البلدان النامية (البلدان الإفريقية) والبلدان المتقدمة كأوروبا. ورغم صحة الطرح المنهجي والمنطقي ووجاهة هذه المقاربة، يظل هذا تمرين منهجي في سياق علمي لا غير. لأن الذي يتحكم في تشجيع ظاهرة الهجرة أو التضييق على المهاجرين، هو السياق الدولي والقوى الحاكمة في بلدانها منها تيارات يمينية متطرفة مضادة لاستقبال المهاجرين؛ وتيارات اشتراكية ومن الخضر والنقابات، تدافع عن المهاجرين، ومنظورها وميزان القوى بين الأطراف المتصارعة اقتصاديا وجيوسياسيا، ودور المجتمع المدني، ودينامية المهاجر في البلد المستقبل.

شكل (5): صافي الهجرة ببلدان العالم بين 2015-2019



.Source : Atlas de la Population Mondiale,2023, (pp. 135), op.cit

(إعداد: النعايمي، ق؛ كرزازي، م.).

ويتبين من تشخيص واقع الهجرة الدولية (شكل 5) بإن صافي الهجرة سلبي في البلدان النامية، حيث نسبة الهجرة المغادرة هي السائدة؛ بينما صافي الهجرة إيجابي بالبلدان المتقدمة حيث الهجرة الوافدة هي المهيمنة (وضعية أوربا وأمريكا الشمالية وأوقيانوسيا وبعض بلدان العالم النامي بأمريكا اللاتينية والبلدان النفطية بالشرق الأوسط المحتاجة لليد العالمية الآسيوية والعربية).

المحور الثالث: الهجرات الدولية (انطلاقا من التجربة المغربية)

سوف نركز على الهجرة الدولية انطلاقا من المغرب. وتتوزع الجالية المغربية في القارات الخمس بأهم بلدان الاستقبال (حوالي 100 بلد)، وتقدر بخمسة ملايين ونصف من مغاربة العالم المسجلين رسميا، بنسبة 12% من مجموع السكان. وتتركز بنسبة 85 %بالاتحاد الأوربي، بأوربا، لعوامل تاريخية وجغرافية واقتصادية وجيوسياسية. ومعظم المغاربة يقيمون بفرنسا بالدرجة الأولى التي تضم أكبر جالية مغربية بحوالي مليون ونصف مهاجر. ولاحقا، نشطت الهجرة نحو إسبانيا (حوالي 800 ألف مهاجر) وإيطاليا، وليبيا، ودول الخليج. ونسبة من المغاربة أصبحت وجهتها

الولايات المتحدة الأمريكية وكندا ودولا أخرى، نسبة كبيرة منهم مكونة من الطلبة والباحثين الجامعيين ومن الحرفيين والتجار (جدول 2؛ شكل6).

جدول 2. مغاربة العالم

القارة	الدول	عدد المغاربة	%
أوربا	فرنسا	1238815	33,45
	بلجيكا	396743	10,71
	سويسرا	15319	0,41
	إسبانيا	906507	24,48
	هولندا	308956	8,34
	السويد	11084	0,30
	ايطاليا	659230	17,80
	ألمانيا	163228	4,41
	روسيا	3188	0,09
	المجموع	3703070	100
أمريكا	كندا	74983	23,06
	الولايات المتحدة الأمريكية	250241	76,94
	المجموع	325224	
آسيا	المملكة العربية السعودية	61872	41,29
	الكويت	5469	3,65
	البحرين	3419	2,28
	الامارات العربية المتحدة	52911	35,31
	سلطنة عمان	4862	3,24
	تركيا	5143	3,43
	قطر	11116	7,42
	الأردن	3407	2,27
	لبنان	1646	1,10
	المجموع	149845	
إفريقيا	ليبيا	76923	40,54
	مصر	9066	4,78
	السينغال	3201	1,69
	الجزائر	53700	28,30
	ساحل العاج	3818	2,01
	غينيا الاستوائية	3192	1,68
	تونس	34889	18,39
	موريتانيا	3036	1,60
	الكابون	1907	1,01
	المجموع	189732	

المصدر: اللجنة الوزارية لشؤون المغاربة المقيمين بالخارج وشؤون الهجرة (الاجتماع السادس 24 يوليوز 2018) . (النسب المئوية من وضع النعايمي، ق.)

جدول 3. تطور عدد الجالية المغربية المقيمة بالخارج 1998-2006 و2015-2023

حسب السنوات	العدد
1998	1870 662
2000	2187 098
2002	2215 549
2005	3382 185
2006	3000 300
2015*	5000000
2023	5500000- (**6600000)

* المصدر: الوزارة الوصية المكلفة بالجالية المغربية المقيمة بالخارج.** يقدر عدد مغاربة العالم، بما فيهم الغير مسجلين رسميا في قنصليات المغرب، ب: 6.6 مليون.

3-1 تحويلات المهاجرين من العملة الصعبة ساهمت في التنمية

حسب إحصائيات رسمية صادرة عن الوزارة الوصية، فإن مغاربة العالم قد حولوا إلى المغرب 60 مليار درهم (حوالي 6 مليارات دولار) سنة 2015. هذا المبلغ يعادل 7% من الناتج الداخلي الخام للمغرب. ويشكل بحجمه ثالث مصدر للعملة الصعبة بعد موارد السياحة ومبيعات الفوسفاط. وقد فاق المبلغ 90 مليار درهما في فترة الجائحة (2021-2022). ويستفيد المغرب من عائدات الهجرة إلى يومنا هذا، بأزيد من 100 مليار درهما في نهاية 2022. وقد بلغت تحويلاتهم مطلع سنة 2025 (117.7 مليار درهما) حسب ما صرح بهم مكتب الصرف المغربي (فبراير 2025). وعند المقارنة بين بنية توزيع الجالية المغربية في القارات الخمس بأهم بلدان الاستقبال، يتبين بأنها ظلت على حالها، حيث تتركز بغرب أوربا 2005-2018 (جدول 4).

جدول 4 . توزيع الجالية المغربية بأهم بلدان الاستقبال سنة 2005

مناطق وبلدان الاستقبال	عدد أفراد الجالية المغربية
أوربا	2051 739
فرنسا	1909 036
إسبانيا	503171
بلجيكا	354161
إيطاليا	345764
البلدان المنخفضة	324511
ألمانيا	174535
البلدان العربية	213034
ليبيا	78852
الجزائر	62822
العربية السعودية	27567

بلدان عربية اخرى	43793
أسيا وأقيانيا	2515
إفريقيا	4586
أمريكا	226196
-الولايات المتحدة الأمريكية	125000
كندا	100000
بلدان أمريكية أخرى	1196
المجموع	3 185382

مصدر المعطيات الموقع الإلكتروني **hcp.ma**

2-3 **الهجرة الدائمة* وانعكاساتها الهامة على المهاجر والبيئة الجديدة**

عندما تصبح الهجرة دائمة "نهائية" تنجم عنها انعكاسات هامة ديمغرافية واقتصادية وسوسيو-مجالية وثقافية، سواء في مكان الانطلاق أو مكان الوصول والإقامة. كل ذلك يحدث في جدلية دائمة ومستمرة مع مسلسل التنمية. فالمهاجر الذي اضطر إلى هجرة المكان الأصلي الذي ولد ونشا فيه لأول مرة، يصعب عليه فراقه، نظرا لارتباطاته العائلية والعاطفية والاجتماعية والثقافية (المسكن، والقيم، والمعتقد، والعادات). ومن جانب آخر، مفروض عليه التكيف مع البيئة الجديدة التي قد تتطلب منه التخلي على بعض عاداته وجزء من ثقافته وقيمه للتلاؤم مع الوضع الجديد. وعلى سبيل المثال، فبلاد المهجر بأوروبا وأمريكا الشمالية تعتبر بيئة ثقافية وحضارية جديدة بالنسبة للمهاجرين المغاربيين والأفارقة الوافدين عليها. وقد يضطر المهاجر الوافد تغيير نشاطه الاقتصادي ومهنته في مكان الوصول. فالفلاح أو المزارع الذي ترعرع في البادية، قد يتحول إلى تاجر أو عامل بشركة في مدينة أوروبية أو أمريكية. ولتقريب صورة الهجرة الدولية، سننطلق من المغرب كبلد مغاربي معظم سكانه مسلمين، يتحدثون بالدارجة العربية والأمازيغية؛ هؤلاء الذين شدوا الرحال وغامروا بنية الهجرة النهائية الدائمة، إلى أوربا.

علما بأنه إلى عهد قريب، يمكن تحديده بفترة الحماية ومطلع استقلال البلاد، كانت "الهجرة النهائية" غير مستساغة في مجتمعات البوادي المغربية. ولذا كان الشخص المغادر في غالب الأحيان، لا يعلن عن نيته الصريحة بمغادرته الدوار والعشيرة والفخذة والقبيلة، بمسقط رأسه، لكونه يشعر بالإحباط وهو يهجر موطنه، ليصبح غريبا في بلد الإقامة (أوربا). وقد عبرت عدة روايات وأغاني

من تراث الهجرة عن خواطر المهاجر وعن آلام الغربة (أغنية "الباسبور لخضر"، منشورات مجلس الجالية المغربية بالخارج وجامعة الأخوين، 2022).

إن المهاجر بعد مغادرته الجماعة "القبيلة" و"العائلة"، يعلم جيدا بأنه سيعتمد على نفسه لحل أزماته وكل ما سيعترضه من صعوبات. لقد كان الشخص محميا في القبيلة التي تمكنه من الحصول على قروض من أعيانها بدون فائدة، وخدمات وتسهيلات من ساكنة الدوار بدون مقابل مادي، كمشاركتهم التطوعية في بناء مسكنه أو ترميم سطحه أو حصاد محصول مشارته (التويزة...) في فترة الخمسينيات والستينيات. وهذا ما يجعل انعكاسات عميقة للهجرة على عدة مستويات، سواء في مكان الانطلاق أو مكان الوصول والاستقرار. وبعد مرور فترة من الزمن في المكان الجديد، تقع تطورات تختلف بحسب نوعية المهاجرين وخصائصهم الديمغرافية وأثر ظروف الحياة الجديدة بالبلد المستقبل، وكذا تطور المهاجر في عقليته وسلوكه وفلسفة حياته.

3-3 انعكاسات الهجرة السوسيو مجالية وثقافية

يتقوى تيار الهجرة الدولية في بعض الفترات، عندما يرتفع الطلب على اليد العاملة أو على بعض الحرف (الحدادة، النجارة، المطعمة...) وهذا ما حدث في أعقاب الحرب العالمية الثانية بالنسبة لأوروبا المدمرة من جراء حرب عالمية دامت ست سنوات (من 1939إلى 1945). ولضرورة إعادة بناء المدن وتعميرها، اضطرت بلدانها كفرنسا، ألمانيا، وهولندا.. إلى استقطاب اليد العاملة من المستعمرات القديمة ومنها المغربية. وأسست في هذا الصدد وكالات تنظم هجرة الشباب المتمتع بلياقة بدنية وعضلات مفتولة كشرط أساسي لانتقائهم من الوكلاء المعتمدين، قصد ترحيلهم إلى البلدان الأوربية للاشتغال في أوراش البناء، وشق الطرق وفي المناجم والمعامل.

وبفضل هذه الهجرة تمكنت دول أوربا من إعادة تعمير بلدانها، وإنعاش حركتها الاقتصادية. ومقابل ذلك، استطاع عدد من المهاجرين من جمع رصيد مالي، وزعوه بين دعم العائلة في مكان الانطلاق لتحسين مستوى معيشة ذويهم، وتشييد مساكن لهم في المدن المجاورة لبواديهم (بوجدة والناظور ومدن أخرى بالمغرب الشرقي)، عادة ما يتم استغلالها في فترات العطل الصيفية. كما أن نسبة من شباب المهجر استطاعت ادخار مبالغ مالية مكنتها من شراء أراضي فلاحية بالبادية وآلات

زراعية كالجرار، وتشييد منازل جديدة بالأرياف والمدن المجاورة سهلت طريق الهجرة الداخلية لأقارب المهاجرين (أنكاد بالمغرب الشرقي، السعيدية، وسهل تادلة، قصور واحة فجيج، الأطلس الصغير، والريف).

وبذلك، يمكن اعتبار الاستفادة المتبادلة بين المهاجر وأسرته من جهة، وبلدان الإقامة المتمثلة في الاستفادة من فرص العمل ومن العملة الصعبة بالنسبة للمغترب التي انعكست إيجابيا على تحسين ظروف عيشه وعيش أسرته وعائلته وبلده؛ مقابل استفادة بلدان الإقامة من إعادة تشييد وتعمير ما دمرته الحرب. ولذلك، يعتبر المختصون والخبراء في الهجرة بأن العلاقة جدلية بين الهجرة والتنمية، سواء في مكان الانطلاق أو مكان الوصول، رغم كون النقاش، يظل مستمرا أو غير محسوم إلى اليوم (2025).

وقد أظهرت نتائج بعض الأبحاث الميدانية، (عبد الكريم مرزوق، 1995؛ بنشريفة عبد اللطيف،1990؛ قسو خالد 2018)، الارتباط الاقتصادي القوي بين كل قصور واحة فجيج، في مقدمتهم "زناكة، الوداغير، أولاد سليمان، الماعز"، مع الخارج، بفضل موارد الهجرة الدولية بشكل كبير، بالمقارنة مع موارد الهجرة الداخلية الضعيفة. وقد تجسد ذلك في التعمير بالواحة، والتكثيف الفلاحي وتنويع الخدمات. وكل ذلك ساهم في تحسين سكن وظروف معيشة عائلات المهاجرين، التي بفضل عائدات الهجرة اقتنت قطعا أرضية، ورفعت مرودودية الفلاحة، خاصة بعد بناء سد حديث قريب من واحة فجيج، توسعت بفضله زراعات التمور"المجهول" بضيعات خارج الواحة التقليدية. واستطاعت الهجرة الدولية في الأطلس الكبير "قلعة مكونة" قلب موازين القوى الاجتماعية بصعود نخب جديدة كانت في أسفل السلم الاجتماعي، بفضل عائدات الهجرة، وتقهقرت أخرى كانت تملك الجاه والنفوذ والمال (أيت حمزة 2022، 2002).

وبصفة عامة، فقد ساهمت الهجرة الدولية النهائية في تحسين ظروف عائلات الساكنة التي لم تهاجر، سواء بالواحات (فجيج، درعة تافلالت، تنغير)، أو الجبال (الأطلس الصغير والكبير) أوالسهول (سوس، تادلة، أنكاد). وحلت بذلك أزمة الشغل لمجموعة من الشباب في هذه المناطق في فترة الستينيات والسبعينيات نحو فرنسا وألمانيا وهولندا وبلجيكا؛ وفي العقود الأخيرة نحو إسبانيا

وإيطاليا... واستثمر عدد من المهاجرين في شراء العقار، وتشييد المقاهي والمطاعم (بني ملال، وجدة، الناظور...).

3-4 تحولات عميقة في بنية الهجرة الدولية ومواصفات المهاجرين

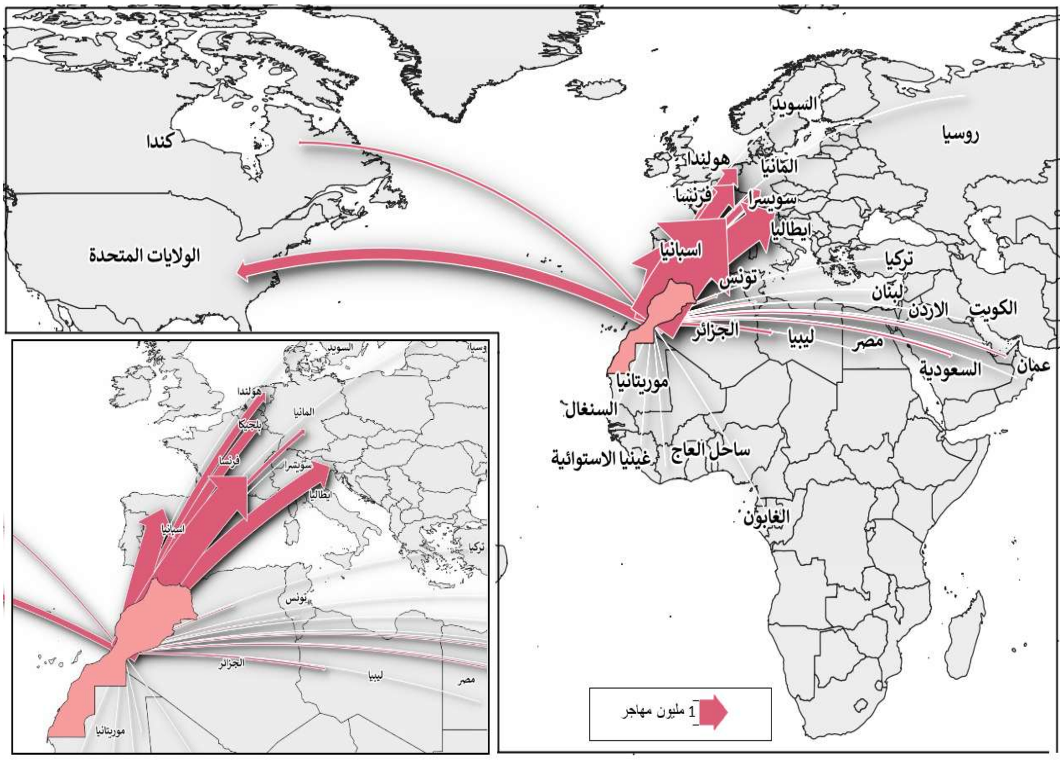
من المهم التذكير بالتحولات العميقة التي طرأت على الهجرة الدولية من خلال الاستفادة من نتائج بحث وطني حول الهجرة الدولية في نهاية 2020، من قبل المندوبية السامية للتخطيط، بشراكة مع صندوق الأمم المتحدة للسكان. لقد أجري البحث في مرحلة أولى في الفترة ما بين غشت 2018 ويناير 2019، لدى عينة تمثيلية تتكون من 15.000 أسرة، منها: 8.200 أسرة تضم مهاجرين حاليين؛ و4.100 أسرة تشمل مهاجرين عائدين؛ و2.700 أسرة تضم أفرادا غير مهاجرين. هذه النتائج الهامة قدمت بمناسبة اليوم الدولي للمهاجرين (**HCP, 2020, p.138**. (. وفي مرحلة ثانية تم إنجاز البحث خلال 2021، شمل اللاجئين وطالبي اللجوء والمهاجرين غير القانونيين، بالإضافة إلى المهاجرين الذين تمت تسوية وضعيتهم

هذا البحث الوطني الهام المحين، شمل المغاربة المقيمين بالخارج والمهاجرين العائدين، ونوايا الهجرة لدى الأشخاص غير المهاجرين. وكان الهدف الأساس من البحث الذي يندرج في إطار برنامج الإتحاد الأوروبي لسياسات المغرب، دراسة سلوك المهاجرين والاتجاهات الجديدة للهجرة الدولية ومحدداتها وآثارها على التنمية

من خلال عرض بعض نتائج هذه الدراسة الحديثة حول الهجرة الدولية (**HCP,2020**). نستنتج مدى التطورات التي حدثت على مستوى بنية الهجرة الدولية وخصائص المهاجرين المغاربة، التي تختلف عما كانت عليه لدى الرعيل الأول الذي كان أميا في غالبيته، يشتغل في أوراش بناء الطرق ومناجم الفحم، ويعيش حياة بسيطة لسد الرمق، في سكن هزيل، بغرض توفير قسط من المال للعودة إلى البلد الأصلي. ذلك أن ثلث المهاجرين المغاربة حاليا (2023)، هم من ذوي مستوى تعليمي عالي، ومعظمهم حصلوا على شهادات عليا (مهندسون، أطباء.. أطر عليا). ما يعني أنها هجرة للأدمغة، وهو ما يسائل المسؤولين قصد معالجة الظاهرة، قبل فوات الأوان.

أما على مستوى وجهة الهجرة، فلا تزال أوربا تحتل الصف الأول بما يقرب 9 على 10 من مغاربة العالم. ويتركزون في أوربا المتوسطية بالأساس، (الثلث بفرنسا، والربع بإسبانيا والخمس بإيطاليا). وهي بلدان كانت تستعمر البلاد، أو قريبة جغرافيا من المغرب. ونستنتج بإن العامل التاريخي (الاستعمار) والمسافة الجغرافية (القرب الجغرافي لبلدان أوربا المتوسطية)، تمثل عوامل حاسمة في اتجاه الهجرة والإقامة النهائية (جدول2. شكل.3). كما برزت بلدان أمريكا الشمالية (كندا والولايات المتحدة الأمريكية) كوجهة جديدة تستقطب حوالي (7.4%) من تيار الهجرة المغربية، خاصة فئة الطلبة والباحثين في الجامعات وذوي الشهادات والحرف، وهي فئات تفكر في الاستقرار النهائي بهذه الدول قصد فتح آفاق جديدة عبر الحصول على الجنسية لتحسين ظروف عملها وعيشها ونوعية الحياة والخدمات الاجتماعية والثقافية والحقوقية. بينما تسجل نسبة ضعيفة من الهجرة المغربية في الدول العربية خاصة الخليجية (3.8%) الغنية بالنفط، (ليبيا، السودان، اليمن، سوريا، لبنان...)، بينما تتلاشى التيارات الموجهة نحو البلدان العربية الأخرى بسبب الصراعات والنزاعات المفتعلة بينها (الجزائر، تونس، مصر، سوريا، إيران، تركيا، بلدان الخليج والشرق الأوسط) (شكل 6).

(الشكل 6) : خريطة توزيع مغاربة العالم حسب بلدان الإقامة



مصدر المعطيات: وزارة الخارجية لسنة 2018، إعداد: النعايمي. ق - كرزازي. م

يعتبر الإقبال على التجنيس ظاهرة جديدة أملتها ظروف العولمة سعيا وراء الامتيازات التي توفرها بلدان الاستقبال؛ فالجنسية المزدوجة تهم ثلث الإناث المغربيات المهاجرات، وربع المغاربة المهاجرين.

ومع ذلك يظل الارتباط بالوطن إحدى سمات المهاجرين المغاربة حيث يحول معظم المهاجرين المغاربة جزءا من مدخراتهم نحو البلد الأصلي (8 من 10 مغاربة مهاجرين). وهو ما سد ثغرات من ميزانية الدولة، وأغنى خزينة الدولة المغربية من عائدات الهجرة، التي ارتفعت مبالغها حتى في عز ظروف الجائحة (2020-2022)، قدرت ب 111 مليار درهما في نهاية 2022.

ما يوضح أهمية الاعتزاز بالانتماء إلى البلد الأصلي والثقة في مستقبله. وتعزز هذه الفرضية، ظاهرة عودة عدد من المهاجرين إلى بلدهم الأصلي، سيما في فترة التقاعد، حيث يستثمر المتقاعدون منهم في عدة قطاعات اقتصادية (مقاهي، مطاعم، فضاءات سياحية...)، ربما بفضل التشجيعات على الاستثمار التي تمنح لهم وتبسيط المساطر الإدارية أمامهم.

علما أن الأسباب الرئيسية التي دفعت بهم إلى المهجر، لا تزال قائمة، ويتصدرها البحث عن عمل وشروط عمل أفضل، وهو سبب هجرة أزيد من نصف المهاجرين المغاربة. ويأتي العامل الثاني الأساسي للهجرة في متابعة الدراسة والتكوين ببلد المهجر (بما يقرب الثلث أي حوالي 29 % من مغاربة العالم)؛ ويأتي الالتحاق بالأسرة ولأسباب عائلية في الدرجة الثالثة (17.5%). لكن العائدين لازالوا يجابهون صعوبات مرتبطة أساسا بسبل تدريس أبنائهم وتدني مستوى الخدمات الصحية والإدارية (المندوبية السامية للتخطيط، 2020، نتائج بحث ميداني حول الهجرة الدولية).

المحور الرابع: هجرة الأفارقة، هجرة عبور أم هجرة إقامة؟

ظل اتجاه الهجرة لعقود من السنوات مركزا على أوربا بالدرجة الأولى، مغاربية وإفريقية؛ حيث ظل المغرب منطقة عبور للمهاجرين الوافدين من بلدان إفريقيا جنوب الصحراء. لكن، مع مرور الزمن تقلصت فرص الهجرة إلى أوربا، نظرا للأزمات التي مرت منها، خاصة في بداية السبعينات (أزمة البترول) وما بعد الأزمة المالية والاقتصادية 2008، ومع تدفق تيارات الهجرة من

البلدان الإفريقية والعربية هربا من الحروب والخراب الذي أصابها (خفت نسبيا مع انتشار جائحة كوفيد-19 وتداعياتها، وعودة بعض العائلات اللاجئة بتركيا إلى بلدانها بعد زلزال تركيا2023).

4.1- الهجرة السرية من إفريقيا جنوب الصحراء

فأمام هذه العراقيل، أغلقت الحدود واشتدت حمايتها (تأشيرة شينغن) ووضعت الموانع وعادت سياسات الحمائية، وأصبح من الصعب بلوغ أوربا رغم كل التحايلات. ونظرا للأوضاع الجديدة، أصبح المغرب، عمليا، يمثل الحدود الجنوبية لأروبا، وسدا لمنع تدفق المهاجرين نحوها. وتحول بذلك إلى بلد استقرار للمهاجرين رغما عنه. ما اضطره ربط علاقات بالدول المصدرة للهجرة، تروم علاقة الشراكة والتعاون الاقتصادي والثقافي والسياحي والمالي. فبادر الى تسوية أوضاع آلاف المهاجرين وضمان اندماجهم، حيث سن قوانين متقدمة دامجة للمهاجرين في إطار سياسة جديدة تحترم حقوق الإنسان في مجال اللجوء والهجرة (القانون رقم 02.03) المتعلق بدخول وإقامة الأجانب بالمملكة المغربية وبالهجرة غير المشروعة، (الجريدة الرسمية عدد 5160 بتاريخ 18 رمضان 1424؛ 13نوفمبر 2003). وانخرط في العقود والمواثيق الدولية ذات الصلة، بل وأسس مرصدا للهجرة تابعا للاتحاد الإفريقي مقره بالرباط. غير أن ما نشاهده يوميا من محاولة تخطي الحدود وركوب البحر عبر سبته ومليليه والجزر الخالدات، دليل على أن المسألة ليست قضية إرادة سياسية لطرف واحد بل هي قضية معقدة وذات أبعاد شمولية.

لقد استقر بالمغرب عدد من المهاجرين بعد قطعهم مسافات قد تتعدى 4000 كلم، ويعشيون حياة صعبة في غياب عمل وموارد مالية. ويلجأ عدد منهم إلى الاشتغال في قطاعات اقتصادية بدون تأشيرة أو في القطاع غير المهيكل (تجارة، خدمات وبناء). خاصة مع الإجراءات التي اتخذتها البلدان الأوربية للحد من الهجرة السرية في تنسيق مع المغرب (كرزازي- المالكي، 2014). وبذلك حاولت بلدان الاستقبال الأوروبية فيما مضى أن تنظم القطاع بسن سياسات مختلفة:

- سياسة الإدماج عن طريق التجمع الأسري (Assimilation)
- سياسة إعادة الإدماج (Réinsertion) في البلدان الأصلية عن طريق المساعدات؛

- سياسة تشجيع الاستثمارات بالبلدان المصدرة (**Développement des pays du sud**)؛
- تشجيع دول الجنوب المحاذية لأوروبا على لعب دور الدركي (**Aides**)؛
- اللجوء الى الهجرة المنظمة الانتقائية.

بعد هذا يمكن الاتفاق مع الأطراف المعنية على تنظيم الهجرة القانونية بين المغرب ودول أوروبا لتغطية الخصاص في اليد العاملة، الناتج عن النقص الديمغرافي بأوروبا العجوز، لكونها ستكون مضطرة، نظرا لشيخوخة هرمها السكاني، الاستعانة بالطاقات الشابة بدول الجنوب. وسيكون المغرب مؤهلا أكثر من غيره للاستجابة لطلب الاتحاد الأوروبي. وسيستفيد المغرب أكثر من غيره من جواره بأوروبا في إطار السياسة المتوسطية (الاتحاد من أجل المتوسط) الذي بادرت بإنشائه فرنسا وأيدته الأطراف الأخرى في الضفة الشمالية والجنوبية لحوض البحر الأبيض المتوسط.

ورغم إغلاق الحدود طوال عدة عقود بين المغرب والجزائر، سيصبح المغرب، إن تحققت الإصلاحات الكبرى وأنجزت الأوراش، بلدا مستقطبا للهجرة، وأساسا اليد العاملة على الأمد المتوسط والبعيد من دول إفريقيا، نظرا لكهولة الهرم المغربي تدريجيا. إنما رغم كل هذه التطورات الإيجابية التي تجعل من المغرب قوة إقليمية، على الأمد القريب والمتوسط، سيظل بلد عبور بالنسبة لفئة من المهاجرين الأفارقة، وفي نفس الوقت بلد استقرار لمهاجرين آخرين من إفريقيا جنوب الصحراء، ومن دول الشرق الأوسط، مادامت الاضطرابات والحروب والانقلابات مستمرة، وهذا رغم عودة نوع من الاستقرار النسبي بعد القضاء على تنظيم داعش بالعراق وسوريا.

فبالإضافة إلى تنمية علاقات شراكة ذات نفع متبادل بين المغرب وبلدان الاتحاد الأوروبي والمتوسطي والإفريقي، على الأمد المتوسط، تقتضي الضرورة بالموازاة مع ذلك، تحقيق اتحاد مغاربي قوي ومتكامل يعتبر حلقة هامة في حل عدد من الإشكاليات المغربية والمغاربية المطروحة، وفي مقدمتها الهجرة في علاقتها بالتنمية، ومحاربة الإرهاب والاتجار في الأسلحة وشبكات تهريب المخدرات واستغلال البشر. ويتم هذا عبر تكامل الاقتصاديات المغاربية، وتشغيل فائض الموارد

البشرية في أوراش التنمية (كرزازي 2019، 2022)؛ (راجع فصل الجغرافيا السياسية والجيواستراتيجية في الكتاب).

وإذا كانت الهجرة قرارا حرا يهم المهاجر وهو حق من حقوقه، ليتنقل ويستقر في المكان الذي يرغب فيه، فإن المغرب يظل وجهة مفضلة لعدد من مهاجري إفريقيا جنوب الصحراء. ومما يشجعهم على الاستقرار فيه هو الدينامية الاقتصادية التي انطلقت في المغرب لاستكمال الأوراش الكبرى الحالية المفتوحة المرتكزة على تحسين البنية التحتية كميناء طنجة المتوسط، الطرق السيارة وجدة فاس بني ملال، ومراكش أكادير-العيون، الأوراش الكبرى المدشنة، كمحطات الطاقة الشمسية بورزازات والأقاليم الجنوبية والموانئ والطرق السيارة في جهات الجنوب مطلع 2016 ومنها ورش ميناء الداخلة-الأطلسي والطريق السريع المزدوج تزنيت-الداخلة الذي أشرف على نهاية الإنجاز؛ وإنجاز أنبوب الغاز الطبيعي نيجيريا-المغرب الذي شرع في تنفيذه بعد عقد عدة اتفاقيات بين المغرب ونجيريا وموريطانيا وبلدان غرب إفريقيا المعنية، وضمان الحصول على تمويل إنجازه (توقيع عدة اتفاقيات سنة 2022)، وفتح أوراش أخرى على المستوى الاقتصادي والاجتماعي والثقافي (ورش جيش المعرفة، ومحاربة الفقر والهشاشة)، والذي من شأنه التقليص من هجرة المغاربة إلى الخارج ويشجع الهجرة الدولية إلى المغرب؛ علما بأن من شأن هذا التفتح الكبير على بلدن وشعوب إفريقيا جنوب الصحراء اقتصاديا وثقافيا سيشجع على الهجرة المتبادلة وفي الاتجاهين بين المغرب وهذه البلدان للاستثمار أو العمل والإقامة في كلا الطرفين.

4.2- المهاجر وتأثيرات الهجرة في ظل التغيرات الدولية

تغيرت أوضاع الهجرة الدولية في ظروف العولمة* والرقمنة* والذكاء الإصطناعي*

الرابح والخاسر من ظاهرة الهجرة

بخلاف الهجرات المنظمة ما بين الحربين الأولى والثانية، وخلال فترة الخمسينيات والستينيات والسبعينيات بعد استقلال معظم البلدان الإفريقية، وقعت تغيرات هامة في سياسة الهجرة بالبلدان المستقبلة، ومعظمها دول مستعمرة كفرنسا ودول أخرى، فأضحت تنتقي المهاجرين من ذوي الكفاءات والمهارات "استقطاب الكفاءات والأطر"، وتشدد الخناق على الراغبين في الهجرة

إلى بلدانها من المهاجرين الغير مؤهلين وهو ما يعبر عنه ب «الهجرة الانتقائية" حسب مفهوم الرئيس الفرنسي السابق ساركوزي 2007.

وعند تقييم عام للهجرة على مدة طويلة، يبدوا للوهلة الأولى تسجيل عدة إيجابيات للهجرة بصفة عامة، تتمثل في الانعكاسات الاقتصادية والاجتماعية والمجالية في مكان الانطلاق والاستقبال. ولكن يمكن طرح تساؤل موضوعي حول الجانب السلبي للهجرة الوافدة، وهو سؤال كبير حول مصير الجيل الأول من المهاجرين المغاربيين، على سبيل المثال، الذي كان يشتغل في ظروف قاسية بأوروبا (فرنسا -وبلجيكا وألمانيا) بمناجم الفحم والمعادن وصناعات الصلب، والأوراش الكبرى كقطاع البناء وشق الطرق وتشييد التجهيزات الأساسية، ومدى انعكاساتها السلبية على صحتهم وإصابتهم بأمراض لا حصر لها؟ وهل رصيد الهجرة إيجابيا أم سلبيا على كل المستويات؟

وأهم التحولات المسجلة في الهجرة الدولية تبدو في أوساط الأجيال الجديدة، ومنها الجيل الثاني والثالث الذي ولد وتربى في بلاد المهجر. وهو في غالب الأحيان لا يفكر في العودة. بل الأكثر من ذلك، فإنه في عدد من الحالات يبيع الإرث الذي تركه الوالدان في البلد الأصلي (المغرب) ليستثمره أو ينفقه في بلاد المهجر. وفئة من هؤلاء الشباب من الجيل الثاني والثالث أساسا، يعيش الإحباط في ضواحي المدن الكبرى كباريس ومدريد والأحياء المهمشة ببروكسيل، ومعظمهم مغاربة أو من أصل مغربي ولدوا في أوربا بحي مولمبيك بمدينة بروكسيل وبضواحي باريس على سبيل المثال، أو بمدن الشمال ومنها مدينتي سبته ومليليه المحتلتين.

كان الجيل الأول من المهاجرين نحو أوربا خلال الستينات والسبعينات يقتر في حياته اليومية، ليدخر النقود ويبعث بجزء كبير منها إلى عائلته شهريا. ويفكر في بناء منزل فخم بالدوار أو في المدينة المجاورة (منطقة الريف، والأطلس الكبير). ويساعد عائلته لشراء قطعة أرض، أو أدوات عمل حديثة كالجرار والمحراث العصري وآلة الحصاد. كما كان يفكر بجدية في العودة إلى البلد الأصلي (هجرة العودة). لكن مع مرور الزمن ظلت نية العودة نوعا من السراب، وفي غالب الأحيان لا تتحقق (كرزازي موسى، 1995). وقد زادت العولمة في تكريس هذا النهج. ولم يعد الجيل الثاني والثالث يفكر في العودة؛ ولن يتكيف مع البيئة الأصلية، حتى ولو قرر العودة النهائية.

4.3- كابوس الهجرة السرية بالبحر الأبيض المتوسط

أضحى مضيق جبل طارق خاصة، وحوض البحر الأبيض المتوسط عامة (سواحل ليبيا، تونس، إيطاليا، اليونان) مقبرة للمهاجرين السريين الذين هم ضحايا، وخاصة من إفريقيا جنوب الصحراء. أصبحت الهجرة جد نشيطة بين نقط الانطلاق من الشواطئ الإفريقية المتوسطية المقابلة لشواطئ جنوب القارة الأوربية، مقصد المهاجرين المفضل، وفي حركية مستمرة، باستثناء فترة كوفيد (2020-2022) حيث خفت الحركة. ومع تفاقم الوضع بعد انحلال الدولة الليبية واندلاع الفوضى والاضطرابات والتطاحن بين الميلشيات في هذا البلد إلى عهد قريب 2021-2022، تزايد معه نشاط حركة الهجرة السرية، الغير منظمة. فبالإضافة إلى المغاربيين، يوجد أفارقة قدموا من دول الساحل، ومهاجرون من الشرق الأوسط هربوا من الحروب، رغم عودة الاستقرار نسبيا بسوريا والعراق بعد القضاء على نظام داعش. ويتم نقل البشر عبر قوارب الموت في بحر إيجه والبحر الأبيض المتوسط. مما أدى إلى غرق متتالي لعشرات القوارب الحاملة لمهاجرين سريين قرب سواحل ليبيا وتونس وإيطاليا التي شددت الخناق على المهاجرين (غرق مئات المهاجرين السريين، مارس 2023).

ويزداد ضحايا الهجرة السرية، بسبب اختلاف سياسات الهجرة بين البلدان الأوربية، إذ تعتبر إيطاليا أنها وحدها من تحمل هذا العبء، لكونها تقع في الجبهة الأولى. وهذا ما شجع عددا من المهاجرين على تغيير الوجهة من أوربا إلى بلدان أخرى بأمريكا الشمالية وبلدان صاعدة. وتحاول المنظمة الدولية للهجرات مساعدة المهاجرين على تجاوز عدة عقبات وتحديات تواجههم للاستقرار ببلدان المهجر (مؤطر.3). ولذا بينت عدة بحوث ودراسات حول الهجرة السرية بأن حلها لا يعتمد فقط على البعد الأمني، بل لا بد من تحليل الأبعاد الأخرى الاقتصادية والاجتماعية والظروف القاسية التي دفعت المهاجر إلى المغامرة من إفريقيا جنوب الصحراء إلى أوربا، ومنها الفقر والبطالة والجفاف والحروب الإثنية، والتفكير في معالجة ظاهرة الهجرة السرية عبر حوار مفيد بناء وناجع بين حكومات بلدان المنطلق وبلدان التوافد، في إطار تعاون أوروبي إفريقي، يراعي شروط تحقيق التنمية البشرية والمستدامة في بلدان الجنوب (Belguendouz, A., 2009).

ولا شك أن تأسيس مجلس الجالية المغربية بالخارج وما يقوم به من أنشطة ودراسات وشراكات مع الجامعات، لدراسة الهجرة في أبعادها الاجتماعية والإنسانية والهوية والتعددية الثقافية، ومنها تأسيس مركز ابن خلدون للهجرة والمواطنة، بجامعة الأخوين بإفران، وكذا تأسيس مرصد للهجرة بالمغرب، كلها مؤسسات ستفيد أصحاب القرار في بلدان الهجرة والمنظمات الدولية، على التعمق في معرفة التوجهات الجديدة والتطورات التي تحدث في مجال الهجرة، لمعالجتها والتخفيف من حدة المصاعب التي تعترض المهاجر، سواء عبر مسلسل التنقل ومحن العبور، أو في بلدان الإقامة، حفاظا على أمنه وكرامته (مجموعة منشورات لمجلس الجالية المغربية بالخارج وجامعة الأخوين، ، حول الهجرة، 2022-2023).

المؤطر 3. *المنظمة الدولية للهجرة (**IOM. Global Action**)

يشكل النزوح القسري الجماعي للسكان اليوم أزمة عالمية تتطلب عملاً جماعياً من جانب المجتمع الدولي. وفي عام 2016، عقدت الجمعية العامة للأمم المتحدة اجتماعًا عامًا رفيع المستوى بشأن إدارة التحركات الجماعية للاجئين والمهاجرين. ونشر الأمين العام توصياته في تقرير بعنوان "السلامة والكرامة: إدارة التحركات الجماعية للاجئين والمهاجرين".

وفي هذا الاجتماع الرفيع المستوى، توصلت الدول الأعضاء إلى توافق في الآراء بشأن وثيقة هامة، وهي إعلان نيويورك بشأن اللاجئين والمهاجرين. ويظهر هذا التوافق الإرادة السياسية لزعماء العالم لإنقاذ الأرواح وحماية حقوق الإنسان وتقاسم المسؤولية على نطاق عالمي. ويعترف إعلان نيويورك بالمساهمة الإيجابية للمهاجرين في التنمية المستدامة والشاملة، ويلتزم بحماية الأمن والكرامة وحقوق الإنسان والحريات الأساسية لجميع المهاجرين، بغض النظر عن وضعهم كمهاجرين.

*اليوم العالمي للمهاجرين

أعلنت الجمعية العامة اليوم الدولي للمهاجرين في 4 ديسمبر/كانون الأول 2000 (القرار **A/RES/55/93**) وهو يحتفل بذكرى اعتماد الاتفاقية الدولية لحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم.

المصدر: (**https://www.un.org/en/global-issues/migration**) تم الدخول بتاريخ 27-10-2022 (

4.4- سياق الهجرة النهائية والتحولات الجديدة

رغم استمرار تدفق الأموال المحولة إلى المغرب حتى اليوم (2025)، فإن واقع حياة المهاجرين قد تغير، سواء بالنسبة للمهاجرين في الداخل أو الخارج ومعها تغيرت سلوكاتهم وتناقص إحساسهم ووعيهم بضرورة التكافل والتضامن مع العائلة الكبيرة في مكان الانطلاق. رغم أنه في بعض الظروف العصيبة تقف الجالية المغربية مساندا ماديا ومعنويا قويا لأقاربها في المغرب، كما تبين بالملموس خلال

فترة الجائحة، حيث تدفقت المساعدات من مغاربة العالم على المغرب بشكل ملموس، إضافة إلى التحويلات الكبيرة. وحتى داخل البلد، فإن مفهوم القبيلة عوض في كثير من الأحيان بتنظيمات سياسية ونقابية وجمعوية وتعاونية. كما أن مفهوم العصبية القبلية، والقبيلة التي كانت سندا للفرد في إطار التحام الجماعة قد تغير هو الآخر بحضور مكثف للدولة، ورموزها المالية (كالقرض الفلاحي/السياحي والعقاري) والمؤسسات البنكية التي أصبحت تمول المشاريع.

وظهرت نخب جديدة على أسس ومنطلقات جديدة غالبا لا تنطلق من القيم القديمة كالشرف وأصل العائلة والزاوية والانتماء للقبيلة.. بما فيها نخبة من المهاجرين. فهي أطر من الشباب الناجح ذي تكوين عالي وله فكر استثماري في مجالات صناعية وسياحية ومعلوماتية وفي التكنولوجية العالية. كما أن فلسفة الحياة لدى الفرد تغيرت؛ وهو يسير في اتجاه الفردانية وتحسين شروط الأسرة النووية، بدون اكتراث بالعائلة الكبيرة، والعشيرة والقبيلة. وقد زادت العولمة من إضعاف الإحساس بالانتماء إلى الجماعة المحلية والعرقية والقرابة الدموية (كرزازي، 2022) ولربما حتى بالانتماء إلى الوطن الواحد بالمفهوم التقليدي للمصطلح نظرا لحرية الاستثمار في كل بقاع العالم وبالتالي الانتماء للوطن" العالمي".

فمن بين انعكاسات الهجرة الدولية داخل المغرب وبأوروبا، يمكن الإشارة إلى أن المغاربة الذين نجحوا في حياتهم المهنية والدراسية بالخارج، قاموا باستثمارات هامة في بلدان المهجر 23% مقابل 70% منهم استطاعوا نقل التجربة للمغرب للاستثمار في بلدهم الأصلي، وتحقيق مشاريعهم ليس فقط في مجال العقار كما كان الأمر من قبل، بل تقوى توجه جديد نحو الاستثمار في التكنولوجيا والطاقات المتجددة وتكوين الأطفال، بواسطة ادخارات عائدات الهجرة (الفترة 2000-2023). ولكن عددا كبيرا منهم أصابه اليأس، وتخلى عن الفكرة، أو لا زال ينتظر ما سيأتي به المستقبل.

وهذا العامل يعتبر منفرا للعودة والاستثمار في الوطن الأصلي، وبالتالي ينقص من التنمية المحلية المحتملة بعدة مناطق بالمغرب. فرغم الجهود التي تعبر عنها الدولة من خلال الوزارة أو كتابة الدولة أو المؤسسة المهتمة بالمهاجرين، فإن الواقع حسب تصريحات عدد كبير من المستثمرين المغاربة الراغبين في العودة للاستقرار بالبلاد غير مشجع، بل هو معيق للاستثمار بالمغرب. وربما ستنعكس التغييرات التي حدثت في مطلع 2016 في بنية وزارة الخارجية المغربية، لتشجيعها على الاستثمار،

تلبية لمطالبها وعلى استمرار الارتباط ببلدهم، خاصة وأنه البلد الوحيد في العالم العربي الذي ينعم بالاستقرار، ويعرف تطورا ولو بطيئا ومتعثرا في النمو الاقتصادي والاجتماعي والديموقراطي. ولا شك أن الدولة المغربية واعية بأهمية الاهتمام بمغاربة العالم والجالية المغربية المقيمة بالخارج ونخبتها الواعية المكونة.

وعلى أعلى المستويات تكرر في الخطب الملكية الدعوة إلى تسهيل استقطاب الاستثمارات الأجنبية وتسهيل المساطر الإدارية لتشجيع المستثمرين، والعمل على راحتهم في بيئة نظيفة. وهذا ما لخصه الخطاب الملكي في افتتاح الدورة البرلمانية في مطلع شهر أكتوبر 2022 بتركيزه على هذا الموضوع ومواضيع أخرى تهم حل إشكالية ندرة الماء وتشجيع الاستثمار.

خلاصة حول الهجرات

الهجرة مسلسل لا ينقطع متجدد في الزمان والمكان، مع اختلاف السياقات الوطنية والدولية التي قد تشجع تيار الهجرة أو تحد من حركية المهاجر وهجراته. كما أن للهجرة أسبابا متعددة ومتنوعة، وحوافز وعوامل مستقطبة أو منفرة للمهاجر. فأسباب الهجرة الاختيارية الطوعية الأساسية متعددة (هجرة داخلية أو دولية): تتلخص في البحث عن عمل وآفاق اقتصادية رحبة، وهو ما ينطبق على المهاجرين المنحدرين من إفريقيا جنوب الصحراء. والعامل الثاني هو الالتحاق بالعائلة أو من أجل متابعة الدراسة وهو ما ينطبق على الطلبة والباحثين المغاربة.

ومن هنا تظل الهجرة ظاهرة اجتماعية واقتصادية مركبة تحظى بالدراسة، رغم التحولات والتغيرات التي تعرفها في الزمان والمكان وسياقاتها التي تنعكس على سياسات الدول في ميدان الهجرة. وهي مرتبطة جدليا في أغلب الحالات بالتنمية. ومسلسلها مركب ومعقد بالنسبة للمهاجر الذي يمر في مرحلة أولى بتحسين ظروف عيشه أولا، وأسرته الصغيرة والكبيرة ثانيا، ليسمح له الوضع بعد تغطية مصاريف ونفقات حاجياته الأساسية التفكير في الاستثمار بالبلد الأصلي، إذا كانت الظروف جيدة ومشجعة.

وباعتبار الأوضاع الديمغرافية المتكاملة بين بلدان الشمال والجنوب، يمكن تنظيم هجرة قانونية حسب قانون العرض المتوفر في اليد العاملة النشيطة ببلدان الجنوب (إفريقيا)، والطلب الذي يمكن سد ثغرته ببلدان الشمال، خاصة أوربا التي يتراجع عدد سكانها. ولكن، هذا المنطق (الذي يميز بين الفائض الديمغرافي، والعجز الديمغرافي) رغم منطقيته وأهميته، في غالب الأحيان لا يتوافق مع سياسات البلدان المعنية. فنظرا للسياسات المتشددة والقوانين التي سنتها بلدان الاتحاد الأوروبي، والمراقبة الصارمة التي فرضتها على تيارات الهجرة السرية، فقد أصبح المغرب، بلد استقبال، بعد أن ظل بلد عبور نحو أوربا. ومن خلال تتبع تطور حركة المهاجرين المغاربة بأوروبا وكندا والولايات المتحدة الأمريكية بالخصوص، يتبين بأن فئة هامة من الشباب المغربي ذات التكوين المهني والعلمي العالي، أصبحت واعية بأهمية الاستثمار في المغرب، خاصة في إطار العهد الجديد.

إلا أن عقلية المهاجر المغربي الذي تربى في بيئة شفافة وديموقراطية، يصعب عليه تقبل نوع من الممارسات البيروقراطية والعراقيل الإدارية ببلده الأصلي. ولذا يتطلب الأمر من الدولة خلق شروط مشجعة ونظيفة وشفافة، في إطار حكامة جيدة لاستقطاب استثمار المغاربة الذين يتوفرون على تجربة وخبرة، ولهم أرصدة مالية يرغبون في استثمارها بالمغرب، تعوض الخسارة التي حدثت سابقا، خلال هجرة الأدمغة التي تكونت في البلد الأصلي، وكذا ما تكبده الجيل الأول من خسائر بسبب الأمراض المهنية الخطيرة التي أصيب بها من جراء الأعمال الشاقة في المناجم وأوراش الطرق والبناء لإعادة تعمير أوربا المنهارة بعد الحرب العالمية الثانية، وكذا النزيف الذي خلفته "هجرة الأدمغة".

وبالنسبة لتسهيل الاستثمار وتشجيعه، فقد آن الأوان لوضع شباك وحيد، شفاف، ومرن لخلق مقاولات من لدن المهاجرين المغاربة، ما دامت الإرادة السياسية متوفرة لتشجيع المغاربة على الاستثمار في بلدهم، والتي تجلت في تركيز الخطب الملكية على ذلك. ما جعل الثقة كبيرة لمغاربة العالم في بلدهم عبر عائداتهم المسجلة خلال السنوات الأخيرة المشجعة، التي فاقت **100** مليار درهم. وتستفيد عدة دول كالصين والهند بعائدات مهاجريها المالية، ومواردها البشرية المكونة التي حققت هجرة العودة إلى بلدانها للاستثمار فيها. ويمكن للمغرب أن يستفيد من هذه التجربة الآسيوية.

ولا شك أن بلدان الاستقبال ستكون مرتاحة إذا ما نجحت التجربة ونظمت عودة للمغاربة ومهاجرين أفارقة في دول المهجر إلى بلدانهم الأصلية في إطار سياسة جديدة للاستثمار. إن المغرب الذي فتح عدة أوراش اقتصادية، لا مفر له من فتح أوراش اجتماعية، في بيئة شفافة تسرع من وتيرة النمو والتنمية الشمولية، محورها الإنسان. وهو اليوم في وضع يسمح له بتحقيق قفزة نوعية خاصة، وأنه أصبح يتمتع بوضع متقدم في علاقته بالاتحاد الأوروبي منذ سنة 2008، وقطبا جذابا للرساميل والمستثمرين الأجانب (2020-2025)، مع نجاحه في تنويع الشركاء (أمريكا، الصين، روسيا، الهند، دول الخليج، ودول صاعدة من أمريكا اللاتينية). وبهذه المنهجية العقلانية يمكنه الربط بين الهجرة والتنمية في إطار قانوني يحترم حقوق الإنسان، ويحفظ كرامة المغربي والمهاجر الإفريقي.

ولعل فتح ورش الحماية الاجتماعية والتغطية الصحية التي ستشمل فئات اجتماعية ومهنية ظلت خارج التغطية، سيفتح لها المجال للانخراط في التجربة الجديدة. كما لا يمكن حل مشكل الهجرة السرية نحو أوروبا انطلاقا من الهاجس الأمني، بل عبر مقاربة تنموية محلية (في البلد الأصلي)، وجهوية (البلدان المغاربية والإفريقية) ودولية (الاتحاد الأوروبي والاتحاد من أجل المتوسط، وكذا المنظمات الدولية)، وفي مقدمتها الدولة الإسبانية خاصة، ودول متوسطية كتركيا وإيطاليا. وهو تعاون مثمر يساهم في خلق آليات التنمية المحلية الكفيلة وحدها بالتخفيف من حدة الفقر والتهميش في بلدان الجنوب، ليستقر المهاجرون ببلدانهم، خاصة في إفريقيا جنوب الصحراء التي فتح المغرب ببلدانها عدة أوراش تنموية تخدم الطرفين، في إطار بلدان جنوب-جنوب.

ونستنتج بإن مساهمة الهجرة الدولية المغربية في التنمية الاقتصادية والاجتماعية في أماكن الانطلاق ظلت بارزة خلال فترة النصف الثاني من القرن 20، وإلى اليوم 2025؛ حيث حركت عدة قطاعات، في مقدمتها حركة البناء بجبال الريف، وسوس والمغرب الشرقي ومناطق أخرى من المغرب، والتي ساهمت بدورها في خلق فرص جديدة للشغل، وتشغيل اليد العاطلة المحلية. كما ساهمت بطريق غير مباشر في تنشيط قطاعات اقتصادية مرتبطة بالبناء، كحرف النجارة والحدادة والصباغة.. وكذا الاستثمار في شراء الأراضي الزراعية، وتجديد طرق العمل، وتكثيف الإنتاج الفلاحي. كما استطاعت بعض الأسر الاستفادة من تكوين أبنائها في المدن، بفضل تمويل التعليم لتلاميذ العائلة.

واستفادت الدولة المغربية أيضا من العملة الصعبة التي ساهمت في بناء الأوراش المفتوحة (البناء، والسدود وتجهيزات السهول المسقية، وبعض الوحدات الصناعية وانطلاق أوراش الطاقة المتجددة). ولكن باستثناء شراء العقار، لا يستثمر المغاربة المهاجرون منها حاليا سوى نسبة ضئيلة (حوالي 10%)، ومعظم مواردهم موجهة للاستهلاك.

وقد عرفت حركية الهجرة نموا مستمرا، قبيل استقلال البلاد. وإذا كانت الحركة الهجرية قد سجلت تراكما عبر عدة عقود، فقد تكيفت مع الظروف الجديدة المرتبطة بالعولمة وبتقسيم العمل الدولي والتفاوتات المجالية والاجتماعية، وكذا بطبيعة الأنظمة السياسية والاقتصادية والثقافية. وقد تضررت بلدان الجنوب من هجرة الأدمغة نحو بلدان الشمال، واستفادت بعضها، خاصة المنتمية لبلدان صاعدة كالصين والهند من التكوين، وجمع قسط من المال واستثماره في البلد الأصلي، عبر هجرة العودة لنخبتها المكونة من مواردها البشرية.

مفاهيم ومصطلحات الفصل

العربية	الإنجليزية	الفرنسية
التنقلات الاعتيادية للسكان	Regular movement population	Deplacement régulier (Population)
الرحل	Nomadic	Nomades
الانتجاع	Reflux	La transhumance (reflux)
الحركة التراقصية	Mobility	Mouvement pendulaire
حركات السكان	Population movement	Mobilité de la population
الهجرة	Migration	Migration
الهجرة الداخلية*	Internal Migration	Migration interne
التهجير القسري الداخلي*	Internal Forced Migration	Deportation
مكان الانطلاق*	Area of origin	Lieu de départ -Lieu d'origine
مكان الوصول أو الاستقبال*	Area of destination	Lieu destination, d'arrivée, d'accueil
مهاجر* (مغادر، وافد(	Migrant	Migrant (Emigrant ; Immigrant)
هجرة مغادرة، وافدة	Emigration ; Immigration ;	Emigration ; Immigration
نزوح قروي*	Village exodus	Exode rural
هجرة مؤقتة*	Temporary migration	Migration temporaire

Migration Saisonnière	Temporary migration	هجرة موسمية
Migration internationale	International migration	الهجرة الدولية*
Déportation	Forced migration	الهجرة القسرية* التهجير*
Migration définitive	Life time migration	هجرة دائمة (نهائية)
Taux de migration	Migration rates	معدلات الهجرة
Refugiés	Refurgees	اللاجئون
Diasporas	Diasporas	الجالية بالمهجر (الشتات)
Champs migratoire	Migratory fields	مجال الهجرة
Trajectoire migratoire	Migration trajectory	مسار الهجرة

المراجع

- المعجم الوجيز، مجمع اللغة العربية، 1995.

- الهجرة الدولية في سياقات متغيرة، مقاربات متعددة، 2023، (كتاب جماعي؛ من تنسيق الحبيب استاتي زين الدين وسعيد الحاجي)، منشورات الكلية متعددة التخصصات بالعرائش ومركز تكامل للدراسات والأبحاث، دار العرفان للنشر والتوزيع، أكادير، المغرب (478 صفحة).

- كرزازي موسى، 2018، "الهجرة: مبادئ الظاهرة في الزمان والمكان"، معلمة المغرب، المجلد عدد 29، ملحق "ج6"، (حرف "الهاء"، الصفحات من 636 إلى 645)، دار الأمان - الرباط.

- مجلة جغرافية المغرب عدد خاص حول موضوع " انعكاسات الهجرة الدولية على مناطق الانطلاق"، مجلد 15، عدد 1 و 2، يناير 1993، السلسلة الجديدة.

- مرزوق (عبد الكريم)، المجال والمجتمع بالواحات المغربية، نموذج قصر زناكة بفجيج، دبلوم الدراسات العليا، شعبة الجغرافيا، كلية الآداب والعلوم الإنسانية بالرباط، السنة الجامعية 1995-1996، (الصفحات 149-167)، (غير منشور).

- منير (صالح)، من الفقيه بن صالح إلى ميلانو: الهجرة الدولية المغربية إلى إيطاليا وتأثيرها على مناطق الانطلاق، بحث د.د.ع، شعبة الجغرافيا، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، الرباط، 1996، غير منشور.

- نوافذ على المجال المغربي، مديرية إعداد التراب الوطني، طبعة 2009.

-منشورات منشورات لمجلس الجالية المغربية بالخارج وجامعة الأخوين حول الهجرة، 2022-2023).

- كتاب جماعي: مركز إبن خلدون لدراسات الهجرة والمواطنة (تابع لمجلس الجالية المغربية بالخارج وجامعة الأخوين) 2023، الديناميات الهجروية والتعبيرات السوسيوثقافية، متون ومقاربات، (تنسيق مرزوق، ع.؛ العطري ، ع.؛ بوطيب، ج.).

-أطلس مغاربة العالم، 2015، الخصائص العامة (ت/إ كيدو إبراهيم)، الناشر مجلس الجالية المغربية بالخارج.

Bibliographie

-Abou El Farah, Y. ; Kerzazi, M. et al.)Coord.), L'Afrique, un continent en devenir, UM5-IEA et CERAB, Série : Colloques (n° 21). Rabat **.**

- *Ait Hamza (M.), 2002, Mobilité socio-spatiale et développement local au Sud de l'Atlas marocain (Dadès-Todgha), Maghreb-Studen, L.I.S Verlag GmbH, Passau. (196p.)***.**

-Atlas de la Population Mondiale, Giles Pison, 2023, Edition Autrement, Collection Atlas/Monde, Paris.
-Belguendouz (A.), 2009, Le Maroc et l'im(é)migration, Quelles politiques, quelles institutions, quelles citoyenneté, Salé (246p.).
- Bencherifa (A.) & Pop (H.), 1990, L'oasis de Figuig, Persistance et changement, Pub. FLSH, Univ Mohammed V Rabat, Série : Essais et Etudes n° 3.
-Dictionnaire de la Géographie et de l'Espace des Société (collectif : Sous la direction Lévy (J.) et Lussault (M.), 2006.
-Dument (G-F.), 1995, Les migrations internationales. Les nouvelles logiques migratoires, Paris, SEDES.
- Hadouch (B.), Migration et développement, Aspects stratégiques pour le Maroc (UMV-Rabat), avril 2007 (Cf. Internet 38528387 (1(
- Hein De Haas, « Maroc : de pays d'émigration vers passage migratoire africain vers l'Europe », Univ d'Oford (oct 2005), Cf. Internet : www.migration.information.org (version anglaise).
-Kerzazi (M.), 1995, « Les immigrés marocains en Belgique entre l'idée de retour et la migration définitive », In Maroc-Belgique, Première rencontre scientifique interuniversitaire. Pub. FLSH, UM5, Série : Colloques et Séminaires n° 37 (pp.191-201)
-Kerzazi Moussa et EL MALKI Moussa, 2014, « Le Maroc : d'un pays relais à un refuge ultime de migrants subsahariens, In : Kaddouri, A., Gonegai, A., El Assaad, M., et El Maari, A., (Coordinateurs), In : Le Maroc et les Iles Canaries : la construction de l'Espace Atlantique, Univ Hassan II Mohamedia Casablanca, et FLSH Ben M'Sik, Casablanca (pp. 193-204).
-Kerzazi Moussa, 2003, Migration rurale et développement au Maroc ; Publication de la Fac. Lettr. et des Sciences Humaines, Univ. Mohammed V-Agdal, Rabat ; Série Thèses et mémoires, N° 55 (500p.)
-Knafou (R.) (Dir), 1998, « La planète nomade », les mobilités géographiques aujourd'hui, Paris, Belin ,
-Morgane Dujmovic, 2022, « La géographie sociale des migrations, une perspective critique pour penser les sociétés de demain », In Fragments de Géo, (Sous direction de Nicolas Rouget, Nacima Baron et al.), pp.112-127 ; Presse Universitaire de Vincenne, Collection Géo Traverses. Universités Paris 8. (223 p.)
- Répertoire des références bibliographiques sur : la migration internationale au Maroc, 2010, (Élaboration : Équipe de Recherche Géographique ; Chikhi, N., Boulifa, A., El Abdellaoui, M.), Publication de la Présidence de l'Université Abelmalek Essaadi, Tetouan, Maroc.
-Simon (G.), 1995, Géodynamique des migrations internationales dans le monde, PUF ,
-Sophie BLANCHARD, Jean ESTEBANEZ et Fabrice RIPOLL, 2021, Géographie sociale, Armand Colin. (214 p.)
- Thumérelle (P-J), 1986, Peuples en mouvement. La mobilité spatiale des populations, Paris, SEDES.

ثانيا : معطيات حول الهجرة الدولية 2020 (موقع إلكترونية)

Rapport de l'Organisation internationale pour les migrations (OIM), « État de la migration dans le monde 2022 » (https://www.un.org/fr/global-issues/migration)
Rapport de l'Organisation internationale pour les migrations (OIM) ,
https://publications.iom.int/books/rapport-etat-de-la-migration-dans-le-monde-2022 ;
https://worldmigrationreport.iom.int/wmr-2022-interactive/?lang=FR
https://www.migrationdataportal.org/fr/search/indicator?text=&theme=&tags=5871&category
https://www.migrationdataportal.org/fr/international-data
https://www.migrationdataportal.org/fr/international-data?i=stock_abs_&t=2020
Portail sur les données migratoires ; https://www.migrationdataportal.org/themes/iom-data-overview
-Haut Commissariat au Plan, 2020, La migration internationale au Maroc, Résultats de l'Enquête Nationale sur la Migration Internationale 2018-2019,
-Haut Commissariat au Plan, Les migrants ruraux au Maroc, Les brefs du plan N° 22 - 30 Janvier 2023 (version Fr).pd
-Haut Commissariat au Plan, https://www.hcp.ma/Determinants-des-transferts-et-des-investissements-des-migrants-marocains-a-l-etranger_a3640.html
-http://www.hcp.ma/Evolution-du-solde-migratoire-annuel-du-milieu-urbain-1900-2010_a694.html

الفصل السادس

جغرافية الصحة

محمد أنفلوس
أستاذ التعليم العالي
جامعة الحسن الثاني، المحمدية

مقدمة

عرفت جغرافية الصحة*1 : **Géographie de la santé, Health Geography** تطورا كبيرا وسريعا على مدى العقود الثلاثة الأخيرة، وذلك تحت تأثير العديد من الدراسات والأبحاث المتنوعة، سواء في مجال علم الأوبئة أو علوم البيئة أو العلوم الاجتماعية أو الصحة العمومية أو إدارة الخدمات... جغرافية الصحة* المعروفة في البلدان الأنجلوسكسونية بالجغرافيا الطبية*: **The Medical geography**، هي حقل من الحقول المعرفية التي تدمج مناهج وتقنيات العمل الجغرافي في دراستها لقضايا الصحة وانتشار* الأمراض. كما تهتم بدراسة تأثيرات البيئة على صحة الإنسان، وتوزيع مختلف أنظمة خدمات الرعاية الصحية. وهي اليوم تعد فرعا من فروع الجغرافية الاجتماعية التطبيقية المهمة التي تحاول دراسة مختلف العوامل الإيكوجغرافية والمحددات* الصحية وغير الصحية المؤثرة في الصحة، وفهم مختلف الأسباب والنتائج المترتبة عنها بهدف تحسين صحة الإنسان في جميع أنحاء العالم.

وتضع جغرافية الصحة المجال*: **L'espace** والتراب*: **LeTerritoire** في قلب إشكالياتها، من خلال مساءلة التفاوتات السوسيومجالية للظواهر الصحية، ورصد تباين الحالات الصحية والوبائية من مكان إلى آخر، وبين مختلف فئات المجتمع، فضلا عن دراسة عوامل التهديد*: **les Facteurs de Risque** والمخاطر*: **les Risques** المرتبطة بالمتغيرات الطبيعية والبشرية. وبناء على تشخيص تلك التفاوتات، تحاول الوقوف على مكامن الضعف الخاصة بمختلف المناطق والفئات السكانية المهددة بالمخاطر في الأرياف والمدن على السواء.

[1] - العبارات أو الكلمات المشار إليها بهذه العلامة (*) يمكن الرجوع إليها في معجم المصطلحات أسفل النص أو في معجم تفسير المصطلحات في جغرافية الصحة محمد أنفلوس (2011).

ونهدف في هذا الفصل إلى بسط موضوع جغرافية الصحة من حيث النشأة والتطور والمسارات الحديثة من خلال ما يلي:

- إلقاء نظرة عامة عن جغرافية الصحة، بواسطة التحليل النقدي والتاريخي للمعرفة في هذا الفرع من الدراسات الجغرافية، من خلال المعالجة المتتالية لبعض القضايا الإبستمولوجية بما فيها النشأة والتطور، والتوجهات النظرية والمفاهيمية، والمنهجيات الكمية والنوعية المتبعة فيها، والعلاقة بينها وبين مختلف العلوم المهتمة بالصحة، كما سنثير مختلف الموضوعات الرئيسة القليلة التي أصبحت تشكل اليوم محط اهتمام وتحد كبير للباحثين في هذا الحقل المعرفي؛
- اكتساب رصيد لا بأس به من المفاهيم والمصطلحات التي راكمها الخطاب الجغرافي حول الصحة والمرض؛
- التعرف على جغرافية الأمراض* وجغرافية الخدمات الصحية*، من خلال التعريف بأهم الأمراض البشرية ومعالجتها معالجة إيكولوجية لإبراز علاقاتها البيئية، وتوزيعها الجغرافي، وأنظمة التكفل بها؛
- استيعاب الموضوعات الكبرى التي تعالجها جغرافية الصحة واكتساب المبادئ والمهارات الواردة فيها؛
- فهم وتحليل العلاقة القائمة والمؤثرة على الإنسان من خلال بيئته، والإلمام بمختلف المحددات والمتغيرات والعوامل الطبيعية والبشرية التي تؤثر على صحته.

السياق المنهجي العام المتبع في صياغة هذا الفصل

من الملاحظ، أن التغيرات العامة المجتمعية والاقتصادية والبيئية، قد أثرت في الخطاب والممارسة الصحية، وخلقت بذلك ظروفا مناسبة لبناء منظور جغرافي جديد مواكب لتلك التحولات. والجدير بالذكر أن هذه المحاولة التي تعتمد على تجميع شتى المعارف لإبراز الاتجاهات الفكرية الحديثة والمسارات

البحثية الجديدة، قد اقتصرنا فيها على أهم الإنتاجات العلمية في العالم الناطق باللغة الإنجليزية أساسا، والفرنسية بدرجة أقل. ويعود ذلك إلى أن النقاشات الكبرى المنتجة بهذا الخصوص، قد ارتبطت في الدرجة الأولى بالدينامية الكبيرة للأفكار التي ميزت الكتابات الأنجلوسكسونية، وتأتي مساهمات الباحثين الفرنسيين في المرتبة الثانية.

بينما لم تحض مساهمات الجغرافيين في أمريكا اللاتينية، مثلا "من أجل جغرافية جديدة": من نقد الجغرافيا إلى جغرافية نقدية ل "ميلتون سانتوس" (**Miton SANTOS, 1986**) بالبرازيل، و"سوزانا كورتو" من الأرجنتين، بالاهتمام، وذلك على الرغم من تجربتهم المهمة في الدراسات الديموغرافية والإحصائية والحضرية. لكنها ماتزال بعيدة عن مواضيع ومنهجيات الدراسات الأنجلوسكسونية، كما يظهر ذلك من خلال المرجعيات الكبرى للدراسات المتخصصة في جغرافية الصحة.

وفي المنطقة العربية سارت الأبحاث المتوافرة حول "الجغرافيا الطبية" كما يسمونها، سارت في معظمها على نهج الكتابات الأنجلوسكسونية في دول الشرق الأوسط، وعلى منوال الكتابات الفرنسية في المغرب الكبير بالخصوص. تاريخيا، كان العرب والمسلمون روادا في هذا المجال، حيث ساهموا بالمعرفة التي أصبحت أساسية للجغرافية الطبية الحديثة. ويتناول المؤلفون في المنطقة المبادئ العامة للجغرافية الطبية وأساسياتها المعتمدة، وكلما يرتبط بالمضمون والمنهج، مع نشر عدد كبير من المقالات حول مواضيع مختلفة، باعتماد نظم المعلومات الجغرافية في توزيع الأمراض والموارد الصحية، وتأثير البيئة على الصحة في المدن، وجودة الخدمات الصحية... [**1**].

وفي إفريقيا جنوب الصحراء، تكتسي جغرافية الصحة أهمية بالغة بسبب التحديات التي تواجهها بلدان المنطقة، مثل تفشي الأمراض المعدية وفي مقدمتها السيدا والملاريا والسل، وولوجية الرعاية الصحية،

[1] وعلى سبيل المثال نورد عناوين بعض المؤلفات: "الجغرافية الطبية مناهج البحث وأساليب التطبيق" 2014 و" اتجاهات حديثة في الجغرافيا الطبية" 2015، (محمد نور الدين السبعاوي، من جامعة المنيا، ويعد أول من تطرق لدراسة هذا الفرع في مصر في رسالة ماجيستر، 1986)، "الجغرافية الطبية والصحية، الإطار النظري وتجارب عربية" (فتحي مصيلحي، جامعة القاهرة، 2003)، "دراسات في الجغرافية الطبية" (محمد مدحت جابر، من جامعة الإسكندرية، 2004)، "الجغرافية الطبية" (سمير علي حسن الرديسي، الرياض، 2002)، "الجغرافيا الطبية محتوى ومنهج وتحليلات مكانية" (محسن عبد الصاحب المظفر، من الجامعة الإسلامية بالنجف، 2002)، "كتاب الجغرافيا الطبية" (عبد الرحمان محمد الحسن، جامعة بخت الرضا - السودان، 2013)، الجغرافيا الطبية، الطبعة الثانية (أمل صالح الكعبي من جامعة البصرة، 2021)، نظم المعلومات الجغرافية لخدمة القطاع الصحي في السعودية (حسين عبد الفتاح محمد عبد الخالق، 2018)، "الجغرافية الطبية أسس وتطبيقات" (عبد الفتاح صديق عبد اللاه وعبد الحميد حسن من جامعة عين شمس، 2015).

وعدم المساواة في الصحة (ضعف البنيات الصحية وقلة الموارد). وغالبا ما ترتبط مشكلات الصحة العامة بالعوامل البيئية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية. ونجد هنا نموذجا خاصا في التأليف يجمع بين الأسلوبين الانكلوسكسوني والفرنكفوني، مع إبراز خصوصيات واضحة في التوجه المعرفي نحو بيئة الأمراض الاستوائية.

وقد برزت مؤخرا المدرسة الكاميرونية لجغرافية الصحة **L'Ecole Camerounaise de la Géographie de la Santé (http://www.ec-gs.org)** كأول مدرسة فكرية لجغرافيا الصحة الاستوائية، والتي تعمل على تعزيز التيارات الفكرية والمعرفية، النظرية والمنهجية، في مجال التكوين والبحث في جغرافية الصحة والتنمية. وتعتمد هذه التيارات الفكرية على الطابع الاستوائي للعلاقات بين المجال والصحة والبيئة. ويبرز البناء العلمي للمعرفة النظرية والتطبيقية المنبثقة عن هذا الابتكار كضمانة تؤدي إلى تمكين أفضل، وتفسير منسجم ومتماسك، وفهم واضح لتعقيد التفاعل والتأثير المتبادل بين بيئة المناطق الاستوائية والصحة. وبفضل انفتاحها على باقي الجغرافيين عبر العالم، وتنوعها الفكري واندماجها في شبكة من الجمعيات العلمية في الكمرون وتشاد وأفريقيا الوسطى والغابون...، قامت ببعض المبادرات المستوحاة من تجربة البحث في جغرافية الصحة الاستوائية، وتسعى إلى إقامة تعاون عابر للحدود يتجاوز دراسة الحالات المحلية البسيطة بالمناطق الاستوائية وغير الاستوائية، لتنتشر على نطاق واسع.

وتجدر الإشارة من خلال إثارة هذا السياق، إلى أننا لا ندعي القيام بصياغة شاملة أو نهائية لتطور الدراسات والأبحاث في جغرافية الصحة واتجاهاتها الحديثة، بل سنعمل في حدود الإمكان على تقديم وجهة نظر تركيبية خاصة، تأتي تتويجا لما يقارب ثلاثة عقود من الاشتغال على هذا الموضوع، قمت إبانها بإحداث درس جامعي في جغرافية الصحة منذ سنة 2007 في إطار "وحدة الجغرافية الاجتماعية" لمسلك الإجازة الأساسية في الجغرافيا.

ولطالما اتسم نشاطي المهني لأزيد من 37 سنة بطابع ينهل من حقول معرفية متعددة التخصصات، والانفتاح على مساهمات العلوم الاجتماعية الأخرى في دراسة الصحة مثل علم الاجتماع، والديمغرافيا، والأنثروبولوجيا، والتاريخ... لذلك فإنني أدرك جيدا أهمية تمييز الاختلافات التاريخية والمعرفية والمنهجية

بين البحث الجغرافي الأساسي ومختلف هذه التخصصات، بالقدرة على التمييز بين كل ما هو جغرافي في الصحة وما هو غير كذلك.

وعلى صعيد آخر، حاولت الاطلاع على أكثر ما يمكن من الإنتاجات الفكرية والأدبيات، وتجميع الكثير من المعارف في مجالات أكثر ارتباطا بالصحة العامة بهدف توظيفها جغرافيا، والاستفادة من تجاربها في فهم الإشكالات الإبستمولوجية الكبرى لجغرافية الصحة، مثل الوبائيات (علم الأوبئة)، والعلوم الطبية، وعلوم البيئة... وحاولت من خلال ذلك الاطلاع على العديد من الدراسات والأبحاث النظرية والمنهجية، بالاعتماد على مجموعة من المراجع والمصادر والدراسات القيمة باللغات العربية والفرنسية والإنجليزية والإسبانية، قصد الإحاطة قدر الإمكان بمجمل المسارات البحثية والمقاربات المنهجية الحديثة لجغرافية الصحة، دون الدخول في التفاصيل الدقيقة. كما قمنا بتوظيف المنهج التحليلي مع الاستعانة بمجموعة من الأمثلة والخرائط [1] والأشكال.

لذلك فإننا ندعو من خلال هذا العمل إلى مضاعفة المناقشات مع باحثين آخرين حول نظرية المعرفة وتاريخ المعرفة الجغرافية، مع التزام نوع من التواضع العلمي، حيث تزداد قناعتنا بأهمية التكوين الموسوعي الاستثنائي والانفتاح المعرفي المتعدد الآفاق الذي يتطلبه الاشتغال في ميدان جغرافية الصحة، وهذا ما لا يمكن أن ندعيه.

في محور أول، وتمهيدا لاستكشاف المسارات الجديدة للبحث والدراسة في جغرافية الصحة، ينبغي التوقف عند السياق التاريخي والإبستمولوجي والفكري والمنهجي، وعلى مجموعة من المفاهيم المؤسسة لهذا التخصص المعرفي، بتقديم الخطوط العريضة لتطوره، وإظهار كيف أن جغرافية الصحة، مثل العلوم الجغرافية ككل، قد تطورت وعرفت عدة إصلاحات وديناميات مستمرة، مع نزعة تميل إلى التقليل من الحتمية الجغرافية* للإيكولوجية الطبية*، عن طريق مراعاة أكثر للبعد الاجتماعي-المجالي، وعوامل البيئة الطبيعية والبشرية بالدرجة الأولى، لتفسير التنوع المتزايد في طرق تناولها لقضايا الأمراض والصحة. ويتضمن هذا البعد الاجتماعي-المجالي ظهور معالم أكثر وضوحا لجغرافية اجتماعية جديدة للصحة والمرض*.

[1] أتقدم بجزيل الشكر والامتنان للزميل سعيد المواق أستاذ بشعبة الجغرافيا بكلية الآداب والعلوم الإنسانية بالمحمدية، مختبر دينامية المجالات والمجتمعات، جامعة الحسن الثاني بالدار البيضاء على تفضله بإعادة رسم خرائط هذا الفصل.

وفي المحور الثاني قمنا بإلقاء نظرة موجزة عن المناهج، لأننا تعمدنا إدماج المنهجيات الرئيسية الكمية والنوعية، التقليدية والإقليمية المعاصرة، ضمن الموضوعات الرئيسية المستوحاة من كتابات "إريك كارتر وآخرين" (**Eric D. Carter & al. 2016**)، في كلا المحورين الأول والثالث.

أما المحور الثالث فخصصناه لتسليط الضوء على بعض مساهمات الجغرافيا الاجتماعية الجديدة للصحة والمرض في دراسة القضايا الصحية من خلال ملامسة الاتجاهات الفكرية الحديثة التي ساهمت في تطور جغرافية الصحة.

وأخيرا، في محور رابع، العمل على إظهار أهمية اعتماد التحليل المنهجي للتفاوتات المجالية والاجتماعية للصحة والمرض، والموارد الطبية*: **Les ressources sanitaires**، والوقوف على بعض الصعوبات والتحديات التي تواجه العمل الميداني التطبيقي في جغرافية الصحة.

المحور الأول: السياق التاريخي لنشأة وتطور جغرافية الصحة

عرفت جغرافية الصحة* دينامية كبيرة من خلال معالجتها للعديد من القضايا الصحية المعقدة نتيجة تداخل تاريخ نشأتها الموازي لتطور العلوم الطبية وعلوم الجغرافيا منذ عهد الطبيب اليوناني أبقراط من جهة، وبسبب تنوع المحددات الصحية*: **les déterminants de santé** والعوامل المباشرة وغير المباشرة المؤثرة فيها من جهة ثانية.

فأول استخدام لمصطلح الجغرافية الطبية* نسب إلى عالم الطبيعة الألماني "فينك" سنة 1772 (**Leonhard Ludwig Finke, 1747–1837**) **& Andrea Nuernberge**. وكثيرا ما يطرح السؤال حول مشكلة التسمية، هل نستعمل "الجغرافية الطبية" أم "جغرافية الصحة"؟ وأيهما أدق بالنسبة لهذا التخصص الجغرافي؟ هذا التداخل يرجع بالأساس إلى دينامية النقلة المعرفية الشاملة*: **La Transition Holistique** النوعية للتطور المعرفي الذي مر منه هذا التخصص نفسه، وإلى إسهامات الأطباء في نشأته الأولى وتطوره.

فعلى الرغم من أن جغرافية الصحة ميدان علمي لم يحض في بداياته باعتراف كبير حتى من لدن الجغرافيين أنفسهم، فإن تاريخه الطويل عرف مخاضا عسيرا، ومازال يواجه حتى اليوم تحديات كبرى، يكفي

أن نذكر منها طرق تعامل الجغرافيين مع الأزمة الصحية لجائحة كوفيد-19، وما أفضت إليه من تعطيل الحياة اليومية لسبعة مليارات من البشر لمدة تزيد عن عامين، وما لذلك من انعكاسات اقتصادية واجتماعية وآثار صحية، مما دفع العديد من الباحثين ومن بينهم الجغرافيين إلى إعادة التفكير -إن لم يكن إعادة النظر- في معايير تقييماتهم وشبكات تحاليلهم الاقتصادية والاجتماعية، والجيوسياسية، والبيئية، وما إلى ذلك من تبعات الجائحة التي مست مختلف مناحي الحياة العامة والخاصة.

1- مفهوم جغرافية الصحة

ليس من اليسير وضع تعريف دقيق لجغرافية الصحة لعدة أسباب منها: اتساع ميدانها، وتعدد مجالات البحث فيها، واختلاف وجهات النظر بين المهتمين بها. هناك فريق يرى أن الدراسات الإيكولوجية للمرض هي التي يجب أن تركز عليها هذه المادة. وكان هذا التوجه سائدا منذ نشأة الجغرافية الطبية حتى مطلع سبعينيات القرن العشرين، حين ظهر فريق في الولايات المتحدة الأمريكية ينادي بدراسة الخدمات.

وتعرف جغرافية الصحة بأنها "دراسة العلاقة بين البيئة الجغرافية وصحة الإنسان". وهي أيضا "الدراسة التي تهتم بالبحث عن التفسيرات الجغرافية لظهور الأمراض وانتشارها"، وهذا يتفق مع التعريف الذي وضعه "ليرمونت" (**Learmonth 1978,**) وهو: "دراسة أنماط التوزيع الجغرافي للأمراض البشرية بهدف تفسيرها ".

ويمكن إعطاؤها تعريفا شاملا أورده الجغرافي الفرنسي "هنري بيشغال" (**Henri Picheral, 1984**) - وضعت تفسير مفرداته وضعتها بين معقوفتين- على أنها: " دراسة مجالية شاملة [التوزيع والتفاوتات للأمراض والمرضى والموارد الطبية] لجودة صحة السكان [الحالة الوبائية، الوضعية الصحية، أداء نظم الرعاية الصحية الوقائية والعلاجية] ولسلوكياتهم [الفردية والجماعية، مثل السن والتراث الجيني، والإدمان التبغي، الإدمان الكحولي، السلوك الغذائي، السلوك الجنسي، السلوك الفردي المسبب لحوادث السير، إلخ...] ولمختلف عوامل بيئتهم [الطبيعية والبيولوجية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية...] التي تساهم في تحسين أو تدهور صحتهم [تفسير تلك التفاوتات المجالية والاجتماعية ودراسة العوامل المساهمة المباشرة وغير المباشرة والمحددات الصحية وغير الصحية] ". وحسب "جيرار سليم" ((**Salem G., 1995**، تهدف جغرافية الصحية "إلى استشراف المحددات الطبيعية والاجتماعية للحالات الصحية في أماكن معينة".

كما تُعرَّف جغرافية الصحة بأنها توليف بين جغرافية الأمراض* وجغرافية العلاجات* الصحية. ويقابلها مفهوم الجغرافية الطبية في اللغة الأنجلوسكسونية، حيث تشمل الجغرافيا الطبية الكلاسيكية مجالين مستقلين إلى حد ما: مجال جغرافية الأمراض أو البيئة الطبية (إيكولوجية الأمراض*) ومجال الرعاية الصحية* الحديثة "هنري بيشيرال" (**Henri Picheral, 2001**). وهذا الطابع المزدوج لجغرافية الصحة، من حيث جمعها في البداية بين دراسة الأمراض المتوطنة؛ أي دراسة الأمراض في علاقتها بالوسط الطبيعي بالمناطق المدارية من جهة، والاهتمام بدراسة نظام التطبيب أو العلاجات الصحية (**Henri Picheral, 1992**) من جهة ثانية، هذه الازدواجية، جعلت هذا التخصص في وضع غامض لم يساعده على البروز بسبب الأبعاد المعرفية والمقاربات المتعددة التخصصات التي تستلزمها دراسة الأمراض والأنظمة الصحية والبيئية.

أما "جاك ماي" (**Jacques May 1952,**)، الأب الروحي للجغرافيا الطبية، فعرف الجغرافيا الطبية بأنها: "دراسة توزيع الأمراض الظاهرة والمحتملة على سطح الأرض والعوامل التي تساهم في الإصابة بالأمراض [مسببات الأمراض]، تليها دراسة الارتباطات* التي قد تكون موجودة بين هذه الأمراض والعوامل البيئية". كما عرفتها "برينااي" (**Briney, 2020**) بأنها "فرع للبحوث الطبية التي تدمج مختلف التقنيات الجغرافية في دراسة الصحة وانتشار* الأمراض حول العالم".

أما اليوم، فتتواجد جغرافية الصحة عند مفترق الطرق، بين جغرافية الأمراض وجغرافية خدمات الرعاية الطبية بمفهوميها الوقائي* والعلاجي*، وتهدف إلى التحليل الاجتماعي والمجالي لولوجية* العلاجات الصحية، ودراسة عدم المساواة في الصحة بين السكان، وكيفية توزيع الأمراض والموارد الطبية، ومختلف العوامل والمحددات التي من المرجح أن تساهم في تعزيز أو تدهور صحة الإنسان. كما أنها تدرس الأمراض والمرضى في بيئاتهم العامة، من خلال تحليل دور وتأثير الوقائع الصحية على النشاط البشري. ويمكن أن يكون من بين أهدافها وتطبيقاتها: دراسة التراب الصحي*: **le Territoire Sanitaire** وقياس مستوى التأطير الصحي للطب الوقائي والعلاجي للسكان، والبحث عن كيفية تحقيق عدالة مجالية واجتماعية في ولوجية* خدمات الرعاية الصحية، مع تقييم وتعديل أداء النظام الصحي وعرض العلاجات لتتناسب مع الاحتياجات الصحية*. وجغرافية الصحة، باهتمامها بالمستويات المتعددة للصحة والمرض: الدولي أو الوطني

أو المحلي (المنطقة والمجتمعات)، تساهم في تعميق الرؤيا عند وضع الخريطة الصحية*: **La carte sanitaire** للتخطيط الصحي للتراب، بهدف تحقيق الأمن الصحي* كجزء لا يتجزأ من الأمن الإنساني [1].

2-علاقة الصحة بالبيئة علاقة قديمة

نميز عادة بين الإيكولوجيا والبيئة: فالإيكولوجيا: **Ecologie** وهي أحد فروع علم الأحياء يبحث في "العلاقة بين الكائنات الحية بعضها البعض ومع المحيط الذي تعيش فيه". والبيئة: **Environnement**، وهي "العلم الذي يبحث في المحيط الذي تعيش فيه الكائنات الحية (المحيط الحيوي)". وكما يتبين من خلال جميع التعاريف وأدبيات جغرافية الصحة، فإن تأثير البيئة على الصحة كان معروفا عند الأطباء القدامى منذ زمن الطبيب اليوناني أبقراط (القرن 5 ق.م.) 460-377 ق.م. إذ أكد في أطروحاته " الهواء والماء والأماكن": **des airs, des eaux et des lieux**، التي حلل فيها العلاقة بين البيئة الطبيعية وأنماط الحياة والغذاء وانتشار* الأمراض أنه "لتعميق المعرفة الطبية، ينبغي الأخذ بعين الاعتبار الفصول[فصول السنة، البيوميتورولوجيا...]، ومعرفة جودة الماء، والرياح، واتجاه المدينة[علو المباني والعمران واتجاه الشوارع والأزقة]، ودراسة أحوال التربة [الطبوغرافيا، وصلاحية الأتربة] ونمط عيش السكان [سلوك وعادات وانشغالات]". وقد ظهرت البوادر الأولى لدراسة هذه العلاقة مع ملاحظات أطباء العصور الوسطى في الصين والهند وخصوصا الغرب الإسلامي مع مدرسة العلوم الطبية عند الأطباء العرب والمفكرين المسلمين قبل أن تنتهي إلى أطباء أوروبا في القرن 19، ثم منظمة الصحة العالمية.

لقد كان الأطباء المسلمون يدركون أن "المحيط" (البيئة) يؤثر على الصحة ويساهم في انتشار* الأمراض أو التعافي منها. فكانت كتاباتهم بمثابة مرتكزات أولى لجغرافية الأمراض*، وهي "دراسة التوزيع المجالي والاجتماعي للأمراض"، وكثيرا ما يتم عدم تمييزها، خطأ عن الجغرافيّة الطبية*. وفي هذا الصدد، تعتبر رسالة ابن رضوان (ابن رضوان - ت 460 هـ/ 1067م، 1988، ص 46) المسماة "دفع مضار الأبدان بأرض مصر" حول تلوث مياه النيل، محاولة رائدة فيما نسميه اليوم بالطب الجغرافي* أو الجغرافية الطبية*. كما يمكن أيضا اعتبارها بحثا مبكرا في طب الأمراض المتوطنة وانتقال العدوى.

[1] الأمن الإنساني بمفهومه العام هو الاطمئنان الذي ينتج عن الثقة وأمن الإنسان من الفقر والحرمان والخوف والعنف، وعلى الرّغم من أهميّة مفهوم أمن الدولة إلّا أنه لا يكفي لتحقيق أمن الأفراد؛ لذلك فقد تطوّر مفهوم الأمن الإنساني نظرا لتطور المجتمعات وتزايد التهديدات الدّاخلية والخارجيّة، ما تطلّب تركيزاً واهتماماً بالإنسان كفرد فاعل ومؤثّر في المجتمع.

مثلما لاحظ علماء المسلمين كابن سينا وابن رشد وابن رضوان والغزالي وإبراهيم عبد الرحمن الأزرق ولسان الدين ابن الخطيب وابن خاتمة والمجوسي وغيرهم...، أن هناك علاقة ارتباط* محتملة بين الأمراض وبعض عناصر الوسط الطبيعي والاجتماعي وصحة البيئة. وقد اكتسب الأطباء المسلمون في الغرب الإسلامي مهارات وخبرة كبيرة في الفهم الدقيق للعلاقة السببية بين الأمراض والبيئة. ويشيرون في جميع كتاباتهم إلى طبيعة انتشار* الأمراض بسبب تلوث البيئة. كما يؤكدون في كل وقت وحين على فساد الهواء والماء وشروط نظافة المسكن والمحيط. وقد استمر هذا الاهتمام بدور البيئة في التأثير على الصحة لفترة طويلة، وصل ذروته في منتصف القرن التاسع عشر، عندما سادت نظريات فساد الهواء* أو "الميازما"[1] المستوحاة من العلوم الطبية عند المسلمين، لشرح ظهور بعض الأمراض مثل الملاريا أو الحمى الصفراء أو الكوليرا.

لقد تحدث المسعودي في كتابه "مروج الذهب..." في القرن 10م عن صحة الإنسان والبيئة؛ كما أثار ابن خلدون في مقدمته العلاقة بين فصول السنة وتأثيرها على الأمزجة وسلوك الإنسان (البيوميتورولوجيا)، أثناء حديثه عن أسباب الطاعون الرئوي عند نهاية القرن 14، وربطها بتلوث الهواء في الحواضر قائلا: "إن سبب الوباء هو في الغالب فساد الهواء لكثرة العمران وما يخالطه من العفن والرطوبة الفاسدة. وإذا فسد الهواء وهو غذاء الروح الحيواني [من الحياة] ومُلابسه دائما، فيسري الفساد إلى مزاجه. فإذا كان الفساد قويا وقع المرض في الرئة...".

أما ابن سينا (980-1037م)، فقد أكد على الروابط الوثيقة بين الفصول والصحة، بالتركيز على التوازن الجيد للفرد مع محيطه البيئي. إذ تسجل اليوم علاقة بين بعض الأمراض الوبائية في العالم وبين فصول السنة المختلفة، فمنها ما ينشط في فصل الصيف، مثل: الكوليرا، والتيفويد، والزحار: **la dysenterie**، ومنها ما يظهر في فصل الشتاء، مثل: الالتهاب الرئوي، والأنفلونزا، ومنها ما تزيد نسبته مع فصل الربيع، مثل: الحصبة، والربو الربيعي، والحمى القرمزية: **Scarlatine ,Scarlet Fever...**

[1] [] نظرية فساد الهواء (la théorie miasmatique) أو "ميازما" التي افترضت خطأ أن سبب الأمراض مثل الكوليرا والكلاميديا (المتدثرة التراكومية) أو الطاعون الأسود، هو تعفن الهواء، وهو شكل من أشكال "الهواء الفاسد" المؤذي للصحة، والمعروف أيضا باسم هواء الليل. النظرية تقول إن أصل الأوبئة يرجع إلى فساد الهواء المنبعث من تعفن المواد العضوية. وقد سادت هذه النظرية قبل اكتشاف الطبيب الإنجليزي "جون سنو" بكتيريا الكوليرا سنة 1854، و"ألكسندر يرسين" (Alexandre Yersin) البكتيريا المسؤولة عن الطاعون الأسود "الموت الأسود" في عام 1894.

لقد انتبه الأطباء في وقت مبكر إلى وجود اختلافات في توزيع الأمراض التي يواجهها السكان الذين يعيشون في المرتفعات والمناطق المنخفضة. وكان من السهل التوصل إلى استنتاج أن السكان الذين يعيشون في المناطق المنخفضة بالقرب من الأنهار والمياه الراكدة أو المستنقعات، هم أكثر عرضة للإصابة بالملاريا أو البلهارسيا من أولئك الذين يعيشون في المرتفعات والمناطق الأكثر جفافا وأقل رطوبة. وعلى الرغم من أن أسباب هذه الاختلافات المكانية لم تكن مفهومة تماما في تلك الحقبة، فإن دراسة التوزيع الجغرافي للملاريا من لدن الأطباء كان مؤشرا على البدايات الأولى للجغرافية الطبية. وفي نفس الوقت، كان الاهتمام منصبا على الأمراض المتوطنة بالمناطق المدارية.

وفي هذا السياق، تم تطوير عمل تجريبي رائع في أوروبا إبان القرنين الثامن عشر، وخاصة التاسع عشر، عندما ازداد الحديث في ظل نظرية الحتمية البيئية* مع الجغرافي الألماني "راتزل"، حيث ظهرت دراسات مثل: هنتنجتن 1915م: "الحضارة والمناخ"؛ وميلز 1944م: "المناخ يصنع الإنسان"؛ وبروكس 1956م: "المناخ والحياة اليومية"؛ ومارخام 1945م: "المناخ وطاقة الشعوب"؛ و "لي" 1957م: "المناخ والتطور الاقتصادي في الأقاليم المدارية". لكن لم يكن لهذا النوع من المقاربات سوى صدى محدودا في الجغرافيا الفرنسية، باستثناء متميز ل"مالت برين" (**Malt Brun 1775-1826**,) وخاصة "ماكس سور" (**Maximilien, Sorre 1880-1962**)، الأب الروحي لجغرافية الأمراض* الذي ركز من خلال مشروعه على العلاقات بين الإنسان وبيئته، فكان مهتما بالأسئلة التي أهملتها العلوم الاجتماعية حتى حين، مثل الأمراض والغذاء والمناخ وأنواع الحياة، وعلاقة المجتمعات البشرية بالنباتات والحيوانات، أو إمكانية انتقال العدوى [1].

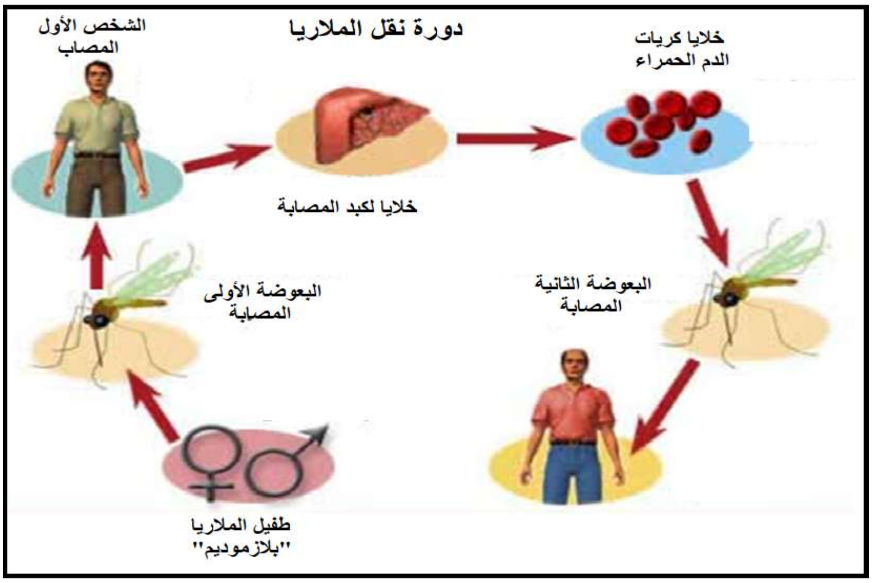
كما ربط بين المفهوم البدائي للمجال والذي كان معروفا آنذاك ب "الأكومين" **L'Œcoumène** (أي الحيز المعمور من سطح الأرض) والعلوم البيولوجية والصحة. وأكد في مقال نشر عام 1933، أن "الإنسان يتدخل في تعديل الوسط الطبيعي وفي انتشار* الأمراض المرتبطة بهذا الوسط "، واقترح مفهوم المركب

[1][] منذ القرن 10، انتبه الأطباء المسلمون إلى أهمية العدوى المباشرة من المريض إبان انتشار الأمراض والأوبئة، وفي مقدمتهم ابن سينا (371 - 428هـ /980-1037م)، والرازي (251-314 هـ/ 865-927م)، وأبو جعفر أحمد بن خاتمة الأنصاري المراكشي المتوفى سنة (771هـ/ 1369م)، صاحب أول كتب الأوبئة "تحصيل غرض القاصد في تفصيل المرض الوافد"، وبعدهم لسان الدين بن الخطيب في القرن الرابع عشر. بينما ظل العالم المسيحي يرزح تحت سلطة الكنيسة ولم يكن يؤمن بسلطة الطب في تفسير العدوى. فمثلا، على إثر انتشار الطاعون الأسود في أوروبا انطلاقا من آسيا الوسطى عند منتصف القرن الرابع عشر، قام المسيحيون بإبادة اليهود عن بكرة أبيهم حين اتهمت الكنيسة اليهود بأنهم كانوا وراء نشر الوباء عن طريق تسميم الآبار.

الإمراضي*: le complexe Pathogène، الذي يتألف من الإنسان، والعامل المسبب للمرض، ونواقله وجميع الكائنات التي تؤثر على وجود أو تعرض هذه النواقل والكائنات للخطر (Sorre, 1943, p. 293). فعمل على بناء نموذجه الجغرافي اعتمادا على مقاربة الإيكولوجيا البشرية*، وأعطى تصورا لهذا المفهوم (Dylan Simon , 2016) بالتفكير في تفاعلات الكائنات الحية التي تؤدي إلى إنتاج المرض وطريقة انتقال الملاريا ومحاولة تفسيرها [1].

وأفضل مثال يمكن أن نسوقه هنا حول إيكولوجية الأمراض المعدية، هو تأثير تغير المناخ على الأمراض المنقولة بالوسائط. حيث تساهم الجغرافيا في نمذجة مخاطر الإصابة بهذه الأمراض عن طريق ما يعرف بخريطة المخاطر. وتعتمد هذه الطريقة على تحليل بيانات الاستشعار عن بعد، وخرائط الأقمار الصناعية لتحديد المركبات الملائمة لتطور الوسائط والعوائل الإمراضية[2] التي تؤثر على دورة الانتقال.

الشكل 1 : دورة انتقال الملاريا = Malaria Transmission Cycle

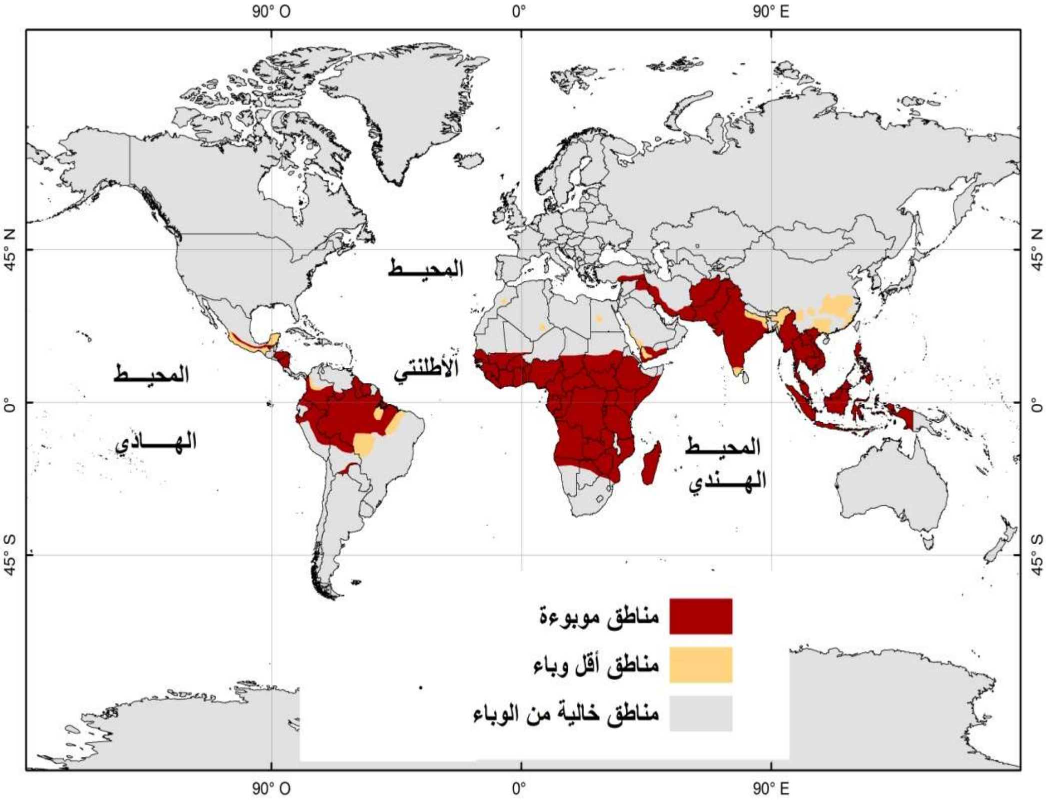


المصدر: MAYO Foundation for medical Education and Research

[1] الملاريا مرض يُسَبِّبُه طفيلي ينتقل إلى البشر من خلال لَدَغَات البعوضة الحاملة للعدوى. يشعر الأشخاص المصابون بالملاريا عادة بعياء شديد مع ارتفاع درجة حرارة الجسم وقشعريرة مصحوبة برجفة. ويُصاب كل عام ما يقرب من 210 ملايين شخص بالملاريا، ويموت بسببه حوالي 440.000 شخص، معظمهم من الأطفال الصغار في أفريقيا على الخصوص.

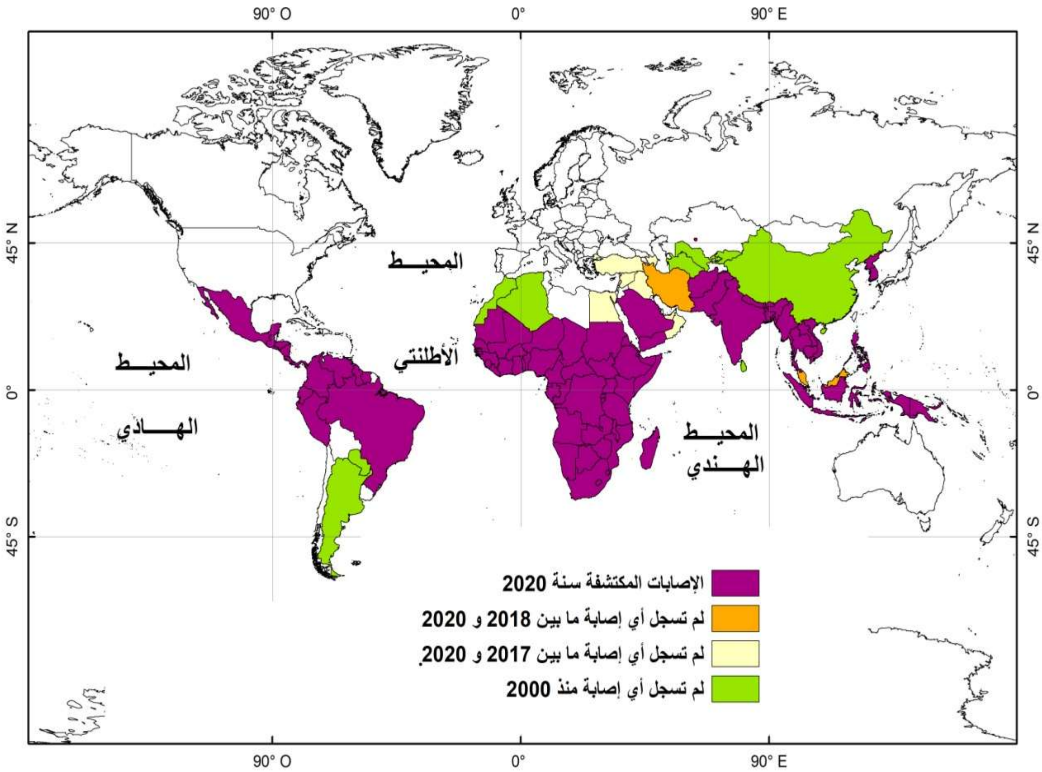
[2] ويتضمن المركب الإمراضي مجموعة من العناصر: العامل الإمراضي*= Agent Pathogène: فيروس، بكتيريا، طفيليات، جرثومة؛ جرثومة = Plasmodium (حالة الملاريا) تصيب الكريات الحمراء في الدم؛ وسيط* ناقل* Vecteur =: قد يكون عبارة عن بعوضة أنثى l'anophèle femelle في حالة الملاريا أو البرغوث الحامل لعُصَيَّة "يَرسن" في حالة الطاعون؛ مضيف* أو معيل* = hôte-pathogène: الإنسان أو الحيوان أو هما معا؛الخزان* = Reservoir الحامل للبكتيريا.

الشكل 2: مناطق انتشار الملاريا عبر العالم



المصدر : منظمة الصحة العالمية (سنة 2002)

الشكل 3 : تتبع مناطق تفشي الملاريا في العالم



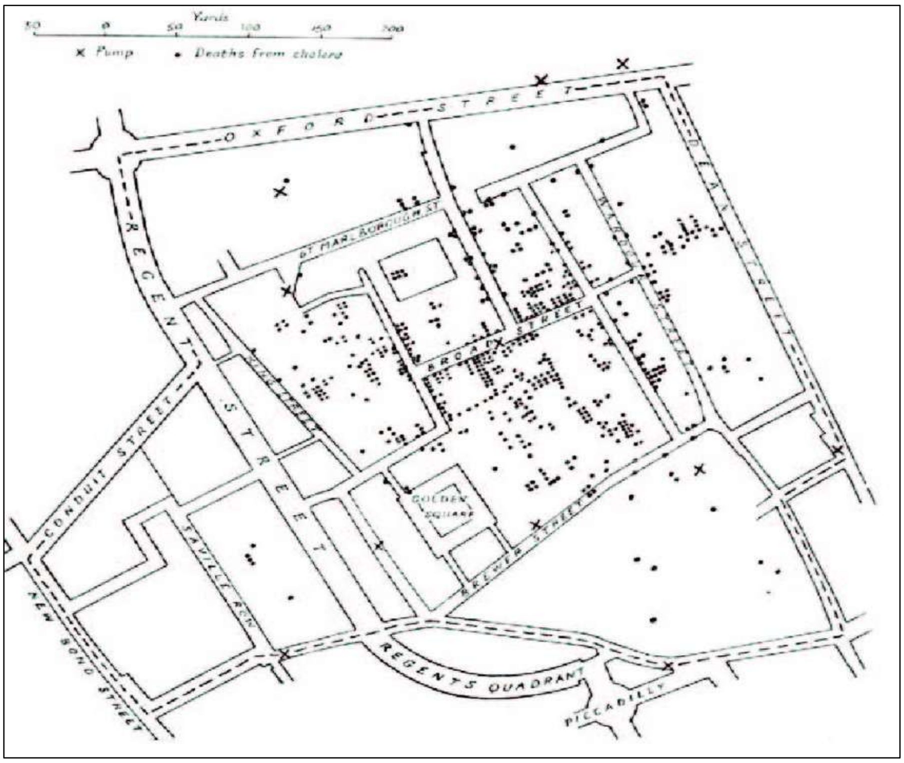
المصدر: تقرير منظمة الصحة العالمية عن الملاريا لسنة 2020

3-الانتقال من الجغرافية الطبية إلى جغرافية الصحة

أصبحت الجغرافية الطبية* مجالا علميا قائما بذاته إلى حد ما، يعتمد مناهج خاصة. لكن هذا الحقل المعرفي لم يكتسب بعده الجغرافي الأصيل إلا عند منتصف القرن 19، وعلى الخصوص عندما اجتاح وباء الكوليرا مدينة لندن عام 1854 حيث عرف عدد الضحايا ارتفاعا مستمرا، وشاع الاعتقاد في البداية، أن عفن الأبخرة المنبعثة من الأرض وفساد الهواء هو مصدر الوباء. لكن على العكس من ذلك، ظهرت فكرة أخرى جديدة مع أعمال الطبيب الإنجليزي "جون سنو" (**Dr John Snow, 1813-1858**)، أحد مؤسسي الوبائيات الطبية*، الذي أراد إثبات أن أصل وباء الكوليرا في المدينة، هو أصل بكتريولوجي وليس بسبب عفن أو فساد الهواء، حيث قام ببحث وبائي دقيق، تم بموجبه رسم خرائط كانت أداة أساسية لفهم توزيع حالات الوباء بالمدينة، وكان يعتقد جازما أنه بالإمكان عزل مصدر السموم التي تصيب السكان ومعها الكوليرا، وأنه يمكن احتواؤها بهذه الطريقة. وفي إطار دراسته، قام برسم توزيع الوفيات في مدينة لندن على خريطة باستخدام أكوام الثلوج لتحديد أماكن حدوث الوفيات في شوارع المدينة. وبعد التدقيق في هذه الأماكن، وجد أن هناك ارتفاعا في عدد الموتى بشكل غير عادي بالمحيط القريب من مضخة المياه على شارع **Broad Street** "الشارع الواسع". ثم خلص إلى أن مياه هذه المضخة هي مصدر انتشار* العدوى. وعندما توقف الناس عن شرب مياه المضخة، انخفض عدد الوفيات بسبب الكوليرا بشكل كبير. فكان استخدام خرائط الثلوج للعثور على مصدر المرض أقدم وأشهر مثال عن الجغرافيا الطبية. ومنذ ذلك الحين، وجدت التقنيات الجغرافية مكانتها ضمن عدد من التطبيقات الطبية الأخرى.

في البداية، تم التعامل مع أبحاث الدكتور "سنو" بنوع من السخرية، واستغرق هذا الأمر عقودا طويلة قبل أن يتم استبدال نظرية الميازما* (العفن أو فساد الهواء) بالنظرية البكتريولوجية. ومع ذلك، ساعدت هذه الأعمال على تحديد جانبين رئيسيين يشكلان الأصل في ظهور وتطور جغرافية الصحة بوضوح أكثر وهما: ايكولوجية الأمراض المعدية* وعلم الأوبئة المجالي* الذي يقدم نظرة شاملة عن الأمراض، كنتيجة للعلاقات المعقدة بين البيئة والإنسان. وسوف نتطرق لهما بنوع من التفصيل لأنهما يقدمان نظرة شاملة عن الأمراض، كنتيجة لعلاقات سببية معقدة بين البيئة والإنسان.

الشكل 4: خريطة أصلية قام بوضعها الطبيب البريطاني الدكتور جون سنو **Dr John Snow** (1813-1858)وتوضح توزيع حالات انتشار* وباء الكوليرا بمدينة لندن عام 1854، الموزعة حول حنفيات مياه الشرب.



وقد شاعت الكتابات في الجغرافيا الطبية ما بين الحربين العالميتين، ثم ضعف التوجه نحو هذا التخصص لمدة قصيرة ليعود من جديد، حيث ظهرت جغرافية الصحة ظهورا رسميا ولأول مرة سنة **1949**، إبان مؤتمر الاتحاد الجغرافي العالمي المنعقد بلشبونة. وقد اقتصرت إشكاليتها خلال الثمان سنوات الموالية للمؤتمر على قضايا إبستمولوجية مثل التساؤل عن ماهية هذا التخصص؟ ما هو موضوعه؟ وما هي مناهجه وأدواته وأهدافه؟

وهذا التساؤل حول الذات، هو ما حدا بالجغرافيين إلى الإقرار بأن الأطباء كانوا سباقين إلى بناء نظرة جغرافية للصحة قبل الجغرافيين، حيث ساد الاعتقاد أن ميدان الصحة هو مجال يقتصر بالأساس على العلوم الطبية وعلوم الأوبئة. لذلك، فإن اهتمام الجغرافية الطبية في البداية بجغرافية الأمراض* وجغرافية التطبيب* أو جغرافية العلاج*، خاصة من لدن الأطباء، جعلها في وضع غامض. وعند منتصف سبعينيات القرن الماضي، أفضى التطور التدريجي لدراسة العلاجات الصحية* من خلال تحليل بنياتهما وأبعادهما المجالية والبيئية الطبيعية منها والبشرية، إلى الاهتمام بتوزيع " نظام خدمات الرعاية الصحية "، وإلى ما نعرفه اليوم ب "جغرافية الصحة" بدل "الجغرافية الطبية"، وذلك لتمييزه عن علوم الطب الحيوي.

ففي الواقع، يفضل الباحثون في هذا الميدان الجديد تسميته بجغرافية الصحية بدل الجغرافية الطبية، وذلك في محاولة لإبعاد أنفسهم وأخذ مسافة عن علوم الطب الحيوي* المحض، وبذلك تفادي التداخل بين الجغرافيا والطب.

وبواسطة ذلك، يمكن الحفاظ على حدود مصطنعة بين جغرافية الأمراض والعلاجات الطبية من جهة، وجغرافيا نظام الرعاية الصحية من جهة ثانية. لذلك، "يجب أن يظل الجغرافيون جغرافيين، بأن يستوعبوا كلما هو جغرافي في الصحة وما هو ليس كذلك، وأن يدمجوا الوقائع الصحية في دراستهم للمجال على عدة مستويات" (**Henri Picheral, 1995**). وتمنح التطورات الأخيرة التي عرفتها الأنظمة الصحية في العالم فرصة مواتية لتأكيد مكانتها ودورها كعلم جغرافي متميز مهما اختلفت التسمية، أكانت الجغرافية الطبية بالنسبة للبعض أو جغرافية الصحة بالنسبة للبعض الآخر (**Picheral H. , 1992 . Salem G**). ولبلوغ تلك الغاية، يجب من ناحية، تحديد مكانتها بالنسبة لعلم الأوبئة والعلوم الطبية، ومن ناحية أخرى، وفي نفس السياق، تعميق خصائصها الجغرافية والعلمية (**Vigneron Emmanuel, 1995**).

4- دينامية جغرافية الصحة ومحاولة الإصلاحات الجديدة من الداخل

لقد عملت مختلف اللجان المنبثقة عن المؤتمرات الجغرافية الدولية منذ مؤتمر لشبونة سنة 1949م على تحديد أدق لمفهوم جغرافية الصحة ومجالات البحث فيها، واستخدام مفاهيم علمية أكثر دقة للإسهام بصورة أفضل في حل المشكلات الصحية. وفي تسعينيات القرن الماضي، خضعت جغرافية الصحة لتغييرات كبيرة أدت إلى تسريع تطورها الفكري والمؤسسي بناء على تأصيل موضوعاتها وتحسين مضامينها وتحديد أهدافها وتطوير مناهجها.

أولاً: كانت هناك دعوات لإصلاح جغرافية الصحة من وجهة نظر معرفية إبستمولوجية، لاسيما فيما يتعلق بمعنى المكان* **place** الذي يتضمن في العمق مفهوم الوسط* **le milieu** حيث لا يتم تمييز كلمة "الوسط" اليوم عن كلمة بيئة في كتابات الجغرافيين، فالمصطلحان لهما نفس المعنى تقريبا. يقال أن "البيئة" هي لباس جديد "للوسط" حسب "روبك" و "تيسيي" (**Robic ; Tissier, 1992**). ومع ذلك، تستخدم

كلمة "وسط" في بعض الأحيان بالمعنى المحدود للبيئة الطبيعية أو المادية، في حين أن كلمة البيئة غالبا ما يكون لها بعد اجتماعي وأحيانا نفسي [1].

لقد أطلق "جيسلر" (Gesler 1992) و"كيرنز" (Kearns 1993,) نقدا ذاتيا قاسيا لنفسيهما ولزملائهما في جغرافية الصحة، ولكنه كان نقدا بناء حيث يشيران فيه إلى استخدام مفهوم قديم وسطحي لمصطلح المكان* (التراب) باعتباره شكل منذ فترة طويلة موضوع تساؤلات حول التفاوتات العميقة للوقائع الصحية، وحول أهمية الأمكنة - نعود هنا لمفهوم التُرُبْ كأماكن- التي من شأنها أن تملي استراتيجية صحية وسياسة عمومية معينه؟ ففي نظرهما، البشر ليسوا مجرد كائنات قابلة للتوطين جغرافيا في مكان ما، أو مجرد بيانات على الخريطة، متأثرة بالظروف الثابتة المحيطة بها، بل يجب تفسير العلاقة بين الشخص والمكان (التراب) الذي يعيش فيه من خلال سلسلة من العوامل، بما في ذلك العوامل الذاتية للأشخاص والخصائص الثقافية والهياكل الاجتماعية والاقتصادية. وقدم "جيسلر" مفهوم المشاهد الطبيعية العلاجية للتأكيد على فكرة أن المكان هو بمثابة وسط طبيعي وبشري يمكن أن يؤثر على مزاج الناس وعلى حالتهم العقلية والنفسية وصحتهم البدنية[2].

وبهذه الطريقة، تم دمج أفكار "الجغرافية الثقافية الجديدة"، وهي وجهة نظر إنسانية قدمها كل من "يي فو تيوان" (Yi-Fu Tuan)، و"دينيس كوسجروف" (Denis Cosgrove, 1984) [3]، و "مونا

[1] مصطلح الوسط* واسع جدا ويفتقر إلى الدقة. فكلمة "وسط" لها أولاً معنى بيولوجي نقارب من خلاله المعنى الجغرافي. وتفيد موسوعة لاروس الكبرى أن "الوسط هو الذي يحيط مباشرة بالخلايا أو الكائنات الحية، وتقوم بواسطته الكائنات الحية بالتبادل المستمر للمادة والطاقة التي تجعلها تعتمد عليها بشكل أو بآخر"، ويعرف بالوسط الحيوي* أو البيوسينوز "la biocénose". ويمكن للجغرافي أن يتبنى هذا التعريف عن طريق استبدال الخلايا والكائنات الحية بالمجتمعات البشرية وإضافة نوع آخر من التبادل وهو تبادل المعلومات بجميع أنواعها إلى تبادل المادة والطاقة حتى نصل إلى تعريف موسع للوسط، مع وجود مكون مادي طبيعي أو فزيائي ومكون مرتبط بالإنسان. لم يعد مفهوم الوسط بالنسبة للجغرافيين موازيا لمفهوم المنظومة الإيكولوجية كما هو الشأن بالنسبة لعلماء البيئة؛ في الواقع، فإن ما يسمى بالوسط الطبيعي بالنسبة للجغرافي، هو نتيجة لتشكيله من قبل الإنسان خلال آلاف السنين الماضية، والذي يتوافق مع نشاطه الزراعي، بينما بالنسبة لعالم البيئة العلمية، فإن الإنسان ليس سوى عاملا من بين عوامل أخرى، وهو مثير للقلق. أبعد من ذلك، يصبح مصطلح البيئة المادية أو الطبيعية في العديد من النصوص، معادلا للطبيعة.

[2] نشرت مجلة المجال والسكان والمجتمعات سنة 1995 (*Espace, populations, sociétés 1995 (n° 1*) خلاصة وافية عن جغرافية الصحة، تناولت فيها النصوص المعرفية وصعوبات تقبل العلوم الطبية للجغرافيا.

[3] يخلص "كوزغروف" (Denis Cosgrove, 1984) إلى أن المناظر الطبيعية يمكن أن تكون خادعة لأنها تخفي الصراعات البشرية التي أدت إلى بنائها تحت غطاء أيديولوجي من التماسك الواضح والوحدة. لقد كان لآراء "كوزغروف" تأثير أبعد من الجغرافيا، حيث استمر في إثارة نقاشات حية بين المؤرخين والجغرافيين ومؤرخي الفن والمنظرين الاجتماعيين ومهندسي المناظر الطبيعية وغيرهم من المهتمين بسياسة المشاهد الطبيعية الاجتماعية والثقافية.

دوموش" (Mona Domosh)، من بين آخرين، مما يدل على رفض فكرة أن يظل مفهوم الجغرافيا مجرد علم للمجال. وتم التأكيد باختصار على المفارقة بأن " كل ما هو مهم لا يمكن قياسه كميا، وليس كل ما يتم قياسه كميا يعتبر مهما" في إشارة منهجية واضحة إلى أهمية المحددات الثقافية غير القابلة للقياس في سلوك الإنسان.

وعلى العموم، كانت إعادة التقييم هذه بتعميق تفسير مفاهيم "المكان" و"المجال" و"التراب" ... عملية مستمرة منذ فترة طويلة، ولكن بهذا المستوى من النقاش النظري الحاد، تم التخلي مؤقتا عن جغرافية الصحة. لكن هذه المقاربات النظرية الجديدة أحدثت ثورة في جغرافية الصحة خلقت منها حقلا معرفيا أكثر انفتاحا وديناميـة تعززت بموجبه العلاقة الوثيقة بين مختلف العلوم، مما مكنها من تطوير مسارات جديدة للبحث والدراسة. وقد شكلت فيها المَجَلاَّتُ الجديدة، خاصة مجلة "الصحة والمكان*" " Health and Place" (Lucy Prior and all , 2019)، منبرا أكاديميا لتوضيح العديد من المفاهيم، لأن العلاقات بين المكان أو التراب والصحة ظلت غامضة بسبب تلك المفاهيم المعرفية المختلفة: بداية، بسبب الخلط المتكرر والتداخل بين الجغرافيا ووضع الخرائط، ثم تعريف العلاقة بين البيئة والصحة التي ظلت غير مفهومة بشكل جيد.

ومن المؤكد أن تعريف الصحة الذي اقترحته منظمة الصحة العالمية في عام 1948 على أنها "حالة من اكتمال السلامة البدنية والنفسية والأسرية، وليس مجرد الخلو من المرض أو العجز"، قد ساعد على القطع مع الاعتقاد السائد بأن موضوع الصحة شأن عام وليس حكرا على المهنيين فقط، أي الأطباء وعلماء الأوبئة. وأصبح من الممكن دراسة الصحة بطريقة تبتعد شيئا ما عن الوقائع المتعلقة بالأمراض في حد ذاتها والاهتمام المباشر بالجانب المتعلق بالطب الحيوي فقط. وبدأ الاهتمام المتزايد بأهمية التأثير على المحددات الاجتماعية* والبيئية لتحسين الظروف الصحية والرفاه الاجتماعي* (Bien-être = well-being)، والرفاه هنا هو "الحالة التي تتحقق فيها الاحتياجات الأساسية للفرد أو المجتمع، كالغذاء والتعليم والخدمات الصحية والأمن". ويدخل ضمن هذا المفهوم الرعاية الاجتماعية* social Welfare التي تقدمها الدولة لتحسين أوضاع بعض الجماعات او الفئات السكانية في وضعية هشاشة، وتحسين بعض المحددات

والعوامل الأخرى غير الصحية. كما بدأ العمل على وضع نماذج اجتماعية لتحليل خدمات الرعاية الصحية ونظام العلاجات من لدن "كيرنز" و"مون" (**Kearns & Moon, 2002**) ونظرائهم.

هكذا خلال تسعينيات القرن العشرين، اقترحت العديد من الكتابات التخلي عن مصطلح "الجغرافيا الطبية" لصالح "جغرافية الصحة"، مع تقديم العديد من الحجج الداعمة بما يسمح بتجاوز الانقسام بين تيارين متناقضين وهما "بيئة الأمراض" أو "إيكولوجية الأمراض" و"دراسة نظم الرعاية الصحية" (**Picheral H., 2001**). وبالنسبة إلى "روزنبرغ" (**Rosenberg 1998,**)، فإن هذا يخرج جغرافية الصحة من نطاقها الضيق، باعتبارها فرعا من بين أهم فروع الجغرافيا البشرية، إلى مجال تطبيقي يجيب عن حاجيات المجتمع. لأن جغرافية الصحة في الواقع لا تقتصر على دراسة أمراض الإنسان وحده، بل تشمل أيضا الأمراض المشتركة بين الإنسان والنبات والحيوان من حيث تأثيرها على صحته والخسائر المادية الكبيرة التي تسبب له.

وفي عام 1993، اقترح "كيرنز" "ما بعد الجغرافيا-الطبية للصحة" التي تم تعريفها على أنها جغرافية ثقافية للرفاه الاجتماعي. وبالتالي تناول، أثناء إعادة تعريفها، فكرة جغرافية الرفاه* التي اقترحها "بايي" (**Bailly, 1981**) و"مون" مع آخرين (**Moon and Al, 1993**) الذين طالبا بتطوير دراسة السياسات الصحية. ويطرحها "مون" (1995) مرة أخرى، في العدد الأول من مجلة **Health and Place**، وفقا لانقلاب النظرة التقليدية لأنها مسألة دراسة الأماكن (التُّرَبْ) من حيث الصحة والرعاية وسياسات الصحة وليس الصحة حسب الأماكن. ففي هذا العدد نفسه، أعرب كل من " ليتفا" و"إيلس" (**Litva & Eyles 1995,**) عن عدم اقتناعهما بمناهج التحليل المجالي التي تعمل على تحويل كل بعد من أبعاد الصحة إلى بيانات كمية قابلة للقياس بهدف إثبات العلاقة الترابطية بين الحالات الصحية والبيئة (جغرافية الأمراض) و/أو عرض العلاجات (جغرافية أنظمة الرعاية الصحية). ويعتمد مشروعهما العلمي على استخدام مساهمات مختلف النظريات الاجتماعية المعاصرة الرئيسية "البنيوية" **structuralisme** و"الماركسية" **marxisme** و"التفاعلية" **interactionnisme** [1] من أجل فك الارتباط مع البناءات

[1] -البنيوية تعتبر الصحة حقيقة اجتماعية، وان الطرق المختلفة لتدبير السياسات الصحية عبارة عن عمليات قد تكون مرتبطة بالقيم أو المواقف أو المعتقدات. ويفتح هذا التطور آفاقا للدراسات الوبائية من خلال دمج الحقائق الاجتماعية مثل وجود الأعراف والتقاليد الاجتماعية، والهياكل، والسلوكيات، كمحددات في انتشار بعض الأمراض.

النظرية للطب الحيوي* أو البيئي. بعدما يتم تبني إحدى هذه النظريات الرئيسية التي تقوم الأبحاث الحالية عموما في جغرافية الصحة باستعارة مقوماتها النظرية المشتركة من هذه التركيبات النظرية الثلاثة. غير هذه النظريات بقدر ما كانت حية في المجتمع العلمي الأنجلوسكسوني، فإن الجدل المعرفي حولها كان أقل أهمية بكثير لدى جغرافيي الصحة الفرنسيين، لأن التأصيل المؤسسي والنظري لهذه الأخيرة كان أضعف لدى هؤلاء كما يعترف بذلك جيرار سليم (**Gérard Salem, 1995**). هذه الخصوصية الفرنسية، تعني أن المدرسة الفرنسية عندما تدرس مجالا معينا فهي لا تراعي عنصرا مهما مثل الصحة، ويرجع ذلك من دون شك إلى الافتقار لثقافة الصحة العامة* وبالتالي إهمال بعض المفاهيم الغامضة.

لقد أصبح من الضروري تصحيح الخلط المتكرر الذي وقع فيه الجغرافيون الفرنسيون، وكنا أيضا في الجامعة المغربية من بين ضحاياه لمدة ليست بالقصيرة، بسبب عدم التمييز بين النظام الصحي* ونظام الرعاية الصحية*. وذلك لأن صحة السكان لا تقتصر على وظيفة الرعاية العلاجية فحسب، بل هي وقائية أيضا. أكثر من ذلك، فهي تعد "وظيفة" للبيئة الطبيعية والاجتماعية، وللرأسمال الاجتماعي والثقافي، وللشغل ومخاطر الصحة المهنية، وأنماط الحياة والنظم الغذائية، وتنمية الطفولة المبكرة، والصحة الإنجابية، ونظام الرعاية الصحية، وبالطبع تدخل فيها المحددات الفردية* مثل العمر والجنس والتراث البيولوجي والجيني...! وهذا المزيج من العوامل الفردية والجماعية، تجد لها تعبيرا جغرافيا خاصا في كل مستويات* المجال (في كل المقاييس)، وغالبا ما يساهم المحيط البيئي (بمفهومه الواسع) في تحديد طبيعتها.

لذلك فإن الجغرافيا تهتم في المقام الأول بجغرافية النظم الصحية، أي التوليفات السوسيواقتصادية لمحددات الصحة، (**SALEM G., 1998**)؛ وبعبارة أخرى، كل ما يساهم في الصحة في مكان ما، وفي تمايزها عن المجالات المجاورة. وتتماشى هذه المقاربة مع تعريف الصحة من لدن منظمة الصحة العالمية، سنة **1946**

-الماركسية تجعل الصحة موردا (رأس مال) ضروريا للحفاظ على القدرة الإنتاجية لكل فرد. الصحة هي سلعة والمرض هو نتيجة التوزيع غير العادل للموارد. ويتم تقديم الطب كمؤسسة للرقابة الاجتماعية التي تولد خيارات (تفضيل قطاع الصحة العامة على آخر) من شأنها أن تعمق عدم المساواة التي تضر بقطاعات الصحة العقلية أو بعض المجالات المهمشة، على سبيل المثال.

-التفاعل يجعل من الممكن إدخال البعد الفردي في تحليل أنظمة الرعاية الصحية من خلال وضع الفرد كعنصر فاعل في صحته من خلال طرق تمثيل جسده ورفاهيته ومن خلال طرق لجوئه إلى نظام الرعاية. وبالتالي، يمكن دمج العزلة الاجتماعية أو التهميش أو الإقصاء في محددات الصحة كلما مر المرء بتجربة سيئة على مستوى الأفراد وليس المجتمعات فقط.

بأنها "حالة من الرفاه البدني والعقلي والاجتماعي الكامل"، وخاصة مع تعزيز مفهوم الصحة في عام 1986 من خلال ميثاق "أوطاوا" الذي يؤكد بحق على أهمية النظم الإيكولوجية المتوازنة والعدالة الاجتماعية والسياسات التي تعزز المساواة في ولوجية* الصحة.

ثانيا: لقد شكلت هذه المجلات الجغرافية ومعها التظاهرات العلمية الوطنية والدولية، أهم المنتديات لتطوير تصور جديد لجغرافية اجتماعية جديدة للصحة والمرض. بالابتعاد عن مقاربات الطب الحيوي*، واستحضار أحدث الاتجاهات التي تهتم بقضايا جديدة وتعكس رغبة متعمدة في الاستجابة للتطلعات الاجتماعية، وتجيب عن تساؤلات المجتمع. ولكن هذه التطورات الجديدة لم تحل محل الاتجاهات الأخرى في جغرافية الصحة تماما. فتم تعزيز تيار الوضعية الجديدة* من خلال تقنيات وقواعد بيانات تحليلية جديدة. وفي الوقت نفسه، تم دمج دراسة بيئة الأمراض* ضمن دراسة الديناميات المتسارعة للتحولات البيئية في جميع أنحاء العالم. ولتعميق الفهم الذي يتضمنه هذا التمييز لابد من التطرق لمختلف المدارس والمناهج التي وظفتها جغرافية الصحة في المحور الثاني اللاحق.

لقد سهلت مناهج الجغرافيا الاجتماعية المرور التلقائي من الجغرافية الطبية المبنية على نموذج الطب-الحيوي* والأساليب الكمية الصارمة، إلى جغرافية الصحة بناء على النموذج الاجتماعي-الطبي* الذي يفترض توظيف منهجيات أكثر تنوعا بما يترك المجال لمقاربات نوعية لفهم شامل ومندمج للمشاكل الصحية في حيز ترابي معين (**Vaguet Alain. S. Fleuret et R. Séchet, 2003**) .

غالبا ما يتم قياس الحالة الصحية باستخدام البيانات الطبية الحيوية واعتماد طرق الإحصاء الحيوي، دون أن تطرح جغرافية الصحة عادة إشكاليات المجال أو التراب كدعامة للأنشطة الاجتماعية. ومع ذلك، فقد تغيرت الموضوعات التي تناولتها شيئا فشيئا مع تحررها التدريجي من هيمنة الطب الحيوي، وتطور الانتظارات الاجتماعية والحاجيات الصحية*. كما يتم فهم المجال والمكان على أنهما دعائم بسيطة مستقرة وثابتة وغير متمايزة، دون الإشارة إلى تنظيمهما واستخداماتهما. وأخيرا، يتم الاحتفاظ بحدود مصطنعة بين جغرافية الأمراض وجغرافية نظم الرعاية الصحية. وهذا ما يحتم على الجغرافيين أن يظلوا أوفياء لأنفسهم كجغرافيين، وأن يدمجوا الوقائع الصحية في تحليلهم للمجال أو التراب بواسطة الخرائط على عدة مستويات* (بمعنى المقاييس). ومن خلال الخريطة، يترجم الجغرافي مدى تكرار المرض وتوزيعه ومكونات

النظام المرضي* **Système pathogène** ليطرح الفرضيات السببية: "لماذا هنا وليس في مكان آخر؟"، سؤال جوهري حول النظام المرضي وفقا للعوامل السائدة: المَمْرَض البيئي* **écopathogène** (مثل الملاريا...)، أو المسبب للأمراض الاجتماعية* **sociopathogène** (السرطان، الإدمان، والانتحار، وما إلى ذلك). لكن جغرافية الأمراض ما تزال تواجه مشكلة جمع البيانات ومدى موثوقيتها، خاصة في الدول النامية.

المحور الثاني: أهم المناهج والمدارس في جغرافية الصحة

تمثل جغرافية الصحة فرعا من فروع الجغرافية التطبيقية الحديثة. وما يميز جغرافيا الصحة عن التخصص الجغرافي ككل هو توجهها الموضوعاتي، وليس مناهجها أو أسسها النظرية. وتستخدم مفاهيم الجغرافيا لدراسة مجموعة متنوعة من المواضيع المتعلقة بالصحة. وقد أدى تزايد الاهتمام بجغرافية الصحة إلى معالجة بعض المواضيع ليست من اختصاصها، ما حدا بالجغرافي "جاك ماي" **Jacques Mey**))، الذي كان واحدا من ثلاثة أعضاء مؤسسين للجنة الاتحاد الجغرافي الدولي للجغرافيا الطبية في عام 1949 - وكان الآخرون هم "ماكس سور" و"آرثر جيديس" - إلى اقتراح بعض الضوابط لهذه المادة وأن تكون لها أهداف محصورة في الإجابة على أربعة أسئلة وهي: ماذا نريد أن نعرف: من، ماذا، أين، ولماذا ؟

في سنة 1965 اقتبس الجغرافي البريطاني "دادلي ستامب" (**Laurence Dudley Stamp**) هذه الأسئلة وجعلها عنوانا لإحدى فصول كتابه "جغرافية الحياة والموت " (**The Geography of Life and Death**) والتي تعني معرفة الناس والأمراض التي تصيبهم وتوزيعها الجغرافي ثم البحث عن أسبابها، وهذا هو جوهر الموضوع. غير أن الإجابة عن السؤال لماذا؟ هي التي تقدم الإجابة الصحيحة لكثير من التساؤلات: لماذا تتركز الإصابة بأمراض معينة في مناطق خاصة أو بين مجتمعات خاصة؟ لماذا تختلف الأمراض؟ لماذا تصاب فئات مهنية معينة بأمراض معينة؟

الإجابات عن هذه الأسئلة وغيرها تحتاج إلى دراسات تحليلية عن العلاقة بين البيئة الجغرافية وانتشار الأمراض وتوزيعها وأسباب وعوامل انتشارها وأساليب مكافحتها. وقد تختلف هذه الإجابات حسب المدارس والاتجاهات الفكرية والمناهج المتبعة. وقد ظهرت العديد من المدارس سواء في الولايات المتحدة

الأمريكية وكندا أو أوروبا وآسيا وفرنسا، والتي تبنت صياغة الاتجاهات والمناهج والطرق التي تتناول أساليب دراسة جغرافية الصحة، ونلخصها في منهجين تقليدي وآخر معاصر.

1-**المنهج الكلاسيكي التقليدي*** في دراسة جغرافية الصحة، ويعتمد على دراسة العوامل البيئية (الإيكوجغرافية) ودورها في التوزيع المكاني للأمراض على مستوى العالم أو الإقليم أو القارات أو على المستوى المحلي، مثل الطريقة التي اعتمدها "جون سنو" عند دراسة الكوليرا في لندن. ثم المنهج الثاني المعاصر أو الإقليمي* الذي يضيف إلى سابقه التحليل والتخطيط الترابي للخدمات الصحية على أسس جغرافية. ويتكون هذا الأخير من فرعين:

- دراسة الجانب الإيكولوجي أو البيئي الذي له علاقة بالصحة والمرض.
- التحليل المكاني للأمراض أو الظاهرة الصحية وتخطيط الخدمات الصحية للوقاية من الأمراض.

وعلى هذا الأساس، يجب دراسة العوامل البيئية، الطبيعية والبشرية، في شموليتها ككل لا يتجزأ بحثا عن العلاقة السببية* بين ظهور الأمراض وهذه العوامل، لأن مختلف عناصرها تتأثر ببعضها البعض، ما يجعل ظهور الأمراض يأتي كمحصلة لهذا التأثير المتبادل.

-عوامل البيئة الطبيعية: المناخ مثلا له علاقة بوجود الحياة البرية التي تضم الكثير من الكائنات الحية التي يقوم بعضها بنقل بعض الأمراض أو إعالة طفيلياتها ومكروباتها أو تخزينها. مثال أيضا عن المسطحات المائية والتربة لها كذلك علاقة بتوالد وتكاثر طفيليات بعض الأمراض المتوطنة في البيئة المدارية مثل الملاريا والبلهارسيا وغيرهما.

-عوامل البيئة البشرية: نفس الشيء بالنسبة لعناصر البيئة البشرية المختلفة مثل أصول السكان، وأنشطتهم وأساليب حياتهم، ومستواهم الحضاري وعاداتهم الغذائية والاجتماعية التي لها علاقة متباينة بعناصر البيئة الطبيعية، ولها في نفس الوقت علاقة بظهور الأمراض وانتشارها.

2-**المنهج المعاصر*** ويعرف أيضا بالمنهج الإقليمي: وهو دراسة جغرافية الصحة على مستوى وحدات ترابية معينة، سواء أكانت وحدات إدارية أو طبيعية. وكلما كانت الوحدات المراد دراستها صغيرة كلما

كانت الدراسة أكثر فائدة، من حيث المسح الشامل، ودقة المعلومات والتفاصيل، وقابلية المقارنة وقياس معامل الارتباطات بين الظواهر. وقد ظهرت أهمية هذا المنهج منذ بداية ستينيات القرن العشرين، بعد أن برزت أهميته في مجال التخطيط الصحي والتنمية الاقتصادية والاجتماعية. ويتضمن هذا المنهج العصري أيضا دراسة جغرافية الصحة على مستوى العالم أو إقليم جغرافي أو القارات، ومعرفة العوامل الجغرافية (الطبيعية والبشرية) التي تؤثر في ظهور الأمراض وانتشارها، ومعرفة الأمراض نفسها، وعلاقتها بالبيئة، وآثارها على الإنسان.

ويعرف هذا النوع من الدراسات الإقليمية بالمونوغرافيات، أي دراسة الوحدة المجالية، أو الدراسة الجيوطبية. وأول مرة ظهر فيها هذا المنهج في ألمانيا بجامعة "هيدلبرغ" (مع هلموت جوزاتس، رئيس وحدة الدراسات الطبية)، وتهتم بالتحليل الشامل لكل عناصر البيئة الطبيعية والبشرية وأثرها على صحة الإنسان.

أما التخصص في المنهج الإقليمي فيتطلب بعض الاحتياطات من بينها:

- لا يشترط أن تكون الدراسة شاملة للإقليم بكامله، بل يمكن أن تكون لمنطقة معينة أو لعنصر أو مظهر من مظاهر البيئة الطبيعية أو البشرية، وذلك بهدف اكتشاف العلاقة بينه وبين مرض معين أو مشكلات صحية معينة.

- يمكن أن تهم الدراسة تحليلا لتوزيع مرض معين في منطقة دراسة معينة لاكتشاف العامل الرئيس الذي يتحكم في توزيعه، فقد يكون موجودا في التضاريس أو التربة أو التركيب الجيولوجي أو المناخ أو النبات أو مياه الشرب أو في تركيبة السكان.

- كما يمكن أن يتناول ظاهرة صحية خاصة بوسط جغرافي معين عبر دراسة حالات، مثل المدينة أو الريف، أو بمجتمع من المجتمعات أو جماعة بشرية أو فئة اجتماعية مثل "التقزم" أو "السمنة " أو فئة من المرضى أو غيرها. ويمكننا أن نطلق على هذا المنهج اسم " منهج دراسة المرض أو الظاهرة ".

- كما يتضح أن المنهج المعاصر هو الأنسب، لأن العمل الميداني يحتل فيه مكانة بارزة، وهو الذي يمكن من استخدام الأساليب الإحصائية للجغرافية، وتمثيلها عبر العمل الكرطوغرافي الذي يعتمد على

تحليل العلاقات المجالية للظواهر الجغرافية باستخدام الخرائط والرسوم. وهو من أفضل أساليب التمثيل المجالي للظواهر الجغرافية للصحة. ومن تم أهمية المقاربة الكمية للأحداث والظواهر الصحية.

- المقاربة الكمية: الأساليب الكمية في الجغرافيا لها العديد من المستويات وذلك من قبيل:
  - استعمال التعبير الرقمي بدل التعبير الوصفي للظواهر المدروسة.
  - استخدام التحليل الإحصائي عبر حساب المتوسط والوسيط والانحراف المعياري.

هكذا يمكن القول إن المزج بين الأساليب الكمية والكرطوغرافية يمكن من الوصول إلى تحليل مكاني مضبوط ودقيق للظواهر الجغرافية.

والجدير بالذكر أن المناهج التي تستخدمها جغرافية الصحة هي في الواقع مكملة لبعضها البعض، وتتقاطع مع مختلف تخصصات العلوم الجغرافية، والعلوم الاجتماعية والاقتصادية، بحيث لا يمكن تبني منهج من بين هذه المناهج أو اتجاه من هذه الاتجاهات دون الاعتماد على المناهج الأخرى. ويبقى اعتماد منهج دون آخر أو الدمج بين عدة مناهج مرتبط بطبيعة المواضيع وتوافر بيانات متنوعة قابلة للاستغلال بنوع من الفعالية. فالتخطيط مثلا للرعاية الصحية والتوزيع الأمثل للخدمات لا يمكن أن يتم بدون دراسة وافية لمعدلات الإصابة بالأمراض المختلفة في المنطقة الجغرافية، ودون اللجوء إلى أدوات العمل المساعدة على البحث الجغرافي كالإحصاء والخرائط والتحليلات الارتباطية لبيئة الأمراض.

فالإحصاء الجغرافي* مثلا هو أسلوب يساعد على استيفاء مكاني* **Optimisation géographique** يتيح تحسين التنبؤ بقيمة متغير ما عند نقطة لا يوجد قياس لها، بين عدد محدود من القيم في نقاط العينة (**Yuddy, 2016**). وهكذا، في العلوم الصحية، يعتبر الإحصاء الجغرافي أداة للتحليل المكاني للبيئة. وهو أيضا أداة للتنبؤ، لأنها تتيح التنبؤ بديناميكيات المتغيرات البيئية. ويعد التعبير الخرائطي للطرق الإحصائية الجغرافية، لا سيما طريقة كريجينج* **Kriging Interpolation Map** لنمذجة البيانات أكثر اكتمالا، خاصة أنها تغطي مساحة الدراسة بأكملها من ناحية، ومن ناحية أخرى، تجعل من الممكن دمج عدة متغيرات في أساليب التحليل.

بعبارة أخرى، أصبح التوجه الإرادي لجغرافية الصحة يكتسي طابعا تطبيقيا مستقلا، وبذلك اتخذ طابعا نفعيا مواكبا لمتطلبات التخطيط الصحي* كفرع من فروع الجغرافية الاجتماعية الحديثة لها موضوعاتها، وأهدافها، ومناهجها، وميادين خبرتها وتدخلاتها. وهذا ما أكد عليه "بايل" في إحدى مؤلفاته (**Pyle F.G., 1979**). حيث تتعدد مناهج دراسة جغرافية الصحة بتعدد الاتجاهات الفكرية التي اهتمت بتطور هذا الحقل الجغرافي. فما هي هذه الاتجاهات الفكرية التي حاولت اعتماد تطبيقات منهجية محددة ساهمت في تأصيل البحث في جغرافية الصحة؟

المحور الثالث: الاتجاهات الفكرية التي ساهمت في تطور جغرافية الصحة

من بين الاتجاهات المهمة في دراسة جغرافية الصحة من منظور تاريخي ما أشار إليه "بول" (**Paul Bimal Kanti, 1985**) حول هذه الاتجاهات التي لخصها محمد نور الدين السبعاوي (1015) في ثمان مداخل رئيسة: إيكولوجية المرض - علم الأوبئة المجالي - خرائط المرض - التحليلات الارتباطية - انتشار المرض - جغرافية الغذاء - جغرافية الرعاية الصحية - الطب الشعبي. بينما نعتبر أن أهم مسار أحدث تغييرات جذرية على أداء جغرافية الصحة هو مسار الجغرافية الاجتماعية الجديدة للصحة والمرض الذي عملنا على تطويره خلال مسارنا البحثي وعدة أعمال وأطروحات علمية لطلابنا تناولت العديد من المحددات غير الصحية (محمد أنفلوس، 2007).

وسنحاول الوقوف عند مختلف الاتجاهات التي ساهمت في تطور جغرافية الصحة بكيفية أكثر وضوحا، مع التركيز على إيكولوجية الأمراض* المعدية وعلم الأوبئة المجالي*، والجغرافية الاجتماعية الجديدة للصحة والمرض*، وجغرافية نظام الخدمات الصحية*. ويعتبر هذين الاتجاهين الأخيرين من أهم المسارات الحديثة الأكثر قوة وجاذبية في الدراسات الحالية لجغرافية الصحة.

1-أيكولوجية الأمراض المنقولة* والدراسات الجيوطبية

التعاون الوثيق بين علم الإيكولوجيا الطبية **Medical Ecology** والجغرافيا، هو أفضل وسيلة لدراسة أي مرض من الأمراض، إذ يختص علم الإيكولوجيا الطبية بدراسة الدورات الإيكولوجية للأمراض، بينما تختص جغرافيا الصحة بدراسة أنماطها وتفسيرها. وقد عرفت الأبحاث حول "أيكولوجية الأمراض" أو

بيئة الأمراض* المنقولة تطورا ملحوظا. وعلى الرغم من أنها قد اتبعت الخطوط العريضة، النظرية والمنهجية للدراسات التقليدية ومن أهمها تلك التي أشرف عليها الدكتور "جاك ماي" **Jacques May, 1950**)) وهي: أيكولوجية الأمراض (1958)؛ ودراسات في أيكولوجية الأمراض (1961)؛ وإيكولوجية سوء التغذية في الشرق الأقصى والأدنى (1961)، فإنها عملت على معالجة قضايا جديدة والمساهمة في استخدام الأساليب والبيانات الجديدة، مثل تأثير تغير المناخ على الأمراض المنقولة بالوسائط والعوائل الإمراضية. وتساهم الجغرافيا في نمذجة مخاطر الإصابة بهذه الأمراض عن طريق ما يعرف بخريطة المخاطر.

وتعتمد هذه الطريقة على تحليل بيانات الاستشعار عن بعد وخرائط الصور الفضائية لتحديد المركبات الملائمة لتطوير الوسائط والعوائل الإمراضية التي تؤثر على دورة انتقال الأوبئة. وعلى سبيل المثال نورد بعض الحالات: حالة مرض لايم*: **Lyme deases**، الذي ينتقل عن طريق لدغة القراد، وهو أمر شائع جدا في الولايات المتحدة. ويمكن تطبيق نفس منهجية النمذجة العامة لدراسة الأمراض الأخرى في أماكن مختلفة، مثل مرض الإسهال في بنغلاديش، ومرض النوام في أوغندا، وعدوى فيروس غرب النيل، الذي ينتقل عن طريق البعوض في مينيسوتا بالولايات المتحدة، وحمى الضنك في هاواي، والملاريا في منطقة الأمازون بالبرازيل.

وهناك متغير آخر مهم جدا يندرج في هذا النوع من الأبحاث، وهو تأثير تغير المناخ العالمي. منطقيا، من المتوقع أن التغيرات المناخية -خاصة ارتفاع درجة الحرارة وهطول الأمطار- من شأنها تعديل الظروف البيئية لبعض الأمراض: فمن الممكن مع ارتفاع درجات الحرارة أن تنتقل بعض أنواع البعوض إلى مرتفعات المناطق الاستوائية، وبالتالي تصبح الأماكن التي كانت خالية من الملاريا مناطق انتقال جديدة. وفي حالة مرض "لايم"، من المتوقع انتشار المرض في كندا حيث لوحظ وجوده بالفعل، في الأماكن التي كان فيها الشتاء البارد يحد سابقا من بقاء النواقل والمضيفين المشاركين في دورة الانتقال*.

ويعكس تطور محاور البحث هذه، رؤية جديدة أخرى وهدفا أساسيا للجغرافيا التي يجب أن تكون علما لأسباب ونتائج التغيرات البيئية. وبصرف النظر عن الجغرافيا ذاتها، فإن الاتجاهات الفكرية لإيكولوجية الصحة*: **EcoHealth** تغذي بدورها نظرية ومنهجية علم بيئة الأمراض*. ويقترح مجال الدراسة الجديد هذا توليفا بين دراسة الأمراض البشرية والأنواع الأخرى (النبات والكائنات الحية)، ضمن

نفس الإطار النظري القائم على البيئة. ومن وجهة النظر هذه، لا يوجد فرق جوهري بين وباء "لايم" وانتشار داء "الخنافس الصنوبر الجبلية" **Dendroctonus ponderosae** الذي يهدد الغابات الصنوبرية في شمال غرب الولايات المتحدة، إلى جانب الجفاف والحرائق. نفس الآليات المرتبطة بتشتت المفصليات: **les arthropodes** إلى نظم إيكولوجية صالحة للسكن بسبب تغير المناخ في الولايات المتحدة هي نفسها المسؤولة.

ونفس المنهجيات، مثل الاستشعار عن بعد والنمذجة، التي تستخدم لفهم وربما لتجاوز كلتا المشكلتين بإيجاد حلول لهما. حقيقة أن تأثير أحدهما بشكل مباشر على صحة الإنسان بينما الآخر لا يؤثر، يعتبر تقسيما تعسفيا حيث يؤثر على المعرفة العلمية بتجزئتها، كما يشير عالم الأحياء " ناثان وولف" (**Nathan**). ومن بين أمور أخرى، ظهرت العديد من الأمراض البشرية الجديدة في الماضي القريب عند تجمعات الثدييات البرية، مثل فيروس نقص المناعة البشرية و"حمى الإيبولا"، وفيروس "زيكا" المرعب في البرازيل وكولومبيا والعديد من بلدان أمريكا اللاتينية، وحمى الضنك -وهو مرض ينتقل عن طريق ناقل البعوض نفسه- و"الزاعجة المصرية" أو بعوضة الحمى الصفراء. وبالتالي، فإن فهما أفضل لبيئة أمراض الحيوانات والنواقل الأخرى يمكن أن يكون له تأثير مباشر أكثر على الصحة العامة، خاصة إذا تم التنبؤ بهذه الأمراض والوقاية منها.

فلطالما كانت مثل هذه التنبؤات حول تأثيرات تغير المناخ العالمي على صحة الإنسان جزءا من التقارير الدورية للهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ (**Rapport du GIEC, 2022**)، إذ من المتوقع أن يؤدي تغير المناخ إلى زيادة حدوث ضربة الشمس، وارتفاع عدد الوفيات بسبب القيظ*: **La Canicule**، إبان موجات الحرارة والأمراض المنقولة، والمياه الملوثة، والظروف المرتبطة بتلوث الهواء (مثل الربو وسرطان الرئة) والوفيات والأضرار الناجمة عن الكوارث الطبيعية مثل الفيضانات والجفاف أو الأعاصير. كما تجدر الإشارة إلى أن تغير المناخ لن يكون له نفس التأثير المباشر على الصحة، لأن الظروف الاجتماعية والاقتصادية والصحية لكل بلد قد تتدخل للتخفيف* أو الصمود* والتكيف*. وقد تكون للتغيرات المناخية آثار إيجابية على الصحة لكنها لم تدرس لحد الساعة بما فيه الكفاية.

2- التطورات الجديدة في علم الأوبئة المجالي*: l'épidémiologie spatiale

يختص علم الأوبئة في تحديد مناطق ظهور الأوبئة، ودراسة الظروف المسببة لها، بينما تقوم جغرافية الصحة بدراسة توزيع هذه الأوبئة، حسب درجة توطنها، إلى مناطق شديدة التوطن: **Hyperendemic**، أو متوسطة التوطن: **Mesoendemic**، أو ضعيفة التوطن: **Hypoendemic**.

لقد كانت المحددات الصحية للسكان منذ منتصف القرن العشرين، في صميم البحوث الوبائية، مما أدى إلى زيادة التعاون مع العلوم الاجتماعية، وعلم الاجتماع بصفة خاصة. ومن ناحية أخرى، كان تعدد التخصصات، والعلاقة بين "الجغرافيا" و"علم الأوبئة" لازال محدودا على الرغم من أن الروابط وطيدة جدا بين الصحة والبيئة، مما يدعو إلى التبادل بين هذه العلوم التي تجمع بين البيانات المادية والاجتماعية. علاوة على ذلك، فإن هذين التخصصين يشتركان في تصورات وأهداف وأدوات متشابهة، إذ هناك مجموعة من المفاهيم المشتركة بين جغرافية الصحة والعديد من الحقول المعرفية وخاصة علم الأوبئة، مثل دراسة توزيع الظواهر، وزيادة الاهتمام بالمخاطر البيئية، ومفاهيم أخرى مثل المكان* والوسط* والانتشار* و"المسافة* و"المقياس* والتراب*... مما ينعكس معرفيا ومنهجيا على المواقف الخاصة بالجغرافيا وعلم الأوبئة لفهم ظروف ظهور الحالات الصحية. (**Audrey FROMAGEOT et al. 2005**)

ويساهم المنهج الجغرافي، الذي لا يمكن اختزاله في تقنية الخرائط التبسيطية، ودوره في تحديد نماذج الأسباب المتبادلة التي طورتها علوم الأوبئة في تجديد طرق معرفة المحددات الاجتماعية لصحة السكان. لكن مع ذلك، فإن الباحثين في مجال علم الأوبئة المجالي* لم يغيروا بشكل كبير من أساسياته المعرفية والإبستمولوجية، كحقل مفضل للجغرافية الوضعية الجديدة* للصحة. ففي سبعينيات القرن الماضي، درست "ميليندا ميد" كيف تسبب توسيع المساحة الزراعية في ماليزيا في حدوث تغيرات بيئية ساعدت على تطور البعوض الذي ينقل الملاريا.

من ناحية أخرى، استفادت الجغرافيا من ثورة الإعلاميات، مع أدوات عملية جديدة، وكفاءة تحليلية قوية لأجهزة كومبيوتر، وتوافر قواعد بيانات صحية وديموغرافية على مستويات* مجالية أكثر صغرا وأدق توطينا للمعطيات، مما ساعد على تحسين مناهجها وجعل نتائجها أكثر قبولا وإقناعا لدى العلوم الطبية وصانعي القرار.

لقد كان أهم إنجازات هذه المجموعة من الباحثين، هو تحسين جودة تحليل الخرائط. فكما نعلم، يتم تفسير الخرائط الوبائية بطريقة ذاتية؛ أي أننا قد لا نتفق دائما على تقييم نفس المناطق ذات الانتشار الواسع لمرض معين على الخريطة. لذلك، اتسعت وتعمقت أدوات الإحصاء المجالي* من أجل القياس الدقيق لمختلف التركزات.

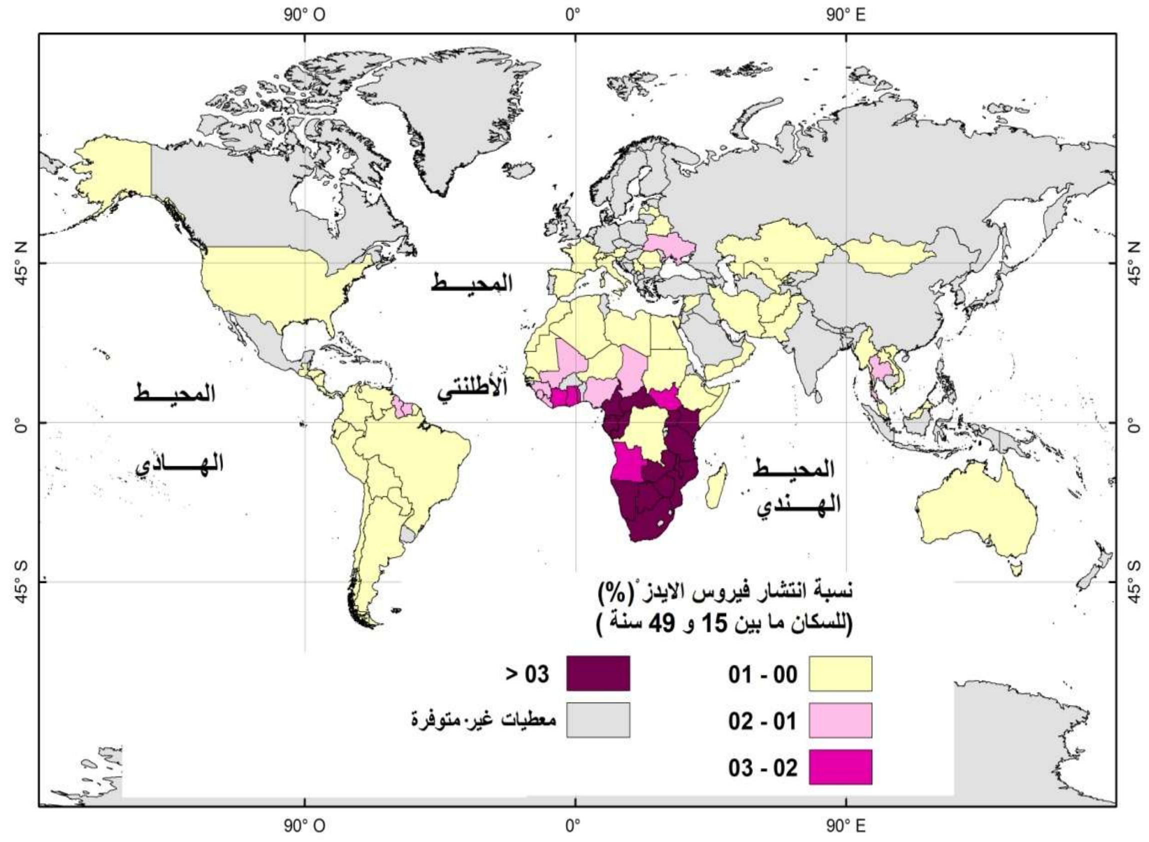
مثلا: قياس ارتفاع معدل الوفيات أو حدوثية المرض، هناك العديد من الخيارات لتحديد هذه التركزات الجغرافية (عن طريق مجموعات، عناقيد*...) والقيام بتحديد البنية المجالية للحالة الصحية بشكل صحيح، وعلى مستويات* ترابية مختلفة.

مثال آخر: إحصائيات الارتباط المجالي* أو مؤشرات الارتباط الذاتي المجالي المحلية* المعروفة باسم " **LISA Local Indicators of Spatial Autocorrelation** "، والتي تمكن من قياس أوجه التشابه بين النسب والمعدلات في المناطق المجاورة، ويتم تطبيقها على دراسة موضوعات مثل وبائيات التسمم بالرصاص وأمراض الفقر.

أما الطرق الأخرى المبتكرة لتحديد بؤر الأوبئة في المجال وتحليلها ورسم خرائط لها، بهدف التغلب على الصعوبات التقنية لوضع بعض الخرائط، وتمثيل المعدلات على الخريطة، فتعتمد انتقائية مجالية مناسبة، وهي تقنية تساعد على إدراج القيم في المجال. وقد استخدمت في جنوب إفريقيا (**Kalipeni & Zulu, 2008**) لوضع خريطة مخاطر مفصلة لفيروس نقص المناعة البشرية (**HIV**)؛ كما استخدمت في إحصاءات المسح الجغرافي للطبيب السويدي "مارتن كولدورف" (**Martin Kulldorff**) لتحديد الكتل على أساس متين للنظرية الإحصائية، وهي تقنية تم استخدامها أيضا في دراسات السرطان والتشوهات الخلقية ومعدلات التطعيم.

وتجدر الإشارة إلى أنه يمكن استخدام العديد من هذه الأدوات الجديدة في البرامج المعلوماتية المتخصصة. لكن يستحيل تحقيق العديد من هذه المقاربات بدون معطيات مجالية جديدة ومحينة وأكثر دقة، ومنها التوافر المتزايد للبيانات الوبائية الصغيرة الحجم على مستويات* ترابية أكثر صغرا ودقة. وفي هذا الصدد، استفاد "كاليبيني" (**Kalipeni & Zulu 2008**) من بيانات (**sentinel surveillance data**) لمراقبة فيروس نقص المناعة البشرية من آلاف العيادات في القارة الأفريقية (الشكل 5).

الشكل 5 : سريانية فيروس فقدان المناعة المكتسبة حسب الدول 2019 (بالنسبة المئوية للسكان ما بين 15 و49 سنة)



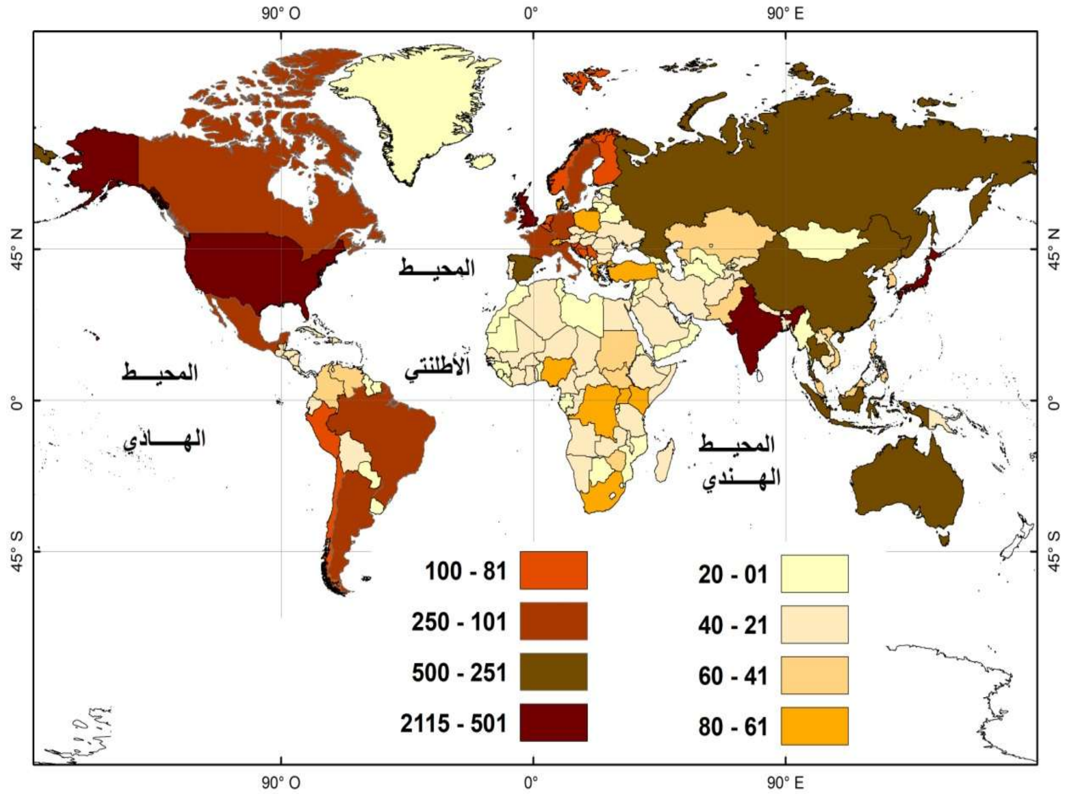
المصدر: **Atlasocio.com**

ويوفر برنامج المسوح الديموغرافية والصحية: **Demographic and Health Surveys DHS**، الذي أجرته الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية (**USAID**) ابتداء من سنة 1984، بيانات صغيرة الحجم لأكثر من 70 دولة. علاوة على ذلك، فقد أصبح استخراج البيانات من الإنترنت بدل المصادر الرسمية من أجل التحليل الوبائي، أمرا شائعا بشكل متزايد. وهنا يمكن اعتماد أداة أنتجتها شركة غوغل لمراقبة انتشار الإنفلونزا، من خلال الاستفادة من البيانات المجالية المُوَطَّنَة*: **Les données spatialisées**، جغرافيا عند البحث عن المصطلحات المتعلقة بالإنفلونزا، يمكن بواسطتها وضع نموذج لحدوثية* المرض. هكذا، إلى جانب الاستخدام الشائع لأجهزة نظام تحديد المواقع العالمي* (**GPS**) في المراقبة الوبائية، فإن البحث الطبي الجغرافي، يساعد ليس فقط في زيادة كمية البيانات المتاحة، ولكن أيضا يوفر المعلومات التفصيلية

بسعر منخفض. ويساعد المقياس في التغلب على العيوب المنهجية الشائعة، مثل الخطأ البيئي ومشكلة وحدة المساحة القابلة للتعديل* **MAUP Modifiable Areal Unit Problem** [1].

وتعتبر الحيوانات، وخاصة البرية مصدرا لأكثر من 75% من الأمراض المعدية للإنسان التي تتسبب الفيروسات الجديدة في الكثير منها. لذلك عمدت المنظمة العالمية للصحة إلى تطوير تقنيات الأبحاث في مجال انتقال الفيروسات من الحيوان إلى الإنسان، وإنشاء عدة برامج لتتبع عملية انتقالها. وقد لعب عالم الفيروسات والأوبئة الأمريكي "ناثان وولف" (**Nathan Wolfe, 2007**) دورا رئيسيا في إنشاء مبادرة التنبؤ الفيروسي العالمية : **Global Viral Forecasting Initiative GVFI** ومشكلة وحدة المساحة القابلة للتعديل*، وهو برنامج مصمم لمراقبة انتقال الفيروسات من الحيوانات إلى البشر في مختلف أنحاء العالم، مثل ما حدث مع منشإ انتشار فيروس كورونا المستجد (**SARS-CoV-2**) الذي حير العالم. وقد حاول وولف تنبيهنا إلى ما يمكننا القيام به لحماية أنفسنا من الأوبئة **Nathan Wolfe, 2020**)).

الشكل 6 : تتبع حالات التفشي التراكمي للأمراض المعدية البشرية في العالم منذ عام 1980.



المصدر: جامعة براون، 2014

[1] مشكلة وحدة المساحة القابلة للتعديل هي مصدر الانحياز الإحصائي الذي يمكن أن يؤثر بشكل كبير على نتائج اختبار الفرضيات الإحصائية. ويؤثر MAUP على النتائج عندما يتم تجميع المقاييس القائمة على النقاط للظواهر المجالية في مناطق معينة، على سبيل المثال: الكثافة السكانية أو معدلات المرض.

وقد سجلت البلدان الأكثر قتامة مزيدا من حالات الانتشار. ومن أبرز الاتجاهات الفكرية نظرية الانتقال الصحي* أو الانتقال الوبائي*: **La transition Epidémiologique** التي وضع أسسها الطبيب الأمريكي من أصل مصري عبد الرحيم عمران (**OMRAN A.R., 1971, p. 509-538**.) والذي يرى أن المحرك الرئيسي للانتقال الوبائي هو انخفاض معدلات الوفيات بسبب الأمراض المتنقلة. وتصف نظرية التحول الوبائي ثلاث مراحل رئيسية تتعلق بأسباب الوفيات. في المرحلة الأولى، تهيمن فيها أوبئة الأمراض المتنقلة كأسباب للوفاة، بينما في المرحلة النهائية، تحل الأمراض غير المتنقلة محل الأمراض المعدية كأسباب رئيسية للوفاة. وتوضح هذه النظرية التغيرات التي تطرأ في أنماط الصحة حسب مستوى تطور المجتمعات.

3- علم الأرصاد الجوية الحيوية **Biometerology:**

وهو العلم المختص بدراسة تأثير الجو والمناخ على كل الكائنات الحية ومنها الإنسان، سواء على صحته ونشاطه أو على احتياجاته المختلفة من مسكن، ومأكل، وملبس. فقد اتضح أن هناك توزيعاً عاماً لكثير من الأمراض على شهور وفصول السنة؛ إذ أن كل العمليات الفسيولوجية في جسم الإنسان تتغير من فصل إلى آخر على مدار السنة، كما تتغير العوامل المسببة للأمراض والعوامل المساعدة على انتشارها؛ بمعنى أن هناك علاقة بين الغالبية العظمى من الأمراض البشرية وبين الجو وعناصر المناخ من رياح وحرارة ورطوبة وجفاف وتساقطات مطرية، ولكن بدرجات متفاوتة.

4- الجغرافية الاجتماعية الجديدة للصحة والمرض: نماذج ومقاربات

مبدئيا، هناك ثلاثة نماذج أساسية تستخدم في جغرافية الصحة، وهي النماذج البيئية أو الإيكولجية، والنماذج الزمانية-المكانية، والنماذج السلوكية. لكن في الواقع، عندما نتفحص مختلف المقاربات في تعاملها مع الصحة البشرية، نجد ثلاثة مقاربات رئيسة تتعايش لتحليل صحة الإنسان:

النموذج الأول وهو نموذج الطب الحيوي*: **Model biomédical**، ويعرف الصحة على أنها عدم وجود المرض أو اضطراب في الوظيفة الفسيولوجية (الفسيولوجيا أو علم وظائف الأعضاء هو دراسة الوظائف الحيوية للكائنات الحية، سواء كانت طبيعتها كيميائية حيوية أو فيزيائية أو ميكانيكية). أما النموذج الثاني، فهو النموذج الاجتماعي الطبي*، ويتم تصور الصحة على أنها تكيف جيد للشخص مع بيئته

الاجتماعية وصحته السيئة : **sickness** ويتم التعبير عنها من خلال فقدان الأدوار الوظيفية والاجتماعية (**Henrard and Ankri: 44-45**).

النموذج الثالث، ويعرف بالنموذج الشمولي* أو النموذج المندمج* الذي يجمع بين النماذج الثلاث البيئية والزمانية-المكانية والسلوكية. فبالإضافة إلى عوامل البيئة والمكان، تحاول هذه النماذج شرح سلوك السكان المعرضين للخطر والقدرة على التكيف مع الأمراض ونواقلها، ومدى استجابة المرضى للرعاية الطبية، من حيث الرفاه الاجتماعي، ونوعية الحياة المرتبطة بوجود حاجيات صحية معينة، وهي إما حاجيات محسوسة* أو معبر عنها* أو مشخصة*. وفي كل الأحوال يتم الشعور بالصحة السيئة: **illness** عند ظهور المرض، أو سوء الحالة، أو انزعاج بسبب عدم الراحة الوظيفية...

هذه النماذج لا تعطي نفس الأهمية للفئات المختلفة من محددات الصحة. على سبيل المثال، فيما يتعلق بتأثير المتغيرات البيئية على الصحة، سيأخذ نموذج الطب الحيوي* في الاعتبار بشكل أساس البيانات المتعلقة بالبيئة الإيكولوجية للوباء. بينما يبحث الثاني في عواقب البيئة الاجتماعية من حيث الرفاهية*: **well-being**، بمعنى بيئة المحيط العام التي تنغمس فيها إحدى مكونات المجتمع.

وإذا كانت جغرافية الصحة في واقع الأمر عبارة عن جغرافيات متعددة، فهذا أيضا لأن الجغرافيا نفسها تختلف في مواضيعها. ولا يمكن اختزالها في مسألة دراسة مجالات، أو قضايا اجتماعية في سياقات مجالية، أو دراسة مجتمعات في أبعادها المجالية كما قد تدعيه الجغرافيا الاجتماعية في دراساتها الكلاسيكية؟ لأن الجغرافيا الاجتماعية، التي تدرس المجال كدعامة وإطار يشكل رهانا قويا لإنتاج وإعادة إنتاج المجتمعات، تساهم في تجديد طرق دراسة البعد الاجتماعي للقضايا الصحية (**Raymonde Séchet et al. 2013**)، مما يؤكد على أن جغرافية الصحة، مثل الجغرافيا ككل، قد تطورت نحو التقليل من حتمية المحددات الطبيعة ومراعاة أكبر للبعد الاجتماعي-المجالي.

وتعمل الجغرافيا الاجتماعية على دراسة العلاقات بين ما هو مجالي واجتماعي، لفهم التفاعلات المعقدة المتبادلة بينهما على جميع مستويات* الملاحظة، إي مختلف المقاييس الجغرافية. غير أن التعقيد يبدأ من مجال بسيط ظل يشكل الدعامة الأساس للمجتمع إلى منتوج اجتماعي تتفاعل فيه الجغرافيا الاجتماعية وعلم البيئة الاجتماعية. ويرجع الفرق بينهما الى أن الجغرافيا ظلت تهتم بتأثير البيئة الإيكولوجية

على الإنسان في نوع من الحتمية الجغرافية كوسيلة لفهم التباينات المكانية المحلية والإقليمية... لكن بظهور الأفكار الرافضة للحتمية الجغرافية، اعتمدت الجغرافية الاجتماعية دراسة الجماعات البشرية والمجتمعات في علاقاتها مع المجال الجغرافي والبيئة الطبيعية، وذلك حسب تصور يتيح إمكانية البحث في العلاقة المتبادلة المفترضة بين تكوين التجمعات البشرية في جميع أحوالها البسيطة والمعقدة، وبين الخصوصيات الترابية، ما دفع "دي ميو" (Di Méo, 2001) إلى اعتبار "التراب" واجهة تعكس التمثلات الاجتماعية والإيديولوجية، وترجمة لمنطق رهانات اقتصادية وسياسية، تجسد مدى ارتباط الإنسان بالأرض والتعبير عن عمق تجذره في عالم شديد الحركة ومتشعب العلاقات. وخلافا لفلسفة النموذج الطبي الحيوي الموروث عن الحقبة الباستورية التي تبنتها المنظومة الصحية الفرنسية، فإن المدرسة الجغرافية الفرنسية اعتمدت هذه النظرة المبنية على علاقة الإنسان بالتراب. وازداد تأثيرها عندما دار النقاش حول استبدال اسم الجغرافيا البشرية بالجغرافيا الاجتماعية. فجاء رواد منحى الرفاه الاجتماعي* في الجغرافيا البشرية ليمثل بداية نشأة الجغرافيا الاجتماعية الجديدة أو المعاصرة ليكمل موضوع جغرافية الصحة وتصبح "جغرافية الصحة والرفاه".

لقد فرضت الدراسات ذات الصلة بالصحة نفسها تدريجيا على العلوم الاجتماعية، بما فيها الجغرافيا. فالجغرافيا الاجتماعية تدرس مختلف أوجه الحياة الاجتماعية، ولها دلالة إنسانية تجعلها أكثر التزاما بقضايا المجتمع؛ أي أن العلماء والباحثين لديهم دور اجتماعي يلعبونه بواسطة مختلف الدراسات والبحوث التي يقومون بها، من أجل توضيح الاختيارات الوطنية اتجاه السياسات العمومية في الميدان الاجتماعي. ما يعني تناول كلما يتعلق بالشغل والسكن والصحة والتعليم والثقافة والترفيه بالدراسة، لكن من زاوية المقاربة الجغرافية. هناك عوامل ومحددات اجتماعية واقتصادية قد تكون مساهمة في تدهور الحالة الصحية. ونجد على سبيل المثال: الولوجية، المسافة، الدخل ومستوى المعيشة، ظروف الفقر والهشاشة، والبطالة، حالة السكن ومستويات التعليم، والعلاقات بين الجنسين، والإقصاء الاجتماعي، والتهميش، ومستوى تجهيزات الصرف الصحي وجمع النفايات وتوفير مياه الشرب الآمنة، ونمط الحياة العصرية في المدن، والسلوك الاجتماعي، والعادات الغذائية والعلاجية، وأنواع الإدمان والحوادث...

تصور الجغرافيا بهذه الطريقة هو تصور يجعل منها "جغرافية نضالية"، موضوعها هو دراسة المجتمعات في المجالات والبيئات التي تتواجد فيها كحق يتم امتلاكه ضمن السيادة الصحية والأمن الإنساني؛ بمعنى دراسة المجال الاجتماعي، أي مختلف العلاقات التي تربط المجتمع بالمجال الجغرافي. وهذا المجال يشمل جميع العلاقات والروابط الموجودة بين المجتمعات والحيز الترابي الذي تتحرك فيه. وهذه العلاقات تقوم بإنتاج مجالات مختلفة وغير متكافئة تعرف مستويات متعددة من التعقيدات. وهذا ما حذا ببعض الجغرافيين إلى التأكيد على أن الجغرافيا "يجب أن تعكس زمانها وتساهم في رفع الوعي الجماعي وحل مشاكل المجتمع" (**Armand Fremont et autres. 1984, p.125**)، وكذلك أن " تساهم في تشريح تنظيم المجتمعات، وعلى الخصوص توزيع تلك التنظيمات على سطح الكرة الأرضية، وهذا مثال عن طموحات الجغرافية الاجتماعية" (**Armand Fremont et autres. 1984, p.158**)

ففي العقود الأخيرة، بدأت الجغرافيا الاجتماعية الجديدة للصحة والمرض تعمل على تعميق الدراسة حول تأثير البيئة ببعديها الطبيعي والبشري على الصحة، مع التركيز على تأثير البعد البشري على الصحة باستخدام مناهج أكثر دقة ونظريات اجتماعية أكثر وجاهة. وهي ظاهرة معروفة بعدة أسماء في الأدبيات الإنجليزية، مثل "تأثير المكان" (**effets de lieu**) و"تأثير المنطقة المجاورة" (**effets de zone avoisinante**) و "تأثير الحي" (**effets de quartier**)، ويسمى أيضا "تأثير الجوار". وهو مفهوم يستخدم في العلوم الاجتماعية لتحديد طبيعة تأثير الحي أو "الجيرة" على السلوك الفردي، سواء كان تأثيرا مباشرا أو غير مباشر، إيجابيا أو سلبيا. ومن المعروف أن المحددات الصحية المحضة غير كافية لتفسير انتشار الأمراض، لذلك يتم اللجوء إلى فهم المحددات السوسيواقصادية لتفسير العديد من العوامل المؤثرة في الصحة، إذ هناك محددات اجتماعية للصحة قد تكون من بين العوامل المساهمة في تدهور أو تحسن الحالة الصحية. كما نلاحظ أيضا على مستويات* ومقاييس جغرافية مختلفة، أن الظروف الصحية ومحدداتها الاجتماعية الفردية والجماعية تختلف بشكل كبير حسب المجالات. وتبرز مجموعة من الدراسات في الولايات المتحدة، أن متوسط العمر المتوقع في أحد أحياء مدينة معينة يتجاوز الثمانين عاما، بينما في حي آخر مجاور، لا يتعدى هذا المتوسط ستين عاما. وقد نجد نفس الخصائص الديمغرافية لتفاوتات "معدل أمد الحياة عند الولادة" بين أحياء نفس المدينة. لكن كيف يتم تفسير هذه الاختلافات؟

من ناحية، يمكن تصورها كنتيجة لعوامل مشتركة، أي أن "المكان" أو "الوسط الاجتماعي" كحيز ترابي محدد، يتجمع فيه أفراد لهم خصائص متشابهة. ومن وجهة النظر هذه، فإن المقياس الحقيقي هو الفرد، الذي قد يكون فقيرا ومريضا. والصورة الجغرافية ليست أكثر من ظاهرة ثانوية لتجميع هؤلاء الأفراد. ومن ناحية أخرى، يمكننا اعتبار أن "الأماكن" أو الأحياز الترابية، هي أكثر من مجرد تجمع لمجموعة أفراد يعيشون فيها، بل تشكل سياقا لمجموعة من المحددات والعوامل (خصائص البيئة نفسها) التي تفسر عدم المساواة أمام الموت والمرض داخل هذه "الأماكن-المجال" (**Cummins, Curtis, 2007 Diez-Roux Et Macintyre,**). وقد أدى هذا المسار البحثي في نفس الوقت إلى تفكيك هذه العوامل المختلفة، وشرح تأثيرات البيئة بشكل أكثر دقة، ويتم ذلك في الغالب بهدف تغييرها من أجل إنتاج ظروف صحية أفضل. وفي هذا الصدد، توجد استراتيجيات للجغرافية الكمية، تعتمد المقاربة المتعددة المقاييس* : **l'approche multi-scalaire** التي لا تعتمد مقياسا واحدا للدراسة والتحليل، بل تدمج مجموعة من المتغيرات على

مؤطر رقم 1 : ما هو السكن الصحي ؟

حتى يومنا هذا، لا يزال السكن محددًا أساسيًا للصحة، ومصدرًا لعدم المساواة الصحية طوال الحياة. لقد تم تطوير سياقات مفاهيمية مختلفة، على مدى السنوات العشرين الماضية، لإثبات الروابط بين الأبعاد المتعددة للسكن (الهيكلية والمادية والنفسية-الاجتماعية والمكانية...) وتأثيراتها على صحة الجهاز التنفسي، والأمراض المعدية، والربو، والتعرض للملوثات، والإصابات، والصحة العقلية والنفسية...

وتحدد المبادئ التوجيهية لمنظمة الصحة العالمية (2018أ) شروط السكن الصحي بأنه:

- يعزز الرفاهية البدنية والعقلية والاجتماعية؛
- سليم من الناحية الهيكلية، ومتسع بما فيه الكفاية، ومتوفر على البنية التحتية الصحية اللازمة؛
- يوفر درجات حرارة محيطة مريحة، وإمكانية الوصول إلى خدمات الطاقة الضرورية؛
- يعطي شعورا بأنك في بيتك بالحميمية والأمان؛
- يحمي من المخاطر المناخية والتلوث والمخاطر البيئية الأخرى؛
- تتوفر في محيطه المباشر، إمكانية الوصول إلى الخدمات الأساسية، والمساحات الخضراء ووسائل النقل...

" كلوتيي وآخرين " (**Cloutier M-S et al., 2023, p. 232**.)

مستويات* ترابية مختلفة المقياس (الجزيرة الإحصائية، الحي، المقاطعة، العمالة، الجهة، المنطقة، القارة، العالم...) لقياس تأثير كل منها على صحة الفرد، والتفاعل المتبادل فيما بينها في ممارسة هذا التأثير.

ومن خلال هذه الدراسات، يمكن من الناحية الإحصائية، إثبات أن إطار العيش أو السكن له تأثير صحي مستقل عن المحددات الأخرى المقاسة على المستوى الفردي (مؤطر 1)، إذ من الأرجح أن تكون الحالة الصحية لشخص فقير يعيش في حي به نسبة عالية من الفقراء، أكثر خطورة من الحالة الصحية لشخص فقير آخر يعيش في حي به أثرياء. هنا، تعتبر مساهمة الدراسات النوعية من الأهمية بمكان، لأنها تتيح للباحث المتفحص الاقتراب من الحياة اليومية للسكان في أماكن مختلفة، حيث قدمت هذه الدراسات تفسيرا مقبولا كنوع من الإقرار بأن بعض أنماط الحياة والعادات الضارة بالصحة مثل الإدمان التبغي، والإدمان الكحولي، والعادات الغذائية، والسلوكات الجنسية، وقلة الحركة وعدم ممارسة الأنشطة الرياضية أو الخمول*: **Latence** أو ما يعرف في المجتمعات العصرية ب: الاستقرارية*: **La sédentarité** قد يؤدي إلى كوكبة من المشاكل الصحية (مثل السمنة، أمراض القلب والشرايين، الأمراض الإستقلابية* والأيضة...).

وهذا عامل اجتماعي قد يكون مقبولا في بعض الأماكن حيث ينطبق السلوك الفردي مع هذه المعايير الثقافية المحلية، ولكن قد لا يكون كذلك في أماكن أخرى. كما يمكن أن يكون هناك نوع من السببية العكسية: الأشخاص الأصحاء الميسورون يغادرون الأحياء الفقيرة أو المدن العتيقة، تاركين وراءهم سكانا أكثر عرضة للمشاكل الصحية، وهي ظاهرة تسمى بالانتقاء الصحي* : **La sélection sanitaire**.

هناك نوع آخر من التفسيرات يركز على البنيات السوسيومجالية التي تحدد الظروف الصحية في أماكن مختلفة. وبالعودة إلى النظريات البنيوية "لديفيد هارفي" و"نيل سميث" (**David Harvey et Neil Smith, 2004**) وغيرهم ممن استعاروا فكرة "الحق في المدينة" للجغرافي الفرنسي "هونري لوفيفر"(**Henri Lefebvre**)، حيث قامت "سارة كيرتس" (**Sarah Curtis 2004,**) بتفصيل العلاقة الارتباطية*: **Le rapport de corrélation** بين التباينات الاجتماعية والظروف الصحية، مشيرة إلى أنه على الرغم من اختلاف الظروف الصحية بشكل كبير من مكان إلى آخر (في ضواحي لندن مثلا حيث جمعت الكثير

من بياناتها التجريبية)، فإنها قد تعزى إلى البنيات الاجتماعية والاقتصادية على المدى البعيد، إن لم تكن دائمة.

وفي نفس السياق، من أجل فهم الارتفاع المهول لمعدل الوفيات نتيجة موجة حر كارثية في شيكاغو عام 1995، قام عالم الاجتماع "إريك كلاينبرغ "(**Eric Klineberg, 2018**)، بتطوير نظرية البيئة الاجتماعية*، والتي تركز على العلاقة الدينامية بين الفقر وانعدام الأمن والعزلة الاجتماعية التي تتضافر وتتطور في الأحياء الأكثر هشاشة.

ومن بين إشكالات الجغرافيا الاجتماعية الجديدة للصحة ظهرت دراسة العدالة البيئية، من منظور جغرافي. ففي أوائل ثمانينيات القرن الماضي، مع استخدام المنهجية الكمية للمجال، اتضح أن الفئات الفقيرة والأقليات العرقية في الولايات المتحدة كانت عرضة أكثر من غيرها لأضرار التلوث البيئي، على الخصوص بواسطة النفايات الصناعية ومدافن النفايات ومحطات إنتاج الطاقة والطرق السريعة (**Brulle and Pellow, 2006**).

ولمحاولة تفسير هذه الوضعية تم تطوير العديد من النظريات. فمن ناحية، ينظر إليها على أنها نتيجة لتاريخ من الممارسات العنصرية في الولايات المتحدة بموازاة مع تطور سوق العقارات؛ الأقليات العرقية (خاصة الأمريكيين من أصول أفريقية وإسبانية) أفقر بشكل عام. ولأنهم أفقر، فإنهم يعيشون في أحياء معرضة لمخاطر بيئية أكبر، حيث تكون تكلفة الأرض أقل، ومنطق السوق يعني أيضا أن الصناعات تتوطن في هذه المناطق نفسها.

علاوة على هذه الدينامية، هناك تفاوتات في السلطة السياسية تجعل السكان المهمشين غير قادرين على تنظيم أنفسهم لمقاومة الأنشطة الخطيرة وجلب موارد الدولة والاستثمارات لحماية البيئة وتنظيف الجوار، على الرغم من استمرار تدهور هذه الأوضاع. أكثر من ذلك، نجد أن أفقر الفئات الاجتماعية تستقر فوق عقارات رخيصة بأحياء السكن العشوائي المنعزلة في المناطق المهددة، مثل ما هو عليه الأمر في المغرب (السفوح والمنحدرات، الدرجات النهرية، الأودية الميتة، المناطق الحرجة، والمستنقعات المجففة، والمقالع القديمة إلخ...) والمحرومة من البنيات التحتية من طرقات وأنظمة الصرف الصحي وإمدادات المياه العذبة وخدمات القرب.

لذلك تشكل خدمات الرعاية الصحية الوقائية والعلاجية الأولية، وتقليص حدة الفقر والفروقات الاجتماعية والمجالية، من الأولويات المساهمة في تحسين المؤشرات الاجتماعية للصحة، وهذا ما ترومه بالضبط جغرافية خدمات الرعاية الصحية بشقيها الوقائي والعلاجي.

4-جغرافية خدمات الرعاية الصحية للطب الوقائي والتخطيط للطوارئ

ازداد الاهتمام الجغرافي بمظاهر التخطيط للرعاية الصحية، بدراسة توزيع الموارد الطبية (المؤسسات الاستشفائية والبنيات الطبية وشبه الطبية، والأطباء والأطر....). بهدف تقليص التباينات الاجتماعية والمجالية. ولتحسين الصحة أصبح الاستثمار في البيئة الاجتماعية* يحتل مركز الصدارة بتحديد مناطق الوفرة والعجز للخريطة الصحية وعلاقتها بالسكان، وذلك على ضوء نظرية الأماكن، وما يرتبط بها من محاولة تقليص مسافة وزمن الرحلة للعلاج، والحاجة لتكثيف خدمات صحية معينة للتحكم في المرض وانتشاره.

ويشكل الطب الوقائي اليوم رهانا جيواستراتيجيا قويا لمواجهة المخاطر الصحية* المترتبة عن التغيرات العالمية المعاصرة، وفي مقدمتها آثار التغيرات المناخية على الصحة البشرية والاستعداد للطوارئ الناتجة عن موجات الحرارة والفيضانات والظواهر المناخية المتطرفة وظهور الأوبئة وإعادة انتشار الأمراض والأمراض الناشئة*: **les maladies émergentes**.

وعلى عكس القطاع الصحي الخاص، يلعب قطاع الصحة العمومي للدول والحكومات دورا بارزا في سياسة الطب الوقائي والاستثمار في المحيط الاجتماعي، بينما يهتم القطاع الطبي الحر بجني الأرباح من خلال الطب العلاجي*. وقد أثبتت ذلك مختلف الرهانات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والعسكرية المواكبة للأزمة الصحية الناجمة عن جائحة كوفيد-19، حيث واجهت الأنظمة الصحية بما فيها أقوى النماذج المعروفة في العالم أكبر تحدي في تاريخها.

ونورد هنا مثالين متناقضين عن الطب الوقائي*:

ففي كندا، ارتفع عدد مدارس الصحة العامة بشكل غير مسبوق، من اثنتين في السبعينيات إلى خمسة في التسعينيات، ثم إلى خمسة عشر في عام 2011. هذا الازدهار حسب الخبراء، يرجع إلى الاهتمام المتزايد بالطب الوقائي ونماذج تعزيز الصحة، فضلا عن استثمارات الدولة في مراقبة الأوبئة والوقاية منها

ومكافحتها، وأنظمة التخطيط للطوارئ التي كانت بدافع مواجهة آثار التغيرات المناخية في البداية، ثم الأزمة الصحية لاحقا.

المثال الثاني، على عكس كندا، التي لديها بالفعل نظام صحي اجتماعي، بدأت في الولايات المتحدة الأمريكية عملية مثيرة للجدل للغاية، وتتعلق بإصلاحات النظام الصحي، بموجب قانون الرعاية الصحية بأسعار معقولة، والمعروف أيضا من قبل الرئيس السابق أوباما باسم "أوباما كير" (**Obama Care**)، الذي صممه ووافق عليه في عام 2010.

ومن بين الأهداف الأخرى لهذا القانون تشجيع استخدام علم الأوبئة، والطب الوقائي، وأدوات تعزيز الصحة، لتقليل الإنفاق العام في قطاع الصحة، وهو ما يقرب من 3 تريليون دولار أمريكي، أي أكثر من 17٪ من الناتج المحلي الإجمالي للبلاد. ويمكن القول إن هناك شبه إجماع على أن تخفيض هذه الأرقام الفلكية، يستوجب تحسين المحددات الاجتماعية للصحة ومعالجتها.

فالمناقشات السياسية للانتخابات الرئاسية الأمريكية، وكذا في جميع دول العالم حول إصلاحات الرعاية الصحية صاخبة، وأضحت مع الأزمة الصحية لكوفيد-19 رهانا قطريا وجيواستراتيجيا سيفضي فيما بعد الجائحة إلى إعادة النظر في النماذج الحالية للأنظمة الصحية، بما فيها أعتى الأنظمة، يتعذر علينا تلخيص نتائجها هنا. وقد تؤدي إلى الإطاحة بعدد من الأنظمة السياسية أو إضعافها، مما يعزز الاهتمام بالمكون الاجتماعي في الرعاية الصحية للطب الوقائي وطب الكوارث.

وفي ملاحظة ذات صلة بالعديد من البلدان، تشترط كليات الطب على المرشحين لولوجها أن تكون لديهم بالفعل بعض المعارف والمكتسبات في العلوم الاجتماعية، مثل علم النفس والأنثروبولوجيا الطبية، والديمغرافيا وعلم الاجتماع والجغرافيا، وليس فقط مجرد امتلاك مهارات ذات خلفية في علوم الطب الحيوي*. وفي الوقت نفسه، شهدت السنوات العشرون الماضية تطورا في مجال الصحة العالمية، وهو مجال واسع إلى حد ما، ولكن بخصائص نوعية جديدة نتيجة تشجيع استهلاك المواد المعدلة وراثيا وانتشار محلات بيع الأكلات الخفيفة.

هنا يجب أن نسلط الضوء على الزيادة الهائلة في الموارد المالية والبشرية لإدارة الصحة العامة، في البلدان التي يفترض أنها متخلفة، من قبل "مؤسسة بيل غيتس" والجهات المانحة الأخرى غير الحكومية، بالتعاون مع المنظمة العالمية للصحة والأمم المتحدة وحكومات البلدان الغنية، مثل برنامج "كوفاكس" لدعم عملية التلقيح ضد كوفيد-19 في البلدان الفقيرة. وعلى الرغم من أن مؤسسة جيتس على وجه الخصوص قد استثمرت بكثافة في أبحاث الطب الحيوي* المتقدمة (البحث عن لقاح لفيروس نقص المناعة البشرية، ولقاح فيروس كورونا المستجد...)، فإن الخطاب الصحي العالمي يعترف اليوم عموما أكثر من أي وقت مضى، بأهمية المحددات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية للصحة، كما يشجع على استخدام أطر متعددة التخصصات.

وتعتبر الجغرافيا الأكاديمية مفيدة في تحليل ديناميات العولمة وتأثيراتها على انتشار الأمراض، وإعادة تركيز الخطابات الجديدة حول الصحة بمناسبة انتشار وباء كوفيد-19. بعبارة أخرى أكثر عملية، وكما أوردناه سابقا، عملت الجغرافيا اليوم على مواكبة الجائحة بفضل تحليل خرائط التوزيع والانتشار والتنظيم والتخطيط والنمذجة، مع بسط عوامل وأدوات تحليل المشاكل الصحية وإعادة تركيز دور ووظائف النظم الصحية للاستجابة بشكل محكم وأكثر فعالية وفاعلية.

لقد أثارت جائحة كوفيد-19، التي أصابت البشرية في دجنبر 2019، العديد من التساؤلات بيننا جميعا، بما في ذلك الجغرافيين، على الرغم من أن بعضهم قد أدلى بوجهة نظره حول الأزمة الصحية غير المسبوقة في عدد خاص لمجلة " **Géoconfluences, 2020**"، وفي عدد لا يحصى من المقالات العلمية. ويبدو أن التأثيرات الإقليمية والمحلية والعالمية لأزمة كوفيد-19 غير متجانسة للغاية، مع تداعياتها المهمة على إدارة الأزمات ومدى استجابات السياسات الوطنية.

وقد درس الجغرافيون بعمق التأثير الإقليمي للأزمة من خلال أبعادها المختلفة: الصحية والاقتصادية والاجتماعية والمجالية والجيوسياسية... وحاولوا تقديم نظرة عامة شاملة لأبعادها الترابية ونتائجها بالتركيز على تدابير استجابة الحكومات لإدارة حملات التحصين على جميع المستويات والتخفيف من آثار الأزمة وتتبع عدد حالات الوفيات وضحايا الوباء.

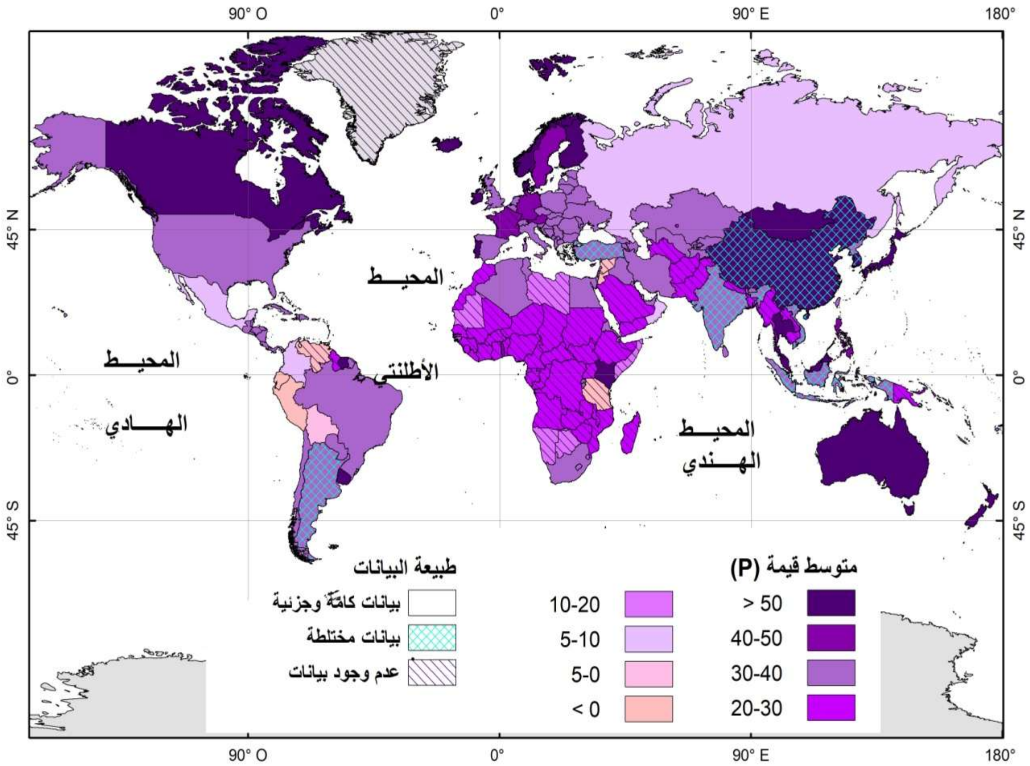
وما يثير الانتباه هو اعتماد مقاربات متعددة المقاييس على مناطق محلية، إقليمية، وطنية، قارية، متمايزة بشكل جيد، حيث تم المبالغة أحيانا في تقدير مستويين من المقياس: المستوى المحلي الصغير والمستوى الوطني. وبالمقابل تدارك النقص الحاصل في التصريح والإبلاغات الوطنية عن أعداد الوفيات بسبب كوفيد-19 حسب البلدان والأقاليم الجغرافية ما يجعل وضع الخرائط أمرا مبنيا على قاعدة بيانات مغلوطة وسوء تقدير لحجم النتائج البشرية.

وأفضل مثال عن نماذج تعديل البيانات وإنتاج المعلومات الجغرافية هو تقديرات منظمة الصحة العالمية للوفيات لمدة 24 شهرا خلال الفترة الممتدة من يناير 2020 إلى دجنبر 2021، حيث تشير إلى أن هناك 14.83 مليون حالة وفاة، إضافية عن عدد الوفيات الإجمالي المبلغ عنه والذي بلغ 5.42 مليون في جميع أنحاء العالم، أي 2.74 مرة أكثر من الوفيات المبلغ عنها. وأن هناك اختلافات كبيرة في تقديرات الوفيات الزائدة بين الأقاليم الستة لمنظمة الصحة العالمية. وتم اتباع منهجية دقيقة من الأهمية بمكان الاطلاع عليها (**Msemburi, W., Karlinsky, A., Knutson, V. et al., 2023**)، أفضت إلى وضع خرائط معدلة للوفيات الفعلية للوباء (الشكل: 7 و 8).

ويُظهر الشكل 7 التوزيع الجغرافي لمتوسط الحصيلة **(Score P) P** لسنتي 2020 و 2021 معبرا عنها بالنسبة المئوية في جميع الدول الأعضاء في منظمة الصحة العالمية البالغ عددها 194 دولة. كلما كان متغير اللون حادا، كلما ارتفع متوسط الحصيلة **P** المقدرة.

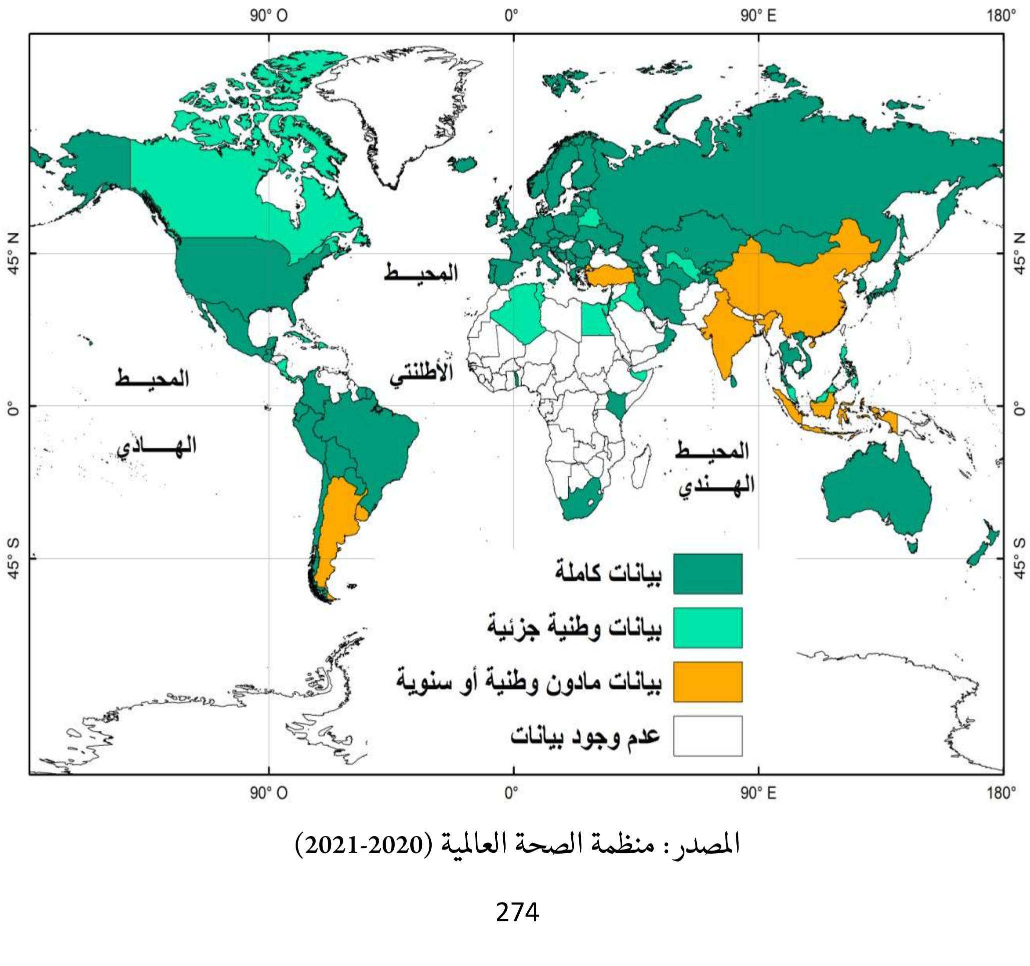
بينما في الشكل 8، تشير النماذج إلى جودة بيانات الوفيات الناجمة عن جميع الأسباب المتاحة لكل بلد على حدى، حيث يرمز متغير الالوان إما لبيانات كاملة أو جزئية (**Full or partial data**)، ونقط للبيانات المختلطة (**Mixed data**)، وخطوط قطرية لعدم وجود بيانات(**No data**)، وبيانات غير قابلة للاستغلال(**Not applicable**).

الشكل 7: الحصيلة P (Score P) المقدرة (الوفيات الزائدة مقارنة بالوفيات المتوقعة)



المصدر: منظمة الصحة العالمية تقديرات الوفيات الزائدة المرتبطة بجائحة كوفيد-19(2020-2021)

الشكل 8: مدى توافر بيانات الوفيات العامة الناجمة عن جميع الأسباب.



المصدر: منظمة الصحة العالمية (2020-2021)

كما أكد هذا الوباء مجددا بسبب الإغلاق أن العولمة ليست عالمية بأي حال من الأحوال رغم عالمية الوباء، مما يكشف عن عدم المساواة بين البشر في مواجهة المرض والموت وعمق الهوة بين البلدان الغنية والفقيرة. كما كشف الوباء عن أزمة عميقة في البنية الجيوسياسية العالمية أربكت كل الحسابات بسبب سوء الإلمام بالجائحة، وعدم الاستعداد لها، والاستخفاف بها أحيانا.

وبعيدا عن التنافس بين الولايات المتحدة والصين، فإن أحادية قطبية العالم فرضت نفسها لبضعة أشهر على الأقل، حيث كان غياب أي قيادة واضحا، بينما اتضحت الرؤيا اليوم مع الحرب الروسية- الأكرانية وظهور تكتل لدول البريكس، لتفضي إلى مشهد جديد لنموذج متعدد القطبية في طور التشكل، حيث تريد القوى الإقليمية الأخرى أن تلعب دوراً في إطار تحالفات أكثر مرونة وتغيرا.

5- خرائط الأمراض والأوبئة وفضل الجغرافيا على العلوم الطبية

شكلت الخرائط النواة الحقيقية الأولى للجغرافية الطبية، حيث فتحت الباب أمام الباحثين لدراسة الأمراض على أساس جغرافي وليس طبي. وهذا ما حذا بأحد الجغرافيين البريطانيين وهو "جيلبرت" إلى القول: "إن الاهتمام برسم الخرائط الطبية وبالدراسات الجغرافية للأمراض الوبائية يمثل انبعاثا جديدا للجغرافية الطبية".

وكما سبقت الإشارة إلى ذلك، في دراسة محور علم الأوبئة المجالي*، لعبت خرائط المرض والأطالس دورا هاما في دراسات الجغرافية الطبية. أخذت معالم جغرافية الصحة تتضح بعد ظهور الجمعيات الجغرافية التي نشرت الخرائط التي توضح التوزيع الجغرافي لبعض الأمراض. وأقدم هذه الخرائط نشرت في أطلس "بيرج هاوس" الألماني سنة 1834م وهي خرائط عامة لتوزيع الأمراض في العالم، ثم تتابعت الخرائط التي توضح مرضا معينا في إقليم معين، أو على مستوى العالم، لكنها كانت غير دقيقة من حيث الألوان والتظليل. وفي مطلع القرن 20 بدأت خرائط التوزيعات الطبية ترسم بشكل أوضح من حيث الدقة والتظليل، ومن أشهرها:

-خرائط أطلس الأمراض الذي أصدرته الجمعية الجغرافية الأمريكية 1956م في 17 لوحة، أشرف على إعدادها الدكتور "جاك ماي" الذي كان رئيسا لوحدة الجغرافية الطبية في هذه الجمعية.

- خرائط الأطلس القومي للوفيات الذي أصدرته الجمعية الملكية البريطانية 1963م وأشرف على إعداده الدكتور "ميلفين". ويتضمن شرحا جيدا لتوزيع الأمراض في بريطانيا.

- خرائط أطلس العالم للأمراض الوبائية، الذي أصدرته جامعة هيدلبرغ بألمانيا بين عامي 1952 و1956 باللغتين الألمانية والإنجليزية، ويضم 120 خريطة في 3 مجلدات.

وفي كل الحالات، لابد للجغرافي من الاهتمام بالتمثيل الخرائطي للأمراض وانتشارها من خلال الإحصاءات، وذلك لأجل اكتشاف العلاقات البيئية والإمراضية* المتشابكة. هكذا فإن ترسيخ هذه العلاقة الوطيدة بين الظواهر الصحية والأمراض، دفعت الأطباء إلى توظيف الخرائط والأطالس كأداة جغرافية لفهم المشاكل الصحية. وفي سبعينيات القرن الماضي، درست "ميليندا ميد" (**Melinda Meade, 1976**) كيف تسبب توسيع المساحات الزراعية بماليزيا في حدوث تغيرات بيئية ساعدت على تطور البعوض الذي ينقل الملاريا. ولإجراء هذه الاستطلاعات، احتاج الجغرافيون إلى معرفة المناخ والهيدرولوجيا وبيئة ناقلات الأمراض والنماذج الديموغرافية للسكان.

مثال ثاني على استعانة الأطباء في بداية القرن العشرين بالجغرافيا في ولاية كولورادو الأمريكية، حيث لاحظ أطباء الأسنان أن الأطفال في بعض المناطق هم أقل إصابة بتسوس الأسنان من مناطق أخرى. وبعد توطين هذه الأماكن على الخريطة ومقارنتها مع المواد الكيميائية الموجودة في المياه الجوفية، خلصوا إلى أن الأطفال الذين هم أقل إصابة بالتسوس يتركزون في المناطق التي تحتوي مياهها على نسبة عالية من الفلوريد. وبالتالي، اكتسب استخدام "الفليورير" أهمية قصوى في طب الأسنان.

مثال آخر على فضل الجغرافيا على الطب الحديث: شكل نشر أطلس الصحة في فرنسا سنة 2000 حدثا صادما لمدرسة للطب الحيوي المتعالمة، التي بات من المعتقد أنها حققت إنجازات طبية تاريخية باهرة مثل الثورة الباستورية إبان القرن التاسع عشر، ثم اكتشاف فيروس المناعة المكتسبة (**VIH**) سنة 1982، وبوسع التقدم الطبي التغلب على جميع الأمراض مهما كانت حدتها. لكن أمام هذا الاعتقاد الأعمى، فوجئ الأطباء بالنتائج المدهشة لأطلس الصحة، إذ كيف يعقل أن يجد الفرنسيون أنفسهم غير متساوين أمام الموت والمرض بهذه الحدة من التفاوتات الصارخة بين الأقاليم الفرنسية ؟ وهذا ما جعل العمل الجغرافي حقا بمثابة المنظار الذي أصبح الأطباء الفرنسيون يرون من خلاله نتائج عملهم.

وتعمل جغرافية الصحة اليوم على تطوير العديد من التطبيقات وتوظيف الكرطوغرافيا ونظم المعلومات الجغرافية والبرامج الذكية والذكاء الاصطناعي في التدبير والتخطيط الصحي. فما دام موضوع التوزيع المجالي للأمراض يكتسي أهمية كبرى، تظل الكرطوغرافيا تلعب دورا بارزا في العمل الميداني لأنها تمكن من إبراز البؤر الموبوءة، مثل ما حدث مع الإنفلونزا الإسبانية عام 1918، أو محاولة تفسير مؤشر الألم بالأخذ بعين الاعتبار عوامل المناخ والبيئة لمعرفة أسباب تركز الحالات الوبائية في أماكن دون أخرى وفي وقت معين دون آخر. أو رصد اتجاهات انتشار الأنفلونزا في الولايات المتحدة الأمريكية.

لقد تم اعتماد برمجيات جديدة لتحليل المعطيات الضخمة وتفسير بعض الظواهر العالمية وعلى رأسها نظام المعلومات الجغرافية الذي يتكون من مجموعة من أجهزة الكمبيوتر والبرامج والبيانات الجغرافية والعاملين المناسبين لاستخدامه، والمرتبطين بطريقة تسهل عملية جمع وتخزين وتحديث ومعالجة وتحليل وعرض أشكال المعلومات ذات البعد المكاني. إنها طريقة ممتازة لتصور وتراكب وتفسير البيانات الوبائية ذات الصلة، وتسليط الضوء على الاتجاهات والارتباطات والعلاقات المتبادلة، وتقديم وثائق موجزة ذات الصلة من مختلف الأنواع، بما في ذلك خرائط عالية الجودة، وعلى مستويات* مجالية مختلفة يمكن تحديثها مع تغير البيانات؛ كما يعرف كيفية معالجة الصور الجوية والأقمار الصناعية التي قد يحتاجها مسؤولو الصحة العامة من مختلف المستويات...

ويبدو أحيانا أن هناك تفاوتا بين من يمتلكون المعلومة وإنتاج البيانات وبين الجغرافيين، حيث بإمكانهم توظيفها خرائطيا قبل الجغرافيين. مثل عملية الرصد اليومي للأزمة الصحية لجائحة كوفيد-19 بواسطة خرائط انتشارها عبر العالم، حيث عالج الجغرافيون أزمة كوفيد-19 بإنشاء قواعد بيانات، وأحيانا محاولة استخدام البيانات الضخمة حين يكونوا مجتمعين بمهندسين إعلاميين وفرق تقنية، وترجمتها إلى خرائط آنية لتتبع الحالة الوبائية بهدف توفير أدوات مساعدة لأصحاب القرار حيال تدبير الأزمة. نفس الشيء حصل إبان زلزال الأطلس بالحوز يوم 8 شتنبر 2023، حيث افتقد الجغرافيون المعطيات حول الخصائص الديمغرافية والسوسيو-اقتصادية لنتائج الزلزال إلى حين صدور دراسة المندوبية السامية للتخطيط بسرعة فائقة في بداية شهر نونبر الموالي.

لقد بات مؤكدا أن منتجي المعلومات عن الوباء من لدن غير الجغرافيين مثل الإدارات الترابية ومهني الصحة ومهندسي الإحصاء والمعلوميات والتقنيين وغيرهم من مستخدمي نظم المعلومات الجغرافية، جعل الجغرافيين في أوج الجائحة وبعد الزلزال يعيشون لحظات فراغ وشح حاد في المعلومات، مما وضعهم في حالة شبه إقصاء تام من قبل هذا الجيل الجديد من داخل أجهزة الدولة وخصوصا وزارة الداخلية بالنسبة للمغرب، جيل التقنية والذكاء الاصطناعي الذي يمارس جميع عمليات "التخريط" للمكان والإنسان والأمراض والأوبئة والحيوان والنبات بلا هوادة !.

6 – التحليلات الارتباطية

اتجاه في دراسة جغرافية الصحة ظهر في ستينيات القرن العشرين، وتطور مع مرور الزمن إلى أن أصبح يعتمد على أقوى المناهج الكمية في مقاربة الظواهر في علاقتها مع بعضها البعض، ودراسة العلاقات السببية فيما بينها بتحديد العوامل المسببة للمرض وقياسها بالطرق الإحصائية المساعدة في إطار جغرافي: تحليل التباين، الارتباط ومعامل بيرسن (**Pearson Correlation Coefficient**)، واختبار مربع كاي(**Test Chi-Square**)، وتحليل الانحدار (**Analyse de régression**)، تحليل الجار الأقرب أو معامل صلة الجوار (**Average Nearest Neighbor-kNN**)، وتحليل السلاسل الزمنية (**Time series analysis**)، وخط الاتجاه العام (**General trend line**)، وغيرها... وتصح دراسة العلاقة الارتباطية بين الظواهر الصحية والبيئية، وباقي المحددات الصحية والسوسيواقتصادية والاجتماعية ومختلف العوامل الطبيعية والبشرية والمحددات المباشرة وغير المباشرة المؤثرة في الصحة.

وعلى سبيل المثال لا الحصر، عندما نريد دراسة العلاقة الارتباطية بين تلوث الهواء ووفيات مرضى القلب والشرايين لدي المسنين في المدن، يمكن اعتماد ثلاثة متغيرات: المتغير الأول وهو بيانات تلوث الهواء خلال أيام السنة، والثاني بيانات معدل الحرارة اليومية خلال نفس السنة، والمتغير الثالث وهو بيانات الوفيات بسجل الدخول إلى قسم المستعجلات بالمصالح الاستشفائية. الهدف هو مقارنة ذروة تلوث الهواء وذروة الحرارة مع ارتفاع وتيرة إقبال مرضى القلب والشرايين على أقسام المستعجلات، والسبب هو تفاعل غاز ثاني أكسيد الكربون وهيدروكربونات الصناعات وعوادم السيارات مع ارتفاع درجة الحرارة

عند مستوى سطح لأرض يؤدي إلى تكون غاز الأوزون السام، مما يؤثر على الفئات المهددة التي تعاني من مضاعفات أمراض القلب والشرايين. هذا علاوة على علاقة تلوث الهواء بالأمراض التنفسية الحادة...

مثال آخر: العلاقات الارتباطية بين المشكلة الصحية للسمنة بسبب الخمول* أو الاستقرارية*: **La sédentarité**، وهي قلة الحركة وعدم ممارسة الأنشطة الرياضية بما يكفي، وما ترتبط بهذه الظاهرة غير الصحية من متلازمات مثل السمنة، وأمراض القلب والشرايين، والأمراض الاستقلابية والأيضية، مثل السكري وأمراض الغدد وأمراض الكلي إلخ...

لقد خلفت موجة الحر الاستثنائية أو "القيظ" الذي ضرب أوروبا صيف **2003** أكثر من **15000** حالة وفاة في فرنسا لوحدها. الدراسات التي أنجزتها الدولة لمحاولة تفسير أسباب ارتفاع تلك الوفيات، تعكس هيمنة المقاربة الوبائية أو تحليل نظام العلاجات الصحية، بحثا عن وجود أي قصور في عرض العلاجات. وذلك دون إنكار أهمية المحددات المناخية، ولكن أيضا لإبراز أن التفاوتات في توزيع الوفيات المرتفعة يعتبر مؤشرا هاما على اختلاف ظروف حياة السكان في أماكن اجتماعية متباينة.

7- **نظرية انتشار المرض**

وهو مفهوم مشترك مع علم الأوبئة، ويعتمد هذا الاتجاه طريقة انتشار* المرض زمانيا ومكانيا. ومن الدراسات الممثلة لهذا الاتجاه دراسة "أوليفر نايت" (**Oliver Knight**) لايكولوجية مرض النوام في البيئة الأفريقية، وكذلك أبحاث العديد من الجغرافيين أمثال "جيرت" (**Girt**) و "هاجيت" (**Haggett**) و"باترسون" (**Patterson**)... وقد تعزز هذا الاتجاه بفعل جائحة كوفيد-19، مما حذا بالجغرافيين في أول الأمر إلى دراسة دور المناخ في انتقال وانتشار* الوباء، حيث يسود الاعتقاد أن المناخ يلعب دورا في انتشار* العديد من فيروسات الجهاز التنفسي.

ويبدو أنه من المهم معرفة ما إذا كان هذا هو الحال أيضا بالنسبة لفيروس كورونا المستجد، في حين لا زال من الصعب تحديد دور المناخ في انتقال العدوى. وبات من الواضح أن هناك عوامل أخرى تؤخذ أكثر بعين الاعتبار في الحد من انتقال فيروس كورونا المستجد، ربما تكون مرتبطة بشكل أساسي بمدى الامتثال لقواعد مكافحة الأوبئة واحترام الإجراءات الاحترازية من عدمه. لكن هناك عوامل أخرى

غير واضحة كما هو الشأن بالنسبة للقارة الأفريقية حيث انتشرت العديد من التوقعات المقلقة في بداية جائحة كوفيد-19، كانت تنذر بنتائج كارثية على القارة. إلا أنه أصبح من الواضح أن العكس تماما قد حدث، عندما واجهت أوروبا وأمريكا الشمالية الموجة الثانية والثالثة من الوباء، مع معدلات انتشار* عالية جدا وارتفاع معدل الوفيات بسبب شيخوخة مجتمعاتها بين سكانها أدت في كثير من الأحيان إلى تشبع أنظمة المستشفيات الخاصة بهم. بينما إفريقيا لم تتأثر كثيرا لأن أغلبية قاعدتها السكانية من الشباب، ما عدا عدد قليل من البلدان التي شكلت استثناء، مثل الجزائر ومصر والمغرب وكينيا وجنوب إفريقيا، والتي تمثل وحدها، ما يقرب من نصف الوفيات في القارة بأكملها، ربما لأن أنظمة الإبلاغ فيها أكثر وضوحا من باقي الدول.

8-جغرافية الغذاء

وهي من أحدث مناهج جغرافية الصحة، حيث ظهر في سبعينيات القرن الماضي مع دراسات "جاك ماي" (**Jacques May**) للتعرف على نظم الغذاء وسوء التغذية في العالم سنة **1970**. وترتبط دراسات هذا المنهج بالمنهج الإيكولوجي للمرض أو بيئة المرض. حتى أن العديد من العوامل الجغرافية ترتبط بالغذاء كالمناخ والتربة وتنوع طبيعة السطح... وقد ازدادت الاهتمامات بجغرافية الغذاء مع آثار التغيرات المناخية على القطاع الفلاحي وانتشار* المجاعات في بعض الدول، وضمان الأمن الغذائي للمجتمعات المعاصرة.

كما لا ينبغي التقليل من أهمية مرض السمنة كمشكلة صحية أكثر شهرة في العالم اليوم، خاصة مع عدم تجانس جغرافي ملحوظ للظاهرة، والتي لا يمكن تفسيرها بشكل صحيح دون الانتباه إلى المحددات الاجتماعية مثل العادات الغذائية وتأثيرات الوسط من حيث تحولات نمط الحياة العصرية خاصة في المدن الحديثة. فعلى سبيل المثال، تتميز العديد من الأحياء في المدن الكبرى في الولايات المتحدة وكندا بأنها صحاري غذائية بسبب نقص الأطعمة الصحية، والتي تعزى إلى التغيرات الاجتماعية والاقتصادية طويلة المدى، وليس فقط إلى العادات الغذائية السيئة، أو قلة إرادة الريفيين.

لسوء الحظ، لم تحقق الحملات التي تهدف إلى تغيير السلوك الفردي نجاحا كبيرا، لأن مثل هذه التغييرات تكون صعبة عند العيش في بيئة مساعدة على الإصابة بالسمنة (**Smith & Cummins ,**

2009). وبالتالي، فإن السياسات العمومية في مواجهة المرض تراهن أكثر على تغيير البيئة الغذائية المحلية (مؤطر2) لتعزيز العادات الصحية السليمة. ومن ثم العديد من مبادرات تخطيط المدن الجديدة، بما في ذلك تعزيز حدائق الترفيه وإنشاء أخرى جديدة، والحصول على أغذية طازجة وعضوية وصحية، ووضع مسارات للدراجات وممارسة رياضة المشي. ومع ذلك، ينتقد بعض الجغرافيين هذه السياسات لأنها لا تواجه المحددات السياسية والاقتصادية والاجتماعية الهيكلية أو النظامية للصحة (Guthman, 2011).

ومن أهم التغييرات الملحوظة الناجمة عن جائحة كوفيد-19 الوعي المتزايد باستهلاك الغذاء، حيث أدى الحجر الصحي وإغلاق الحدود واللوجستيات المعطلة إلى إجبار الناس على اللجوء إلى المنتجات المحلية بدل المنتجات المستوردة، من أجل دعم المتضررين مثل المنتجين المحليين والشركات. ففي المغرب مثلا، أدت الأزمة الصحية لفيروس كوفيد-19 إلى تحديث ما يعرف ب "اقتصاد الحياة"، بما فيه المواد الصيدلية وشروط الأمن الغذائي بفضل الزراعة القائمة على أسس متينة، سواء كانت المنتجات طازجة مثل الفواكه والخضروات أو اللحوم أو المواد الغذائية المصنعة. وهي من الضروريات التي ظلت معروضة في الأسواق ومتوافرة بدون انقطاع.

مؤطر 2 : البيئة الغذائية المحلية

إن اعتماد نظام غذائي صحي، وهو أحد مفاتيح الوقاية من الوزن الزائد والأمراض المزمنة، يعتمد على محددات فردية وبيئية مرتبطة بخصائص البيئات المادية والاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية. ولذلك فإن تجميع الاستراتيجيات متعددة الأهداف (التي تستهدف عدة مجموعات من السكان) والاستراتيجيات متعددة المستويات (التي تستهدف العديد من الأقاليم ونطاقات التدخل) ضروري لتحسين النظام الغذائي للسكان، والذي يتضمن على وجه الخصوص تدخلات تهدف إلى تحسين الغذاء. وتمثل البيئة الغذائية المحلية الإمدادات الغذائية في منطقة ما (الحي، البلدية)، من حيث التواجد والموقع وإمكانية الوصول إلى متاجر المواد الغذائية ومصادر التوريد الأخرى. "جلانز وآخرون" (GLANZ K. ET AL., 2005

9- الطب الشعبي والمزاوجة الطبية

بعض الاتجاهات تتبنى المزاوجة بين الطب الحديث والطب الشعبي، وهو أكثر شيوعا في البلدان المتخلفة، حيث يمارس الطب الشعبي على أيدي المداوين بالأعشاب والقابلات والكهنة والأطباء الروحانيين. وقد يشكل هؤلاء 90%من الممارسين الصحيين في بعض الدول مثل غانا والهند وكينيا والفلبين وسيريلانكا وزامبيا. ويخضع هذا النوع من العلاج لظروف البيئة السائدة في الوسط المعيشي والثقافي والاجتماعي. وقد ازدادت مواقع الطب الشعبي قوة إبان انتشار* جائحة كوفيد-19 باستشراء الإشاعات والمعتقدات والشكوك حول سياسات التطعيم، ومدى جدية الاجراءات الاحترازية عبر وسائل التواصل الاجتماعي كما هو الشأن إبان الأزمات الصحية، مما يعزز دور الجغرافية الاجتماعية الجديدة والأنثروبولوجيا الطبية في دراسة مثل هذه الظواهر بهدف تقعيد الأسس العلمية والإجابة عن مخاوف المجتمع وتساؤلاته.

المحور الرابع: أهم التحديات

تواجه جغرافية الصحة عدة تحديات جديدة، نظرية ومنهجية، تملي على أصحابها بناء نظرة جديدة، حيث لم يعد بإمكانها تجاهل مهمة التموضع اتجاه سياسات الصحة العامة إلى جانب العلوم الصحية الأخرى. فعلى الرغم من أن الترسانة العلاجية والوقائية أصبحت أكثر فعالية، على الأقل من الناحية النظرية، فإن تطور الأمراض المعدية* وفي نفس الوقت انتشار الأمراض غير المعدية* في عملية الانتقال الوبائي*، متباينة الأهمية ومعقدة النتائج عبر العالم. وهذا يتطلب استنفار جميع المجهودات الفكرية والعلمية لمواجهة متطلباتها المستجدة، مما أصبح يلزم جميع الشركاء العلميين والفاعلين في قطاع الصحة، بتعديل مواضيع البحوث ومضامينها، وتصحيح التوجهات والأهداف، ومراجعة المعايير، وتطوير المناهج باستمرار. لذلك، فإن الرهانات الجديدة لجغرافية الصحة تكمن في تعزيز قدرتها العابرة للحدود في علاقتها مع مختلف الحقول المعرفية الأخرى دون أن تفقد من جوهرها.

1- العلاقة بين جغرافية الصحة والحقول المعرفية الأخرى المهتمة بالصحة

في هذا الإطار، انتقلت الأولوية من محاولة فهم بيئة انتقال الأوبئة، إلى ضرورة فهم السياسات الصحية وتتبع تنفيذها. ولهذا السبب تبنى المنهج الجغرافي بدوره هذا التوجه الموضوعي والعملي، من خلال تطوير أساليب محددة تجعله قادرا على إيجاد العلاقة بين المجال والزمن، وبين الأقطاب والشبكات، وبين البيئات والمجتمعات(مؤطر 3). ومن خلال الإنجازات التي حققتها جغرافية الصحة بالاستفادة من تطور عدة علوم أهمها: علم الإيكولوجيا الطبية **Medical Ecology**: وعلم الأوبئة **Epidemiology**: وعلم الأرصاد الجوية الحيوية **Biometerology**: ، ولا سيما المدرسة الجغرافية الإقليمية في فرنسا على سبيل المثال (**Handschumacher , Pascal, et Jean-Pierre Hervouët , 2004**)، وبالأخص استخدامها للأدوات الجديدة المتاحة، فإنها وفرت لنفسها الوسائل الكفيلة بالاستجابة لهذه التحديات الجديدة.

مؤطر 3 : الجغرافية كأداة لتطوير الصحة

تعتمد صحة الإنسان بنسبة 80% على **المعايير السياقية***PARAMÈTRES CONTEXTUELS: البيئة الطبيعية (10%)، والسلوكيات الصحية (30%)، والعوامل الاقتصادية والاجتماعية (40%). بينما يُعزى 20% فقط من الحالة الصحية إلى الجينوم، والميكروبيوم، ونوعية الرعاية التي يتم الحصول عليها. ونتيجة لذلك، تشارك العديد من العلوم في حل المشكلات الصحية من خلال دراسة العوامل المختلفة. وتشمل هذه العوامل: علم الأوبئة وجغرافية الصحة وعلم الاجتماع الصحي واقتصاديات الصحة... إلا أن البعد الجغرافي للحقائق الصحية يدفع هذه العلوم إلى استخدام مجموعة من البيانات والأساليب والأدوات الجغرافية المكانية. البيانات الجغرافية المكانية هي معلومات ذات مكون جغرافي. وهي بيانات وأحداث يمكن تحديد موقعها وتوطينها جغرافيا على سطح الأرض. ولحسن الحظ، لدينا اليوم ما يكفي من الوسائل اللازمة لفهم المشاكل الصحية ودور المكان فيها بشكل أفضل. كما تتيح لنا التقنيات الجغرافية الناشئة والأدوات الجديدة لليقظة الجغرافية، إلى جانب الذكاء الاصطناعي، تحليل التعقيدات البيئية والمجتمعية، وتقييم تأثيرها على صحتنا. وفي هذا الصدد، يبدو أن التراب هو أفضل ما لدينا للدفاع عن أنفسنا ضد الأمراض وتحسين الصحة العامة، حيث يمنحنا المفاتيح لفهم السياق الصحي برمته، ويوضح لنا أين وكيف نتدخل.

"طرا بي وآخرين" (TRA BI ZAMBLÉ ARMAND ET AL., 2022)

ومع ذلك، لا يمكن لهذه المقاربات أن تدعي أنها توصلت لوحدها إلى النتائج العلمية، بل بفضل المقاربات المشتركة التي عملت على الإجابة عن الأسئلة العلمية المفصلية حول الأنظمة المعقدة. لذلك فجغرافية الصحة تلعب دورا تكميليا للأعمال التي يقوم بها علماء الأوبئة وعلماء الأحياء، ولكن أيضا علماء الأنثروبولوجيا واقتصاديي الصحة... وهناك عدة صعوبات لتحقيق المقاربة المتعددة التخصصات على أرض الواقع. ومن ثم، لا يجب إعطاء الأسبقية للمقاربة الجغرافية على حساب المشاركة الإيجابية لجميع التخصصات في تحسين الصحة في البلدان النامية.

2-الاستفادة من الانفتاح على منتجي المعلومات الجغرافية

هناك اتجاه جديد يميل إلى الاستفادة أقصى ما يمكن من المعلومات المتوافرة لتطوير الأعمال الجغرافية التطبيقية في مجال التخطيط الترابي ورسم السياسات الصحية. ولم يعد ميدان جغرافية الصحة اليوم فرعا هامشيا للدراسات في العلوم الإنسانية والاجتماعية. ذلك أن الإنتاج العلمي لجغرافية الصحة فرض نفسه اليوم في الدراسات الأنجلوسكسونية على أكثر من مستوى، ليصبح هدفا لمجتمع أكاديمي يتطور بشكل ملحوظ ومستمر، ليس فقط على مستوى عدد الأشخاص المعنيين والمهتمين، ولكن أيضا على مستوى تأثيره ضمن العلوم الإنسانية والاجتماعية المهتمة بالصحة. فمن الممكن تحديد الجوانب الرئيسية التي تعمل على توجيه تطور المعرفة الجغرافية للصحة، إلا أن الموضوعات والأسس النظرية والتوجهات المنهجية لهذا الحقل المعرفي عرفت تنوعا كبيرا، بفضل إنتاجها الغزير مقارنة بالتخصصات والنظريات النقدية الأخرى. علاوة على ذلك، لا يمكن أن نتصور ألا تستفيد جغرافية الصحة من التغييرات التي تطرأ في تخصصات أخرى غير التخصصات الجغرافية الأكاديمية، ولا سيما التوجهات المعنية بإنتاج المعلومات، وبتدريب المهنيين في قطاع الصحة، ومواكبة السياسات العمومية للصحة العامة على المستوى الدولي. والتثقيف والإعلام الصحيين.

فعلى سبيل المثال:

- قام "مركز مراقبة الأمراض والوقاية منها" في الولايات المتحدة، بإجراء دراسات أخرى لإظهار المناطق التي تتفشى فيها أعلى نسبة من أنواع معينة من الأمراض، وذلك اعتمادا على أطلس الوفيات بالولايات المتحدة الأمريكية، بهدف تحديد مجموعة واسعة من العوامل والمحددات الصحية من خلال بيانات

التوزيع المجالي لمختلف الفئات العمرية للسكان وعلاقتها بأماكن أفضل أو أسوأ جودة للهواء. إن مواضيع مثل هذه مهمة جدا لأنها تؤثر على نمو السكان في منطقة معينة، وعلى ارتفاع حالات بعض المشاكل الصحية مثل الربو وسرطان الرئة. وتأخذ السلطات المحلية في الاعتبار هذه العوامل عند تخطيط المدن و/ أو تحديد أفضل لاستخدام ميزانية الجماعات المحلية.

3- صعوبات منهجية تواجه جغرافية الصحة

على الرغم من أن جغرافية الصحة تعد اليوم ميدان تخصص دراسي متميز في المقام الأول. فإن على الجغرافيين التغلب على العديد من العقبات وتذليل الكثير من الصعوبات التي تعترضهم أثناء جمع البيانات.

المشكلة الأولى وتتعلق بالوصول إلى المعلومات والبيانات الصحية للأفراد والجماعات من لدن غير الأطباء لاعتبارات مهنية وأخلاقية، مما يحتم على الباحث في جغرافية الصحة سلك مساطر إدارية للحصول على تراخيص لا تقود دائما إلى معلومات وبيانات متاحة حول الأمراض والمرضى. وحتى وإن توفرت أحيانا فقد يكو ن منطلق إنتاجها غايات طبية حيوية لا تفي بغرض الاستغلال الجغرافي الاجتماعي المطلوب، وبالتالي يتعين العمل على إنتاج المعرفة الجغرافية عن طريق القيام بأبحاث ميدانية لجمع المعلومات والبيانات الجغرافية القابلة للاستغلال جغرافيا وليس طبيا أو وبائيا. ولا شك أن هذا يتسبب في تأخير الحصول على نتائج.

المشكلة الثانية وتتعلق بتفكك المعلومات زمانيا ومكانيا، زمانيا حيث إن المعلومات حول الأمراض والمرضى تختلف زمانيا حسب تدفق المعلومات بتوافر سجلات ودعامات وتقنيات التوثيق وحفظ الأرشيف والتشخيص والتتبع. ومكانيا حسب مستوى تطور المنظومات الصحية بين الدول، وبين القارات وبين المدن والأرياف، وداخل مكونات التراب الواحد للمنطقة أو المدينة. مما يتطلب إعادة تجميعها وَمَعْيَرَتِهَا*: **Standardisation** حتى تتم الاستفادة منها ولو جزئيا.

المشكلة الثالثة وتتعلق بتسجيل مكان وجود المرض عن طريق تحديد مكان السكنى الدائمة للمريض أو ما يعرف بتوطين أو استسكان* **La Domiciliation**: الظواهر الصحية مثل المرضى

والأمراض، لأن السكان في بعض الأحيان لا يذهبون دائما لاستشارة الطبيب عند المرض، وقد يكون من الصعب الحصول على بيانات دقيقة عن التوطين المجالي للمرض والانتماء الترابي للمرضى.

المشكلة الرابعة وترتبط بدقة تشخيص المرض والشكايات التي تخضع لسلطة العلوم الطبية. بينما يتعلق المشكل الخامس بالتصريح بوجود المرض في الوقت المناسب. وفي كثير من الأحيان، تحول القوانين أو الأخلاقيات المهنية الطبية والصحية دون التصريح لغير الأطباء أو المؤسسات الاستشفائية، بطبيعة المرض وتوطين سكنى المريض أو الخصائص الديمغرافية للمرضى وسوابقهم الصحية والوراثية.

وبما أن مثل هذه البيانات يجب أن تكون شاملة قدر الإمكان للسيطرة بشكل فعال على انتشار الأمراض، تم سن التصنيف الدولي للأمراض، المراجعة 10* **(La classification internationale des maladies, 10e révision (CIM -10))**[1] للتأكد من أن جميع البلدان تستخدم نفس المصطلحات الطبية لتصنيف الأمراض. وتعمل منظمة الصحة العالمية بالإشراف على مراقبة الأمراض العالمية وعلى إنتاج بيانات يمكن أن يتوصل بها الجغرافيون، وغيرهم من الباحثين في أقرب وقت ممكن.

في الواقع، ومن خلال الجهود التي تبذلها منظمة الصحة العالمية وغيرها من المنظمات والحكومات المحلية عند التصنيف الدولي للأمراض، يستطيع الجغرافيون مراقبة انتشار* الأمراض بدقة إلى حد ما والقيام بعملهم، بوضع الخرائط الضرورية ودراسة العلاقات الارتباطية لفهم وللحد من انتشار* الأمراض المعدية. على هذا الأساس، أصبحت جغرافية الصحة مجالا هاما للخبرة والمهارات التطبيقية في الحقل الجغرافي.

خاتمة

تعد جغرافيا الصحية اليوم، مجالا واسعا للبحث والتمحيص يتميز بتنوع موضوعاتي وإبستمولوجي ومنهجي كبير. ويمكن أن يؤدي التنوع في الأبعاد المعرفية التي تهتم بها إلى نوع من التناقض أو الانحراف عن أهدافها الأساس وميادين اهتمامها. ومن الصعب أحيانا إدراك الخصائص المشتركة التي توحد بين مختلف مسارات البحث الجغرافية. ومع ذلك، يركز هذا التخصص الدقيق للجغرافيا، بطريقة أو بأخرى،

[1]] التصنيف الدولي للأمراض، المراجعة العاشرة (ICD-10) هو تصنيف إحصائي طبي غير حصري يرمز للأمراض والعلامات والأعراض والظروف الاجتماعية والأسباب الخارجية للمرض أو الإصابة، نشرته منظمة الصحة العالمية (WHO).

على كيفية وآليات تأثير البيئة، بشقيها الطبيعي والبشري، على صحة الإنسان. وبالتالي، فإن جغرافية الصحة ليست بعيدة عن الموضوعات التقليدية للتخصص الأصلي للجغرافية الطبية المهتم بإيكولوجية الأوبئة والأمراض، لكن يتم التعبير عنها مع غيرها من العلوم الطبية والبيئية من منطلقات وأبعاد تفرضها التطورات المعرفية والتقنية التي عرفتها مختلف العلوم، واستفادت منها الدراسات الجغرافية بدورها.

فمن ناحية، نجد عدة صعوبات معرفية ومنهجية في التعامل مع جغرافية الصحة، وهي ناتجة عن تعدد المناهج والمقاربات، وفي مقدمتها صعوبة الارتباط بأهداف الجغرافية البشرية، حتى أن أصعب مهمة يواجهها الباحث في جغرافية الصحة، تعود إلى ضرورة تحقيق أهداف الجغرافية البشرية الأكثر طموحا والأشد تعقيدا، لأنها تتطلب الربط بين حقول معرفية متعددة وأحيانا تخصصات جد متباعدة، وضرورة التعامل الحقيقي مع تقاطع وتعدد كبيرين لهذه التخصصات، دون فقدانها الارتباط بموضوعها وأصولها، مثل السقوط في جغرافية الطب الحيوي الذي قد تغيب فيه الممارسة الجغرافية بالمرة. وهناك مجالات مثل علم الاجتماع الطبي، الذي يشترك مع جغرافية الصحة في نفس الاهتمام بالمحددات الاجتماعية للصحة والعوامل السوسيواقتصادية والثقافية. لذلك من المهم جدا في هذه الحالة دعم البحث متعدد التخصصات عبر مد الجسور بين العلوم الطبية والعلوم الإنسانية والاجتماعية، وخاصة الجغرافية الاجتماعية للصحة والمرض، التي أصبحت تميز اليوم أهم مسارات البحث في هذا التخصص على صعيد الجامعة المغربية من خلال معالجة قضايا الصحة والبيئة خاصة بالأوساط الحضرية، وولوجية خدمات الرعاية الصحية، ودراسة التباينات المجالية والاجتماعية للأمراض ونظم العلاجات الصحية...

من جهة أخرى، يمكن أن تكون جغرافية الصحة (برؤيتها الشمولية للصحة والمرض، والتي تتضمن علاقات دينامية بين العوامل الطبيعية والاجتماعية والبيئية، وتوجهاتها المنهجية المختلفة) أكثر من أي وقت مضى، محورا مركزيا للبحث المتعدد التخصصات الذي يجب القيام به في مواجهة الأوبئة، وآفات أخرى تواجه الصحة العامة خاصة بفعل آثار التغيرات المناخية. ومع تسارع تطور التكنولوجيا التطورات الحديثة في علوم الكمبيوتر ونظم المعلومات وغيرها من التطبيقات المدعومة بالذكاء الاصطناعي لدعم العاملين في المجال الطبي في المرافق الصحية وفي الأبحاث الجارية، أصبح الذكاء الاصطناعي(AI) جزءا لا يتجزأ من الرعاية الصحية الحديثة منذ عام 2024 تقريبا، بل أصبح بإمكاننا استخدام تقنيات متقدمة لتحليل

البيانات الجغرافية والصحية، مما يعزز من دور جغرافية الصحة في دعم الطب الحديث، وتحسين استراتيجيات العلاج والوقاية.

ومن المؤكد في نفس الوقت، أن هناك العديد من فرص التعاون ومواءمة المهام الأكاديمية للجغرافيين مع حاجيات المنظومات الصحية في مجال البحث حول الأمراض والمرضى في مختلف البيئات، لما لذلك من أهمية في تنظيم خدمات الرعاية الصحية الوقائية والعلاجية. وفي نفس الوقت تخطيط الخريطة الصحية للموارد الطبية وعرض العلاجات الصحية مع الحاجة إلى تعديلها ومراجعتها باستمرار.

مفاهيم ومصطلحات للفصل

عربية	فرنسية	إنجليزية
احتياجات صحية	Besoins de santé	Health needs
إحصاء جغرافي	Géostatistique	Geostatistics
إحصائيات الارتباط المجالي	Statistiques de corrélation spatial	Spatial correlation statistics
ارتباطات	corrélations	correlations
استسكان	Domiciliation	Domiciliation
استيفاء مكاني	Optimisation géographique	Geographic optimization
أمراض غير معدية	Maladies non transmissibles	Non-communicable diseases
أمراض معدية	Maladies Transmissible	Communicable Diseases
أمن صحي	Sécurité sanitaire	Health safety
انتشار	Propagation, Diffusion	Propagation, Diffusion
انتقال	transmission	transmission
انتقال وبائي	Transition Epidémiologique	Epidemiological Transition
انتقال صحي	Transition Sanitaire	Health Transition
إيكولوجيا بشرية	Ecologie humaine	Human ecology
ايكولوجية الأمراض المعدية	Écologie des maladies infectieuses	Ecology of infectious diseases
إيكولوجية الصحة	Ecologie de la santé	Health ecology
إيكولوجية طبية	Écologie médicale	Medical ecology
بيانات مُوَطَّنَة	Données spatialisées	spatialized Data
تخطيط صحي	Planification Sanitaire	Health planning
تخفيف	Atténuation	Mitigation

International Classification of Diseases, 10th Revision (ICD-10)	Classification Internationale des Maladies, 10e révision (CIM-10)	التصنيف الدولي للأمراض، المراجعة العاشرة
Health territory	Territoire sanitaire	تراب صحي
Territory	Territoire	تراب ؛
Adaptation	Adaptation	تكيف
Positivist current	Courant positiviste	تيار وضعي
Vector	Vecteur	جرثومة وسيط
Medical geography	Géographie médicale	جغرافيا طبية
New social geography of health and illness	Nouvelle géographie sociale de la santé et de la maladie	جغرافية اجتماعية جديدة للصحة والمرض
Geography of diseases	Géographie des maladies	جغرافية الأمراض
Geography of care	Géographie des soins	جغرافية التطبيب
Health geography	Géographie de la santé	جغرافية الصحة
Healthcare Geography	Géographie des soins de santé	جغرافية العلاجات الصحية
geographical determinism	déterminisme géographique	حتمية جغرافية
Needs felt	Besoins ressentis	حاجيات محسوسة
Needs diagnosed	Besoins exprimés	حاجيات معبر عنا
Needs expressed	Besoins diagnostiqués	حاجيات مشخصة
Occurrence	Occurrence	حدوثية
Health card	Carte sanitaire	خريطة صحية
Latency	Latence	خمول
Infectious reservoir	Réservoir infectueux	خزان العدوى
Transmission cycle .	Cycle de transmission .	دورة الانتقال.
Social Protection	La protection sociale	رعاية اجتماعية
well-being	Bien-être	رفاه اجتماعي
public health	santé publique	صحة عامة
Resilience	Résilience	صمود
Geographic medicine	Médecine géographique	طب جغرافي
Biomedicine	Biomédecine	طب حيوي
Preventive medicine	Medicine préventive	طب وقائي

Curative medicine	Médecine Curative	طب علاجي
Kriging Interpolation Map	Kriging Interpolation Map	طريقة كريجينج
Pathogen (viruses, bacteria, parasites, germs)	Agent pathogène (virus, bactéries, parasites, germes)	عامل إمراضي) فيروس، بكتيريا، طفيليات، جرثومة(
Correlation Report	Rapport de corrélation	علاقة ارتباط
Causal relationship	Relation causale	علاقة سببية
Spatial epidemiology	Épidémiologie spatiale	علم الأوبئة المجالي
Biometerology	Biometerology	علم الأرصاد الجوية الحيوية
Disease ecology	Écologie des maladies	علم بيئة الامراض
Risk factors	Facteurs de risque	عوامل التهديد
Contextual factors	Facteurs contextuels	عوامل سياقية
Clusters	Grappes	عناقيد
Heat wave	Canicule	القيظ
Space	Espace	مجال
Health determinants	Déterminants sanitaires	محددات صحية
Individual determinants	Déterminants individuels	محددات فردية
Collective determinants	Déterminants collectifs	محددات جماعية
Risks	Risques	مخاطر
Health resources	Les ressources sanitaires	موارد طبية
Lyme disease	Maladie de Lyme	مرض لايم
Pathogen complex	Complexe pathogène	مركب إمراضي
Distance	Distance	مسافة
Socio-pathogenic	Socio-pathogène	مسبب للأمراض الاجتماعية
MAUP modifiable areal unit problem	Le problème de l'unité spatiale modifiable	مشكلة وحدة المساحة القابلة للتعديل
Host	Hôte	مضيف معيل
Scale	Échelle	مقياس
place	lieu	مكان
Eco-pathogenic	Eco-pathogène	ممرض بيئي
Classic approach	Approche classique	منهج كلاسيكي
Regional approach	Approche régionale	منهج معاصر أو إقليمي

Local Indicators of Spatial Autocorrelation (LISA)	Indicateurs locaux d'autocorrélation spatiale (LISA)	مؤشرات الارتباط الذاتي المجالي المحلية
Vector	Vecteur	ناقل
Health care system	Système de soins de santé	نظام الرعاية الصحية
Health system	Système de santé	نظام صحي
Pathogenic system	Système pathogène	نظام مرضي
Epidemiological transition	Transition épidémiologique	نقلة وبائية
Holistic Transition	Transition Holistique	نقلة شاملة
Medical epidemiology	Épidémiologie médicale	وبائيات طبية
Medium	Milieu	وسط
Preventive	Préventif	وقائي
Accessibility	Accessibilité	ولوجية

المصادر والمراجع باللغة العربية

- أنفلوس محمد (2007): تحولات المجال المغربي والمجتمع: دراسة في جغرافية الصحة بالوسط الحضري، أطروحة دكتوراه الدولة في الجغرافيا، كلية الآداب والعلوم الإنسانية المحمدية، جامعة الحسن الثاني بالدار البيضاء.
- أنفلوس محمد (2011): معجم تفسير بعض المصطلحات في جغرافية الصحة، دفاتر البحث العلمي رقم: 2، كلية الآداب والعلوم الإنسانية المحمدية، مطبعة FOLIO ، تمارة، 133 صفحة.
- ابن رضوان، علي: رسالة في الحيلة في دفع مضار الأبدان بأرض مصر، تحقيق د. رمزية الأطرقجي، مركز إحياء التراث العلمي العربي، جامعة بغداد 1988.
- عبد الرحمن محمد الحسن، 2013، الجغرافية الطبية، جامعة بخت الرضى، الدويم، السودان، الطبعة الآولى، 322 صفحة.
- محمد نور الدين السبعاوي، 1015، اتجاهات حديثة في الجغرافية الطبية، المكتب العربي للمعارف، القاهرة، 175 صفحة.

المصادر والمراجع باللغات الأجنبية

- *Armand Fremont, Robert Herin, Jacques Chevalier, Jean Renard, La Géographie sociale. Géocarrefour, Année 1985, 60-4, pp. 399-401.*
- *Bailly, A., 1981, La géographie du bien-être, PUF, 239 pages .*
- *Cloutier Marie-Soleil et al., Chapitre 9, Géographie de la santé, dans Références Santé Social 2023, pages 227 à 249, éditions Presses de l'EHESP.*
- *Cummins, S., Curtis, S., Diez-Roux, A. V. & Macintyre, S. ; 2007. Understanding and representing 'place', in health research: a relational approach. Social Science & Medicine, 65(9), 1825-1838 .*
- *Fromageot A.; Coppieters y.; Parent F.; Lagasse R., épidémiologie et géographie: une interdisciplinarité à développer pour l'analyse des relations entre santé et environnement, Environnement, Risques & Santé−Vol. 4, n° 6, novembre-décembre 2005.*
- *Glanz K. et al. (2005). Healthy nutrition environments: concepts and measures. American journal of health promotion, (19)5, 330-333.*
- *Guthman, J.; 2011, Weighing in: Obesity, food justice, and the limits of capitalism. Berkeley, Estados Unidos: University of California Press .*

- *Handschumacher, P., et Hervouët J.-P. Des systèmes pathogènes à la santé publique : une nouvelle dimension pour la géographie de la santé tropicale, Autrepart, vol. 29, no. 1, 2004, pp. 47-63.*
- *Henrard Jean-Claude et Ankri Joël, 1996, Systèmes et politiques de santé ; avec la collaboration de Fernando Bertolotto. Éditions Ecole Nationale de la Santé Publique.*
- *Jones K. & Moon G., 1993, Medical geography: taking space seriously, Progress in human geography, vol 17, pages 515-524.*
- *Kalipeni, E. & Zulu, L. ,2008, Using GIS to model and forecast HIV/AIDS rates in Africa, 1986–2010. The Professional Geographer, 60(1), 33-53. Kearns, R. 1993. Place and Health: Towards a Reformed Medical Geography. The Professional Geographer, 45(2), 139-147 .*
- *Klinenberg, E., 2018, Palaces for the People: How Social Infrastructure Can Help Fight Inequality, Polarization, and the Decline of Civic Life (Anglais) Relié. Crown Publishing Group .*
- *Litva, A. & Eyles J., 1995, "Coming out: exposing social theory in medical geography ", Heath and place, vol 1., pages 5-14.*
- *Malte-Brun C., 1932, Précis de la Géographie universelle, Paris, éd. de Huot, t. II.*
- *May JM: History, definition, and problems of medical geography: a general review. XVIIth International Geographical Congress, Washington. International Geographical Union 1952, 1-9.*
- *OMRAN A.R., The epidemiologic transition: a theory of the epidemiology of population change, Milbank Memorial Fund Quarterly , vol. 49, n° 4, 1971, p. 509-538.*
- *Picheral H. ,1984, La géographie de la santé, In BAILLYet al., Les concepts de la Géographie Humaine, 5ème éd., Paris, A. COLIN .*
- *Picheral H., 1992: La géographie des soins, Cahiers GEOS/1992, Université de Montpellier .*
- *Picheral H., Salem G. : De la géographie médicale à la géographie de la santé, bilan et tendances de la géographie française (1960-1991), cahiers géos no22, mai-1992 .*
- *Picheral, H., 2001, Dictionnaire raisonné de géographie de la santé, GEOS, Université de Montpellier, 307 pages.*
- *Pyle F. G. 1979, Applied Medical Geography, Washington, D.C. & Winston Sons .*
- *Yuddy Ramos (2016), Développement et évaluation d'approches géostatistiques à l'échelle urbaine pour l'estimation de l'exposition aux particules fines et à l'ozone troposphérique, Phd en géographie, Université de Montréal.*
- *Salem G., 1998, La santé dans la ville, Pikine, géographie d'un petit espace dense, Paris, Karthala.*
- *TRA BI Zamblé Armand, NOUFE Djibril, ANAS Emran (2022). «geospatial methods and tools in the analysis of health problems » Revue Espace, Territoires, Sociétés et Santé, 5 (9), 2-9*

***ويبوغرافيا:** WEBOGRAPHIE*

- *Andrea Nuernberge, Classiques du CSISS - Leonhard Ludwig Finke: Géographie médicale,URL : https://en.wikipedia.org/wiki/Leonhard_Ludwig_Finke#/media/File:Finke_Geographie.jpg*
- *Briney, A. "Medical Geography." ThoughtCo, Feb. 11, 2020, thoughtco.com/medical-geography-overview-1434508. URL : https://www.researchgate.net/publication/342346381_Medical_Geography_Concepts_Techniques_and_Approaches*
- *Brulle, R. J. & Pellow, D. N. 2006. Environmental justice: Human health and environmental inequalities. Annual Review of Public Health, 27, 103-124. URL: https://www.annualreviews.org/doi/10.1146/annurev.publhealth.27.021405.102124*
- *Collectif, « La pandémie de Covid-19, regards croisés de géographes ,« Géoconfluences, mai-octobre 2020. URL: https://geoconfluences.ens-lyon.fr/actualites/eclairage/pandemie-de-covid-19-regards-croises-de-geographes*
- *Cosgrove, D., 1984, Social Formation and Symbolic Landscape, the university of Wisconsin Press. Croom Helm. London. URL : https://uwpress.wisc.edu/books/0171.htm*

- *Curtis, S., 2004, Health and Inequality: Geographical Perspectives. London, Englan: Sage. URL :*
https://www.researchgate.net/publication/315687842_Health_Inequalities
- *Dylan Simon, « Quand un concept écologique fait date. L'invention du « complexe pathogène » en géographie », Revue d'histoire des sciences humaines [En ligne], 28 | 2016, mis en ligne le 05 mars 2019, URL :*
https://journals.openedition.org/rhsh/1807
https://doi.org/10.4000/rhsh.1807
- *Di Méo Guy ; 2001, Géographie sociale et territoires, Nathan Université, 317 pages. URL: https://www.persee.fr/doc/tigr_0048-7163_1998_num_25_99_1564_t1_0178_0000_1*
- *Eric, D. Carter. El desarrollo de la geografía médica: una reseña de tendencias actuales. The development of medical geography: a review of current trends. Población & Sociedad [en línea], Vol. 23 (2), 2016, pp. 207-220. URL:*
http://www.scielo.org.ar/pdf/pys/v23n2/v23n2a09.pdf
- *Gesler, W. M. , 1992, Therapeutic landscapes: medical issues in light of the new cultural geography. Social Science & Medicine, 34(7), 735-746. URL:*
https://www.sciencedirect.com/science/article/abs/pii/0277953692903603
- *Kearns, R. & Moon G., ,2002, From medical to health geography : novelty, place and theory after a decade of change, Progress in human geography, 26.5, pages 605-625. URL:*
https://www.researchgate.net/publication/249871772_From_medical_to_health_geography_Novelty_place_and_theory_after_a_decade_of_change
- *Meade M. , land development and human health in west Malaysia, First published : September 1976, Annals of the Association of American Geographers .Pages 428-439 | Published online: 15 Mar 2010, URL : https://www.tandfonline.com/doi/abs/10.1111/j.1467-8306.1976.tb01099.x*
- *Msemburi, W., Karlinsky, A., Knutson, V. et al. Les estimations de l'OMS sur la surmortalité associée à la pandémie de COVID-19. Nature 613 , 130-137 (2023). https://doi.org/10.1038/s41586-022-05522-2*
- *Nathan Wolf : La COVID-19 ne sera pas la dernière pandémie. Voici ce que nous pouvons faire pour nous protéger URL:*
https://time.com/5820607/nathan-wolfe-coronavirus-future-pandemic/
- *Picheral, H. Le lieu, l'espace et la santé.. In: Espace, populations, sociétés, 1995-1. La géographie de la santé en question. pp. 19-24; URL :*
https://www.persee.fr/doc/espos_0755-7809_1995_num_13_1_1666
- *Prior L., Manley D. et Clive E. Sabel. Géographie de la santé biosociale: nouvelles géographies `` exposomiques '' de la santé et du lieu. Progress in Human Geography 2019, Vol. 43(3) 531–552. Première publication le 7 mai 2018, URL: https://journals.sagepub.com/doi/10.1177/0309132518772644*
- *Paul, B. K. Approches de la géographie médicale : une perspective historique. Sciences sociales et médecine, 1985, vol. 20, n° 4, p. 399-404.URL:*
https://www.sciencedirect.com/science/article/abs/pii/0277953685900152
- *Raymonde Séchet; Vincent Veschambre (sous la direction de) , 2013, Penser et faire la géographie sociale : Contribution à une épistémologie de la géographie sociale, Presses universitaires de Rennes, collection Géographie sociale, 397 pp. URL:*
https://books.openedition.org/pur/365?lang=fr
- *Robic Marie-Claire, Tissier Jean-Louis. L'environnement et les géographes français : repérages sur vingt ans (1970-1990). In: Géographes associés n°10, 1er semestre 1992. Sens et pratiques de l'environnement. Spécial Géoforum 91 . pp. 12-14; URL:*
https://doi.org/10.3406/geoas.1992.1749
https://www.persee.fr/doc/geoas_1266-4618_1992_num_10_1_1749
- *Rosenberg, M., 1998, Medical or health geography ? Populations, people and places, International journal of population geograph, 4, pages 211-226. URL :*

https://pubmed.ncbi.nlm.nih.gov/12321831/
- *Smith, D. M. & Cummins, S.; 2009, Obese Cities: How Our Environment Shapes Overweight. Geography Compass, 3, 518-535. URL : https://doi.org/10.1111/j.1749-8198.2008.00198.x*
- *Salem G., 1995, Géographie de la santé, santé de la géographie, Espace, populations, sociétés, 95-1, pages 25-30. URL : https://www.persee.fr/doc/espos_0755-7809_1995_num_13_1_1667*
- *Sorre M., 1943, Les fondements de la géographie humaine. Tome 1 : Les fondements biologiques, Paris, Armand Colin.URL: https://www.persee.fr/doc/caoum_0373-5834_1953_num_6_23_4083_t1_0291_0000_3*
- *Vaguet, A. ; Fleuret S. et Séchet R. (sous la direction de): La santé, les soins, les territoires. Penser le Bien-Être.. In: Espace, populations, sociétés, 2003-1. Diversité des populations d'Amérique du Nord. p. 204; URL : https://www.persee.fr/doc/espos_0755-7809_2003_num_21_1_2073_t1_0204_0000_2*

Vigneron, E., La géographie de la santé : un agenda qui se précise. In: Espace, populations, sociétés, 1995-1. La géographie de la santé en question. pp. 31-4; URL : https://www.persee.fr/doc/espos_0755-7809_1995_num_13_1_1668

محتويات أجزاء الكتاب

الجزء الأول: الاتجاهات والمدارس والسكان
الجزء الثاني: ديناميات الحواضر والأرياف
الجزء الثالث: التراب والبيئة والعولمة

عناوين الفصول مع أسماء المؤلفين والمنسقين

رقم	عنوان الفصول	أسماء مؤلفي الفصول	منسقو الفصول
		الجزء الأول: الاتجاهات والمدارس والسكان	
1	ماهية الجغرافيا البشرية	الأسعد محمد	الأسعد محمد
2	المدارس الجغرافية	صديق عبد الوهاب	صديق عبد الوهاب
3	أدوات البحث الجغرافي	مرزوق عبد الكريم، العطري عبد الرحيم، الأسعد محمد	مرزوق عبد الكريم
4	السكان والتنمية	كرزازي موسى، المالكي موسى، قاسم النعايمي	كرزازي موسى
5	حركية السكان وهجراتهم	كرزازي موسى	كرزازي موسى
6	جغرافية الصحة	أنفلوس محمد	أنفلوس محمد
		الجزء الثاني: ديناميات الحواضر والأرياف	
7	جغرافية الأرياف	بوعوينات أسماء، صديق عبد النور	صديق عبد النور
8	السكن الريفي	أيت حمزة محمد	أيت حمزة محمد
9	جغرافية المدن	حنزاز محمد، محمد أنفلوس، صديق عبد الوهاب	حنزاز محمد
10	الجغرافية الاقتصادية	أيت حمزة محمد، الأسعد محمد، أزهار محمد، بوعوينات أسماء، صديق عبد النور، الشيكر محمد	بوعوينات أسماء أيت حمزة محمد
		الجزء الثالث: التراب والبيئة والعولمة	
11	الإنسان والبيئة	شحو إدريس، باحو عبد العزيز، فتوحي محمد، جمال الدين محمد، الطيلسان محمد، غزال محمد.	فتوحي محمد
12	الجغرافية السياسية والجيواستراتيجية	المالكي موسى، كرزازي موسى، النعايمي قاسم، جمال الدين محمد	كرزازي موسى
13	العولمة والمتروبولية	أنفلوس محمد	أنفلوس محمد
14	جغرافية إعداد التراب وتنظيم المجال	أنفلوس محمد، حنزاز محمد، بوجداين مارية.	بوجداين مارية

أساسيات في الجغرافيا البشرية
الاتجاهات والمدارس والسكان







إشراف وتنسيق: موسى كرزازي، محمد ايت حمزة
عبد الكريم مرزوق ، عبد الرحيم العطري

International Sociological Association

Approches مقاربات

ربيع العلوم الاجتماعية
SPRING OF SOCIAL SCIENCES